ثقافة الفوضى ومجتمع المخاطر من الانهيار إلى البناء





د.أسماء إدريس الزغارى

مدرس بقسم الاجتماع

كلية الآداب جامعة دمنهور



تقديم: أ.د. مصطفى الفقى

مدير مكتبة الإسكندرية

ثقافة الفوضى ومجتمع المخاطر

«من الانهيار إلى البناء»

د. أسماء إدريس الزغارى

مدرس بقسم الاجتماع

كلية الآداب ـ جامعة دمنهور

تقديم

أ.د/ مصطفى الفقى

مدير مكتبة الإسكندرية

٢٠١٩م





رئيس مجلس الإدارة

سعيد عبده مصطفى

كتب ثقافية

تصميم الغلاف:

سارة شريف

تم التنفيذ بمركز زايد للنشر الإلكترونى بدار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة - جمهورية مصر العربية

الزغارى، اسماء ادريس.

ثقافة الفوضى ومجتمع المخاطر: "من الانهيار إلى البناء" / تأليف: أسماء إدريس الزغارى، تقديم مصطفى الفقى.

ط 1 – القاهرة: دار المعارف، 2019.

280 ص، 24 سم

تدمك 8 8894 02 977 978

1 - الفوضى الاجتماعية.

أ – الفقى، مصطفى (مقدم) .

ب – العنوان.

تصنيف ديوى: 301.6

رقم الإيداع: 4334/ 2019

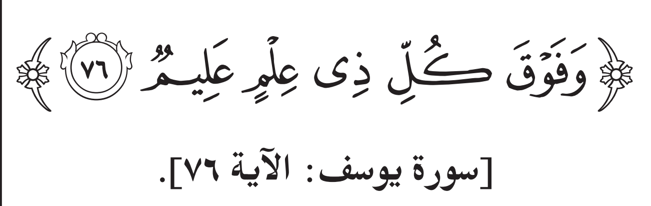
رقم أمر التشغيل: 1/2019/1

رقم الكونجرس: 1 – 840488 – 01 – 2

لا يجوز استنساخ أى جزء من هذا الكتاب بأى طريقة كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى من دار المعارف.

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج. م. ع.

هاتف: ٢٥٧٧٧٠٧٧ – فاكس: ٢٥٧٤٤٩٩٩ E-mail: maaref@idsc.net.eg


﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ ٧٦
[سورة يوسف: الآية ٧٦].

الإهداء

إلى روح والدى العزيز

إلى أمى زهرة الحياة ونورها

إلى خالى العزيز ناصر

إلى أختى الغالية حنان وأبنائها (آلاء – آية – محمد – منة) زهور المستقبل.

أدعو لهم بالتوفيق وطول العمر وبلوغ الأمل.

تقديم

تأتينى دعوات متعددة بمعدل مرتين فى الشـهر على الأقل لمناقشـة رسائل جامعية للماجسـتير والدكتوراة فى الجامعـات المصرية الحكومية وأقبل تلـك الدعوات مترددًا لأن مسـتوى البحث العلمى والأكاديمى فى معظم تلك الرسائل يبدو دون المستوى إلى أن وصلتنى رسالة من جامعة دمنهور للباحثة «أسماء إدريس محمد» بعنوان «ثقافة الفوضى ومجتمع المخاطر» واندهشـت للمستوى الرفيع للرسالة والجهد العلمى الصادق المبذول فيهـا والرؤية العميقة للباحثة كذلك شـعرت بقيمة إضافية لذلك العمل الأكاديمى لأنه يتعـرض لفترة حرجة وصعبة ومعقدة من تاريخنا الوطنى بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، ولقد عالجت الباحثة الموضوعٍ باقتدار واضح وسـيطرة كاملة على أدوات التحليل وبدت الرسـالة أمامى متميزة شـكلاً وموضوعًا فهى من حيث الحجم وأسلوب الكتابة وسلامة اللغة تصل إلى مسـتوى يرضى به كل من يناقشـها فضلاً عن سـلامة المنهج والتقسـيم الذكى لأبواب الرسـالة وفصولها، بالإضافة إلى ثـراء المراجع العربية والأجنبية على السواء. وقد قلت لزملائى فى المناقشة من الأساتذة الكبار (إننى مبهور بهذه الرسالة) فشاركونى ذات الشعور، واتفق رأينا على أن تحصل صاحبتها على أرفع تقدير متاح فى جامعتها، وها هى الآن تحيل رسالتها الجامعية إلى كتاب يتم نشره ليستفيد منه قراء العربية - أساتذة وباحثين وطلابًا - فضلاً عن كل راغب فى المعرفة أو متطلع لفهم تلك الفترة الضبابية من تاريخ مصر الحديث بما حملته من مفاجأت خطيرة وأحداث جسام، إننى أحيى الكاتبة الدكتورة «أسماء إدريس» وأتوقع لها مستقبلاً زاهرًا فى مجال البحث العلمى مع قدرة على الغوص فى أعماق الدراسـات السياسـية وفهم الرأى العام وإدراك البيئـة الفكرية المحيطة والمناخ السياسـى الـذى يغلف أجواء الأحـداث والمواقف.

تحيـة للابنة العزيزة وتهنئة لجامعتها وأسـاتذتها مع دعاء بالتوفيق الدائم فى مستقبلها الواعد.

د. مصطفى الفقى
مدير مكتبة الإسكندرية
أبريل ٢٠١٨م

المقدمة

تمثل الثقافة مجموعة القيم والأفكار والعادات والتقاليد التى تشـكل نسقًا رمزيًا يوجه التفاعل الاجتماعى فى مختلف مجالات الحياة، وتتشكل هذه الثقافة من خلال المجتمع الذى نعيش فيه، كما أنهـا تتأثر بكافة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسـية والثقافية التى تنعكس على أوضاع الأفراد فى المجتمع وتجعلهم قادرين على التفاعل الاجتماعى السـوى فى المجتمع، حيث تقوم بضبط سـلوكيات الإنسان وتنتقل بالقيم من حالتها كموجه للسـلوك الفردى إلى دورها كضابط لتفاعل مجموعة من البشر فى إطار المجتمع.

ولكن فى ظل التحولات والتغيرات السـريعة والمتلاحقة التى حدثت فى المجتمع المصرى فى الآونة الأخيرة طرأ نوع من التحول على سلوك الأفراد عجزت معه الثقافة عـن ضبط تلك الأوضـاع أو التفاعل معها؛ نتيجة البنيـة المجتمعية التى عانت من اضطرابات وتصدعات فى كافة المجالات، ففى ظل مجتمع تعاظمت فيه عوامل الظلم والقهـر والحرمان؛ نتيجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسـية والثقافية أصبحـت البيئـة المجتمعية معبأة بكل عوامل الانفجار سـواء كانـت تلك العوامل داخلية أو خارجية والتى ساهمت بشكل أو بآخر فى انتشار ثقافة الفوضى.

فبالنسبة للعوامل الداخلية نجد أن «نظام الرئيس الأسبق مبارك» فشل فى الوفاء بمتطلبات الشعب – رغم معدلات النمو الاقتصادى المرتفعة فى تلك الفترة – نتيجة الأوضاع الاجتماعية والسياسـية والثقافية والاقتصادية والأمنية التى كانت سـائدة فى المجتمع، وعلى الرغم من وطنية الرئيس الأسبق مبارك فإنه أصبح يعيش ورطة تاريخية بين مطرقة عجزه عن إشباع احتياجات المواطنين وبين سندان الاحتجاجات التـى لا تهدأ للمطالبة بتحسـين الأوضـاع التـى أدت تراكماتهـا إلى تنامى ثقافة عدائيـة تجاه الدولة نتيجة حالة الحرمان متعـدد الأوجه مما أدى إلى تزايد التوتر والغضـب والإحباط والاتجـاه نحو مزيد من العنف الذى يولـد مخاطر عديدة تهدد

استقرار المجتمع وتقوده إلى الفوضى، حيث شهدت تلك الفترة تصاعد وتيرة العمل الاحتجاجى والاعتصامات التى تنوعت مطالبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أما بالنسبة للعوامل الخارجية نجد أن القوى العالمية وخاصةً الولايات المتحدة الأمريكية لعبت دورًا كبيرًا فى نشر الفوضى فى المجتمعات العربية من خلال القوى الناعمة المتمثلة فى الفوضى الخلاقة التى أدت إلى زعزعة أمن العديد من الدول من خلال آلياتها المختلفة، حيث اعتمدت سياسة التغيير من الداخل بأيدى الشعوب وليس من خلال التدخل العسكرى. كما أدت العولمة أيضًا إلى تفكيك الهويات والثقافات والقوميات وبداية تبلور هويات فرعية بدأت تأخذ طريقها نحو الظهور إلى جوار الهوية العامة للدولة، وهذا بدوره ساهم فى نشر ثقافة الفوضى وسيادة حالة من عدم اليقين.

فقد أصبحنا أمام ثورة كونية مثلثة الأبعاد: ثورة سياسية شعارها الديمقراطية والحرية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، وثورة قيمية تتمثل فى الانتقال من القيم المادية إلى القيم ما بعد المادية، وأخيرًا ثورة معرفية شعارها الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة، حيث أصبحنا نعيش فى عصر التفكيك وانهيار البناءات الكبرى، فالنماذج القديمة فى السياسة والاقتصاد والثقافة والمجتمع قد سقطت مع سقوط الأنساق الفكرية المغلقة، وأدى ذلك إلى انفتاح المجال أمام بزوغ الأنساق الفكرية المفتوحة بتأثير تفاعلات مجتمع المعلومات العالمى والذى تطور ببطء إلى مجتمع المعرفة الذى يقوم على أساس تنمية الإبداع والاعتماد على الأنساق الفكرية المفتوحة القادرة على مواجهة مشكلات العالم الجديد المعقدة، ولكن فى ظل التكنولوجيا الحديثة أصبحت هناك مخاطر كثيرة لا يمكن السيطرة عليها أو التحكم فيها وهذا أدى إلى ظهور مجتمع المخاطر.

وبالنظر للمجتمع المصرى نجد أنه قد تكثفت على ساحته العديد من المشكلات التى أصبحت تمثل خطورة كبيرة على الفرد والمجتمع فى ظل انتشار البطالة والفقر والأمية والعشوائيات بالإضافة إلى الاقصاء والتهميش المتعمد لفئات عريضة من المجتمع، وقد انعكست آثارها على الطبقة الوسطى التى تراجعت بصورة كبيرة من خلال الحراك إلى الأسفل، وهذا أدى إلى عجزها عن أداء دورها فى المجتمع،

وصاحـب ذلك هزة كبيرة فى كيان المجتمع لأنهـا تمثل الوعاء الصلب للمجتمع بما تحملـه من قيـم وعادات وتقاليد، وهـذا أدى إلى ازدياد التوتر وشـيوع مظاهر عدم الرضا؛ نتيجة الإحباط واللامبالاة التى أدت إلى انسحاب أفراد المجتمع إما بالعزلة أو الاتجاه نحو التدين الزائف، مما ولد مخاطر هائلة على المجتمع.

وبناء على ما سـبق، فقـد أدى ذلك إلى اتجاه أفراد المجتمـع نحو العنف لأنهم يشعرون بالظلم والحرمان، فهم يحاولون تغيير واقعهم كما يرونه من وجهة نظرهم سواء أدى ذلك للفوضى أم لا.

وهذا أدى إلى تنامى ثقافة الفوضى وتعدد مظاهرها فى ظل انهيار القيم التى كانت ضابطة لسـلوك الأفراد والمجتمع، وسـيادة حالة من التفـكك الاجتماعى، وانعدام ثقافة التسـامح فى المجتمع وزيادة حدة الاحتقـان الطائفى فى ظل انعدام الثقة بين المواطـن والدولة قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وحتى وصول الإخوان المسـلمين للحكم وسـعيهم نحو أخونة الدولة من خلال خطة التمكين التى كانت تهدف إلى السيطرة علـى كافة مفاصل الدولة، الأمـر الذى دفع الملايين من الشـعب المصرى إلى الخروج عليهم وإقصائهم عن السلطة فى ثورة ٣٠ يونيو، والتى صاحبها ارتفاع حدة التطرف الـذى أدى إلى مزيد من العنف وارتفاع معدل العمليـات الإرهابية من أجل الانتقام من الشـعب المصرى وزعزعة استقرار الدولة وهدم مؤسسـاتهم لتحويلها إلى نموذج الدولة الفاشلة سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا واجتماعيًا تمهيدًا لإسقاط الدولة، وتحويلها إلى شـبه دولة تحكمها المليشيات المسلحة تمهيدًا لتقسـيمها، ولكن ذلك لم يحدث نتيجة وقوف الشـعب المصـرى بجانب الدولة والقوات المسـلحة التى تصدت لكافة المحـاولات الداخلية والخارجية التى هددت ولا زالت تهدد المجتمع المصرى حتى بعـد وصول الرئيس عبد الفتاح السيسـى للحكم ومحاولاتـه الجادة للنهوض بمصر فى شـتى المجالات من خلال المشـروعات القومية الكبرى كقناة السـويس الجديدة والأنفاق والكبارى والإسكان الاجتماعى للقضاء على العشوائيات وتوفير حياة كريمة للأفـراد فى المجتمع ومحاولات إجراء الإصـلاح الاقتصادى الذى يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية لتضييق الفجوة بين طبقات المجتمع لكى يؤدى ذلك إلى مزيد من الاستقرار رغم حجم التحديات الداخلية والخارجية التى تستهدف مصر.

ومن ثَـمَّ نحاول فى هذا الكتاب تحليل واقع ثقافـة الفوضى ومجتمع المخاطر فى المجتمع المصرى وقد تم تقسيم هذا الكتاب إلى ثلاث فصول:

الفصـل الأول: «ثقافـة الفوضى.. رؤيـة تحليلية»، ويتضمن مفهـوم الثقافة وأهميتهـا ومصادرها، ثم ثقافة الفوضى من حيث المفهوم والمفاهيم وثيقة الصلة به، وأخيرًا العوامل التى أدت إلى انتشار ثقافة الفوضى فى المجتمع المصرى.

الفصل الثانـى: «العولمة ومجتمع المخاطر.. تحليل سوسـيولوجى»، ويتناول مفهوم العولمـة وأبعادها وآثارها، ثم مفهوم مجتمع المخاطـر والمفاهيم وثيقة الصلة به، ثم مصـادر وأبعد المخاطر الاجتماعية بالإضافة إلى أنـواع المخاطر الاجتماعية، وأخيرًا قضايا مجتمع المخاطر فضلاً عن العلاقة بين العولمة وظهور مجتمع المخاطر.

الفصـل الثالث: «مظاهر ثقافـة الفوضى فى ضوء مجتمـع المخاطر»، ويتضمن مظاهـر ثقافة الفوضى والتى تمثلت فى انهيار القيـم والتفكك الاجتماعى، وتذبذب الثقـة بين المواطـن والدولة، والاحتقـان الطائفى وغياب ثقافة التسـامح، بالإضافة إلى تطـور ظاهرة البلطجة وظهور جماعة البلاك بلـوك، ثم مخاطر التحريض وبث الشـائعات من قبل وسـائل التواصل الاجتماعى، والخطـاب الدينى المحرض، هذا بالإضافة أيضًا إلى انتشار التطرف، والإرهاب وارتفاع معدلات العنف فضلاً عن ثورة ٣٠ يونيو وإعادة بناء الثقة، وأخيرًا آليات مواجهـة ثقافة الفوضى ومجتمع المخاطر.

وختامًا، فإننى أقدم إليكم هذا الكتاب من أجل إلقاء مزيد من الضوء على الأحداث التـى مرت بها مصرنا الغالية فى فترة حرجة من عمر الوطن خاصة بعد أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١م، وحتى وصول السـيد الرئيس عبد الفتاح السيسى للحكم رائد النهضة الحديثة فى مصر.

وفى النهاية فإننى أتوجه بوافر الشكر والتقدير إلى أستاذتى الأجلاء الكرام الذين سـاهموا فى نشأتى العلمية والفكرية الأسـتاذ الدكتور/ ناجى بدر إبراهيم والأستاذ الدكتور/ السيد شحاته السيد.

كما أتقدم بعظيم الامتنان والاحترام والتقدير إلى العالم الجليل والمفكر الكبير رائد النهضة العلمية والثقافية فى مصر والعالم الأستاذ الدكتور/ مصطفى الفقى - مدير مكتبة الإسكندرية - لتفضل سيادته بتقديم هذا الكتاب والذى يعد شرفًا لى ما حييت داعية المولى عز وجل أن يديم على سيادته موفور الصحة والسعادة.

والله ولى التوفيق

دكتورة / أسماء إدريس الزغارى

مدرس علم الاجتماع كلية الآداب- جامعة دمنهور

الإسكندرية يناير ٢٠١٩م

الفصل الأول

ثقافة الفوضى.. رؤية تحليلية

تمهيد:

أولاً: الثقـــافة:

١ – تعريف الثقافة.

٢ – أهمية الثقافة ومصادرها.

ثانيًا: ثقافة الفوضى:

١ – مفهوم الفوضى.

٢ – مفهوم ثقافة الفوضى.

٣ – المفاهيم وثيقة الصلة بثقافة الفوضى.

ثالثًا: العوامل التى أدت إلى انتشــار ثقافة الفوضى فى المجتمع المصرى قبل ثورة ٢٥ يناير:

(أ) العوامل المرتبطة ببنية المجتمع المصرى:

١ – الأوضاع الاجتماعية.

٢ – الأوضاع الاقتصادية.

٣ – الأوضاع السياسية.

٤ – الأوضاع الثقافية.

٥ – الأوضاع الأمنية.

٦ – الانفلات الأمنى عقب ثورة ٢٥ يناير.

(ب) العوامل الخارجية:

١ – العولمة والثورة التفكيكية.
٢ – الفوضى الخلاقة.
٣ – المجتمع العالمى.
٤ – ثورات الربيع العربى والمخاطر.

تعقيـــب..

* * *

تمهيـــد

يتكون كل مجتمع إنسانى من أفراد وجماعات لديها لغة واحدة للتفاهم والتواصل، وعادات وتقاليد وأعراف مشــتركة لتنظيم السلوكيات الفردية والجماعية والعلاقات الاجتماعية، ونظم وقوانين لتقنين عمليات التفاعل السياسى والاقتصادى فى المجتمع، ومعتقدات وقيم ورموز لتحديد الهُويّات المشــتركة والانتماءات الجماعية والوطنية، وتشكل هذه الأمور غير الحسية فى مجموعها أهم مكونات الثقافة الوطنية التى تميز كل مجتمع إنسانى عن غيره من المجتمعات الإنسانية الأخرى.

فالثقافة هى جوهر حياة الإنسان، حيث إنها تتخلل كل مكونات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية بكل ما تحتويه من فكر وقيم وعادات وتقاليد. كما أنها تلعب دورًا محوريًا فى ضبط عمليات التفاعل الاجتماعى فى المجتمع، من خلال المؤسســات والمجالات التى يتم على ساحتها ذلك التفاعل، أما إذا عجزت مؤسسات المجتمــع عن إعــادة إنتاج الثقافة فإنهــا تكون غير قادرة على ضبــط ذلك التفاعل، ومن ثم تتعرض القيم والمعايــير الثقافية للتآكل لأنها غير ملائمة للواقع الاجتماعى وتصبــح ثقافة المجتمع فى تلك اللحظة عرضة للاختراق فى ظل عولمة عابرة للحدود والقوميات والثقافات.

وبالتالى يجد الإنســان نفســه فى حالة مــن الضياع وفقــدان للمعايير نتيجة تلك التحولات الفجائية التى تحدث فى بناء المجتمع.

والمتأمــل لواقع المجتمع المصرى يجد أنه قد تراكمت على ســاحته أزمات كثيرة نتيجة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياســية التى ظل يعانى منها فى الفترة الأخيرة لحكم الرئيس الأســبق «مبارك» نتيجة عدم قدرة أفراد المجتمع على إشباع احتياجاتهــم وتزايد حالات الحرمان والفقر والإحباط، لدرجة أصبحت معها البيئة الداخلية للمجتمع مهيأة للانهيار نتيجة اتســاع مســاحة الغضب والتوتر التى أدت إلى ظهور، وانتشار ثقافة الفوضى فى المجتمع.

وبناءً على ما سبق فسوف نتناول فى هذا الفصل مفهوم الثقافة ومفهوم الفوضى ثم مفهوم ثقافة الفوضى والمفاهيم المرتبطة به، وأخيرًا عرض لأهم العوامل التى أدت لانتشار ثقافة الفوضى فى المجتمع من خلال رؤية تحليلية للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى كانت سائدة فى تلك الفترة، بالإضافة للعوامل الخارجية التى أدت لانتشار ثقافة الفوضى فى المجتمع.

* * *

أولاً: الثقافة

١ ـ تعريف الثقافة:

يكثر فى الحديث اليومى عن الثقافة الإشــارة إلى قصرها على الفنون والآداب فقط وهــو تعريف محدود وضيق يختلف تمامًا عن المفهوم الســائد لدى علماء الاجتماع، حيث تعنى الثقافة كل ما هو موجود فى المجتمع الإنســانى، ويتم توارثه اجتماعيًا وليس بيولوجيًا، حيث تتخلل الثقافة كل مكونات الحياة الاجتماعية[١].

فهى تشــير إلى أســلوب الحياة الذى يطبع جميع أنماط السلوك المكتسبة، ويشكل صيغة مجتمعية محددة، ومن ثمّ تعد هى المســئولة عن صياغة الطابع العام للتكوين الاقتصــادى الاجتماعــى القائم، تلــك التى تلعــب دورًا محوريًا فــى صياغة قواعد الضبــط الاجتماعــى، وتطبيع الذات وإمدادهــا بالرموز وبالســلوك وبآليات التفاعل الاجتماعى[٢].

وقد تباينت آراء المفكرين والباحثين فى تحديد مفهوم الثقافة فإن الغالبية اتفقوا على أنها «ثمرة كل نشاط إنسانى نابع من البيئة ومعبر عنها»، وهذا يعنى أن للبيئة التى يعيش تحت ظروفها شــعب ما، دورها فى توليد ثقافة مختلفة بقدر يصغر أو يكبر عن الثقافة المتولدة لدى شعب آخر، يعيش تحت ظروف بيئية مختلفة، وهذا ما يدفع باتجاه الأخذ بالخصوصيات الثقافية للشعوب تبعًا لظروف معيشتها وأسلوب تفكيرهــا وموقفها من الحياة، وبالتالى تمثل الثقافة المحيط الفكرى الذى يعيش فيه النــاس وفقًا لأنماط نابعــة من ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والنفســية والبيئية الجغرافية التى تتيح انتقالاً نوعيًا بالفكر والسلوك، وتقود للتطورات التاريخية التى

---

(١) جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهرى وآخرون، الطبعة الأولى، المجلس الأعلى للثقافة، المجلد الأول، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٥١٢.

(٢) شحاته صيام، ثقافة الاحتجاج من الصمت إلى العصيان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١١م، ص١٧٢.

تشـهدها المجتمعات البشرية، ومن ثم فثقافة شعب ما هى جماع المعارف الإنسانية لذلك الشـعب فى محاولته للوصول إلى حالة مـن التوازن مع الظروف الحياتية التى يحياها.

(أ) التعريف اللغوى للثقافة:

ويعـد تعريف «تايلور» Taylor للثقافة من أشـهر التعريفات حيث عرفها على أنهـا «ذلك الكل المركب الذى يتكون من المعرفة والعـادات والتقاليد والفن والأخلاق والدين والقيم والتى يكتسبها الإنسان باعتباره عضوًا فى المجتمع»[١].

وتعنـى كلمة الثقافة كما ورد فى المعجم الوجيز «العلـوم والمعارف والفنون التى يُطْلَب العلم بها والحِذْقُ فيها»، وهى مأخوذة من الفعل ثقف بضم القاف وكسرها[٢].

وقـد عرف «خليل أحمد خليل» الثقافة بأنها «نسـق القيم الأساسـية فى مجتمع ما»[٣].

(ب) التعريف الإصطلاحى:

حظى مفهـوم الثقافة بالعديد من التعريفات التى اختلفـت فيما بينها بناءً على تخصص العلماء والباحثين الذين عكفوا على دراسة وتوضيح مفهوم ومعنى الثقافة.

فقد عرف «هوبل» Hoeble الثقافة على أنها «الإرث الاجتماعى الذى ينتقل عبر الأجيال المتلاحقة عن طريق التنشئة والاكتساب الثقافى المستمر»[٤].

أما «عاطف غيث» فيعرفها باعتبارها تتألف من أنماط مسـتمرة أو ظاهرة للسلوك المكتسب والمنقول عن طريق الرموز فضلاً عن الإنجازات المتميزة للجماعات الإنسانية

---

(1) Michel, G., A Dictionary of Sociology, Routledge and Kegan Paul, London, 1974, p. 10.

(٢) المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٩٠م، ص٨٥.

(٣) خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاجتماعية، دار الفكر اللبنانية، بيروت، ١٩٩٥م، ص١٦٠.

(4) Hoeble, E.A., The Nature of Culture in Shapiro, Culture and Society, New York, 1960, p. 198.

ويتكون جوهر الثقافة من أفكار تقليدية وكافة القيم المتصلة بها، أما الأنساق الثقافية فتعتبر نتاج السلوك من ناحية، وتمثل الشروط الضرورية له من ناحية أخرى[١].

ويعرف «رونالد إنجلهارت» **Ronald Inglehart** الثقافة على أنها عبارة عن منظومة من الاتجاهات والقيم والمعرفة التى تتشكل من خلال المجتمع بشكل عريض، وتنتقل من جيل إلى جيل، كما تتنوع من مجتمع لآخر[٢].

كما عرف «حليم بركات» الثقافة باعتبارها مجمل رؤى الحياة والكون وأساليب التعامل اليومى والمعتقدات والمهارات والمفاهيم[٣].

كما عرفها «على ليلة» أيضًا على أنها مجموعة القيم والأفكار التى تشكل نسقًا رمزيًا يوجه التفاعل الاجتماعى فى مختلف المجالات الحياة الاجتماعية. وتنتقل الثقافة من جيل إلى آخر، ويستوعبها الأفراد من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة والمدرسة ومؤسسة العمل[٤].

وتعرفها «سامية الساعاتى» أيضًا على أنها «تحوى كل أنشطة الإنسان التى يكتسبها عن طريق التعلم»[٥].

وقد عرف «أنتونى جيدنز» الثقافة على أنها «جوانب الحياة الإنسانية التى يكتسبها الإنسان بالتعلم لا بالوراثة. ويشترك أعضاء المجتمع بعناصر الثقافة تلك التى تتيح لهم مجالات التعاون والتواصل. وتمثل هذه العناصر السياق الذى يعيش فيه أفراد المجتمع. وتتألف ثقافة المجتمع من جوانب مضمرة غير ملموسة مثل:

---

(١) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩م، ص١١٠.

(2) Ronald Inglehart, Modernization and Post Modernization: Cultural, Economic and Political Change in Society, Princeton University Press, United States of America, 1997, p. 15.

(٣) حليم بركات، المجتمع العربى فى القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠م، ص٦٢٥.

(٤) على ليلة، ثقافة الشباب «مظاهر الانهيار ونشأة الثقافات الفرعية، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢م، ص٢٧١.

(٥) سامية حسن الساعاتى، الثقافة والشخصية، مكتبة قدرى حنفى، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص٣٥.

المعتقـدات، والآراء، والقيم التى تشـكل المضمون الجوهـرى للثقافة، ومن جوانب ملموسة مثل: الأشياء، والرموز، أو التقانة التى تُجسِّد هذا المضمون»[1].

ويعرفهـا «دنيس كوش» على أنها عبارة عن أسـلوب معين يعبر عن نفسـه عبر اللسـان والمعتقـدات والعادات والفن، ويؤثر هذا الأسـلوب الخاص بـكل ثقافة فى تصرف الأفراد[2].

كما عرفها «أندرو إدجار، بيترسـيد جويـك» باعتبارها «ذلك الكل المركب المعقد والـذى ينتقل اجتماعيًـا ويتكون من المعرفة والمعتقدات والفنـون والأخلاق والعرف والقانون والعادات، وجميع القدرات الأخرى التى يسـتطيع الإنسـان أن يكتسـبها بوصفه عضوًا فى المجتمع[3].

ومما سـبق من تعريفات، فإننا سـوف نتبنى تعريفًا إجرائيًـا للثقافة على أنها «مجموعــة الأفكار والقيم والمعتقدات والتقاليد، والمهارات، وطرق التفكير وأسـلوب الحياة، والفن والأدب التى يكتسـبها الإنسان نتيجة عيشه فى مجتمع معين ولكنها قد تتعرض للعديد من التغيرات فى ظل أحداث معينة كما حدث فى المجتمع المصرى فــى الفترة الأخيرة عقب ثـورة ٢٥ يناير ٢٠١١م بصفة خاصة، والتى يمكن أن ينتج عنها سلوكيات وأفعال قد تتسم بالنظام أو الفوضى».

٢ـ أهمية الثقافة ومصادرها:

تؤدى الثقافة دورها فى تأكيد تماسك المجتمع من خلال بعدين رئيسيين. الأول: أن الأفـراد يسـتوعبون قيم الثقافـة بمنظوماتها المختلفة من خلال عملية التنشـئة

(١) أنتونى جيدنز، علم الاجتماع مع مدخلات عربية، ترجمة فايز الصباغ، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥م، ص٨٢.

(٢) دنيس كوش، مفهوم الثقافة فى العلوم الاجتماعية، ترجمة منير السعيدانى، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧م، ص٤١.

(٣) أندرو إدجار، بيترسيد جويك، موسوعة النظرية الثقافية «المناهج والمصطلحات الأساسية»، ترجمة هناء الجوهرى، الطبعة الأولى، المركز القومى للترجمة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص١٨٤.

الاجتماعية التى تقدم بها مؤسسات التنشئة المختلفة، ومن ثمّ نجد أن القيم التى استوعبوها توجه سلوكياتهم وتنظم تفاعلهم فى مختلف المجالات الاجتماعية. ولأن الأفراد أعضاء المجتمع قد استوعبوا ذات القيم فإننا نجد أن لديهم اتفاقًا حولها. ومن خلال البعد الثانى فإننا نجد أن هذه القيم تتحول إلى تقاليد وأعراف ومعايير تنظم التفاعل وتضبطه فى مختلف المجالات الاجتماعية. وعلى هذا النحو، نجد أن الفرد تتحكم فيه قيم الثقافة التى استوعبها من خلال التنشئة الاجتماعية وتشكل ضميره الداخلى، ثم هى – أى الثقافة – تراقب سلوكه من الخارج باعتبارها موجودة فى كل مجالات المجتمع على هيئة تقاليد وأعراف ومعايير(١).

ولكن فى ظل العولمة، خضعت الثقافة إلى عدة متغيرات ارتبطت بالمتغير التكنولوجى، حيث يُنظر إلى الثقافة من خلال أثر التصنيع على المجتمع، وقد مرت الثقافة بثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: فرضية التقارب الصناعى، حيث تجسدت النظرية الصناعية كمحرك أول للحياة الاجتماعية نحو المجتمع الحديث.
- المرحلة الثانية: ما بعد التصنيع، حيث دُمجت الثقافة بالقوى والبيئة الصناعية، تحت شعار «العلم هو نمط إدراك المجتمع، والصناعة هى بيئة العلم» مما أنتج ما يُعرف بأحادية الثقافة، حيث إن زيادة نمط الاستهلاك جعل الناس تعتقد أن ما هو كائن هو التقدم.
- المرحلة الثالثة: مجتمع المعلومات، والذى بدأ فى عقد الثمانينيات من القرن الماضى وقد أطلق عليه المفكر توفلر «بالمد العظيم» ويرى أنه على المرء أن يعتليه (المجتمع المعلوماتى) أو يغرق فيه، وبالتالى ظهر إطار اجتماعى جديد نتيجة تأثير تكنولوجيا المعلومات على كل ما هو حياتى، مما جعل الثقافة تتحول عن نطاقها الخاص إلى تابع لتكنولوجيا المعلومات، وبالتالى فقد أثرت على ثقافة الشعوب والمجتمعات(٢).

---

(١) على ليلة، ثقافة الشباب «مظاهر الانهيار ونشأة الثقافات الفرعية»، مرجع سابق، ص٢٧٢.
(٢) السيد نجم، مرجع سابق، ص٤١.

وفـــى هذا الإطار، أشـــار «على ليلة» إلى أن الثقافة فى الغالب تتشـــكل من خلال أربعة مصادر[1]: تتفاعل مع بعضها لتخلق بنية ثقافية فى المجتمع، ويتمثل المصدر الأول فى التراث الثقافى المتطور تاريخيًا والذى ينتقل من جيل إلى جيل آخر، فى نوع مـــن التراكم التاريخى المنقح والمتنامى، والذى يعبر عن خبرة المجتمع وثراء ماضيه الحضارى، حيث يتضمن هذا المصدر استمرارًا انتقائيًا لمنظومة القيم، تسقط فى إطاره القيم المرتبطة بحقب سابقة، بينما تستمر القيم التى تلائم التفاعل فى حقب عديدة. ويشـــكل التفاعل الاجتماعى الحادث فى المجتمـــع المصدر الثانى لقيم الثقافة، حيث تتخلق بعض القيم نتيجة لتفاعل البشـــر مع بعضهم البعض، وبمجرد تخلقها فإنها تكتسب استقلالاً يؤهلها لضبط التفاعل الاجتماعى فى المجتمع خاصةً إذا تدعمت هذه القيم بقيم التراث. وســـواء كانت هذه القيم ناتجة عن التفاعل الاجتماعى الذى أُعيد إنتاجها من خلاله، فإنها بمجرد تبلورها تشكل قوة ضبطية لما يحدث فى المجتمع. ويعد العالم المحيط المصدر الثالث لثقافة المجتمع. وإذا كانت المدرســـة الانتشـــارية قديمًا قد أشارت إلى إمكانية هجرة السمات الثقافية بين مجتمعات منعزلة نسبيًا فى نظام عالمى ســـابق وقديم، فإن ثقافة القوى العالمية المســـيطرة بدأت – فى عالم تحكمه أيديولوجيا العولمة – تنساب لتخترق الدفاعات الثقافية للمجتمعات النامية. ونتيجةً لذلك تفرض ثقافة الغالب وطرائقه فى العيش عبر آلية التقليد والمحاكاة فى البداية علـــى ما يذهب إليه «عبد الرحمن بن خلدون». وهى الثقافة التى يتم اســـتيعابها فى النهاية لتصبـــح عناصر فى منظومة القيم القومية التى تنظم التفاعل الاجتماعى. فقد أصبـــح من الصعب الحفاظ على الهوية الثقافية فـــى مواجهة ثورة الاتصالات والضخ الإعلامـــى المتواصل. وهو الأمر الذى جعل القيم الغربيـــة حاضرة فى ثقافتنا وتؤدى دورها فى توجيه سلوكيات البشر وبخاصة شريحة الشباب.

وتشـــكل حاجات الشريحة الشـــبابية المصدر الرابع لظهور عناصر قيمية جديدة لها فاعليتها فى نطاق الشـــباب، فالشباب هم فئة من البشر لهم تكوينهم البيولوجى والســـيكولوجى المختلـــف عن تكويـــن الشـــرائح العمرية الأخرى، ولهـــم أوضاعهم الاجتماعيـــة ومواقفهـــم المختلفـــة عـــن نظائرها عند الشـــرائح العمريـــة الأخرى،

---

(١) على ليلة، ثقافة الشباب، «مظاهر الانهيار ونشأة الثقافات الفرعية»، مرجع سابق، ص٢٧٣ – ٢٧٥.

الأمر الـذى يدفع إلى ظهور مجموعة من القيم أو المعايير التى تتوافق مع احتياجات هذه الشـريحة إضافةً إلى قدرتها على توجيه سلوكيات الشباب فى مختلف مجالات الواقع الاجتماعى.

وهـذا يعنى أن الثقافة تشـكل عقل المجتمع، أو حسـبما يؤكـد «إميل دوركايم» جوهر الضمير أو العقل الجمعى. فإذا كان هذا العقل قويًا ومتماسـكًا كان قادرًا على ضبط إيقاع التفاعل الاجتماعى بما يسـاعد على تحقيق أهداف المجتمع. بيد أنه إذا تعرضـت ثقافـة المجتمع للانهيـار أو الاختراق فإن ذلك سـوف يعنى أن المجتمع يصبح عشوائيًا فى حركته مفتقدًا لبوصلة التوجيه، إضافةً إلى أنه يطلق عقال الغرائز – وهى القاعدة الحيوانية فى الإنسان – من غير ضابط يتولى السيطرة عليها، بحيث تصبح سلوكيات الإنسان موجهة بمنطق غريزى، عارية من أية قيم أو معايير، مثلما هى خالية من أى رشد أو منطق.

والمتأمـل للمجتمع المصرى فى العقود الأخيرة يكشـف عن تعرض ثقافة المجتمع لمجموعة من المتغـيرات التى أدت إلى انهيارها، بحيث أصبـح التفاعل الاجتماعى فـى مجالات عديدة غير موجه بتوجهات ثقافية فعالـة وقوية، الأمر الذى دفع إلى تشكل عشوائى لثقافة شابة تؤثر على انتماء الشباب بالمجتمع وارتباطهم به نتيجة مجموعة من العوامل المسئولة عن انهيار ثقافة المجتمع.

ومن ثم نرى أن ذلك قد يكون أدى إلى ظهور الفوضى فى المجتمع، والتى سـوف نعرض لها فيما يلى:

ثانيًا: ثقافة الفوضى

١ ـ مفهوم الفوضى:

لقد تعددت التعريفات التـى تناولت مفهوم الفوضى، وفيما يلى عرض لأهم هذه التعريفات:

(أ) التعريف اللغوى:

لقد شاع هذا المصطلح أثناء الثورة الفرنسية لقهر المعارضة، وخاصةً لقهر اليسار، وذهبت الفوضى إلى إلغاء الدين، وإلى هدم آليات المجتمع والتأكيد على تمجيد الأنا المفرد، فهى الحقيقة الوحيدة فى هذا العالم(١).

وتعنى كلمة «الفَوْضَى» كما ورد فى المعجم الوجيز «تفرق الأمر واضطرابه، ويقال: «قَوْمٌ فَوْضَى: ليس لهم رئيس».(٢)

وقد عرفها «عبده الحلو» على أنها «عدم النظام بسبب غياب السلطة المنظمة».(٣)

كما أن كلمة الفوضى تعنى إجمالاً تدمير السلطة ومؤسسات الدولة بدعوى أنها ضد الإنسان، فالدولة هى أكبر أعداء الفرد، وأن إلغاءها قضاء على الآفات والشرور، ومن ثم فليس هناك حاجة للدولة والسلطة، لأنها تبتلع إرادة الأفراد تحت مسمى حمايتهم».(٤)

ووفقًا لقاموس «Oxford» فإن الفوضى «تعد حالة من الاضطراب الكامل والارتباك الشديد»(٥).

وكلمة الفوضى «Chaos» فى أصلها اللغوى كلمة يونانية «Käŏs» وتعنى أن العالم فوضى، وغير صالح. وتدل فى اللغات الأجنبية على معانٍ مختلفة، وهذا المصطلح حديث النشأة، حيث ظهر فى القواميس والمعاجم ودوائر المعارف حديثًا ومنها: الفوضى أو الشواش، العشواء Randomness، والاضطراب Confusion، واللانظام Disorder، واللاستقرار Instability، وغياب النظام Absence of order (٦).

---

(١) مراد وهبة، المعجم الفلسفى، الطبعة الثالثة، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٩م، ص٣١٩.

(٢) المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٩٠، ص٤٨٤.

(٣) عبده الحلو، معجم المصطلحات الفلسفية، الطبعة الأولى، مركز البحوث التربوية والإنماء، بيروت، ١٩٩٤م، ص٢٣.

(٤) الموسوعة العربية الفلسفية، الطبعة الأولى، المجلد الثالث، معهد الإنماء العربى، بيروت، ١٩٩٧، ص١٤٠.

(5) http://www.oxforddictionaries.com/difinition/english/chaos.

(6) J. Clinton, S., Chaos and Time Series Analysis, Oxford University Press, New York, 2003, p. 12.

(ب) التعريف الإصطلاحى:

يعد مفهوم الفوضى من المفاهيم التى ظهرت فى الآونة الأخيرة، وقد تزامن ظهوره مع مصطلحات أخرى كالفوضى الخلاقة، والمجتمع الفوضوى.

وعرَّف «جيمس غليك» J. Cleick الفوضى على أنها نظام أو سلوك شاذ يصعب تفسيره، وهو سلوك غير منتظم لا يمكن التنبؤ به[1].

كما عرف «مارتن غريفيش» و«تيرى أوكالاهان» الفوضى باعتبارها «حالة من حالات العنف وغياب القانون وانعدام النظام وتعنى «من دون حاكم»، وهى تستعمل للدلالة على غياب حكم يحفظ السلام، وغالبًا ما ترافق حالات الغموض هذه حالات من التمرد والاضطراب الاجتماعى والسياسى[2].

ويعرفها «محمد بن سعيد الفطيسى» أيضًا على أنها «حالة من غياب القانون وانهيار التقاليد وانعدام النظام»[3].

فإن «على بشار بكر» عرفها باعتبارها «فقدان النظام والترابط فى المجتمع نتيجة الاضطرابات السياسية أو القبلية كفقدان الأمن فى منطقة معينة، وتستخدم بمفهومها السياسى لوصف الظواهر السياسية مثل الحروب والثورات وعدم الاستقرار السياسى، فهى ترافق دائمًا حالات التغيير غير الاعتيادية التى تصيب المجتمع، إذ ترافق الفوضى الثورة على سبيل المثال قبل بدايتها وفى لحظة وقوعها وبعد وقوعها، وقد أكد ذلك علماء الاجتماع بأن الفوضى ترافق المراحل الانتقالية غير الطبيعية وغير المتوقعة[4].

---

(1) J. Cleick, Chaos, Making a New Science, Viking Press, New York, 1987, p. 36.

(٢) مارتن غريفيش، تيرى أوكالاهان، المفاهيم الأساسية فى العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، الإمارات، ٢٠٠٨م، ص٣٢٤.

(٣) محمد بن سعيد الفطيسى، الفوضى الأداة التى ستنتهى العالم وتدمر الحضارة، مركز الشرق العربى للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن، ٢٠١١م. http://www.alsarqalaralor.org.uk.

(٤) على بشار بكر، الفوضى الخلاقة «العصف الرمزى لحرائق الشرق الأوسط»، الطبعة الأولى، مركز حمورابى للبحوث والدراسات الإستراتيجية، دار المحبة البيضاء للنشر والتوزيع، لبنان، ٢٠١٣م، ص٣٠.

كما عرفها «أحمد إبراهيم» على أنها «الافتقار إلى التقاليد والعادات واللانظام»[1].

ومما سبق، نجد أن الفوضى قد تعنى غياب النظام نتيجة غياب الوعى الاجتماعى والسياسى القادر على تقديم الحلول للمشكلات التى تواجه المجتمع، الأمر الذى يدفع البعض إلى الاتجاه نحو الدين للهروب من الواقع الذى يعيشونه، وقد يترتب على ذلك توترات كثيرة حينما ينضم هؤلاء الأفراد لتلك الجماعات الدينية التى قد تمثل خطورة كبيرة على المجتمع نتيجة الأفكار والمعتقدات التى يعتنقونها، وهذا بدوره يؤدى إلى تفاقم الفوضى ويدفع نحو ظهور مجتمع المخاطر.

ومما سبق، يمكن تعريف الفوضى إجرائيًا على أنها «حالة من عدم الاستقرار، وانعدام النظام وغياب الأمن التى ظهرت نتيجة تردى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى المجتمع المصرى قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م.

٢ـ ثقافة الفوضى Chaos Culture

يتكون مصطلح ثقافة الفوضى من كلمتين هما: ثقافة Culture، والفوضى Chaos، وكل كلمة منهما لها فى المعنى دلالة أو أكثر، وقد سبق تعريفهما لغويًا واصطلاحيًا.

ويعد مصطلحٍ ثقافة الفوضى من المصطلحات الحديثة التى ظهرت فى الآونة الأخيرة، خاصةً فى الفترة التى أعقبت ثورات الربيع العربى، ولم يتم الاتفاق على تعريف محدد لثقافة الفوضى نظرًا لحداثته، وقد حاولنا أن تستخلص تعريفًا إجرائيًا لذلك المفهوم من خلال التعريفات التى تناولت مفهوم الفوضى.

ومن ثم فإن ثقافة الفوضى هى «الثقافة التى ظهرت فى المجتمع المصرى نتيجةً لتردى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى المجتمع المصرى والتى أدت لشيوع مظاهر الإحباط والقلق نتيجة الحرمان الذى عانى منه المجتمع والذى أدى إلى تنامى العنف وعدم الامتثال للمعايير والقيم الاجتماعية واحترام القانون

---

(١) أحمد إبراهيم محمود، ظاهرة الفوضى والعنف المسلح فى النظام الدولى الجديد، مجلة السياسة الدولية.

http://www.ahram.org.

بسبب غياب النظام وعدم قدرة الدولة على فرض القانون فى لحظة معينة نتيجةً للاضطرابات والتوترات التى سادت المجتمع عقب «ثورة ٢٥ يناير» والتى تصاعد إزائها عدم اليقين فى المستقبل مما قد يؤدى إلى مخاطر كثيرة تهدد كيان المجتمع واستقراره قد تصل إلى مرحلة تفكك الدولة وانهيارها.

فعندما يغيب القانون تطغى الفوضى، كما حدث فى دول متقدمة، ودول أخرى نامية تحطمت وفقدت قدرتها على فرض القوانين، فعاشت أعوامًا فوضوية قاسية لا تزال تعانى منها، فالفوضى البشرية عندما تتفاعل وتنفجر تكون بحاجة إلى رمز يستوعبها، كما يحدث فى الثورات والانتفاضات، التى إن لم تنجب قائدها القادر على وضعها فى مسار واضح، فإنها قد تتسبب فى انهيارات مروعة، كما حدث فى العديد من الدول العربية التى ثارت على حكامها، وفشل بعضها فى إيجاد القائد الذى يستوعب طاقات الفوضى الثورية[١].

ويعد أخطر ما فى ثقافة الفوضى ومكوناتها من الاضطراب والعنف والغموض وعدم اليقين هو صخب الخطابات السياسية والدينية والاقتصادية، ولغة الصياح التى تنطوى على رفض وتشويه بعض الرموز ومؤسسات وأجهزة الدولة[٢].

٣ ـ المفاهيم وثيقة الصلة بثقافة الفوضى:

(أ) مفهوم الفوضى الخلاقة: Creative Chaos

يعرف «فرانسيس فوكوياما» الفوضى الخلاقة على أنها «عبارة عن فجوة وفراغ ينعكس على استقرار المجتمع وتماسكه، وهو نتيجة رغبة فى التغيير أملتها قطاعات الفاعلين إلى تحقيق الحراك والتغير فى شتى المستويات، وهى غالبًا ما يتم تمويلها من الخارج»[٣].

---

(١) صادق السامرائى، الفوضى تحكمنا، شبكة العلوم النفسية العربية، ص١.
http://www.arabpsynet.com/samarrai/docamarrai/womasa/wahaa.57 - 10115.pdf.

(٢) نبيل عبد الفتاح، الأزهر فى مواجهة ثقافة الفوضى، إيلاف ٢٠١٢م.
http://www.elaph.com.

(٣) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، مركز الإنماء القومى، بيروت، ١٩٩٣م، ص٣٣٢.

وقد طورت الولايات المتحدة الأمريكية هذا المفهوم وصاغته فى نظرية تعامل إستراتيجى يعفيها من اللجوء للعمل العسكرى المباشر إلا مضطرة، من أجل إحداث حالة من الفوضى فى مواقع الصراع بين أطراف محلية تتيح للولايات المتحدة الأمريكية ركوب موجة الفوضى وتوجيهها لمصلحتها[1].

وقد عرفها «محمد بن سعيد الفطيسى» على أنها هى التى تقوم على إستراتيجية نشر الفوضى بمختلف الطرق والوسائل الممكنة سواء كانت تلك الطرق والوسائل الممكنة سواء كانت تلك الطرق سياسية كنشر الفوضى والاضطرابات السياسية بهدف زعزعة الاستقرار والأمن، وبث روح الفرقة والاختلاف، أو عسكرية، كالتدخل فى الشئون الداخلية للدول بالطرق العسكرية بهدف إسقاط الأنظمة ودعم المعارضة، أو اجتماعية وثقافية من خلال نشر الأفكار الهدامة فى المجتمع[2].

وقد عرفها «رمزى المنياوى» أيضًا باعتبارها تقوم على ثنائية التفكيك والتركيب، وهذا يعنى أن الفكر الإستراتيجى الأمريكى بصيغته الراهنة لم يعد لديه اليقين إلا بعالم تكون الفوضى فيه سبيلاً لإعادة تشكيله وفقًا لمهمة أمريكا فى بناء العالم الجديد[3].

وقد أذاعت وزيرة الخارجية الأمريكية «كونداليزا رايس» مشروع الشرق الأوسط الجديد أو الفوضى الخلاقة من خلال نشر الديمقراطية فى العالم العربى فى عام ٢٠٠٥م[4].

---

(1) Elizabeth Kier and Ronald, R., In War›s Wake: International Conflict and the Fate of Liberal Democracy, Cambridge University Press, New York, 2010, p. 17.

(٢) محمد بن سعيد الفطيسى، مرجع سابق.

(٣) رمزى المنياوى، الربيع العربى بين الثورة والفوضى «الفوضى الخلاقة والسيناريو الأمريكى لتفتيت الشرق الأوسط»، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربى، دمشق، ٢٠١٢م، ص٦٣.

(٤) حمدى السعيد سالم، الأوليجارتية والأناركية وثقافة الفوضى فى الثورة المصرية، مجلة الحوار المتمدن، العدد (٤٢٩٢)، ٢٠١٣م.

http://www.ahewar.org.

وقد عرفتها «كونداليزارايس» على أنها التخلى عن مفاهيم الأمن والاستقرار حتى ولو أدى ذلك إلى إسقاط العديد من الأنظمة الحاكمة الموالية للولايات المتحدة الأمريكية تحــت دعاوى الاصلاح الديمقراطى. عندما قالت إنه لا بد من إعادة النظر فى الأوضاع القائمة فى الشــرق الأوسط منذ عقود مهما كانت المخاطر الناجمة عن ذلك، من خلال إعلانها عن مشروع الشرق الأوسط الجديد عام ٢٠٠٥م[١].

وعليــه تتجلــى فكرة الفوضى الخلاقة فى فكرة بســيطة تقوم علــى دفع الأوضاع المجتمعيــة النمطيــة نحو الفوضــى ثم توظيف هــذه الفوضى لترتيــب نظم جديدة تكون غير مســتقرة وضعيفة، وغير قادرة على حماية نفســها لخدمة الإستراتيجية الأمريكية، كما تكمن الفكرة الأساسية للفوضى الخلاقة فى افتعال الأزمات فى منطقة معينة وتوظيف هذه الأزمات واســتغلالها لتمهيد الطريق نحو الهدف الأساسى وهو تقســيم المنطقة إلى دويلات دينية وطائفية وقومية، ويجب أن يُســبق هذا التقســيم بحالة من عدم القبول الدينى الطائفى الذى يقتل بدوره روح التمسك بالوحدة الوطنية ويزكى الصراع ومن ثم تنهار الدولة الأم وتنشــأ دول جديدة مســتقلة بذاتها طائفيًا ودينيًا وقوميًا[٢].

كما عرفها «ســعيد العبدولى» على أنها الفجوة التى يشــعر بها المواطن بين ما هو كائن، وما ينبغى أن يكون[٣].

وبالتالى فالفوضى الخلاقة التى شهدتها الدول التى طالها التغيير السياسى قامت على إحداث ثورات شعبية لإسقاط الأنظمة السياسية القائمة بعيدًا عن أى مواجهات عســكرية، بحيث يكــون التغيير نابعًا مــن الداخل، ومــن دون أى تدخل خارجى مباشر[٤].

---

(١) على بشار بكر، مرجع سابق، ص٥٩.

(٢) المرجع السابق، ص٦٥.

(٣) سعيد الحسين عبدولى، الفوضى الخلاقة «ثنائية الأنا والآخر من خلال إشكالية الإسلام والديمقراطية، مجلة العلوم الإنسانية والمجتمعية، العدد (١٢)، ٢٠١٣م، ص٢.

(٤) سهام القحطانى، الخطاب وفوضى الثورة الخلاقة، ٢٠١٣م.

http://www.al – jazirah.com.

ومــن ثم يكون التطبيق العملــى للفوضى الخلاقة من خلال ابتزاز البلدان العربية لإجبارهــا على تقديم تنازلات تتلاءم مع السياســات الأمريكيــة المرغوب فيها فى المنطقة باســتخدام شعار الديمقراطية وحقوق الإنســان لتفتيت الدول ونشر الفوضى فيها، ولذلك تعد الفوضى الخلاقة من أخطر النظريات التى أنتجتها مراكز الأبحاث الأمريكية[1].

(ب) مفهوم الفوضوية: Anarchism

لقد تعــددت التعريفات التى تناولت مفهوم الفوضوية، فقد عرفها «بول» **Paull** على أنها «ســلوك الأفراد والجماعات ســلوكًا غير مقبول يــؤدى إلى صراع عنيف مع بعضهم البعض، وهذا يؤدى إلى ازدياد الخوف وانعدام الأمان»[2].

وقد عرفها «محمد عاطف غيث» على أنها «مذهب سياسى أو نظرية فلسفية تدعو إلى استبعاد السلطة السياسية، وأى صورة من صور الحكم المنظم»[3].

كما عُرفت فى «المعجم الوجيز» على أنها «نزعة سياسية تسعى إلى إلغاء الحكومة وبناء العلاقات فى الأسس الفردية الحرة»[4].

فإن «جوردن مارشال» عرفها بوصفها «مجموعة من المواقف السياسية التى تذهب إلى أن المجتمعات الإنسانية تعمل بأفضل شكل ممكن فى غياب الحكومة، أو السلطة، وتفترض أن الحالة الطبيعية للبشــر هى تلــك التى يعيش فيها الناس معًا فى تناغم بحريتهم ودون تدخل من الحكومة أو السلطة»[5].

كما عرفها «محمد الفطيسى» بأنها «لا نظام» وبالتالى «الفوضى»[6].

---

(١) خليدة كعسيس، الربيع العربى بين الثورة والفوضى، مجلة المستقبل العربى، العدد (٤٢١)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٤م، ص٢٢٧.

(2) Hedly Bull, The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics, Frist Published, Formerly Macmillan Press, London, 1977, p. 51.

(٣) محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص٢٢.

(٤) المعجم الوجيز، مرجع سابق، ص٤٨٤.

(٥) جوردن مارشال، مرجع سابق، ص١٠٩٣.

(٦) محمد الفطيسى، مرجع سابق.

وعرفها «جيل فيريول» باعتبارها «الافتقار إلى قانون ثابت وعالمى»[1].

وقد أكد «على بشار بكر» على أن الفوضوية كحركة تدعو إلى استخدام الإرهاب والقوة والعنف لتغيير المجتمع، كما أنها ترفض رفضًا قاطعًا وجود الدولة بمؤسساتها أيًا كان نوعها بوصفها تتعارض مع الأنا الفردية وتقيد حريتها، حيث تقوم الدولة بالسيطرة على المجتمع بداعي تنظيم رأس المال وتوزيعه توزيعًا عادلاً، ولكن الفوضويين يرفضون هذه الفكرة رفضًا قاطعًا، إذ تهدف أفكارها إلى الانتقال لمرحلة ذوبان الدولة وإلغائها إلغاءً مباشرًا[2].

وقد عرفتها أيضًا «وفاء داود» بوصفها «فلسفة سياسية ترى الدولة غير مرغوب فيها، حيث تؤمن بأن المجتمع يجب أن يدير نفسه بنفسه من خلال المنظمات التطوعية بلا حكومة، ولا رئيس، أى حالة «اللادولة»، ولذلك أُطلق على هذا المذهب Anarchism حيث ترى الحركة أن الكون خلق من فوضى، ومن الحركات التى ترتبط بفكر الأناركية حركة «بلاك بلوك Black Bloc»[3].

ومن ثمّ فإن المذهب الفوضوى يقوم على فكرة مفادها إمكانية وجود مجتمع بلا قانون ولا دولة، ويرى أن الفرد هو الحقيقة الأساسية وأنه هو الغاية فى ذاته، وأن كافة النظم الاجتماعية كلها لم توجد إلا للمساهمة فى تحريره وتحقيق سعادته، وهى ترى أن الدولة كيان لا ينبغى أن يقوم بل يهدم[4].

ثالثًا: العوامل التى أدت إلى انتشار ثقافة الفوضى قبل ثورة ٢٥ يناير:

لقد تضافرت مجموعة من العوامل التى أدت إلى انتشار ثقافة الفوضى فى المجتمع، وقدانطلقت من ثلاثة سياقات أساسية كونت فى جملتها بناء المجتمع المصرى،

---

(١) جيل فيريول، معجم مصطلحات علم الاجتماع، ترجمة أنسام الأسعد، الطبعة الأولى، دار الهلال، بيروت، ٢٠١١، ص٣٢.

(٢) على بشار بكر، مرجع سابق، ص٣٣.

(٣) وفاء داود، بلاك بلوك ونظرية الفوضى، شبكة الوحدة العربية، مارس ٢٠١٥م.

http://www.marefa.org.

(٤) فايز محمد حسين، مبادئ علم الاجتماع القانونى، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٦م، ص٦٠.

وأول هـذه العوامـل صدر عن الضعف الـذى أصاب الثقافة ومنظومـة القيم، بحيث أصبحـت عاجـزة عن ضبط سـلوك الإنسـان المصرى فـى مختلف مجـالات الواقع الاجتماعـى، بينما انطلق البعض الآخر من السـياق الاجتماعى، الذى يضم مجالات فرعية متعددة – للإنسان إشباعات فى إطارها – حيث أصبحت هذه المجالات عاجزة عن تقديم الفرص الملائمة لإشـباع حاجات البشـر، ونتيجةً لذلك انتشر التوتر على سـاحة المجتمع وأدى ذلك إلى إضعاف ارتباط الإنسـان المصرى بمجتمع وإلى هشاشة انتمائه إليه[1].

وقـد طرح «جون فوران» John Foran خمسـة عوامل رئيسـية تؤدى إلى تنامى قدرة اجتماعية يمكن أن تتطور إلى ثورة فى وقت لاحق وهى ما يلى[2]:

– التنمية الداخلية المعتمدة على أطراف خارجية.

– دول قمعية إقصائية شخصانية.

– تنامى ثقافات مقاومة للنظام ومعارضة له.

– أزمة اقتصادية متنامية.

– ثورة السياسة الدولية تؤدى إلى ضعف مؤقت فى السيطرة الخارجية يسمح باندلاع ثورة دون قدرة كبيرة من القوى العالمية على التدخل المباشر.

وفى هذا الإطار لا نستطيع القول إن هذه الظواهر قد ظهرت فجأة، بل لها علاقة بمجتمع ما قبل الثورة، وهو المجتمع الذى كان يعانى من الاحتقان الاجتماعى بسبب الفسـاد والتردى فى أداء النظام السياسى، سواء على الصعيد الداخلى أو الخارجى، هذا بالإضافة إلى انحراف النخبة التى شكلت سياساته، وهى النخبة التى اغتصبت كل ما هو عام لصالح ما هو خاص[3].

---

(١) سعيد عكاشة، قراءة فى ثورات المجتمع المصرى، مجلة الديمقراطية، العدد (٤٢)، أبريل ٢٠١١م، ص١٢٤.

(2) John Foran, The Future of the Revolutions: Rethinking Radical Change in the Age of Globalization, London, 2003, p. 33.

(٣) عمرو هاشم ربيع، «ثورة ٢٥ يناير قراءة أولية ورؤية مستقبلية»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١م، ص١٧٣.

وتعـد صفة الفوضى من أهم الصفات التى تمتاز بها الأحداث التى تسـبق الثورة وترافقها وتلاحقها، لذا عندما تحدث الثورات وخاصةً فى دول العالم الثالث، يكون هنـاك نوع من الفوضى التى تسـبق وترافق الثورة، فخاصيـة الفوضى موجودة قبل الثورة، وتشمل جميع الأعمال الأولية التى تمهد لحدوث الثورة سواء كانت (أعمال عنف، أو احتجاجات سـلمية، أو احتقان نتيجـة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسـية)، ثم تنتقل الفوضى إلى مرحلة بداية الثـورة التى تطيح بالنظام القائم، ثم تلحق الفوضى المدة التى تأتى بعد سقوط هذا النظام.

وفى إطار هذه الفترة يحدث الانقسـام والاسـتقطاب فى المجتمع ويعد من أخطر الأمور حيث يرسم الخط الأساسى بين الطوائف المكونة للمجتمع[1].

ومما سـبق نجد أن إطلالة بسـيطة علـى واقع المجتمع المصرى قبـل ثورة يناير وخاصةً الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتى كانت سائدة فى المجتمع المصـرى قد تعكس لنـا بوضوح مدى الدور الـذى قد تلعبه هـذه العوامل فى ظهور مؤشرات لثقافة الفوضى فى المجتمع، والتى سوف نعرض لها فيما يلى:

١ ـ العوامل المرتبطة ببنية المجتمع المصرى:

وهى العوامل الداخلية المرتبطة بالمجتمع والتى تشتمل على الأوضاع الاجتماعية والاقتصاديـة والسياسـية والثقافيـة والأمنية فى تلـك الفترة قبل ثـورة ٢٥ يناير وما بعدها.

(أ) الأوضاع الاجتماعية:

لا شـك أن الأوضاع الاجتماعية السـائدة فى المجتمع المصرى فى ذلك الوقت كان لها بالغ الأثر فى زيادة حالة الاحتقان لدى أفراد المجتمع، وتزامن ذلك مع شـعور المواطن بأنه غريب فى وطنه، فالهوة أصبحت متسـعة جـدًا بين الأغنياء والفقراء، وأصبح المواطن على ثقة كاملة بأن ثروات الوطن ينعم بها فئة قليلة جدًا، وأن المواطنين الكادحين لا ينالون إلا القليل.

---

(١) على بشار بكر، مرجع سابق، ص٨٥.

هذا بالإضافة إلى انتشـــار الوساطة والمحسوبية والرشوة، فأصبح الفساد والفوضى يعمـــان كافة أرجاء المجتمـــع المصرى فى ظل عجز الحكومة عـــن إيجاد حلول لتلك المشـــكلات، وأصبح الكثير من أبناء الوطن ينتظرون الفرصة لكى يفرغوا ما لديهم من شحنات غضب تجاه النظام القائم[1].

وقد تمثلت الأوضاع الاجتماعية فيما يلى:

- الحرمان من العدل:

فقد ســيطرت مجموعة مـــن رجال الأعمال والسياســيين على ثـــروات المجتمع ومقدراتـــه، وبثت فى المجتمع قيمًا غير عادلة أبعدت أبناء الطبقة المتوســطة الذين يمتـــازون بالكفاءة عن الأماكـــن الحيوية فى المجتمع ومنحتهـــا للأقل منهم كفاءة، وبالتالى انقســم المجتمع إلى عالمين: عالم يحصل على كل مكتســبات الدولة، ويُمنح أبنـــاؤه الفـــرص الوظيفية الهامة والسياســية، وعالم من الذين يعيشـــون تحت وطأة الحرمان والشـــعور الدائم بالظلم، وقد تمثل ذلك فـــى أحاديث الناس اليومية عندما يقول بعضهم «أن الدنيا استكفت خلاص»، و«البلد انقسمت خلاص» وغيرها. ومن ثم نجد أن هذا الأمر قد خلق إحساسًا عامًا بالحرمان من العدل، وهو إحساس لم يظهر لدى الفئات المحرومة اقتصاديًا فحسب، لكنه إحساس عام عبر عنه عامة الناس من مثقفين وباحثين وعلماء فى أحاديثهم وكتاباتهم[2].

- الحرمان من حق العمل:

حيث تزايدت أعداد العاطلين عن العمل بين الطبقات الوسطى والدنيا، فالحكومة لم تعد ملتزمة بتوظيف خريجى الجامعات أو المدارس الفنية، كما أن القطاع الخاص ليس فى حاجة إلى العمالة الكثيفة. وفى المقابل، لجأ أصحاب شـــركات القطاع العام

---

(١) رضا البسيونى، كواليس الثورة، الطبعة الأولى، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، الجيزة، ٢٠١١م، ص٢٣.

(٢) أحمد زايد، أركيولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقة الوسطى، مرجع سابق، ص٢٦.

المباعة للتخلص من الموظفين إما من أجل خفض النفقات أو لإعادة بيعها باعتبارها مشروعات عقارية، إضافةً إلى أن الحكومة ليس لديها أية برامج لدعم العاطلين عن العمل، كما أن الأفراد الذين يتخرجون فى الجامعة لا يعملون بمهنتهم الأصلية فهم محرومون من حق اختيار المهنة التى يعملون بها[1].

وبالتالى، نرى أن البطالة قد يكون لها آثار عديدة، حيث إنها تسهم فى الاستبعاد الاجتماعى لبعض الجماعات، بالإضافة إلى فقدان الشعور بالانتماء والاعتماد على الذات والثقة بالنفس.

- انفجار الأحداث الطائفية:

لقد تزايدت الأحداث الطائفية فى الفترة الأخيرة، فلم تعد تتركز فى إطار الخلاف بين السنة والشيعة بصفة عامة، وإنما اتسع مداها لتشمل الخلاف بين المسلم والمسيحى، الذى تمثلت تداعياته فى الأحداث الطائفية التى أدت إلى تمرد مضاد على سلطة الدولة وقوى الأمن فى العديد من المجتمعات العربية المعروفة تاريخيًا بتماسك نسيجها الوطنى.

وإذا كانت بعض السياسات العربية، قد حاولت تصوير هذه الأحداث على أنها إرهابية وحملت مسئوليتها لقوى خارجية، فإن الواقع يكشف أن قصور هذه السياسات واتخاذ الدول لموقف الإنكار والتجاهل لأسباب التوتر الحقيقية فى المجتمع كفشل مخططات التنمية فى أماكن معينة، والمطالب المشروعة لبعض طوائف الأمة، وازدياد التطرف فى الأفكار والاتجاهات، وهذا ما جعل المناخ مهيأ ومناسًبا لزيادة حدة الاحتقانات وتوسيع دائرة الفتنة، مما أعطى فرصة للقوى الخارجية بالتدخل وإظهار انحيازها لبعض الأطراف على حساب الأطراف الأخرى[2].

هذا بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية الأخرى أهمها ما يلى:

---

(١) فرغلى هارون، ثورة ٢٥ يناير وحقوق الإنسان فى مصر، رحلة الآلام والآمال، منشورات المدرسة المتقدمة فى علم الاجتماع المصرى، العدد الأول، يونيو ٢٠١٢م، ص١٤.

(٢) سعيد رفعت، إعصار التغيير، مجلة شئون عربية، العدد (١٤٥)، القاهرة، ربيع ٢٠١١م، ص٦.

ـ ظهور ثقافة الاغتراب:

يعيش الشـباب المصرى أزمة اغتراب حقيقى فى مجتمعهم، وهذا الاغتراب ناتج عـن طبيعة الأعراف والتقاليد التى تحكم المجتمع، وعدم تطورها بما يتناسـب مع متطلبات الشباب، بخلاف عدم تطورها لكى تتناسب مع مقتضيات العصر والتطورات المحيطـة فى العالم الخارجى، هذا بالإضافة إلى التجاهل وعدم الاهتمام الذى تعانى منه مشـكلات وقضايا الشـباب، وذلك على المسـتوى الرسمى وغير الرسمى، فجيل الشـباب هو غالبًا ليس على قائمة الأولويات الرسمية، وهم فى تصوُّر المجتمع جيل لم ينضج بعد، ومازال فى مرحلة النمو، ولا يمكن الاعتماد عليه، وقدرته على تحمل المسئولية تكاد تكون معدومة. ويرى علماء الاجتماع أن الشباب الذين يعانون من هذه الظـروف يكون أمامهم ثلاثة اختيارات فقط، هى إما الانسـحاب من الواقع ورفضه وهو ما يسـمى بالاغتراب، وإما الخضوع له فـى الوقت الذى ينفر منه، وإما التمرُّد على هذا المجتمع ومحاولة تغييره ولو كان ذلك بقوة السلاح»[١].

كما يدفعهم هذا الشـعور بالابتعاد عن المشـاركة فى شـتى جوانب الحياة سواء السياسية أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، والإحساس باللامبالاة بما يجرى حولهم، وعـدم الاهتمام بـتراث أو بتاريخ أوطانهم، وقد حولتهم تلك المشـاعر المتناقضة فى داخلهم إلى مخزن يغرف منه كل من لديه مصلحة خاصة فى تجنيدهم واستخدامهم[٢].

وهناك أربعة أبعاد رئيسية لظاهرة الاغتراب السياسى والاجتماعى وهى[٣]:

١ – انعدام القدرة: بمعنى شعور الفرد أنه لا يستطيع التأثير فى المجتمع، أو على قرارات الحكومة، وبأن القرارات السياسية تتخذ بدون الحاجة لرأيه أو مراعاة لرغباته، وأن توزيع السـلطة للقيم والمصالح فـى المجتمع عملية لا تخضع لأى تأثير من ناحيته.

---

(١) ثقافة الشباب المصرى «قضايا مستقبلية»، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، العدد الثانى، نوفمبر ٢٠٠٦م، ص١١.

(٢) المرجع السابق، ص١٢.

(3) Ada Finfiter, Dimension of Political Animation, APSR, June, 1970, pp. 390 - 392.

٢ - انعــدام المعنى: وتعنى عدم القــدرة على فهم الطريقة التى يســير بها النظام السياســى والاجتماعى وعدم قدرة الأفراد على التمييز بين البدائل والاختيارات المطروحــة، لأن الفرد لا يســتطيع توقــع نتائجها المحتملة، نظــرًا لعمليات التعتيم ونقص الشفافية، ولا يمكنه استخدامها فى تغيير الظروف الاجتماعية والسياسية من حوله.

٣ - انعــدام المعايير أو اللامعيارية: بمعنــى إدراك انهيار المعايير فى العلاقات الاجتماعية والسياســية، والشــعور بعدم وجود قيــم أو معايير أخلاقية واحدة تحكم العملية السياسية.

٤ - العزلة السياســية: وتعنى رفض قواعد الســلوك الراهنة، والشعور بأن قواعد اللعبــة غير عادلة وغير شــريفة، وهو ما ينتج حالة من العزوف عن المشــاركة بكافة أشكالها.

هــذا بالإضافة إلى أن هناك بعدين آخرين للاغتراب الاجتماعى والسياســى هما: اللامبالاة وعدم الثقة السياسية، فى إشارة إلى الشك فى أهداف القائمين على العملية السياسية، وأنهم يسعون وراء خدمة مصالحهم لا مصالح الغالبية.

وبناءً عليه ســاهمت سياســات الدولة فى حدوث اللامعيارية (الأنومى) حســب مفهوم دوركايــم، عندما تراجعت عن أداء دورها تجاه المجتمع بصفة عامة وخاصة الشــباب، وهذا جعل البعض يلجأ إلى الاســتجابة الشــعائرية، أو نهج بعض القيم المنحرفة، أو التقوقع على الذات، ومن ثم رفض قيم المجتمع[1].

وفى ظل هذا المجتمع يكون انتماء الفرد الأساســى هو لنفسه التى يستغرق فيها لدرجــة الانفصــال عن محيطه العام، ومن ثمّ عن وطنه الــذى أصبح يمثل لديه مكان لا معنــى له ولا قيمة، وبالتالى ينعكس ذلك على قيم الــولاء والانتماء لديه، ويلجأ للعنف أو التخريب.

وإجمالاً نرى أن انتشار مظاهر العنف قد يكون دليلاً على وقوع أعداد من الشباب فى دائرة الإحباط والاغتراب، مما قد يفضى إلى صور من التمرد تجاه الدولة والمجتمع غير متوقعة نتائجه.

(١) شحاته صيام، مرجع سابق، ص١٤٣.

هذا بالإضافة إلى الاختلالات الحادة فى التركيب الطبقى للمجتمع، واهتزاز القيم والمعايير، كأن تصبح القيم السائدة غير ملائمة للظروف الفعلية للحياة الاجتماعية، وغالبًا ما ينشأ هذا الاهتزاز عندما يخوض المجتمع مرحلة تحول وتغير اجتماعى، أو عندما تعجز عن توفير القيم المقبولة الجديدة للناس فى ظل الظروف الجديدة، كما تضطرب القيم عندما تعجز عن إشباع الحاجات الأساسية للأفراد فى المجتمع، هذا بالإضافة إلى وسيادة القلق الاجتماعى الذى يسبب انتشار بعض المشاعر مثل الشك والارتباك والتخبط وعدم الاستقرار والحرمان واليأس والإحباط(1).

ومن ثمّ، نجد أن مجمل هذه الأوضاع قد تدفع الأفراد إلى اتباع أساليب غير سوية من أجل تحقيق أهدافهم وتخفيف معاناتهم، مما قد يقودهم إلى الخروج عن القانون واللجوء إلى الفوضى.

ـ ضعف دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية:

يتحول العالم المعاصر يومًا بعد يوم إلى عالم ينشغل بالمادة أكثر من انشغاله بالقيم والأخلاق، وتحل فيه العلاقات الفردية القائمة على المصلحة محل العلاقات القائمة على العاطفة والمودة. كما تحل فيه الفوضى وعدم اليقين محل العلاقات المستقرة القائمة على قيم أصيلة لا شىء هنا فى العالم المعاصر يقف أمام التغيير وقسوته، حتى وإن كانت هذه الخلية الأولى للمجتمع المسماة بالأسرة، فبعد أن كانت فى الماضى تعتبر الخلية الأولى للمجتمع، نجد أن البعض يصفها بأنها مؤسسة تتأرجح بين الموت والحياة(2).

ـ الأسرة:

لقد تعرضت الأسرة فى الفترة الأخيرة فى مجتمعاتنا لمتغيرات سلبية عديدة أورثتها بعض مظاهر الضعف الذى قد يدفع بها إلى الانهيار؛ فقد تعرضت الأسرة

---

(1) Richad, T. Schaefer, Sociology, Megraw, Hill Book Company, New York, 1983, p. 522.

(2) أحمد زايد، تفكك أواصر الأسرة فى عالم ما بعد الحداثة، مؤتمر واقع الأسرة فى المجتمع «تشخيص للمشكلات واستكشاف لسياسات المواجهة»، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٦ – ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٤م، ص١٣.

في غالبية المجتمعات العربية والإسلامية لتأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافيــة التى خضعت لها أثناء عملية التنميــة والتحديث التى لم تكن مواتية فى أحيــان كثيرة، الأمر الذى أدى إلى ظهور عديد من الظواهر الســلبية والمنحرفة التى أثــرت على فاعلية مختلف وحدات ومؤسســات المجتمع، وخاصةً الأســرة فى ظل العولمة، التى تسـعى إلى اختراق بنياتنــا الاجتماعية ومنظوماتنا القيمية والثقافية، والعمــل على إضعافها بهدف اســتبدالها بقيم وأبنية غريبــة على مجتمعاتنا. ومن أهم هذه التغيرات ما يلى[1]:

- تصدع البناء والعلاقات الأســرية، حيث فقدت الأســرة تماســكها فلم تعد الأسرة تتشــكل من أعضاء تتجه عواطفهم واهتماماتهم إلى داخل الأســرة، حيث تشــكل الأســرة بأعضاء مركز الاهتمام لكل منهم، وإنما بدأ أعضاء الأسرة فى الانصراف إلى الخــارج، حيث ولى أفرادها ظهورهم إلى بعضهــم البعض، الأمر الذى أضعف بناء الأسرة فأصبح أكثر هشاشة وأقل تماسكًا.
- انتشــار الصراعات داخل بناء الأســرة، وهى الصراعات التى تشير من ناحية إلى ضعــف المنظومة القيمية للأســرة وأيضًــا إلى حالة الفوضى التــى أثرت على تدرج المكانات والأدوار فى الأسرة، ومعها سقط الاعتراف بمنظومة الحقوق والالتزامات المنوطة بالأدوار المختلفة داخل بناء الأسرة.

هذا بالإضافة إلى[2]:

- تعرضت الأســرة للاختراق سواء فى منظومتها القيمية المنظمة للتفاعل فى إطارها تأثرًا بالإعلام والثقافة الاستهلاكية، وغير ذلك من المؤثرات الأمر الذى أعجزها عن القيام بوظيفة التنشــئة الاجتماعية لأبنائها بصورة فعالة، من ناحية بسبب انهيار منظومة القيم الأخلاقية والدينية، ومن ناحية أخرى بســبب ضعف ســيطرة الأسرة

(١) على ليلة، تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية على بناء الأسرة ووظائفها «متغيرات المدخل السوسيولوجى»، مؤتمر واقع الأسرة فى المجتمع، «تشخيص للمشكلات واستكشاف لسياسات المواجهة»، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٦ – ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٤م، ص٤٦ – ٤٧.

(٢) على ليلة، ثقافة الشباب «مظاهر الانهيار ونشأة الثقافات الفرعية»، مرجع سابق، ص٢٨٤ – ٢٨٥.

على الأبناء، الأمر الذى دفع الأبناء للمشاركة فى التفاعل الاجتماعى بمنظومة قيمية ضعيفة توجه سلوكياتها.

- الاستهانة بالحياة الأسرية ذاتها، مؤشر ذلك الاتجاه إلى تشكيل أنماط من الأسرة خارج الإطار الشرعى المعترف كانتشار الزواج العرفى بأشكاله غير الشرعية، إضافة إلى ارتفاع معدلات الطلاق والتفكك الأسرى.
- وفيما يتعلق بالأسرة بصفتها متغيرًا لعب دورًا فى إضعاف منظومة الثقافة والقيم، فإننا نجد أن الأسرة فى المجتمعات الحديثة تنتابها مجموعة من المتغيرات التى تعجزها عن دعم ثقافة المجتمع. وربما تعجزها كذلك عن القيام بتنشئة اجتماعية سوية للأبناء. فقد تحولت الأسرة من أسرة ممتدة تحيط بها هالة من العلاقات القرابية القوية إلى أسرة نووية، تعيش كذرة عاجزة فى فضاء المجتمع، حيث خرج منها الأجداد، حاملو التراث والقيم والتقاليد، وابتعد عنها الأقارب الذين كانوا يشكلون إطارًا ضابطيًا وعاطفيًا فى ذات الوقت.

ـ المدرسة:

لم تعد المدرسة قادرة على أن تقوم بدورها فى عملية التنشئة الاجتماعية، فما أصاب الأسرة أصاب التعليم كذلك، وإن كانت الأسرة تتولى غرس القيم ذات الطبيعة الوجدانية فإن المدرسة تعمل على غرس القيم ذات الطبيعة التفضيلية والإدراكية والوجدانية كذلك. غير أن تأمل أوضاع التعليم يكشف أنه لم يعد هو الآخر قادرًا على غرس القيم. بدايةً سقطت التربية عن التعليم فأصبح تعليمًا فقط، فالمدرسة لم تعد إطارًا لغرس الأخلاق؛ فاليوم المدرسى قد انكمش إلى عدة ساعات محدودة الغرض منها أن يتم تعليم مضامين المقررات المدرسية. ولذلك، فإذا كانت الأسرة قد غرست نذرًا يسيرًا من القيم، فالمدرسة لم تعد قادرة على متابعة ما تم غرسه، يضاف إلى ذلك أن التعليم يتم فى المدرسة بلا قدوة ولا نموذج، وذلك يعنى أن الأسرة والمدرسة كآليات تقليدية للتنشئة الاجتماعية قد أصابها الانهاك، ولم تعد تؤدى دورها بالمستوى الملائم، الأمر الذى أفسح المجال أمام فاعلية الآليات الأخرى ذات التأثير السلبى على الثقافة، فأصبحت ثقافة عاجزة عن ضبط سلوكيات البشر فى المجتمع، وبخاصة الشباب.

ومن ثم نرى أن الثقافة القومية التى من المفترض أن تشتق منها ثقافة الشباب تتعرض لبعض المتغيرات والظروف التى أضعفت فاعليتها، فمن ناحية نجد أن التحولات الاجتماعية الاقتصادية قد ساعدت على هز بنية الثقافة والقيم وإضعافها دون أن تؤكد على منظومة قيمية محددة لها استمرارها، لكونها تشكل الأساس القاعدى للمجتمع، ومن ثم وجدنا التفاعل الاجتماعى يتحقق عشوائيًا دون قيم توجهه، إن لم يوجه بقيم منحرفة أو مشوهة. ومن ناحية ثانية لاحظنا عجز الوسائل التقليدية كالأسرة والمدرسة عن إعادة إنتاج الثقافة من خلال عملية التنشئة الأمر الذى جفف ينابيع الثقافة عمومًا، وثقافة الشباب بصفة خاصة، الأمر الذى أدى إلى تفريغ الساحة لآليات ثقافة العولمة المخترقة والثقافة الاستهلاكية.

- دور العبادة:

لقد كانت المؤسسات الدينية الرسمية فى الماضى لها القدرة على ضبط إيقاع الحياة الدينية بما يحقق التناغم والتعايش السلمى بين الجميع ويوسع دائرة التسامح ويعلى من جوهر الدين وروحه، ولكن لأسباب سياسية داخلية وخارجية ضعف دور هذه المؤسسات، مما أعطى للتكتلات الدينية غير الرسمية مساحة أكبر للتأثير والاستقطاب من جانب تلك الجماعات فى ظل انتشار اليأس والإحباط، حيث عملت تلك المؤسسات على نشر قيم متشددة مخالفة لسماحة الدين تقود إلى التطرف[1].

- تغير الشخصية المصرية:

لقد تميز الشعب المصرى بعدد من السمات التى فسرت الشخصية المصرية كما يلى[2]:

(أ) أن الشعب المصرى شعب مسالم، قلما يثور، وصبره على الظلم والقهر بلا حدود، كما أكد جمال حمدان فى كتابه الشهير «شخصية مصر» عندما حدد خمسة

---

(١) محمد المهدى، عبقرية الثورة المصرية «تحليل نفسى واجتماعى لأحوال المصريين قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير» الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١١م، ص٢٢٩.

(٢) سالى المهدى، دراسة الاحتجاج الاجتماعى: تقاطعات عالمية ومحلية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠١٤م، ص١٣٩.

أركان للشخصية المصرية وهى «التدين، والمحافظة، والاعتدال، والواقعية، والسلبية».

(ب) انشغال المصريين بأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ومشكلات حياتهم اليومية.

(ت) عزوف المصريين عن الاحتجاج والثورة يرجع لما يتعرضون له من بطش السلطة وإرهابها.

(ث) محاولات النظام السابق امتصاص الغضب والاحتقان من خلال السماح بمساحة من حرية الصراخ لكل مصرى أن ينفث عن نفسه حتى لا ينفجر، دون أن يمارس حقه فى التعبير أو التغيير، بالإضافة إلى اتباع الحكومة سياسة غض الطرف عن كل ذلك الفساد من خلال السماح بتلقى الرشاوى حتى تترك لكل مواطن حرية حل مشكلاته المادية بنفسه ولو عن طريق غير مشروع.

ولكن بالرغم من عبقرية النظام السابق، فإنه انخدع بصبر المصريين فى ظل تفاقم الأوضاع فى شتى المجالات، فتحت حطب الصبر والاحتمال والمساحة يتوهج دائمًا جمر متقد لا يخمد وهو جوهر الروح المصرية التى لا تموت.

وهذا ما أكده «على ليلة» فى حديثه عن «أركيولوجيا الشخصية المصرية»، حيث أشار إلى أن لكل مرحلة من مراحل تطور المجتمع المصرى إضافاتها على سمات الشخصية المصرية، وتخلق من هذه السمات طبقة تحجب ما كان قبلها، وتشكل مقدمة لما يأتى بعدها مباشرةً[١].

فالشخصية المصرية تتميز بمجموعة من السمات المرنة التى تتغير وفقًا للظروف التى تطرأ على البنية الاجتماعية، وتتشكل من خلال الخبرة التى يعايشها الفرد[٢].

---

(١) خالد كاظم أبو دوح، الاحتجاج المصرى فى الواقع الاجتماعى.. بنيته وأنماطه، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠١٤م، ص٢١٨.

(2) Carlos, Dweck, Can Personality be Changes? «The Role of Beliefs in Personality and Change», Current Direction in Psychological Science, vol. 17, No. 6, 2008, p. 394.

(ب) الأوضاع الاقتصادية:

لقـد حدث تدهور كبير فى الأوضاع الاقتصادية فى الفترة الأخيرة لحكم الرئيس الأسـبق مبارك فى ظل ارتفاع معدلات التضخـم، والتبعية الاقتصادية التى تزايدت فى عهده، وما أظهرته الحكومة من ضعف شديد أمام توجيهات صندوق النقد الدولى إلى حد اختيار رؤسـاء الوزراء والوزراء المسئولين عن الاقتصاد أو عزلهم، طبقًا لرضا أو سخط صندوق النقد والإدارة الأمريكية عنهم، هذا بالإضافة إلى حدوث تزاوج بين رأس المال والسلطة[1].

وقد تمثلت سوء الأوضاع الاقتصادية فى الآتى:

- الحرمان الاقتصادى:

يأتـى على قمة صور الحرمان الذى وصل بقطاعات كبـيرة من أبناء الطبقة الدنيا من فقراء الحضر وعمال الزراعة فى الريف إلى درجة عالية من الفقر، هذا بالإضافة إلى شـرائح الموظفين الذين يحصلون مـن وظائفهم على أجور منخفضة، كما تضم هذه الفئة قطاعات كبيرة من المدرسين والمحاسبين والمحامين والموظفين العموميين الذين يفترض أن يشكلوا قاعدة عريضة للطبقة الوسطى، وبالتالى يمكن القول إن معظم أبناء الطبقة الوسطى يعانون بشكل أو آخر من أشكال الحرمان الاقتصادى[2].

لكن فى المقابل هناك فئة قليلة من أفراد المجتمع هى التى تحصل على كافة المميزات دون الفئـات الأخرى، وبالتـالى فالدافع الاقتصادى لهؤلاء الفئـات نحو الاحتجاج كان مطلبًـا ضروريًا لها فى ظل التفاوت الواضح فـى هيكل الأجور فى البلاد[3]. هذا بالإضافة إلى انسـحاب الدولة من مجال الإنتاج فى ظل دعوات الخصخصة وسـيطرة

(١) جلال أمين، ماذا حدث للثورة المصرية؟ أسباب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م ودواعى الأمل والقلق وآفاق المستقبل، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١١م، ص٢٩٢.

(٢) أحمد زايد، أركيولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقة الوسطى، مرجع سابق، ص٢٦.

(٣) إيمان محمد حسنى عبد الله، الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية، «دراسة فى الإعلام والرأى العام» ترصد إرهاصات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، سلسلة اتجاهات حديثة فى الإعلام، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠١١م، ص٣٣٠.

السـوق، بل وصلت المسـألة إلى بروز دعـوات لتقليص برامج الرعايـة الاجتماعية وترك المواطنين لآليات العرض والطلب فى سوق مفتوح[1].

وقد ساهم فى تردى الأوضاع الاقتصادية أيضًا ما يلى[2]:

- انتقال الاقتصاد المصرى من آليات التخطيط الواسع إلى حد ما إلى آليات فوضى السوق المعولمة وأبرز ملامحها هى توسيع دور القطاع الخاص باعتباره القادر على إحداث التنمية الاقتصادية كبديل عن دور القطاع العام.
- انحسار دور القطاع الحكومى.
- الـدور الأجنبـى الـذى لعب دورًا هامًا سـواء كان ذلـك الدور عربيًـا أو غربيًا، فالرأسماليـون المصرييـون حرصوا دائمًا على وجود شـريك أجنبى قبل اسـتثمار أموالهم فى مصر، فالربح بالنسبة لهم هو الوطن والانتماء والجنسية.
- زيادة العجز فى الميزان التجارى وتفاقم أزمة الديون الداخلية والخارجية.

هـذا بالإضافـة إلى ضعف معـدلات النمو الاقتصـادى، وازدياد حـدة البطالة، وبيع الشركات القومية فى إطار الخصخصة[3].

وبالتـالى، فإن المتتبـع للمجتمع المصرى يـرى أن هناك هوة كبـيرة حدثت بين مستويات الدخول لدى شريحة ليست بسيطة فى المجتمع المصرى من ناحية، وبين الاحتياجات اليومية للأسـرة من ناحية أخرى، لدرجـة أن الكثير من أبناء الطبقة الوسـطى لم يعودوا قادرين على مواجهة غلاء الأسعار التى لا تتناسب على الإطلاق مع مسـتويات الدخول، هذا مع زيادة أعداد الفقراء الذين تعدت نسـبتهم ٤٠٪ من السـكان، بالإضافـة إلى عجز الحكومة كليًـا عن تقديم حلول سـريعة وفعالة لهذه المشكلة، على الرغم من تعالى الصيحات بزيادة معدلات النمو الاقتصادى.

---

(١) السيد ياسين، ثورة ٢٥ يناير بين التحول الديمقراطى والثورة الشاملة، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١٢م، ص٢٠٩.

(٢) المرجع السابق، ص٢١٠.

(3) Meghand Desai and Yhia Said, The New Anti – Capitalist Movement: Monet and Civil Society «Global Civil Society», First Published, Oxford University Press, London, 2001, p. 52.

ومــن ناحية أخرى، كان لظهور الكيانات الاقتصادية العملاقة بالمجتمع المصرى وتكوين الثروات الهائلة لدى رجال الأعمال دور كبير فى زياة سخط الشعب المصرى، خصوصًا أنهم يعانون ظروفًا اقتصادية خانقة، ورجال الأعمال يعيشــون فى رفاهية مطلقة، هذا بالإضافة إلى ارتباط أصحاب رأس المال بالســلطة، وكل ذلك أدى إلى تولد حالة من عدم الرضا والســخط الشــديد على أفراد النظام وهذا قد يؤدى إلى الانفجار ومن ثم الفوضى[1].

وبالتالى نجد أن تردى الأوضاع الاقتصادية فى المجتمع، أدى إلى ظهور مشكلات محورية أبرزها اتســاع مساحة الفقر وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الدخول فى مقابل ارتفاع الأسعار، إضافةً إلى انتشار الفساد، وتصفية الأصول الاقتصادية للمجتمع وتردى أوضاع الخدمات وهو ما أدى إلى بروز ظاهرة الاحتجاج الاجتماعى[2].

وســوف نقوم بعرض تلك القضايا فى الفصل القــادم باعتبارهم من أهم المجالات والقضايا التى قد تؤدى إلى ظهور مجتمع المخاطر.

ومما ســبق نجــد أن شــعور المواطن بالحرمــان النســبى قد يرجع إلى الإســراع غير المدروس فى مواصلة تطبيق سياســات التحرر الاقتصادى والخصخصة، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر بشــكل غير مسبوق، وجمود الحد الأدنى للرواتب والأجور، وزيــادة الفوارق الطبقية وعدم العدالة فــى توزيعِ الدخل - رغم معدلات النمــو المرتفعــة فى عهد الرئيس الأســبق مبــارك - نتيجةَ نفاذ العديد من رجال الأعمــال إلى دوائر صنع القرار التشــريعية والتنفيذية فى الدولة، وانتشــار مظاهر الفساد المؤسسى فى العديد من مؤسسات الدولة المدنية بشكل ساعد على تحويل أموال عامة إلى خاصة، وهو الأمر الذى أدى ويؤدى إلى تنامى الإحســاس بعدم القدرة على سد أبسط الاحتياجات الإنسانية لدى شرائح الطبقة الوسطى، وبالتالى تنامى الغضب والتوتــر لديهم، ومن ثم اتجاه البعض منهم نحو العنف الذى قد يؤدى إلى انتشــار الفوضى والمخاطر فى المجتمع.

---

(١) رضا البسيونى، مرجع سابق، ص٢٢.

(٢) على ليلة، لماذا قامت الثورة؟ «بحث فى أحوال الدولة والمجتمع»، الطبعة الأولى، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢م، ص٣٤.

(جـ) الأوضاع السياسية:

لقد شـهد المجتمع المصرى قبل قيام الثورة العديد من التطورات السياسـية التى كانت بمثابة المحرك الرئيسـى لها، والمتتبع للحياة السياسية بمصر فى تلك الفترة يمكن أن يصورها فى ثلاثة مشاهد رئيسية، وهى[1]:

المشهد الأول:

وجود فريقين يتصارعان داخل المشـهد السياسـى المصرى، الفريق الأول يتزعمه الحزب الوطنـى الديمقراطى وهو الحزب الحاكم المدعوم بوسـائل الإعلام بمختلف أنواعها، هذا بالإضافة إلى سيطرة مجموعة من أصحاب رؤوس الأموال الضخمة على الحزب التى تسـتطيع من خلالها فعل أى شىء فى أى وقت لخدمة أغراض وأهداف الحزب، وأخيرًا رئيس الجمهورية بما يمتلكه من صلاحيات وسلطات يقع على رأس هذا الحزب. أما الفريق الثانى فيتزعمه جماعة الإخوان المسلمين المدعومين بالشباب المقتنعين بأنهم أصحاب مبدأ وعقيدة يدافعون عنها، هذا بالإضافة إلى التنظيم الشديد لدى قيادات الجماعة والذى فاق أحيانًا تنظيم الحزب الوطنى، وأخيرًا عنف الحزب الوطنى والشرطة عليهم؛ مما زادهم صلابة ورغبة فى المقاومة.

المشهد الثانى:

أحزاب المعارضة الدائرة فى فلك الحزب الوطنى والإخوان المسـلمين، والواقع أن تلك الأحزاب لم يكن لها تأثير على الحياة السياسية فى ذلك الوقت نظرًا للمشكلات الداخلية الدائرة بين قيادتها والتضييق عليهم من الحزب الحاكم وافتقادهم للتنظيم وإهمالهم للشباب.

المشهد الثالث:

وتمثـل فى ظهـور بعض الحركات المناهضـة للنظام وكان القوام الأساسـى لهذه الحركات الشـباب، والذين تميزوا بالثقافة العالمية وإجادة اسـتخدام الإنترنت مما سـهل مـن إمكانية تواصلهم مع بعضهـم، وقد اعتقد الكثيرون أنهم يتسـللون عبر

---

(١) رضا البسيونى، مرجع سابق، ص١٧.

الإنترنــت. ومن ثمَّ لم تتعرض هذه الحــركات لملاحقة النظام مثلما حدث مع جماعة الإخوان، وظل هؤلاء الشــباب يعملون فى الخفاء ومن أهم هذه الحركات الشــبابية، شباب حركة ٦ أبريل، حركة كفاية، الجبهة الوطنية للتغيير. وقد أدى وجود هذه الحركات فى المجتمع إلى إحداث حالة من الحراك السياسى داخل المجتمع المصرى، حيث تعالت الأصوات المطالبة بالتغيير.

ومن ثم نرى أن مشــهد الحياة السياســية فى مصر فى تلــك الفترة كان يعبر عن وجود صراع قوى بين الحزب الحاكم والإخوان المســلمين، هذا بالإضافة إلى الشــباب بمختلف الحركات التى ينتمون إليها، وهذا قد أدى إلى تطور تلك الصراعات وتعدد أبعادها بمرور الوقت.

والمتأمــل فى واقع الحياة السياســية فى المجتمع المصــرى فى ذلك الوقت يجد أن هناك مجموعة من العوامل التى ســاهمت أيضًا فــى ازدياد حدة الاحتقان والكراهية والغضب للنظام من جانب الشــعب المصرى نتيجة لمجموعة من الأســباب، ســوف نعرضها فيما يلى:

- الحرمان من الحرية:

لقد حُرم الشعب المصرى من الحرية السياسية والحريات المدنية فى عهد مبارك، حيــث حُرم من المشــاركة فى اتخاذ القــرارات الحاسمة والمتعلقة بالشــئون العامة للدولة[1].

- ضعف المشاركة السياسية:

لقد أصبح المصريون فى حالة عزوف عن المشاركة السياسية، فالأحزاب السياسية فى ذلك الوقت كان معظمها بلا جماهير أو قواعد شــعبية حقيقية، كما أن اســتمرار تزوير الانتخابات والتلاعب فى نتائجها جعل قطاعًا كبيرًا من الناخبين على قناعة بــأن أصواتهم لا قيمة لها لأن نتائج الانتخابات محســومة ســواء شــاركوا أم لا،

(١) أحمد زايد، أركيولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقة الوسطى، مرجع سابق، ص٢٥.

وهذا أدى إلى ضعف المشـاركة السياسية، وقد ترسـخ ذلك بعد إلغاء دور القضاء فى الاشراف على الانتخابات بعد التعديلات الدستورية فى عام ٢٠٠٧م[١].

- الانفراد بالسلطة وغياب مبدأ التوازن بين السلطات:

يمثل مبدأ الانفراد بالسـلطة والاسـتبداد أحد الملامح الرئيسية للنظام السياسى، وذلك بسبب السـلطات الدستورية الضخمة التى يتمتع بها رئيس الجمهورية سواء فى ظـل الظروف العادية أو الاسـتثنائية، وبحكم رئاسـته للحـزب الوطنى الذى يحتكر الحياة السياسية فى مصر، ويضم النخب السياسية والاقتصادية وكذلك رجال الأعمال والأكاديميين، وبهذا فإن رئيس الجمهورية يسيطر من الناحية العملية على السـلطتين التنفيذية والتشـريعية، فضلاً عن صلاحياته القضائية التى يخولها إياه الدستور والقانون[٢].

- الانتخابات البرلمانية وتزويرها:

لقد أعتمد النظام السياسـى على كتيبة الفساد فى الحـزب الوطنى الديمقراطى، بإتاحة الفرصة لها لتحرك كل السـاحات لتزييـف الانتخابات، عن طريق تقليص اشـراف القضاء عليها، ورفض الاشـراف الدولى عليها بحجة الحفاظ على السيادة، وقد تحولت انتخابات مجلس الشـعب والشـورى فى عام ٢٠١٠م إلى فضيحة عالمية نالت من سمعة الدولة المصرية[٣].

وقـد جرت الانتخابـات البرلمانية ٢٠١٠م فى ظروف مختلفـة إلى حد كبير عن الانتخابـات السـابقة، فقد انخفض عدد المرشـحين وعدد المنافسـين على كل مقعد تعبيرًا عن الإحجام عن الترشـح بسـبب صعوبة المناخ السياسـى السائد، كما عادت

---

(١) التقرير الإستراتيجى العربى لعام ٢٠١١ – ٢٠١٢م، مركز الدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٣م، ص٢٩٠.

(٢) فرغلى هارون، ثورة ٢٥ يناير وحقوق الإنسان فى مصر، منشورات المدرسة المتقدمة فى علم الاجتماع المصرى، العدد الأول، يونيو ٢٠١٢م، ص١٠.

(٣) على ليلة، لماذا قامت الثورة؟ مرجع سابق، ص٤١.

نسـبة الحضور للارتفاع غـير الحقيقى مرة أخــرى بعد اختفاء القضــاة من اللجان الفرعية وعودة ظاهرة تســويد البطاقات وغير ذلك من وســائل التزوير التى تم ضبط العديد منها، وحصل الحزب الوطنى على الأغلبية الســاحقة من الأصوات والمقاعد، حيث حصل الحزب الوطنى على أكثر من ٩٣٪ من مقاعد البرلمان[١].

وفــى النهاية وضع الشــعب المصرى أمام خيارين: الأول هو الســلبية واللامبالاة والابتعــاد عــن السياســة تمامًا مــادام غير قادر علــى التأثير بصوتــه فى المجلس التشــريعى، والثانى هو فتح الباب أمام العنف العشــوائى الناتج عن تراكم الإحباط والغضب واليأس من الاصلاح والتغيير[٢].

ـ تردى أداء الدولة والنظام السياسى:

لقــد تضافر تردى الأداء المصرى على الصعيد العالمــى، مع تَرَدٍّ آخر على الأصعدة الإقليمية التى تشــارك فيها مصر، فقد تراجعت مكانة مصر فى بنيةِ النظام العربى بعد أن كانت هى المكــون الفاعل فى النظام العربى والإفريقى، ونتيجةً لذلك؛ أصبح التفاعل الحادث فى إقليم الشرق الأوسط حكرًا على ثلاث دول هى: تركيا، وإيران، وإســرائيل. وعلــى هذا النحــو تحولت مصر إلى دولة منســحبة إلى حــدود ذاتها، وغيرٍ قادرة على تحقيق أى إنجاز، أو إثبات الفاعلية على الصعيد الإقليمى والعالمى، إضافةً إلى انهيارها على الصعيد الداخلى[٣].

ـ التوريث:

حيث قام الرئيس الأســبق مبارك بإعداد خطة لتوريث نجله جمال الســلطة بعد مغادرته. وقد كرس لهذا الهدف كل إمكانات الســلطة وحزبها الحاكم وقد أدى ذلك إلى غضب شعبى عام[٤].

---

(١) نزار الطحاوى، انتخابات ٢٠١٠م حقائق وأرقام، مجلة أحوال مصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة (١٢)، العدد (٤٩)، القاهرة، ربيع ٢٠١١م، ص٧٤.

(٢) محمد المهدى، مرجع سابق، ص٢٢٢.

(٣) على ليلة، لماذا قامت الثورة؟ مرجع سابق، ص٤٤.

(٤) أحمد فؤاد رسلان، مصر الثورة «التحدى والاستجابة»، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠١١م، ص١٩١.

فقد تصاعـد أهمية الدور الذى كان يؤديه جمال مبـارك، فى إطار إدارة العملية السياسـية، وتعود بدايات هذا الدور لعـام ٢٠٠٠م، عندما انضم إلى عضوية الحزب الوطنى، فإن نقطة التحول فى دوره السياسـى ارتبطت بتشـكيل لجنة السياسـات داخـل الحزب الحاكم وتوليـه أمانتها، ومن خلال هذا الموقع حرص على أن يتحول الحزب إلى حاكم حقيقى، كما أفرزت هذه اللجنة بعض من أعضاء النخبة فى المواقع التنفيذيـة (الوزارية)، علمًا بـأن أكثرها ينتمى إلى فئة رجـال الأعمال، ومن أهم البراهين التى تدل على السير فى خطة التوريث عدم تعيين رئيس الجمهورية نائبًا له، وتعديل المادة (٧٦ – ٧٧) من الدستور، مما أسهم بشكل مباشر فى تفاقم الوضع السياسى، وزيادة الاحتقان[١].

(د) الأوضـاع الأمنيـة:

لقد اتسمت المؤسسة الأمنية خلال السنوات الماضية بعدة خصائص أهمها:

- الإبقاء على قاعدة إعلاء أمن النظام السياسى على النظام الاجتماعى بشقيه الجنائى والمدنى، حيث خصصت الشـرطة وجميع الأجهزة الأمنيـة المحلية للحفاظ على النظام ومصالحه بدلاً من حماية المصريين وتوفير أمنهم[٢].

فلقـد تزايدت معدلات التوتر والسـخط فى مواجهة الأوضـاع التى أخذت تزداد سوءًا وترديًا، نتيجة اتجاه النظام السياسى نحو الاعتماد على الدور الأمنى للسيطرة على المجتمع، وهو الدور الذى تحدد بثلاثة أبعاد: تجسـد البعد الأول فى الحماية الكاملة للرئيس الأسبق مبارك وعائلته والنخبة المحيطة به، ويتجسد البعد الثانى فى انصراف الأمن عن الشارع المصرى، وتركيز اهتمامه على الفوضى والاحتجاجات، فامتلأ بالعنف والتحرش والسـرقة والاغتصاب، إضافةً إلى فوضى المرور ومشكلاته، مما زاد من سـخط الجماهير، فى المقابل اهتم الجهـاز الأمنى بالبحث عن العناصر التى تحافظ على النظام السياسى للانضمام إلى لجان الحزب الوطنى.

---

(١) حسين توفيق إبراهيم، التعديلات الدستورية ومستقبل التطور السياسى الديمقراطى فى مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٨٥)، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص٢١.

(2) Daniel Brumberg and Hesham Sallam, The Politics of Security Sector Reform in Egypt, The United States Institute of Peace, 2012, p. 7.

ـ تفجير كنيسة القديسين:

يعد تفجير كنيسـة القديسـين من أهم العوامل التى سـاهمت فى تزايد الشعور بالغضب، حيث حدث الانفجار أثناء احتفالات أعياد الميلاد فى مدينة الإسـكندرية أمام الكنيسـة وأسـفر عن مقتل ٢٥ شـخصًا، وأصيب أكثر من ٩٧ شخصًا، وتعد أول عملية إرهابية بهذا الشـكل المروع تحدث فى تاريخ مصر، فقد أحدثت هذه العملية صدمة فى مصر والعالم كله، واحتج الكثير من المسيحيين فى الشوارع، وانضم إليهم بعض المسلمين، وهتفوا بشعارات ضد حكم مبارك وضد الداخلية نتيجة عجزهم عن الوصول للجانى الحقيقى[١].

وبناءً على ما سبق، نجد أنه قد اجتمع على الشعب المصرى فى أواخر عصر الرئيس الأسبق مبارك الحرمان السياسى مع الحرمان الاقتصادى مع الحرمان الاجتماعى مع زيادة القمع والقهر والظلم، وهذا بدوره قد يؤدى إلى دفع أفراد المجتمع المصرى نحو اللجوء إلى أسـاليب أخرى للحصول على حقوقهم التى حُرموا منها لسـنوات طويلة وهذا بدوره قد يؤدى إلى اللجوء للعنف الذى يقود مباشـرة نحو نشـر ثقافة الفوضى فى المجتمع.

(هـ) الأوضاع الثقافية:

لا شـك أن الجانـب الثقافـى لا يمكـن أن ينفصل عـن بقية الأوضاع السياسـية والاقتصادية والاجتماعية، فكلها أوضاع تؤثر فيه على نحو مباشر أو غير مباشر[٢].

فقـد ارتفع عدد الأميين فى المجتمع المصرى، هـذا بالإضافة إلى الإخلال بتكافؤ الفرص ومجانية التعليم، وسـيطرة حالة من الظلم أو غياب العدل الاجتماعى، ومن أبرز مظاهرها انتشـار جريمة الدروس الخصوصية، التى تجاوزت ساحة التجريم، إلى ساحة الاعتراف الاجتماعى فى مجتمع فقد بوصلته الأخلاقية[٣].

---

(١) محمد حسن غانم، ثورة ٢٥ يناير رؤية نفسية وشهادة شخصية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٣م، ص١٩٧.

(٢) جابر عصفور، خطاب العنف فى ثقافتنا المعاصرة، دراسة وأبحاث ندوة الثقافة العربية فى مفترق طرق، الطبعة الأولى، مطبعة جولدن سيتى، الشارقة، ٢٠٠٤م، ص٩٤.

(٣) على ليلة، لماذا قامت الثورة؟ مرجع سابق، ص٤٤.

ويضاف إلى تلك الأوضاع أيضًا:

ـ العجز عن إدراك ثقافة النظام العالمى وتوجهاته:

فقد تجلى هذا العجز فى عدم إدراك النظام السياسى – خصوصًا فى العقود الثلاثة الأخـيرة – ثقافة العصر والعالم الذى يعيش فيــه أو ينتمى إليه؛ وهى الثقافة التى أكــدت أهمية إنجاز التحــول الديمقراطى واحترام حقوق الإنســان، فى عصر وعالم تُوجه القيم الليبرالية التفاعل على ســاحته. واتصالاً بذلك، نجد أن النظام السياسى والدولة المصرية، شــغلاً مكانة متقدمة بين الدول التى لا تحافظ على الحدود الدنيا لحقوق الإنسان، الأمر الذى كان سببًا دائمًا لإدانتها من القوى والمنظمات العالمية[1].

وبناءً عليه نرى أن النظام السياســى أغفل حقيقة هامة وهى أن العالم أصبح قرية صغــيرة فى ظل العولمة العابرة للحدود والقوميــات، فالذى كان يحدث فى المجتمع المصــرى كان على مرأى ومســمع من العــالم بفضل التكنولوجيا الحديثة من وســائل الاتصال والإعلام التى ولدت العديد من المخاطر الهائلة على الشــعوب والمجتمعات فى كافة أنحاء العالم.

ونجد أيضًا أن عجز النظام الأسبق عن أداء دوره قد يؤدى إلى انتشار الاضطرابات ويؤثر على أفراد المجتمع ويدفعهم للشــعور بالإحبــاط واليأس وينمى فيهم النزعة الفوضويــة، أو عدم المســئولية، وهذا الأمر قــد يكون له انعكاســات خطيرة تؤدى لانتشــار العنف والتخريب، وهذا يؤدى إلى ظهور مجتمع المخاطر، نتيجة ممارسة القهر والعنف تجاهه، وهذا قد يقوده إلى الانضمام للجماعات المتطرفة لإشباع رغبته فى الانتقام من المجتمع.

فالنظام السياسى فى هذه الفترة كان يسعى إلى التفتيت (عدم التجمع والاتصال) أو الرقابة (مراقبة التجمعات والتحركات)، أو بالإبعاد أو الاقصاء، وبالتالى فإن المتأمل فى الأدوات السابقة للسياسة يجد أنها تعمل على إيجاد الإنسان المقهور[2].

---

(١) محمد السعيد إدريس، مقدمات الثورة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١م، ص١٨.

(٢) شحاته صيام، مرجع سابق، ص٦٤.

(و) الانفلات الأمنى عقب ثورة ٢٥ يناير:

سبب الانفلات الأمنى الذى حدث فى جمعة الغضب (٢٠١١/١/٢٨م) آثارًا خطيرة ليست فقط على المستوى الأمنى من خروج للمساجين وأعمال ترويع، بل امتدت هذه الآثار إلى تعرض عدد كبير من المبانى الحكومية والمنشآت الخاصة لأعمال السلب والنهب بل والتدمير والحرق فى بعض الأحيان، وكان الأخطر والأكثر رعبًا - فى هذا المجال - هو الطلب المتزايد على السلاح، حيث ازدهرت سوق تجارة السلاح خاصةً فى الصعيد، بعد الانفلات الأمنى وتواتر شائعات أو حقائق عن العصابات التى تحرق البيوت وتقتل وتسرق، مما سمح بإظهار الأسلحة، حتى وإن كانت مرخصة فى ظل فوضى غير مسبوقة أدت لانتشار الهلع والرعب بين جميع أفراد المجتمع[١].

هذا بالإضافة إلى خروج سكان العشوائيات المحيطة بالقاهرة من بيئات اجتماعية هامشية ومَفْقَرَة، لاغتنام تلك الفرصة حيث اقتنص شبابها المحرومون حالة الفراغ الأمنى الرهيبة فى البلد ليزحفوا على قلب المدينة وأحيائها، وليعيثوا فسادًا فى الممتلكات الخاصة والعامة انتقامًا لفقرهم وحرمانهم، وانتقامًا من مظاهر ثراء كانت تستفز فاقتهم[٢].

لقد خلق الخلاف السياسى الممتد عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وما تلاها من سنوات بين قوى سياسية متغيرة تحديًا أمنيًا، رافقه «فراغ أمنى» تسبب فيه تهاوى جهاز الشرطة عقب سقوط نظام مبارك، حيث حلت صراعات «الشارع» بين الفرقاء المشهد السياسى، مما كان له تأثير مباشر على معدل الاستقرار فى مجتمع لم يتمكن من بناء مؤسسات سياسية تتحقق لها الاستدامة والشرعية، والقبول العام فى ذلك الوقت[٣].

---

(١) أكرم حنا خليل، أثر الثورة على أوضاع الاقتصاد المصرى «ثورة ٢٥ يناير قراءة أولية ورؤية مستقبلية»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١م، ص٢٢٥.

(٢) عبد الإله بلقريز، ثورات وخيبات «فى التغيير الذى لم يكتمل»، الطبعة الأولى، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٠م، ص٤٨ - ٤٩.

(٣) سامح فوزى، «التنمية والأمن تطلع المواطن واختلاف السياسات»، مجلة أحوال مصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (٥٦)، السنة الثالثة عشر، ربيع ٢٠١٥م، ص٤٩.

ومن ثم، فإن الفوضى وانتهاك الأمن الاجتماعى، فى الحالتين استفحلا على نحو تعصى على استيعاب رسمى – وخاصة من قبل مؤسسة الجيش (المحايدة) – فزاد من معدلات النيْل من صورة مؤسسات الدولة وهيبتها ومصداقيتها، مما أفضى بالمجتمع إلى تغطية حال الفراغ الأمنى بالبحث عن الأمن الذاتى؛ عن طريق تأليف لجان شعبية فى الأحياء لحماية أمن المواطنين والممتلكات من عبث تلك العصابات، وأصبح هناك منزلق خطير فى تجربة الثورة لم تكن – هى – مسئولة عنه بالضرورة. لكنه كلفها كثيرًا من صورتها ومن شرعيتها، وهل قليلٌ أن ترتفع أصوات – من هنا ومن هناك – مطالبةً بالأمن «بأى ثمن»؟ نتيجة للفراغ الأمنى التى كانت تعيشه مصر فى تلك الفترة[1].

وفى هذا الإطار أشار «أحمد زايد» إلى أن هناك مجموعة من العوامل التى تنتج العنف فى مجتمع ما بعد الثورة تؤدى للفوضى منها ما يلى[2]:

١ – الغياب النسبى للدولة، كما يتمثل فى ضعف الأجهزة الأمنية وعدم فاعلية أجهزة الدولة فى إدارة شئون البلاد مقابل الحضور الكلى لعنف الدولة، وانخراطها كطرف أصيل فى حوادث العنف، ففى الحالتين، فإن الدولة سوف تسهم فى إنتاج العنف.

٢ – غياب الرادع الثقافى والقانونى وحضور الغريزة بقوة فى السلوك، ويبدو العقل هنا وكأنه يغيب عن ضبط فوران الغريزة، فلا تنفك عن الهجوم والسعى نحو امتلاك الحيز أو الفضاء.

٣ – طبيعة وفعالية أدوات الحوار والنقاش، أو ما يسمى بالمجال العام «Public Sphere» والذى يعبر – إذا كان فعالاً – على القدرة على التدبر العقلى والتفاوض، وعندما يضعف هذا المجال أو يصيبه الوهن، فإن النقاش يفقد قدرته على التدبر والتفاوض، ويصير صياحًا أو إملاءً.

(١) عبد الإله بلقريز، ثورات وخيبات «فى التغيير الذى لم يكتمل»، مرجع سابق، ص٤٩.

(٢) أحمد زايد، الشارع لمن؟ «التوترات الاجتماعية العنيفة فى مراحل ما بعد الثورات العربية»، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٦)، القاهرة، أكتوبر ٢٠١١م.

http://www.siyassa.org.eg>NewsQ.

وإذا طُبق ذلك على مشهد ما بعد الثورة فى بعض الدول العربية، نجد أن كل صور الصراع على الفضاء الاجتماعى التى تم الإشارة إليها تجد لنفسها تجسيدًا على أرض الواقع، ويشكل مشهدها العام صورة تشكل الصراع الاجتماعى والعنف الاجتماعى فى مشهد ما بعد الثورة.

وفى هذا الإطار نرى أن الغياب النسبى للدولة فى أوقات معينة قد يؤدى إلى انتشار العنف والمخاطر المختلفة التى قد تهدد استقرارها فى ظل غياب الرادع الثقافى والقانونى، وانهيار القيم وهذا بدوره قد يقود إلى نشر الفوضى فى المجتمع.

فقد تحول الشارع المصرى بعد الثورة إلى شارع يغط بالفوضى، يسعى الناس من الباعة الجائلين وسائقى السيارات الأجرة إلى امتلاكه واحتلاله، فماذا عسى أن يفعل هؤلاء إذا ما وجدوا أن السلطات التى كانت تقاومهم قد غابت وأن الأماكن العامة قد فتحت أمامهم، وأن الفرص التى حصل عليها الغير (كالمحلات التجارية والمشروعات الاستثمارية) مثلاً، أصبحت بدون حماية، ففى تلك الأثناء يتوقع لهذا الزحف الهادئ والبطىء الذى يميز هذه التحركات الجمعية لفقراء الحضر أن يتحول لزحف سريع، تصاحبه صيحات استقواء، وقد يتحول إلى عنف إذا لزم الأمر، فالشخص الذى كان يجمع بضاعته ويهرب، عندما يرى رجال الشرطة أو البلدية، يمكنه الآن أن يشتبك معهم بالأيدى أو بأية وسيلة أخرى، ويمكنه فى لحظة معينة أن يهجم على ممتلكات الغير ويأخذها دون تردد.

ولا يوصف ذلك السلوك بالعنف إلا إذا خرج عن المألوف، وترتب عليه أذى حقيقى للآخرين، وإنما الوصف الدقيق له أنه شكل من أشكال المقاومة أو النضال اليومى، يقوم به أفراد، كل على حدة، لكى يتكيفوا مع ظروف حياتهم الصعبة، ويتحول هؤلاء الأفراد إلى مجموعات عندما يلتقون فى المكان نفسه الذى يستملكونه.

وهم لا يملكون فى العادة أدوات للتعبير عن أنفسهم ولا عن مطالبهم، ولذلك فإن تعبيرهم يتخذ شكل هذا النضال اليومى الذى يتم فى ممارسات تتسم بالتحول والتغيير السريع، والتكيف السريع والتحايل من أجل العيش، ويشهد هؤلاء صراعات داخلية

وصورًا من العنف، وتظهر فى أشكال من الصراع على تقاسم المكان الذى لا يملكونه، وحول السيطرة على أكبر جزء منه، ولكنهم عندما يواجهون المجتمع الخارجى (السلطات)، فإنهم يكونون يدًا واحدة، وقوة جمعية لا يستهان بها.

وقد تتحول هذه القوة الجمعية إلى طاقة عنف دون مقدمات، ذلك أنها مسكونة بالغضب الناتج عن صور مختلفة من الحرمان، والناتج عن الملاحقة الدائمة لهم من قبل السلطات المحلية والشرطة، فالغضب الكامن والمستتر يمكن فى ظروف التحول وغياب السلطات المحلية والأمن، أن ينقلب إلى عنف، خاصةً إذا ما تمت مواجهة ذلك الزحف الهادئ الذى تقوم به هذه الجماعات بسلوك عنيف. وفى تلك الأثناء يظهر هناك عدة أنماط للصراع تتمثل فى الآتى[١]:

ـ الصراع على الفضاء والبيولوجى.. العنف المادى والمعنوى:

يزداد الصراع على الفضاء البيولوجى بازدياد تزايد الوجود الفيزيقى للبشر فى حيز معين، وتكشف حالة المجتمع المصرى عن إمكانية لوجود هذا النوع من العنف الناتج عن التزاحم البيولوجى، أو الناتج عن الفائض السكانى الكبير فقد تضاعف حجم السكان فى مصر خلال السنوات الخمسين الماضية ثلاث مرات.

فالسكان يعانون تردى الخصائص الاجتماعية، كالتعليم والصحة والثقافة العامة، والمرافق، ومن ثم فإنه فائض بيولوجى مسكون بالغريزة أكثر مما هو مسكون بالثقافة، والمقصود بذلك أن انخفاض مستوى التعليم، وتدنى ظروف الحياة، وتجذر مشاعر الحرمان تجعل السلوك أقرب إلى أن يكون متأثرًا بالفطرة والغريزة، أكثر من تأثره بالثقافة أو الأطر الضابطة. وفى هذا الظرف، تكون هذه الأجساد أقرب إلى التفاعلات العنيفة منها إلى التفاعلات القائمة على أطر ثقافية مستقرة، وهذا يحدث فى الأوقات العادية، فماذا عسى أن يكون الوضع فى حالة التحول الثورى الذى

---

(١) المرجع السابق على الرابط التالى:

http://www.siwassa.org.eg.

اختفت فيه بشكل نسبى القبضة الأمنية للدولة، وأصبح الأفراد أميل إلى أن يتصرفوا علـى نحو فردى، وفى هذا الظرف يتوقع أن ينفرط عقد الطاقة البيولوجية الفائضة، وأن يخـرج مخزون العنف لديها، ويظهر العنف هنا لدى فئات عديدة من العاطلين عن العمل والمهمشين والعمال الموسميين والطلاب.

وقـد يتخـذ العنف هنا صورًا من الابتزاز أو اسـتغلال الظـروف لتحقيق مآرب شـخصية وقد يصل الأمر إلى انتشـار البلطجة التى تعنى استخدام القوة البدنية من جانـب طرف قـوى على طرف ضعيف، وتوحى البلطجة بهـذا المعنى بحالة يغيب فيها القانون كلية، وقد سـجلت فترة ما بعد الثورة فى المجتمعات العربية ارتفاعًا ملحوظًا فى عدد الجرائم بشكل عام، وعدد جرائم البلطجة على وجه الخصوص.

ـ الصراع على الفضاء الاقتصادى.. العنف الفئوى:

لقـد تبنت الدولة سياسـات نابعة من مفاهيم الليبراليـة الجديدة التى قيدت إلى حد كبير فتح مزيد من فرص العمل، وباشـرت سياسـات تحرير اقتصادى وتكيف هيكلى أدخلت المجتمع بقوة فى علاقات السـوق، وفرضت ضغوطًا اسـتهلاكية على هـذه الفئات، وأهملت الجوانب الاجتماعية فى عملية التطور فتحولت إلى رأسمالية متوحشة.

وهذه الظروف هى التى جعلت هذه الفئات تخرج فيما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، فى أشـكال من المطالب التى أُطلق عليها المطالب الفئوية، أى المطالب الخاصة بفئات معينة كالمدرسـين، وأساتذة الجامعات والأطباء، وغيرهم، وارتبطت مطالب البعض بصـور من العنـف أو الاعتصام، ولقد بـدأت هذه المطالب تبرز على اسـتحياء فيما قبـل الثورة متمثلة بشـكل واضح فى مطالب موظفى الضرائـب العقارية الذين بدأوا إضراباتهـم مـن العمل منذ عام ٢٠٠٧م، واسـتمروا فى الاحتجاجـات إلى أن وصلوا للاعتصـام المفتوح قبيل ٢٥ يناير، وتحولت السـاحات والشـوارع المحيطة بمجلس الـوزراء والوزارات إلى مكان يومى للتعبـير عن هذه المطالب، وهى صور من التعبير

لم تخل من صدامات واحتكاكات مع السلطات (جيش – شرطة) فى حال تعدى الحدود، وشكلت هذه المطالب ضغطًا على السلطة السياسية المؤقتة بل وتحكمت فى قرارات هذه السلطة، وتعبر الصراعات على الحيز الاقتصادى عبر المطالب الفئوية، عن حالة من فقدان الوعى بالمصلحة العامة أو الهدف العام.

ومن ثم فإن الاهتمام بتغليب المصلحة الفردية على المصلحة العامة قد يعرض استقرار المجتمع للخطر؛ لأن ذلك قد يعد مؤشرًا لبداية تصاعد الاضطرابات والعنف فى حالة عدم تحقيق تلك المطالب والتى قد تتحول تدريجيًا إلى فوضى.

- الصراع على الفضاء السياسى.. العنف السياسى:

لقد اختلف تشكيل خريطة الفضاء السياسى فى مصر فيما بعد ثورة ٢٥ يناير عن قبلها، إذ كانت الظروف السائدة فيما قبل الثورة تقوم على احتكار الفضاء السياسى من قبل الحزب الحاكم الأكثر سيطرة ونفوذًا لا بحكم قوته الجماهيرية، وإنما بحكم سيطرته على النظام الأمنى وسيطرته على أدوات الاتصال الرئيسية من صحف قومية وتليفزيون، وبحكم علاقاته الوثيقة مع التشبيك العصبى المحلى، وقد انقسمت القوى الأخرى المحيطة بالحزب الحاكم والمناوئة له إلى ثلاث قوى رئيسية: قوة التيار الإسلامى غير المعترف به من قبل الدولة (الجماعة المحظورة، والسلفيين، والجماعات الجهادية)، وقوة الأحزاب الرسمية القديمة (كالوفد، والناصرى، والجبهة الديمقراطية)، وقوة الجماعات النضالية التى تتخذ الشارع أو الفضاء الإلكترونى مكانًا لها، ومجالاً للنضال السياسى.

وكانت قوة هذه الجماعات مجهضة بسبب سيطرة الحزب الحاكم والقوى الأمنية، ولكن بعد ثورة ٢٥ يناير فُتِح الطريق أمام هذه القوى المهمشة إلى الدخول إلى الحلبة السياسية بقوة وتوجيه الصراع الذى كان موجودًا بينها وبين الدولة إلى صراع بينها وبين بعضها، وقد اتسم مشهد الصراع فيما بعد الثورة بعدة سمات:

- ظهور كتل سياسية جديدة عبرت عنها أحزاب جديدة أو ما يسمى بالائتلافات الثورية التى لا حصر لها.

- قيام كتل سياســية وجماعات جهادية والســلفيين بوضع شروطها وفكرها فى قلب الصراع السياسى.
- ظهــور القوة الحقيقية لجماعة الإخوان المســلمين، وإماطة اللثام عن أســلوبها فى العمل السياسى.
- اســتمرار الأحزاب والكتل السياســية القديمــة فى الوجود مع مزيد من النشــاط السياسى.
- إعادة تشكيل القوى المختلفة داخل الحزب الوطنى فى قوى وتكتلات جديدة.

وقد كانت معظم هذه القوى تتصارع بشــكل أو بآخر مع النظام السياسى فيما قبل الثورة، وتحول هذا الصراع فيما بعد الثورة إلى صراع بين القوى نفسها، حيث بدأت هذه القوى تتصارع فكريًا وأيديولوجيا حول مبادئ الدستور، ومبادئ الدولة المدنية، وحــول أولويات بنــاء الدولة المصرية. وفى الصراع مع الدولــة تتغير المواقف بتغير القضية المطروحة، ويتجلى ذلك فى خيارات النزول إلى التظاهر كل يوم جمعة.

ونــرى أن قيام هذه الجماعــات والائتلافات بالتظاهر، ووضع الدولة تحت ضغوط سياســية قــد أدى إلى ضعــف وانهاك الدولة المصريــة خاصة فى فترة مــا بعد ثورة ٢٥ ينايــر، فكل جماعة كانــت تريد مطالب غير الأخرى، هــذا بالإضافة إلى تعمد المواجهــة مع الدولة فى بعــض الأحيان ودفعها نحو اســتخدام العنف مما أدى إلى اســتمرار الاضطرابات وتصاعد حدة التوتر الذى بدوره قد يؤدى إلى انتشــار الفوضى والمخاطر فى المجتمع.

٢ ـ العوامل الخارجية التى أدت لانتشار ثقافة الفوضى:

توصــف أدوات وآليــات التدخــل السياســى للنظام العالمــى بــالأدوات الناعمة وغير العنيفــة وظــل التغيــيرات التى حدثت فــى بنية المجتمع العالمــى والتى تم صياغتها فى عبارة واحدة هى: «صياغة ذكية لنوع من الاســتعمار الجديد يقوم على حق التدخل السياسى»[١].

---

(١) السيد ياسين، الاستعمار الجديد «آليات المراقبة والعقاب»، جريدة الاتحاد الإماراتية، مارس ٢٠٠٨م.

http://www.alittihad.ae.

فلقــد أدت العولمة إلى كســر الحواجز بين الحدود والمجتمعــات على نحو جعل الرقابة والتعتيم واحتكار المعلومة أو التســتر على الفضائح أمورًا غير مجدية، حيث ساهمت العولمة فى صنع العالم وتغيير الواقع ولكن بطريقة جديدة تعتمد على التغيير الناعم وليس العنيف من خلال التدخل العسكرى[1].

وهناك مجموعة من العوامل الخارجية التى ســاهمت فى انتشار ثقافة الفوضى، ومن أهم هذه العوامل ما يلى:

(أ) العولمة والثورة التفكيكية.

(ب) الفوضى الخلاقة.

(ت) المجتمع العالمى.

(ث) ثورات الربيع العربى.

(أ) العولمة والثورة التفكيكية:

لقــد أصبحت هناك قوة واحــدة تضبط إيقاع العالم مع العديد مــن القوى الفرعية الأخرى، بحيــث بدأت هذه القــوة المتفردة فى إعــادة صياغة عالمنــا وفق طبيعتها وحســب نوعيــة حياتها، وهــى التفاعلات التــى تدخل فى نطاق مــا أصبح يُعرف بالعولمة، التى تسعى لإحكام السيطرة على العالم، من خلال السيطرة على المؤسسات الدوليــة، ومصــادر إنتاج الثقافة العالمية، بحيث أسســت شــرعية جديدة يمكن أن نسميها بالشرعية الدولية، إلى جانب الشرعية القومية التى تعمل على السيطرة على الدول فى العالم الثالث لكى تتحول تدريجيًا إلى قوى مستأنســة لا تشكل عائقًا أمام امتداد قوى العولمة لضمان تنفيذ سياساتها التى تهدف لتفكيك الشعوب والمجتمعات والعمل على تدمير هوياتها[2].

(١) على حرب، ثورات القوة الناعمة فى العالم العربى «نحو تفكيك الديكتاتوريات والأصوليات»، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠١١م، ص٢١.

(٢) على ليلة، «الاحتجاج الاجتماعى.. متغيراته وخصائص جماعاته»، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠١٤م، ص١٥٠.

فقــد أصبحنا الآن بصدد نمط جديد من الثورات هى الثورات المعولمة التى تســاهم فى تعزيز تفكيكية العولمة، فالعولمة ليســت أداة تجميعية، إلا فيما يتصل بإنشــاء أطر متشــابهة فى الإنتاج والاســتهلاك، ولكنها تدخل البشر فى عراك ثقافى تكون أطرافــه القبيلة والدين والعــرق والإقليم والنوع، وفى تلك اللحظــة تصبح الثورات التفكيكيــة أحد آليات الصراع فى الدولة الوطنية، فهى نــوع من التراكم التصاعدى لجدل الاحتجاج ضد النظم التسلطية، يسعى لإزاحة هذه النظم، وعندما يتحقق ذلك المطلــب يدخل المجتمع فى صراع من نوع جديد، وهــو تراكم لاحتجاجات جديدة، ويختلــف هذا الرأى عن غيره من الكتابات التى ترى أن الاحتجاجات قوى تمكينية تدفــع بالمجتمــع إلى مزيد من التغير نحــو الديمقراطية، لكن ذلــك الرأى يتجاهل التأثير التفكيكــى لقوى العولمة التى تحول الاحتجاجــات خاصة فى الدول التابعة ذات الاقتصاديــات الهشــة إلى أدوات تفكيكية، وبالتــالى فالاحتجاجات هنا تعمق وترسخ أزمات المجتمع[1].

وبالتــالى، فالنتيجة تكون تمزقًا يخلق فجوة وعدم يقين، فتجف عروق الثقة فى المجتمــع ويدخل فى جدل هــدم وبناء قد يطول أمده، وقد ينتهى إما إلى وعى جديد نتيجة مخاض التحول وصور المعاناة فيه، وإما إلى تباعد وعنف وربما إلى فوضى، وهذا نــوع جديد من الثورات يمكن أن نطلق عليه «الثورات التفكيكية» التى تقع فى دائرة القــوى التفكيكية للعولمة فى أطراف العالم الرأسمالى، وتخضع لمنطقه، فتنجرف إلى عثرات وأزمات يطول بها الأمد، وتفرز هذه الأزمات وعيًا ثوريًا مستمرًا ومتجددًا، يبتكر أساليب من المقاومة التى تقف فى مواجهة التفكيك مثل «الأسماء المبتكرة التى تطلق على بعض التحالفات، والحركات الثورية مثل حركة تمرد»[2]. ويختلف ذلك النوع من الثورة التفكيكية عن الثورة التقليدية فى الآتى[3]:

(١) أحمد زايد، الشرعية.. جدل الهدم والبناء، مجلة الديمقراطية، العدد (٥١)، القاهرة، يوليو ٢٠١٣م، ص٣١ – ٣٣.

(٢) المرجع السابق، ص٣٢.

(٣) المرجع السابق، ص٣٢ – ٣٤.

- الثــورة التقليديــة تلازمهــا روح ثورية حاضرة وفكر منظــم وموحد غير محكوم بســلطة أو مصالح خارجيــة أو داخلية، ومن ثم يؤدى الفكــر الثورى إلى تحويل الهدم لبناء، ومن ثم الاستقرار حتى وإن كان فى إطار حكم تسلطى، كما هو الحال فى (الثورات الاشتراكية، أو الثورات ذات النزعات الدينية كالثورة الإيرانية).
- أمــا فــى الحالة الثانية فما تلبث أن تختفى الروح الثورية بمجرد ســقوط النظام، فلا تغــادر الروح الثورية الزمان والمكان اللذين شــهدا الثــورة (ميدان التحرير) وهــى حالة الثورة المصرية ففــى تلك الحالة لا يوجد فكر ثــورى يحول عمليات الهــدم إلى بناء، وفى تلك الحالة يحدث نوع من الهياج الاحتجاجى الذى يضرب المجتمــع كله، فالجميــع هنا يرفع يده ولكن ليس بإشــارة الثورة وإنما فى وجه الآخر، ويتم ذلك بصور عديدة تنتشر خلالها أعمال العنف والبلطجة وعدم تنفيذ القانون والإضــراب وقطع الطرق وتعطيل الخدمات العامة، واســتملاك الممتلكات العامة كالشوارع والميادين والمصالح الحكومية، وفى تلك الأثناء تكون الثورة قابلة للاستملاك.

وبناءً على ما سبق؛ فإن ما حدث فعلاً فى المجتمع المصرى فى الفترة التى أعقبت ثــورة ٢٥ يناير، حيث قامت جماعة الإخوان المســلمين بالســطو علــى تلك الثورة وامتلاكهــا من أجل تحقيق أهدافهــم التى ظلت لعقود طويلة يحلمــون باليوم الذى تحقــق فيــه بصرف النظر عن كيفيــة تحقيقها، وماذا إذا كان ذلك بطرق مشــروعة أو غير مشروعة.

فقــد حدث ذلــك عندما حدث تحول فــى الأفكار والتوجهــات، وأصبحت كلمة «ارحل» التى كانت تســتخدم للمطالبة برحيل النظام تستخدم للمطالبة بإقالة رئيس مصلحــة أو رئيس قرية أو حتى زميل فى العمل، وبــدلاً من المطالبة بتحقيق العدل الكلى الشــامل فى العيش والحرية والكرامــة، أصبحت عبارة «عايزين حقوقنا» هى العبــارة المهيمنة علــى الموقف، فعندما يتحول العام إلى خــاص فإن ذلك يعد عملية تفكيكية فى الأساس[1].

(١) أحمد زايد، الشرعية.. جدل الهدم والبناء، مرجع سابق، ص٣٥.

وهــذا ما أكده «على ليلــة»، ففى ظل مضامين عصر ما بعد الحداثة، فإننا نجد أن التفكيك قد أصاب كل شــىء فى المجتمع، من قيم وعادات وتقاليد، هذا بالإضافة إلى انهيار البناء الأســرى والاجتماعى، الذى كان له انعكاس خطير على بنية المجتمع بصفة عامة والدولة بصفة خاصة[1].

وبالتــالى فــإن ذلك قد يدفــع نحو مزيد من عدم الاســتقرار والتخبــط فى الرؤى والأهــداف التى قد تؤدى إلى تزايد الاضطرابــات والعنف، وهذا قد يقود إلى العنف ونشــر ثقافــة الفوضى فى المجتمع فى ظل المخاطر المتعــددة التى تحيط به، فالعصر الــذى نعيش فيه هو عصر التفكيــك والاضطرابات والذى يعد سمة من سمات ما بعد الحداثة، التى تنهار فيها البناءات الكبرى فى المجتمعات.

(ب) الفوضى الخلاقة:

يذهــب الباحثــون إلى أن فكرة الفوضى الخلاقــة فى الفكر المعاصــر ترتكز على أيديولوجيــة أمريكيــة تنبع من مدرســتين فكريتــين الأولى: صاغها «فرانســيس فوكوياما» بعنوان «نهاية التاريخ»، ويقسم فيها العالم ما بين عالم تاريخى غارق فى الاضطرابات والفوضى وغير مستقر، وهو العالم الذى لم يلتحق بالنموذج الديمقراطى الأمريكى، وعالم آخر ما بعد التاريخى، وهو الديمقراطى الليبرالى على نهج الطريقة الأمريكيــة. ويــرى «فوكوياما» أن عوامــل القومية والدين والبنيــة الاجتماعية أهم معوقــات الديمقراطية لذا يجب هدمها وتفكيكها وإعادة تركيبها عن طريق الفوضى التى تريدها أمريكا، وقد أكد على أن أمريكا ينبغى عليها اســتخدام القوى فى نشــر الفكر الديمقراطى بالإضافة إلى الحلول الأخرى التى لا بد منها[2].

أما فيما يتعلق بالمدرســة الثانية التى صاغ أفكارها «صاموئيل هنتنجتون» بعنوان «صراع الحضارات» حيث يرى أن «النزاعات والانقسامات فى العالم سيكون مصدرها حضاريًا وثقافيًا، ذاهبًا إلى أن الخطوط الفاصلة بين الحضارة تكون هى خطوط المعارك فى المستقبل». حيث يرى أن الفوضى الخلاقة تعتمد فى الأساس على فجوة الاستقرار

---

(١) على ليلة، فواعل الاحتجاج الاجتماعى فى خطابات النخبة المصرية، مرجع سابق، ص٢٣٢.

(٢) رمزى المنياوى، مرجع سابق، ص٤٥.

التى يشعر بها المواطن العادى بين ما هو كائن وما ينبغى أن يكون، ويتأثر الاستقرار بضيق هذه الفجوة أو اتساعها، فكلما ضاقت ضاقت الفجوة وقلت الهوة بين الحاكم والمحكوم، فإن الفوضى سوف تقل، أما إذا اتسعت الفجوة، فالفوضى سوف تنتشر وتتفشى فى جميع مفاصل المجتمع، مما يعمل على زعزعة الاستقرار السياسى، فالإحباط يولد المزيد من اللاستقرار والفوضى، إذا ما انعدمت الحرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[1].

ومما سبق نجد أن هذا المصطلح من أهم المصطلحات التى صاغها العقل الأمريكى فى القرن الحادى والعشرين بما له من أبعاد تطبيقية وتفكيكية لمشروعات عملت جميع الإدارات الأمريكية المتعاقبة على تطبيقها، وتعد «كونداليزا رايس» هى أول من أطلق هذا المصطلح فى عام ٢٠٠٥م عندما أكدت على «ضرورة مرور الشرق الأوسط بحالة من الفوضى وعدم الاستقرار لبناء مجتمعات ديمقراطية حديثة، وأكدت أيضًا أن الشرق الأوسط سوف يشهد هذه الفوضى فى صورة اضطرابات على مدى الشهور والسنوات المقبلة، أفضل من تبقى هذه الشعوب فى حالة الاستقرار الخداع الذى تعيشه دول المنطقة، فقد عملت أمريكا فى السابق على كسب عمالة الحكام، أما الآن، فهى تعمل على كسب عمالة الشعوب، حيث ستدع الشعوب هى التى تختار وتقرر مصيرها بما يتلاءم مع الأسس الحديثة للديمقراطية وحقوق الإنسان[2].

وبناءً على ما سبق نجد أن القوى الكبرى تستغل تناقضات المجتمعات الذاتية والبينية وتوظفها من أجل انهاك المجتمعات وتركيع أنظمتها. فهى كما تستغل وتوظف الخلافات الحدودية، تستغل أيضًا التباينات الطبقية والمذهبية فى المجتمع، وتفاقمهما إلى أن تصبح انشقاقات سياسية ذات آلية مدمرة تتيح للقوى الاستعمارية فرصة التدخل المباشر وتوجيه حركة الصراع بينها بما يخدم مصالحها الخاصة فى النهاية. ولذلك طورت الولايات المتحدة الأمريكية هذا النهج، وصاغته فى نظرية تعامل استراتيجى يعفيها من اللجوء إلى العمل العسكرى المباشر إلا مضطرة، فكانت نظرية الفوضى الخلافة التى تستهدف استحداث حالة فوضى فى مواقع

---

(١) المرجع السابق، ص٤٦.

(٢) على بشار، مرجع سابق، ص٥٢.

الصــراع بين أطراف محلية، تتيح للولايات المتحدة الأمريكية ركوب موجة الفوضى هذه وتوجيهها لمصلحتها من خلال الآتى[١]:

- تفكيك النظام الإقليمى العربى.
- وضع النظم فى حالة قلق مستمر وتهديدها بالتغيير.
- إعــادة صوغ النظم حيث تقوم أمريكا بــدور الهدم «الفوضى» ثم تتركها لصراعاتها الداخلية حتى تصبح الحاجة إلى التدخل والضبط الأمريكى ضرورة.

ولقد جــاء تبنى الولايات المتحدة الأمريكية تكتيك القوة الناعمة أو المدنية، جاء نتيجة للإفــراط الأمريكى فى تبنى الحلول العســكرية، الأمر الذى شــوه مكانتها عالميًا وأدى عدم تقبلها شــعبيًا. وتشــمل القوة الناعمة للولايــات المتحدة كل الأمور الثقافية والمدنية والسياسية والاقتصادية والعلمية والاجتماعية السلمية، التى تروج لها كتشجيع مؤسسات المجتمع المدنى والأحزاب، والترويج لثقافات حقوق الإنسان والديمقراطيــة، وطــرح النموذج الأمريكى العالمى للحياة ونشــره عــبر عولمة العالم الثقافية لتغيير أنماط وعادات وتقاليد الشعوب والمجتمعات.

كما تشــمل القــوة الناعمة أمورًا عديدة طابعها الخارجى ســلمى، ولكن محتواها وآثارها عنيفة تخرج عن نطاق الممارســات الســلمية كتشــجيع الانقلابات والثورات وتغيير الأنظمة ودعم المعارضة من خلال بعض المؤسســات التدريبية التى تعمل على التنمية الفكرية لبعض الأفراد والقيادات المختارة من الشباب من دول معينة، وتقوم بتدريبهــم على كيفيــة إدارة المظاهرات وقيادة الجماهــير وتوجيهها والتحكم بها وكســب تعاطفهــا، بتوظيف قضايا وأمــور معينة داخل البلدان التــى ترغب فى أن تحــدث فيها تغييرات أو على الأقــل تمارس فيها ضغوطًا؛ وذلــك من خلال الأداة التكنولوجية والمعلوماتية التى تعد إحدى وســائلها لتغيير الأنظمة حول العالم، من خلال أشخاص جرى تدريبهم فى أمريكا، وبالتالى عند وصولهم للحكم يكون ولاؤهم الأول والأخير لها[٢].

---

(١) خليدة كعسيس، مرجع سابق، ص٢٢٧.

(٢) رمزى المنياوى، مرجع سابق، ص٢٣٧.

ومما سـبق، نـرى أن ذلك كله لا ينفـى أن التراكمات الكثيرة التـى كان يعانى منها المجتمع كالبطالة والاقصاء والفقر وغيرها من مشـكلات كانت سببًا فى حدوث المشـكلات الجديدة كانعدام الأمن وانتشـار العصابات وانتشـار السلاح فى الشوارع بـلا رقيـب، الأمر الذى أدخل مصر فـى دوامة من الفوضى السياسـية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية، خاصةً وأن السـاحة المصرية شهدت ميلاد أحزاب عديـدة بدأت بتخوين بعضها البعض البعض، الأمر الذى جعل الواقع المصرى عرضة للصـراع بين أطراف عديدة تبحث عن مكان لها فى الحكم، وهذا قد أدى إلى إضعاف مكانة مصر الإقليمية وتراجعها فى أداء دورها المحورى فى المحيط العربى.

- إستراتيجيات الفوضى الخلاقة:

هناك مجموعة من الإسـتراتيجيات التى يرتكز عليها جوهر عمل وأداء الفوضى الخلاقة وهى كما يأتى[1]:

- إطـلاق الصـراع العرقـى: إذ إن الفوضـى الخلاقة تقـوم على إحـداث التصدع والانقسـامات بين الشعوب والدول مذهبيًا وقوميًا، والعمل على استدامة الأزمات الداخليـة لدى هذه الشـعوب والتركيز علـى اختلافاتها وتفعيـل تناقضاتها بما يتماشى مع إضعافها، وما يتناسب مع مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، حتى وإن كان هذا الأمر على حساب شعوب كاملة تفتتت فى مختلف مناطق العالم.
- تفعيـل صراع العصبيـات وتغذيتها: وهـذا يهدف إلى ضـرب الدولة بجميع مؤسساتها وجعل الولاء لأشخاص وطوائف وأديان بدلًا أن يكون الولاء للوطن.
- ضرب الاستقرار الأمنى: عبر استمرار تدهور الأوضاع فى الدولة عبر دعم جميع الأطراف بما فيها الدولة وهذا يدفع إلى انهيار المجتمع.
- تدمير البنى الاقتصادية والعسـكرية: وتعد من أهم الأهداف التى تدعم نجاح الفوضـى الخلاقـة، من خلال العمل علـى إيجاد حالة من اللاسـتقرار فى البيئة الاقتصاديـة والعسـكرية وتدميرها، بشـكل يسـمح لأمريـكا أن تتدخل لإعمار هذا الدمار.

(١) المرجع السابق، ص٦٩ – ٧٠.

• **تعبئة الإعلام:** لقد وصل الحال فى إعلام دول الشرق الأوسط لمرحلة خطيرة من الحشد والشحن الطائفى والقومى المخطط له من قبل الولايات المتحدة عبر قنوات تدعى أنها «دينية» وتحرض على القتل والتكفير وتدمير الإسلام من الداخل، فضلًا عن بث أفكار العولمة والحرية وحقوق الإنسان فى القنوات والصحف الأخرى، والتى تدفع المواطن البسيط إلى تبنى هذه الأفكار بعد ما شاهده من تطرف وتكفير فى قنوات أخرى.

(ج) المجتمع العالمى:

لم يعد تطبيق الديمقراطية باعتبارها نظامًا سياسيًا يكفل لجماهير الشعب المشاركة فى العملية السياسية بكل أبعادها والرقابة على عملية صنع القرار فى المجالات المختلفة، مجرد شأن داخلى للنظم السياسية إن شاءت طبقتها وإن لم تشأ امتنعت عن إعمالها، بحكم شمولية أو سلطوية النظم وتراثها الراسخ فى الاستبداد، وذلك لأننا نعيش فى عصر التغيير العالمى الشامل «Global Change» والذى شمل كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. ومن بين المظاهر البارزة لهذا التغيير الشامل بروز ما يُطلق عليه «المجتمع العالمى» والذى يتشكل من قوى متعددة أبرزها السياسات التى تتبعها الدول الكبرى وكذلك الأمم المتحدة فى مجال الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان وتخلق شبكة واسعة من المنظمات غير الحكومية أصبحت تكَوِّن ما يُطلق عليه «المجتمع المدنى العالمى»، بالإضافة إلى بروز مزاج عالمى بين شعوب العالم المختلفة ينزع إلى الديمقراطية ويشجع التعددية واحترام حقوق الإنسان[١].

ومن هنا اتخذت الموجة الثالثة للديمقراطية اتجاهات جديدة، وحظيت بدعم قوى متعددة، جعلت الدول التسلطية التى تقاوم الديمقراطية تحت الرقابة المباشرة للمجتمع العالمى بكل مفرداته السابقة. بحيث يمكن القول إن شرعية أى نظام سياسى فى الحقبة الراهنة تقوم على أساس مدى تطبيقه للديمقراطية وقبوله للتعددية

---

(١) السيد ياسين، الإمبراطورية الكونية «الصراع ضد الهيمنة الأمريكية»، الطبعة الثانية، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص٢٦٦.

واحترامه لحقوق الإنسان. ومن ثم أصبح الاتجاه السائد هو أن المجتمع العالمى من حقه أن يتدخل لتعديل مسار بعض النظم السياسية سواء كان هذا التدخل إنسانيًا كما حدث فى الصومال، حيث احتدمت الحرب الأهلية بين الفصائل المتناحرة مما مثل تهديدًا للشعب الصومالى، أو تدخلًا سياسيًا كما حدث فى العراق، وإن كانت هذه الحالة بالذات مشكوكًا فى شرعيتها الدولية؛ لأنها لم تكن سوى تدخل استعمارى من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، واتخذوا حجة امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل ذريعة لغزوه ونهب ثرواته والتمركز العسكرى فيه، للسيطرة المباشرة على الوطن العربى، ضمانًا لتدفق النفط من ناحية، وللحفاظ على أمن إسرائيل من ناحية أخرى[1].

(د) ثورات الربيع العربى والمخاطر:

لقد شهد مطلع العقد الثانى من الألفية الثالثة ما يعرف عالميًا بثورات الربيع العربى لإسقاط النظم الحاكمة والمطالبة بالعدالة الاجتماعية والديمقراطية والحرية فى البلاد العربية بصفة عامة (تونس – مصر – اليمن – ليبيا) وقد نتج عن ذلك تنامى التوترات والصراعات الاجتماعية، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسى وأخيرًا الضغوط الاقتصادية الهائلة نتيجة لارتفاع الأسعار وعدم القدرة على ترشيدها.

وقد أدت هذه الأوضاع على اختلاف حدتها ومستوياتها – خاصةً فى الدول التى شهدت الثورة – إلى مخاطر غير مسبوقة طالت الكثير من الفئات والشرائح الاجتماعية، بالإضافة إلى حالة الاحتقان المجتمعى، والاستقطاب السياسى، وغياب الحوار بين الأطراف والانقسامات المجتمعية، والعنف اللفظى والمادى بين مختلف القوى؛ مما أدى إلى انتشار الفوضى[2].

وبناءً على ما سبق، تعد الثورة التونسية التى نجحت فى إسقاط الديكتاتورى «زين العابدين بن على» ردًا على حادثة الشاب التونسى «محمد بو عزيزى»، الذى أحرق

---

(١) المرجع السابق، ص٢٦٧.

(٢) أمانى قنديل، مرجع سابق، ص٢٣.

نفســه فى لحظــة فارقة من تحــدى النظام هى العامل الرئيســى الخاص بالســياق الخارجى لقيام ثورة ٢٥ يناير وانتشــار الفوضــى، لأن ما يعانيه المواطن المصرى هو أضعاف ما يعانيه المواطن التونســى من قلة مســتوى الدخل وتدنى مســتوى المعيشة وغياب العدالة، وبالتالى فتحت الثورة التونســية الباب على مصراعيه أمام المصريين ليقوموا بالتغيير[١].

ومما ســبق فإن الأوضاع الداخلية التى كانت ســائدة فى المجتمع المصرى فى تلك الفترة بالإضافة إلى العوامل الخارجية، قد تكون سببًا من الأسباب التى أدت لانتشار ثقافة الفوضى فى المجتمع وظهور مجتمع المخاطر.

وبصفــة عامة، يمكن القول إن المجتمع المصرى تراكمــت فى جنباته أبعاد أزمة مجتمعية، وخصوصًا فى السنوات العشر الأخيرة لها أبعاد أربعة[٢]:

أولًا : أزمة سياســية تمثلت فى جمود المشــاركة السياســية، وتكشف عن الأزمة مؤشــرات متعددة أهمها الانفراد باتخاذ القرار السياســى بواسطة الحزب الحاكم، وتزاوج الثروة بالسلطة، حيث أصبح رجال الأعمال من خلال عملية فساد واســعة ومنظمة هم المهيمنين على اتخاذ القرارات التنموية الكبرى، حتــى تكون لصالحهــم وبغض النظر عن مصالح الشــعب، هذا بالإضافة إلى تعددية سياســية مقيدة لم تســمح بقيام ســوى الأحزاب التى ترضى عنها السلطة، وضعف الأحزاب السياسية عمومًا، ووضع القيود على حرية الفكر والتعبير، وذلك بدوره أدى إلى تحول المجتمع المصرى إلى سجن كبير يخنق كل المبادرات الفردية والاجتماعية على السواء.

ثانيًــا : أزمــة اقتصادية تمثلت فى غيــاب الرؤية الإســتراتيجية للتنمية فى كافة المجــالات وانعكــس ذلك على أوضاع أفــراد المجتمع، حيــث يقع حوالى ٤٠ مليون مصرى تحت خط الفقر وهم فى حالة بؤس كامل، فعلى الرغم من

---

(١) رضا البسيونى، مرجع سابق، ص٢٩.

(٢) السيد ياسين، ثورة ٢٥ يناير والتحول الديمقراطى، مرجع سابق، ص٢٢٤ – ٢٢٥.

ارتفاع معدلات التنمية فى السنوات الأخيرة فإن ثمارها لم تصل للمواطنين، وإنما أنفردت النخب الفاسدة من رجال الأعمال بجنى ثمارها.

ثالثًا: أزمة اجتماعية حيث أدت الأزمة الاقتصادية إلى نشوء أزمة اجتماعية كبرى تمثلت أساسًا فى الفجوة الطبقية الواسعة بين الأغنياء والفقراء بصورة لم تحدث من قبل، فقد تآكلت الطبقة الوسطى فى المجتمع والتحق أعضائها بجموع الفقراء، وهذا يؤكد خطورة الأزمة.

رابعًا: أزمة ثقافية، حيث بلغت نسبة الأمية ما يقرب من ٤٠٪ من السكان، والتى أدت إلى انخفاض الوعى الاجتماعى وسيادة التفكير الخرافى، وسيطرة الفكر الدينى المتعصب سواء من المسلمين أو الأقباط، مما أدى إلى فتنة طائفية بالغة الخطورة.

وهكذا يمكن القول إن نظام مبارك قد وصل إلى نقطة النهاية عندما تكاتفت العناصر التالية[١]:

- الفشل فى استيعاب حقائق العصر بصفة عامة والتطور داخل الساحة المصرية بصفة خاصة، فلم يضع النظام فى اعتباره أن مصر أصبحت جزءًا من عصر العولمة التى فرضتها ثلاث ثورات هى: ثورة العلم والتكنولوجيا، وثورة الاتصالات والإنترنت التى أحدثتها العولمة التى عملت على ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء فى تبادل السلع أو الخدمات أو المعلومات أو الأفكار من خلال مواقع البحث أو القنوات الفضائية أو التليفزيونية.
- الفشل فى استيعاب أن العالم يعيش عصرًا مختلفًا تسوده الديمقراطية وحقوق الإنسان التى عمت كافة الدول على الكرة الأرضية.
- الفشل فى الحفاظ على الحد الأدنى لمستوى معيشة الطبقات المصرية الفقيرة، والنتيجة ٤٠٪ من الشعب المصرى تحت خط الفقر، بالإضافة لزيادة الدين الداخلى والخارجى وما يحمله ذلك من مخاطر اقتصادية فى الحاضر والمستقبل.

(١) أحمد فؤاد رسلان، مرجع سابق، ص١٩١ – ١٩٢.

- تجاهـل حكم القانون وتغليب مصالح أفـراد الطبقة الحاكمة الخاصة على المصلحة العامة حتى صارت مصر دولة رخوة.
- إرهاب أجهزة الدولة للمواطنين من خلال ممارسـة القهر السياسـى والاجتماعى عليهم، بالإضافة إلى تزييف الوعى الشعبى بهدف سلب إرادة المصريين.

وبالتالى أصبح المجتمع المصرى يسـير نحـو المجهول، أو كما أطلق عليه البعض مجتمع الكارثة.

ومما سـبق، نجد أن تفاقم المشـكلات السياسـية والاجتماعيـة والاقتصادية فى المجتمع، وتردى وتخبط مسـتويات أداء أغلب أجهزة الدولة قد أنعكس على شعور المواطن بالأزمة نتيجة تراجع مسـتويات معيشـة الأغلبية العظمـى من المواطنين، والاتسـاع الهائل فى الفوارق الطبقية بين مكونات المجتمع وتفشى الفساد فى معظم المؤسسـات وتزايد معاناة المواطنين على جميع المسـتويات فى ظـل عمليات التحول الهيكلـى والخصخصة، وهو ما أدى إلى خلق وتنامى الشـعور العام بفقدان أسـباب الاستقرار والقلق من الغد[1].

ومـن ثم نجد أن المتأمل للأوضاع السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعية والثقافية فـى المجتمع يجد أن هناك حالة من عـدم اليقين تدفع إلى التوتر نتيجة الخوف من المستقبل وفقًا لما ذهب إليه أولريش بيك.

وبناءً على ما سـبق، فإننا إذا أردنا فهم ثقافة الفوضى التى تحدث مع الثورات، نجـد أن غياب النظام «القانـون» الضابط للحركة داخل المجتمع، هو الذى يسـبب الفوضى، بحيـث تختفى كل مظاهر تطبيق القانون (لمدة محددة ربما تطول حسـب طبيعة المجتمع) بسـبب شعور الأفراد بأن كل القوانين التى كانت تسود فى السابق هـى تابعة لـه، فيمتنع الأفراد عـن قبول هـذه القوانين، وهنا تأتـى حالة الفهم الخاطئ للحرية لا سـيما فى الـدول النامية – بعد انتصار الثورة – بشـكل مفرط،

(١) عمار على حسن، الحركات السياسية الجديدة «صعوبات التجذر الاجتماعى وحدود الاصلاح السياسى»، الطبعة الأولى، دار بيروت، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص٢٢٤ – ٢٢٥.

ومبالغ فيه، الأمر الذى يسبب انفلاتًا فكريًا يؤدى إلى إقران الحرية بالحماية الفردية للنفس، ومن ثم يكون هناك أكثر من طرف يحاول فرض النظام وفقًا لمصالحه الخاصة، وهذا الأمر يؤدى إلى حدوث حالة الفوضى. بمعنى آخر: «بسقوط النظام القديم، تسقط معه مجموعة من الضوابط داخل المجتمع، التى كانت تقوم بمهمة التوازن الأمنى وتتمثل بسلطة النظام السابق (بغض النظر عن طبيعة النظام)، لكنه بالنهاية كان يفرض نوعًا من الانضباط على المجتمع وهذا الانضباط نابع من الدولة نفسها، وذلك لأن غياب هذه الضوابط التى تحدد حرية الحركة داخل المجتمعات، تؤدى إلى إشاعة نوع من أنواع الفوضى والاضطرابات الداخلية[1].

كما أن عمليات التغيير فى المجتمعات الحديثة فى الآونة الأخيرة أصبحت تتسم بالسرعة والكثافة بحيث تسفر عن صعوبات اجتماعية رئيسية، ويمكن أن تتسبب آثارها فى اضطراب أساليب الحياة التقليدية، وفى القيم والمعتقدات الدينية، وأنماط الحياة اليومية دون أن تطرح بدلًا منها قيمًا جديدة واضحة. وقد ربط «دور كايم» بين هذه الأوضاع التفكيكية وبين ظهور حالة الضياع، وهى الإحساس بانعدام الهدف، والإحباط الناجم عن الحياة الاجتماعية الحديثة، فالأخلاق التقليدية التى كان ينطوى عليها الدين والتى كانت تقوم بمهمة الضبط وتقدم المعايير، سرعان ما تبدأ بالتفكك مع البدء بالتنمية الاجتماعية الحديثة، مما يدفع أعدادًا كبيرة من الأفراد فى المجتمعات الحديثة إلى الإحساس بأن حياتهم اليومية لا معنى لها[2].

وبالتالى فإن ذلك ينطبق أيضًا مع الأحداث التى وقعت مؤخرًا فى مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، فقد ارتفعت الآمال والتطلعات للجميع فى المجتمع نتيجة التغيير الكبير الذى حدث، لكن سرعان ما تلاشى ذلك نتيجة المطالب الفئوية المختلفة من جانب قطاعات عديدة فى المجتمع وعجز الدولة عن تلبية كافة المتطلبات، وهذا قد يؤدى إلى تزايد الإحباط والإحساس بالعجز، مما قد يدفع هؤلاء الأفراد إلى اللجوء

---

(١) على بشار، مرجع سابق، ص٨٦.

(٢) أنتونى جيدنز، مرجع سابق، ص٦٥.

نحـــو التديـــن الزائف والانضمام للجماعــات المتطرفة التى تعمل على نشـــر الفوضى فى المجتمع.

* * *

تعقيب

يتضح من خلال العرض السابق أن مفهوم الثقافة حظى بالعديد من التعريفات التى اختلفت فيما بينها بناءً على تخصص العلماء والباحثين الذين عكفوا على دراسة وتوضيح مفهوم ومعنى الثقافة، لأنها تتخلل كل مكونات الحياة الاجتماعية للإنسان، وتساهم فى تقدم ورقى المجتمع، بالإضافة إلى ضبط عمليات التفاعل الاجتماعى بين الأفراد.

ولكن التحولات التى طرأت على المجتمع المصرى فى الآونة الأخيرة قد أدت إلى تغيير نمط الثقافة الذى كان سائدًا فى المجتمع نتيجة انهيار القيم والمعايير التى كانت تعمل بمثابة الرقيب على سلوك الأفراد، وأدى ذلك لانتشار ثقافة الفوضى والتى تزامن ظهورها عقب ثورة ٢٥ يناير نتيجة التراكمات التى تكثفت على ساحة المجتمع المصرى فى الفترة السابقة على الثورة، حيث تفاقمت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية نتيجة عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات المجتمع فى ظل حرمان متعدد الأوجه بسبب سيطرة فئة قليلة من المجتمع على الثروة والسلطة والنفوذ، فى حين أن غالبية الشعب لا يملك إلا ما يكفى يومها، وأحيانًا تعجز عن ذلك.

هذا بالإضافة إلى العوامل الخارجية التى لعبت دورًا هامًا أيضًا فى نشر الفوضى فى المجتمع، كالفوضى الخلاقة والقوى الدولية المتمثلة فى النظام العالمى والعولمة التى تهدف إلى زعزعة استقرار الشعوب من أجل السيطرة على تلك الدول، ليس من خلال التدخل العسكرى، وإنما من خلال القوى الناعمة والمصطلحات الرنانة، كثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها. وقد أدى ذلك كله إلى تزايد الغضب والإحباط لدى أفراد المجتمع فى ظل الضغوط التى تمارس عليه داخليًا وخارجيًا، الأمر الذى دفعهم إلى انتظار أية شرارة لكى يعبروا عما بداخلهم، وعندما قامت

ثورة ٢٥ يناير اندفعوا نحو الميادين لكى تسمع مطالبهم ولكن كان ذلك بدون وعى أو تخطيط مسبق، فقد أسقطوا النظام لكن الأوضاع تفاقمت بصورة أكبر.

فعمليــة التغيير غير المخطط لها اتســمت بالمخاطرة الجســيمة، حيث اتســمت بالفوضوية والعشوائية، وغياب وحدة القرار، والافتقاد للهدف الرئيسى، فكثير من عمليات التغيير كالانقلابات والثورات تعمل على إســقاط النظام القديم، ولكن تفتقد هــذه العملية إلى رؤية لما بعد إســقاط النظام وهنا تحــدث الفجوة، حيث إن التغيير الذى حدث لم يتناسب مع مقدار ما هُيئ له من إمكانيات مادية ومعنوية. ولهذا غالبًا مــا قد تحدث لحظات فوضوية ما بين تغيير النظام القديم والجديد، ومن ثم نجد أن عملية التغيير غير المدروســة قد تؤدى إلى انتشار ثقافة الفوضى فى المجتمع وظهور مجتمع المخاطر، فى ظل العولمة التى باتت عابرة للحدود والقوميات والثقافات والتى يتزامن معها حالة عدم اليقين السائدة فى المجتمع والتى تعد سمة من سمات مجتمع المخاطر الذى طرحه أولريش بيك، وهذا ما سوف نتناوله فى الفصل القادم.

* * *

الفصل الثانى

العولمـــة ومجتمع المخاطر.. تحليل سوسيولوجى

تمهيد..

أولاً: العولمة:

١ – مفهوم العولمة.
٢ – أبعاد العولمة.
٣ – آثار العولمة.
٤ – العولمة والتطور التكنولوجى.

ثانيًا: مجتمع المخاطر:

١ – مفهوم مجتمع المخاطر
٢ – نشأة مجتمع المخاطر
٣ – المفاهيم وثيقة الصلة بمجتمع المخاطر.
٤ – أنماط المجتمعات.
٥ – مصادر المخاطر الاجتماعية.
٦ – أنماط المخاطر الاجتماعية.
٧ – أنواع المخاطر الاجتماعية.
٨ – مظاهر مجتمع المخاطر:
(أ) مخاطر تمس الفرد.
(ب) مخاطر تمس المجتمع.
(ج) مخاطر تمس المجتمع الدولى.
٩ – العلاقة بين العولمة ومجتمع المخاطر.

تعقيـــب..

تمهيـــد

لقد أضفت التحولات والتغيرات الراهنة علي العصر الحالى سمات تميزه عما سبقه من عصور، وهذه السـمات ليست تغييرًا مفاجئًا فى الفترة الحديثة، بل هى تكثيف وتراكم لبعض أنماط التفكير والقيم والسلوك والثقافات والتى أدت للتأثير على الأفراد والمجتمعات ليس على المسـتوى العالمى فقط، وإنما على المسـتوى الإقليمى والمحلى بصفة خاصة فى ظل العولمة التى تسعى إلى دمج سكان العالم كله فى وحدة واحدة من خــلال التأثير عليهم ثقافيًا وسياسـيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، وذلك عن طريق آلياتها المختلفة التى تسيطر عليها القوى العالمية وخاصةً الولايات المتحدة الأمريكية.

فقــد أدت تلــك التحــولات إلى مخاطر كثيرة عــبر عنها عالم الاجتمــاع الألمانى «أولريش بيك» بمصطلح «مجتمع المخاطر» الذى مر بمراحل عديدة كانت العولمة سببًا رئيسيًا فى ظهوره وانتشار المخاطر الحديثة التى تختلف عن المخاطر التقليدية التى كانت سـائدة فى السـابق لأنها من النوع الذى يتعذر علينا معرفة أسبابه أو التحكم فــى الآثار الناتجــة عنه، لأن تراكم هذه المخاطر على سـاحة المجتمع قد تؤدى إلى انهياره وعدم استقراره.

وقد ظهرت على سـاحة المجتمـع المصرى مخاطر عديدة خاصــةً فى الفترة التى سـبقت قيام ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١٠م نتيجة لمجموعة من العوامل التى تم عرضها فى الفصل السـابق، لكنها أصبحت أكثر خطورة بعد الثورة من خلال عدة مؤشـرات سوف نعرضها.

ومن ثم فسـوف نتناول فى هذا الفصل مفهوم العولمة وأبعادها وآثارها، ثم عرض لمفهــوم مجتمــع المخاطــر والمفاهيم وثيقــة الصلة به، ثم نشـأته ومصــادر المخاطر الاجتماعيــة وأنواعها، ثم توضيــح مظاهر مجتمع المخاطر مــن خلال عرض لبعض القضايا التى تمثل مجالاً لمجتمع المخاطر من خلال تقسـيمها لثلاثة أقسـام تمثلت الأولى فى المخاطر التى تمس الأفراد كالبطالة والفقر، ثم المخاطر التى تمس المجتمع

مباشــرةً، كانهيار الأسرة وتآكل الطبقة الوسطى والإحساس بالأمن الثقافى ومخاطر التأثير على الهوية، بالإضافة إلى مخاطر انتشــار الأمية وانهيــار التعليم والزيادة الســكانية وما ترتب عليها من انتشار العشوائيات وظاهرة أطفال الشوارع، ثم عرض المخاطــر الاقتصــاد والتهميش الاجتماعى وصــولًا للدولة الرخوة، أمــا الثالثة فهى المخاطــر التى تمس المجتمع الدولى، خاصةً المخاطر البيئية كتغير المناخ والاحتباس الحرارى والمخاطر السياسية والصحية، وأخيرًا توضيح العلاقة بين العولمة ومجتمع المخاطر.

أولاً: العولمــة

١ ـ تعريف العولمة:

لقــد تعددت التعريفات التى تناولــت مفهوم العولمة، فقد عرف «أنتونى جيدنز» «Anthony Giddens» العولمــة، بأنها «مرحلة جديدة مــن مراحل بروز وتطوير الحداثــة، تتكثف فيها العلاقــات الاجتماعية على الصعيــد العالمى، حيث يحدث تلاحــم بين الداخل والخــارج، ويتم فيها ربــط المحلى والعالمــى بروابط اقتصادية وثقافية وإنسانية وسياسية»[1].

ويرى «رونالد روبرتسون» «Ronald Robertson» أن العولمة هى «كل المستجدات والتطــورات التى تســعى بقصد أو بدون قصد إلى دمج ســكان العالم فى مجتمع عالمى واحد»[2].

كما يرى «جون توملينســون» «John Tomlinson» أن العولمة فى أكثر معانيها عموميــة تعنى «العمليــة المتغيرة والســريعة والمعقــدة للتقارب بــين المجتمعات والثقافات والأفراد على مســتوى العالم، وهى عملية تتضمن ضغطًا للوقت والمســافة

---

(1) Antony Giddens, The Consequences of Modernity, Cambridge Polity Press, 1990, p. 18.

(2) Ronald Robertson, Globalization Social Theory and Global Culture, Sage Publications, 1992, p. 8.

لجعل العالم صغيرًا، والبشرية أقرب لبعضها البعض، فهى عملية لتطوير العلاقات الاجتماعية من السياقات المحلية إلى السياقات الكوكبية»[١].

فإن «محمد عابد الجابرى» يرى أنها «نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن، وفى مقابل ذلك يعمل على التفتيت والتشتيت»[٢].

أما «أحمد مجدى حجازى» يرى أنها «العملية التى يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز بين الدول والشعوب التى تنتقل فيها المجتمعات من حالة التفرقة والتجزئة إلى حالة الاقتراب والتوحد»[٣].

ويرى «السيد ياسين» أن العولمة تعنى إكساب الشىء طابع العالمية، ولاسيما جعل نطاق الشىء عالميًا»[٤].

ويشير «جلال أمين» إلى أن العولمة تعنى «ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة فى تبادل السلع والخدمات، أو فى انتقال رؤوس الأموال، أو فى انتشار المعلومات والأفكار، أو تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم»[٥].

ويشير أيضًا «عبد الإله بلقريز» إلى أن العولمة «عملية شاملة تسعى لتوحيد العالم وإخضاعه لقوانين مشتركة تضع حدًا فيه لكل أنواع السيادة، وقد بدأت معالم هذا المسار منذ ميلاد ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات قبل عقود طويلة لتصل اليوم إلى نظم التجارة الحرة»[٦].

والعولمة كما يرى «Kolawole, Aowolab» تعد مرادفة للأمركة التى تعمل على تعزيز الهيمنة والسيطرة للدول الغربية، وخاصةً الولايات المتحدة الأمريكية،

---

(1) John Tomlinson, Culture Globalization and Culture Imperialism, Sage Publication, London, 1997, pp. 170 - 171.

(٢) محمد عابد الجابرى، قضايا فى الفكر المعاصر: العولمة، صراع الحضارات، العولمة إلى الاختراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨م، ص١٤٩.

(٣) أحمد مجدى حجازى، العولمة والتهميش الثقافات الوطنية «رؤية نقدية من العالم الثالث»، مجلة عالم الفكر، المجلد (٢٨)، العدد الثانى، الكويت، ١٩٩٩م، ص١٢٦.

(٤) السيد ياسين، العولمة والطريق الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩م، ص١٥.

(٥) جلال أمين، العولمة، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص١٨.

(٦) عبد الإله بلقريز، ثورات وخيبات فى التغير الذى لم يكتمل، مرجع سابق، ص٢٥٧.

وإدماج العالم كله فى كتلة واحدة تحت مسمى الانفتاح والكونية من خلال وسائل التكنولوجيا الحديثة التى تصدرها لدول العالم الثالث، مع نشر ثقافتها وقيمها عبر تلك الوسائل للسيطرة على العقول والأفكار ومسخ الهوية الوطنية للأفراد والمجتمعات»[١].

وقد أكد ذلك «مانفرد» «Manfred» حيث أكد أن العولمة «حالة من الفكر تعمل على إحداث حالة من التغيير الثقافى والاقتصادى والاجتماعى فى جميع المجالات، والعمل على تحرير التجارة ونشر القيم الأمريكية، وبالتالى فالعولمة أمر لا مفر منه»[٢].

ويرى «محمد نبيل الشيمى» أن العولمة «ظاهرة متشابكة الأبعاد الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد كان للثورة التكنولوجية والمعلوماتية دور فعال فى ظهورها، كما أنها تعد ظاهرة لنظام عالمى اقتصادى واحد يهدف لمزيد من التواصل بين جميع الدول فى العالم فى ظل عولمة الإنتاج الرأسمالى، حيث تختفى هيمنة سيادة الدولة، لذا يمكن وصفها بأنها التبعية العالمية»[٣].

كما يرى أيضًا «Lauren Movius» أن العولمة تعنى «عملية تهدف لتحويل العالم لقرية صغيرة عن طريق تحطيم الحدود الجغرافية والزمنية فى آن واحد بين دول العالم، حيث تترابط الأحداث والوقائع بشكل متجانس كما لو كانت تقع فى مجتمع واحد، كما أنها تتصف بالتنقل السريع للخدمات والسلع والأفكار عبر وسائل الاتصالات المتطورة والانفتاح الثقافى بفعل آليات العولمة المتنوعة»[٤].

---

(1) Kolawole, Aowolab, Globalization, Americanization and Western Imperialism, Journal of Social Development in Africa, vol. 16, No. 2, University of Ibadan, Nigeria, 2001, p. 5.

(2) Manfred, B. Steger, Ideologies of Globalization, Journal of Political Ideologies, Department of Politics and Government, Illinois State University, 2005, p. 12.

(٣) محمد نبيل الشيمى، العولمة والأزمة الاقتصادية العالمية، مجلة الحوار المتمدن، العدد (٢٥٣٣)، http://www.ahram.org.

(4) Lauren Movius, Cultural Globalization and Challenges to Traditional Communication Theories, Journal of Media and Communication, USA, 2010, p. 7.

في حين يرى «السيد ياسين» أن العولمة تعنى «سرعة تدفق السلع ورؤوس الأموال والأفكار والخدمات والبشر من مكان إلى مكان بغير حدود ولا قيود»[١].

وأخيرًا، فـإن العولمة تعد عملية تاريخية معقدة طويلـة تجمع قارات الدنيا فى نسيج واحد، فهى نتاج ثقافى وسياسى واقتصادى وتقنى تشكلت ملامحه على امتداد قرون طويلة، تسعى إلى دمج العالم فى وحدة واحدة وظهور المجتمع العالمى.

٢ ـ أبعاد العولمة:

للعولمة أبعاد متعددة، فهى لا تقتصر على البعد السياسـى والاقتصادى فحسب، بل تتجاوزها لتشـمل البعد الثقافى، الذى يعد أشد خطرًا من الأبعاد الأخرى. وفيما يلى سوف نقوم بعرض تلك الأبعاد كالآتى:

(أ) البعد الاقتصادى للعولمة:

لقد أصبح من الطبيعى فى نهايات القرن العشرين تقسيم العالم إلى بلدان متقدمة، وأخرى متخلفة بعد انتصار الرأسمالية، وهيمنة الشركات متعددة الجنسيات وتصاعد سياسـة العولمة، فقد تبنت الدول الصناعية الكبرى، وعلى رأسـها الولايات المتحدة الأمريكية، سياسة مسايرة الشـركات متعددة الجنسيات فى اتجاه خلق سوق واحد عالمى للاقتصاد والاستثمار تلعب فيه شبكة الاتصال الدولية «الإنترنت» دورًا خطيرًا فى تطويره»[٢].

وذلك يعنى سـقوط صفة القومية فى السـوق عن طريق منع القيود والضوابط التى تفرضها الحكومات الوطنية على مسـيرة الاقتصاد، ففى ظـل العولمة فقد الكثير من العاملـين وظائفهم وأعمالهم بنـاء على التكنولوجيا الحديثة المسـتخدمة، ففى ظل اتفاقية الجات أصبح البعد الاقتصادى أداة لفرض سـطوة اقتصاد دولة القطب الواحد على ما عداه من النظم الاقتصادية، ومن ثم وقوع بلدان العالم تحت الهيمنة والسيطرة

---

(١) السيد ياسين، ثورة ٢٥ يناير بين التحول الديمقراطى والثورة الشاملة، مرجع سابق، ص١٢٢.

(2) Weson, Carol, Global Economy, Changing Political Science Play Havoc with Spending, Telephony 6, v. (222), No. 1, USA, 1992, p. 20.

والتحكم فى اقتصاديات السوق لديها، ومن ثم تصاعد الخوف من سيطرة الدول المتقدمة وما يترتب عليه بصورة أو بأخرى تهديد الخصوصية الثقافية»[1].

(ب) البعد السياسى للعولمة:

يرتبط البعد السياسى للعولمة ارتباطًا وثيقًا بالأزمة متعددة الجوانب التى يشهدها النظام الثقافى العربى وعدم قدرته على وضع تصور ثقافى يجابه به العولمة، ومن ثم فإن البعد السياسى يتمثل فى تدمير قوة الدول والقوميات والشعوب وانحسار السياسات الوطنية وتفكيك القوى السياسية، وتبدو العمليات السياسية والأحداث فى عالم اليوم لها بُعد كونى متزايد وتدعو إلى إقامة نظام عالمى جديد، يشتمل على أربعة جوانب هى: الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، واعتماد التعددية الحزبية، والتزام حقوق القانون الدولى فى مجال العلاقات السياسية بين الدول، وفى ظل هذا النظام العالمى الجديد تفرض فيه سطوة دولة القطب الواحد، دون معايير أخلاقية أو سياسية»[2].

ومن ثم، نرى أن العولمة قد تعد بمثابة رغبة أكيدة لدى القوى الدولية لفرض هيمنتها على الدول النامية لإبقائها تابعًا لها.

(ج) البعد الاجتماعى:

يبدو البعد الاجتماعى واضحًا بصفة أساسية فى الضعف الذى طرأ على دور الأسرة ومن بعدها المدرسة، ونتيجة لأسباب عديدة فقدت هاتان المؤسستان أدوارهما الحاسمة فى عملية التنشئة الاجتماعية والثقافية، فلم تعد الأسرة هى المؤسسة الاجتماعية الأولى التى تؤثر فى الوجدان الثقافى للأفراد بواسطة ما كانت ترسخه لديهم من قيم، كما ضعف دور المدرسة كمكمل للوظيفة التربوية للأسرة، وكأداة مهمة تعمل على إرساء أسس الثقافة الوطنية، وعليه وفى ظل قصور نظام التعليم فى تلبية الاحتياجات المعرفة للأفراد اتجه قدر كبير منهم لاستيفاء قيمهم من مصادر

---

(١) حسن حنفى، صادق جلال العظم، ما العولمة، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٩م، ص٩٢.

(٢) آدم مهدى أحمد، العولمة وعلاقتها بالهيمنة التكنولوجية، الشركة العالمية للمطبوعات، القاهرة، ٢٠٠١م، ص١٤٠.

جديدة لإنتاج ونشر القيم وعلى رأسها الإعلام بعد أن اتسع نشاطه، مما قد يؤدى إلى تدهور بعض القيم الأصلية التى سادت لزمن طويل»[1].

(د) البعد الثقافى للعولمة:

لقد أستحوذ البعد الثقافى لظاهرة العولمة على جانب كبير من اهتمام الباحثين، لأن الثقافة ستكون واحدة من أبرز الآليات الفعالة فى المجتمع الكونى، حيث أصبح هناك سعى لتنميط القيم والتوجهات، فالعولمة الثقافية تعتبر من أخطر الأبعاد، وتعنى انتقال تركيز اهتمام ووعى الإنسان من المحيط الداخلى إلى المحيط الخارجى، أى انتقال الأفكار والمعلومات والبيانات والقيم والأذواق على الصعيد العالمى وبأقل قدر من القيود والعراقيل، ففى ظل العولمة الثقافية يزداد الوعى بعالمية العالم وبوحدة البشرية، ويرتبط البعد الثقافى للعولمة بثقافة الاستهلاك Consumer Culture، والتى تُفرض على المجتمعات الواقعة تحت الهيمنة، كما تعرض قيمًا ورموزًا وأساليب سلوكية تدعم الميل الاستهلاكى، ويساعد على ذلك تحكم دولة المركز الرأسمالية، ويؤدى ذلك إلى نشر الأفكار والرموز، والقيم الغربية بصفة عامة والأمريكية بصفة خاصة»[2].

كذلك تسعى العولمة انطلاقًا من محاولة نشر القيم والثقافة الأمريكية وجعلها ثقافة عالمية، وذلك عبر الضخ المتزايد لمعطيات الصوت والصورة عبر أحدث وسائل الإعلام والاتصال فى كل بيت فى العالم بشكل فورى ومباشر، ولا تقتصر محاولات الأمركة على هذه الوسائل فقط، بل تتعداها إلى التبشير بانتصار القيم الأمريكية وبأساليب وطرز الحياة الأمريكية، بدءًا بأنماط السلوك والملابس واللغة، ووصولاً إلى التبشير النهائى للقيم الليبرالية على سواها»[3].

---

(1) Mason, R., Globalization Education, Trends and Applications, RoutledgeKeg-anpaul, London, 1998, p. 7.

(٢) أحمد زايد، عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات الوطنية، مجلة الفكر، العدد الأول، المجلد (٣)، ٢٠٠٣م، ص١٧.

(٣) كريم أبو حلاوة، الآثار الثقافية للعولمة، حظوظ الخصوصيات الثقافية فى بناء وعولمة بديلة، مجلة عالم الفكر، العدد الثالث، المجلد (٢٩)، الكويت، ٢٠٠١م، ص١٧٦.

ومــن ثم، فقد أصبــح للبعد الثقافــى دور مهم فى العالم خلال الفــترة الراهنة، لاســيما بعد تأكيد التطورات العالمية أن الاختلافــات الثقافية هى الصخرة المحلية التى تتحطم عليها المؤثرات الخارجية سواء كانت سياسية أو اقتصادية، ومن ثم فإن الســيطرة الثقافية أصبحت من وجهة نظر الكثير من القوى الدولية هى المفتاح الذى يضمن التأثير السياســى والاقتصادى والاجتماعى، فما يجرى فى العالم اليوم يعتقد أنــه محاولة جادة لتكــون للعالم كله ثقافة واحدة تنبع مــن داخل الولايات المتحدة الأمريكية»[1].

وبالتالى، فإن ثقافة العولمة ليســت ثقافة مكتوبة فقط، وإنما ثقافة الصورة أيضًا، بحيث أصبحت الصورة تشــكل عنصرًا أساســيًا فى إكتساب المعرفة بصرف النظر عن القيم الأخلاقية والدينية، حيث يلعب الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة دورًا أساسيًا فــى هيمنة ثقافات الغرب على ثقافة الشــرق نظرًا للتفوق العلمــى لتقنيات الإعلام الغربى ووسائل اتصالاته»[2].

ومما سبق، نرى أن ظاهرة العولمة تتداخل فيها أمور الاقتصاد والسياسية والاجتماع والثقافــة، ويكــون الانتماء فيها للعالم كله عبر الحــدود الدولية، وقد تحدث فيها تحــولات تؤثر فــى حياة الأفراد، مما قد يؤدى إلى تدهــور العديد من القيم الأصلية التى سادت فى مجتمعاتنا لزمن طويل والاستعداد للتقليد الأعمى لكل ما هو غربى.

٣ ـ آثار العولمة:

للعولمة نوعان من الآثار هما:

- آثار سلبية ذات مخاوف شديدة.
- آثار إيجابية ذات قدرة جذب هائلة.

---

(1) Ronald Robertson, op. cit., p. 225.

(٢) فائزة عبد الفتاح عز الدين، الاتجاه نحو العولمة «دور الفكر العربى فى عصر العولمة»، مؤتمر التوجهات التنموية فى تطوير التعليم الجامعى العربى... رؤية مستقبلية، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، ٢٠٠٤م، ص١١.

وفيما يلى عرضًا موجزًا لكل منهما كالآتى[1]:

(أ) الآثار السلبية للعولمة:

يرفض الكثير من كتاب ومفكرى العالم الثالث مفهوم العولمة باعتباره يعبر عن ظاهرة تعمل على أمركة العالم وتهميش الشعور، وجعل العالم داخل قوالب جامدة فرضتها عليه قوى الإنتاج والإعلام الأمريكية، وبذلك تغير العالم، ومن ثم يكاد يكون الرفض للعولمة هو رفض للهيمنة الأمريكية، فالعولمة فى جانبها السلبى تتضمن عواقب خطيرة، وتتمثل أهمية الجوانب السلبية فيما يلى:

- تدمير الهوية والشخصية الوطنية المحلية، وإعادة صهرها فى هوية شخصية عالمية بحيث يفقد الفرد مرجعيته ويتخلى عن انتمائه وولائه.
- إيجاد حالة من الاغتراب بين الإنسان وتاريخه الوطنى وموروثاته الثقافية التى أنتجتها حضارة الآباء والأجداد.
- إستباحة الخاص الوطنى وتحويله إلى كيان رخو ضعيف وغير متماسك.
- السيطرة على الأسواق المحلية من خلال قوى فوقية تمارس سطوتها وتأثيرها القوى على الكيانات الضعيفة وتحويلها إلى مؤسسات تابعة لها.
- تدهور الأوضاع الاقتصادية وتراجع خطط ومعدلات التنمية وضياع حقوق الإنسان وزيادة الديكتاتورية.
- تضخم الفجوات القائمة بين الدول الغنية والفقيرة، وازدياد الأغنياء ثراءً والفقراء بؤسًا.

وبناءً على ما سبق، نجد أنه إذا كانت هذه السلبيات التى توضح وتبرز بعض جوانب العولمة، فهل يعنى ذلك أن نقف مكتوفى الأيدى أمامها؛ وأن نغلق الأبواب ونضع حواجز فاصلة بيننا وبينها، أم ينبغى أن نعالج هذه السلبيات باستخدام العولمة أيضًا لتحقيق مصالحنا وبشكل سليم، من خلال التفكير العقلى النقدى الراجح، وسلامة الرؤى التى قد تُسقط هذه السلبيات وتحويلها إلى إيجابيات.

(١) رضا عبد الواحد أمين، الإعلام والعولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص١٦٣-١٦٥.

(ب) الآثار الإيجابية للعولمة:

تكتسب العولمة ديناميكية حركية جيدة قائمة على التنظيم الشبكى الذى يحققه أعلى درجة من الارتباط والترابط الاتصالى بين الأفراد الذين يعيشون فى المجتمع العالمى الواحد، حيث يرفع مؤيدو حركة العولمة، شعار الحلم الجميل الذى طالما سعت إليه كافة الشعوب والمجتمعات، وحلمت به فى كافة مراحل تاريخها، ومن أهم هذه الآثار ما يلى[1]:

- زيادة درجة الارتباط المتبادلة بين الشعوب الإنسانية والدول والحكومات والمنظمات والشركات، وبصفة خاصة خلال عمليات الاتصال، والانتقال الفعلى للسلع والخدمات والأفكار والوصول بها عبر الحدود إلى سوق عالمية واحدة.
- بناء قاعدة فكرية قائمة على وحدة العالم.
- تحقيق درجة عالية من التطور الفائق القائم على جذب قوى الاستثمار والعالمية وتوطينها.
- الخروج من حيز المكان بمفهومه الضيق إلى مفهوم اللامكان بمعناه الواسع الذى يشمل العالم أجمع، ومن ثم كسر جمود ضيق نطاق المكان، وإقامة مجتمع حضارى جديد ومختلف، وتحديد قيمة الأشياء والسلوك واتجاهات الفكر.
- بناء إطار معايشة حياتية للعولمة قائم على تعميق الإحساس والإدراك بأن العولمة حالة فعلية نعايشها وتعيشها البشرية جمعاء.

وفى هذا الإطار، أشار «السيد ياسين» إلى ثلاث عمليات تكشف عن جوهر العولمة، وهى[2]:

- انتشار المعلومات بحيث تصبح متاحة لدى الجميع.
- تذويب الحدود بين الدول.
- زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات.

---

(١) المرجع السابق، ص٢٠٦ – ٢٠٨.

(٢) السيد ياسين، العولمة والطريق الثالث، مرجع سابق، ص١٨.

هذا بالإضافة لمجموعة من الآثار الخاصة بالمجتمعات النامية التى من أهمها ما يلى[1]:

(أ) أثر العولمة على المجتمعات النامية:

لقد تمثلت هذه الآثار بصفة عامة فى سوء توزيع الدخل والثروة بين المجتمعات وانتشار الفقر، فمع انتشـار العولمة يزداد تركيز الثروة، وتتسع الفوارق بين البشر والدول اتسـاعًا لا مثيل له، حيث تطغى القيـم المادية الجديدة التى أفرزتها العولمة بصورة لا مثيل لها كانتشار ثقافة الاستهلاك والإنفاق الترفى وغيرها.

(ب) تجاهل مشكلات البلدان النامية:

لا شـك أنه فى ظل تسـارع عمليات العولمة، فإن بعض المصطلحات المهمة، والتى كانت تشـغل سـاحات الفكر والعمل طويلاً، مثل العالم الثالث، والتحرر والتقدم، وحوارٍ الشمال والجنوب والتنمية الاقتصادية، لم يبق لها فى ظل العولمة أى معنى، خاصةً وأن العالم المتقدم أصبح يتجاهل – على نحو كبير – مشـكلات البلدان النامية وبشـكل خاص البلدان الفقـيرة، فمن وجهة نظرى العولـة أن المجتمعات العاجزة عـن إنتاج غذائها أو شـرائها بعائـد صادراتها الصناعية مثلاً، لا تسـتحق البقاء، وهى عبء على البشرية أو على الاقتصاد العالمى، ولذلك يجب إسقاطها من الحسبان.

(جـ) عودة الاستعمار بأنواعه من جديد:

لقد تمثل ذلك من خلال عدة أوجه تمثلت فى صورة العولمة من خلال «الاقتصاد الحر واتفاقية الجات والمنافسة، والربح والعالم قرية واحدة، والتبعية السياسية وتجاوز الدولة القومية ونشر القيم الاستهلاكية مع الجنس والعنف والجريمة المنظمة».

وبذلـك أصبح العـالم الذى خضع للعولـة من دون دولة وأمـة ووطن، لأنه حول هذا العالم إلى عالم المؤسسـات والشبكات وعالم التكتلات وعالم الفاعلين، وعالم آخر

(١) عبد العزيز المنصور، العولمة والخيارات العربية المستقبلية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٥)، العدد (٢)، ٢٠٠٩م، ص٥٦٣-٥٧٠.

هو عالم المستهلكين للمأكولات والمشروبات والمعلبات والصور والمعلومات والحركة التى تفرض عليهم من خلال الإنترنت وكافة وسائل الاتصال، ومن ثم فإن العولمة وما ينتج عنها من آثار قد تؤدى إلى الفقر والاستغلال وانعدام الأمن والبطالة وبالتالى القضاء على القيم الإنسانية، التى شكلت مناخًا سليمًا للبشرية طيلة عقود من الزمن، هذا بالإضافة إلى أن من أخطر نتائج العولمة هى تلك المتصلة بمخاطر الغزو الثقافى، وضياع الهوية الذاتية الوطنية لدى فئات عديدة من المجتمع وخاصةً فئة الشباب.

(د) الاختراق الثقافى:

لقد ساهمت العولمة فى انتشار مظاهر التفتت والانقسام على المستوى الثقافى، وقد عبرت هذه الظاهرة عن نفسها فى ظهور التعددية الثقافية داخل المجتمعات فبدأت كل فئة من فئات المجتمع تبرز ثقافتها الخاصة بها. كما أدت العولمة إلى تغيير العادات والتقاليد والثقافات المحلية، وهذا يشكل تهديدًا للخصوصيات الثقافية للعديد من المجتمعات وهذا بدوره ينعكس على المجتمع ويجعله «مجتمعًا للمخاطر» فى ضوء النظام العالمى الجديد؛ الذى يعمل دائمًا على إبراز الهوية والمواطنة العالمية لتحل تدريجيًا محل الولاءات والانتماءات الوطنية عن طريق اقصاء الثقافات المحلية وتهميشها والعمل على ذوبانها فى الثقافة العالمية، وبالتالى فهو يعمل على تركيز اهتمام الإنسان ووعيه من المجال المحلى إلى المجال العالمى، ومن المحيط الداخلى إلى المحيط الخارجى، وكل هذا يدخل فى إطار الاختراق الثقافى للمجتمعات الأضعف. بالإضافة إلى تراجع قيمة الحدود السياسية وتآكل دور الدولة القومية، وانتهاء هيمنتها السياسية والاقتصادية وذوبان الحدود والعوائق أمام كل عناصر ومكونات العولمة.

ويعد الإعلام من المتغيرات التى ضخت قيمًا متناقضة ومنحرفة أشاعت الفوضى فى ثقافة المجتمع، وإذا تناولنا دور الإعلام فسوف يبث فى أحيان كثيرة مضامين

إعلامية تتناقض مع احتياجات الواقع، فقد يعمل الإعلام بوسائله المختلفة على نقل تيارات وأفكار وصور لنماذج لا تتلاءم ونظائرها فى الثقافة القومية، ومن ثم يتخلق تناقض أو عدم تكامل فى بنية هذه الثقافة[١].

فقد بدأ الإعلام فى عصر العولمة يلعب دورًا مفككًا للثقافة القومية لصالح الثقافة الأمريكية التى هى الثقافة المراد عولمتها، ليكون هناك نوع من السيطرة الثقافية على سائر الثقافات بواسطة مكتسبات العلم والتكنولوجيا فى ميدان الاتصال، وبالتالى نشر أنماط معينة من الإنتاج والاستهلاك على الدول والشعوب[٢].

وإذا كان الإعلام لعب دورًا فى إضعاف بنية الثقافة والقيم فى المجتمع، فإن مؤسسات التنشئة الاجتماعية التى تتولى الحفاظ على الثقافة كانت منهارة ومن ثم كان أداؤها سلبيًا، بحيث ساعدت بدورها على تفكيك الثقافة ولم تحافظ عليها «فبسبب كثافة وخطورة الاختراق الثقافى الذى تعرض له نسق الثقافة ونظام إنتاج الرموز فى المجتمع العربى، فإن مؤسسات الاجتماع والثقافة التقليدية وهى الأسرة والمدرسة لم تعودا قادرتين وفق صيغ أدائهما الحالية على حماية الأمن الثقافى للمجتمع، والوفاء بحاجات الأفراد من القيم والرموز والمعايير والمرجعيات، التى أصبحت تصاغ خارج حدود الجغرافيا والاجتماع والثقافة الوطنية[٣].

٤ ـ العولمة والتطور التكنولوجى:

لقد صاحب ظاهرة العولمة والتطور التكنولوجى عدة مخاطر بسبب إزالة الحواجز والحدود بين العام والخاص، والدولى والمحلى، وظهور نظم معرفية جديدة جعلت العالم قرية صغيرة، صاحبها تحولات اقتصادية وسياسية وثقافية ومعرفية وتكنولوجية أدت إلى انتشار التلوث وظهور أمراض جديدة ساعد التطور التكنولوجى

(١) على ليلة، ثقافة الشباب ومظاهر الانهيار فى الثقافة الفرعية، مرجع سابق، ص٢٧١.

(2) Erikson, E., Identity and the Life Cycle, International University Press, New York, 1959, p. 32.

(٣) كريم أبو حلاوة، مرجع سابق، ص١٨٧.

وتلاشى الحدود على انتشارها، هذا بالإضافة إلى انتشار ظاهرة القرصنة الإلكترونية، وتخريب قواعـد البيانات، واسـتخدام الجماعات الإرهابية لشـبكة الإنترنت فى التواصل، بمعنى آخـر صاحب العولمة ضغوط على الدول النامية بصفة خاصة نتجت عن النظام الرأسمالى العالمى وسياسـاته التى سـعت إلى فرض قيم وسـلوكيات وأنماط جديدة، وتحولات اقتصادية وسياسـية وثقافية واسـعة المدى من شأنها أن تؤدى إلى تغييرات هائلة لها آثار عميقة على هذه الدول والمجتمعات تعمل على تهديد السلم والأمن الاجتماعى، من خلال مواقع التواصل الاجتماعى»[١].

وفـى هذا الإطار، نرى أن مواقع التواصل الاجتماعى باعتبارها أحد آليات العولمة المتعلقـة بالجانب الثقافى، قد تكون لعبت دورًا كبيرًا فـى أثناء ثورة ٢٥ يناير فى عمليات الحشد والتعبئة للتظاهرات وبعد الثورة من خلال الاحتجاجات والاعتصامات التى تزايدت بشكل غير مسبوق قد يؤدى إلى تهديد الأمن والاستقرار الاجتماعى.

ومن ثم، فالعولمة الآن قد أصبحت مصدرًا محوريًا لكثير من المخاطر الاجتماعية، سـواء ذات الطبيعة الكونية، وهى المخاطر التى تعد أحد المخرجات السلبية للتقدم التكنولوجى حسـبما ذهب «بيك»، وذلك يرجع إلى أن العولمة تسـلك طريقًا لا توازن ولا إنصاف فيه، بحيث تنتج آثارًا تتفاوت فى وقعها على الشـعوب والمجتمعات، كمـا أن نتائجها لا تكـون حميدة دائمًا على جميع المجتمعات البشـرية. بالإضافة إلى المشـكلات الأيكولوجية والبيئية المتصاعدة الخطورة، إلى جانب نشـر التفاوتات واللا مساواة المتزايدة بين المجتمعات[٢].

ثانيًا: مجتمع المخاطر

لقـد تميـزت الفترة الأخيرة فـى معظم دول العـالم بالعنف والصـراع الداخلى والتحـولات الفوضويـة التى أدت إلى مخاطـر عديدة، عانت ولا تـزال تعانى منها

---

(١) منير الحمش، مجتمع المخاطر فى ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية، الندوة الاقتصادية الرابعة والعشرون، دمشق، ٢٠١١م.

http://www.furat.alwehda.gov.

(٢) على ليلة، المخاطر الاجتماعية مصادرها وأنماطها، فواعل المواجهة، مجلة أحوال مصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (٥٦)، السنة الثالثة عشر، ربيع ٢٠١٥م، ص٣٧.

العديد من دول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة فى ظل تلاشى الحدود والفوارق بين الداخل والخارج والمحلى والدولى، فلم نعد بمعزل عن أية أحداث أو تغيرات تظهر فى أى دولة فى ظل الثورة التكنولوجية الهائلة التى صاحبت العولمة والتى تؤدى إلى ظهور مخاطر كثيرة على الشعوب والمجتمعات تصبح معها مؤهلة للتحول نحو مجتمع المخاطر.

وبناءً على ما سبق، نجد أن النظام العالمى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية قد يكون هو نموذج العولمة الذى تسعى لفرضه على دول العالم دون مراعاة للخصوصية الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية من خلال بعض المسميات كالاصلاح السياسى وحقوق الإنسان والديمقراطية، ومشروع الشرق الأوسط الكبير، وأخيرًا ما يسمى بثورات الربيع العربى، وهذا قد يقود المجتمع نحو المخاطر.

١ ـ مفهوم مجتمع المخاطر:

لقد تعددت التعريفات التى تناولت مفهوم مجتمع المخاطر، ويعد «أولريش بيك» «Ulrich Beck» أستاذ علم الاجتماع الألمانى هو الذى فجر قضية المخاطر ووضعها على قائمة جدول أعمال العلم الاجتماعى المعاصر[١].

وقد عرف «أنتونى جيدنز» «Antony Giddens» مجتمع المخاطر بوصفه «المجتمع المتخم بالاستقطابات الاجتماعية، حيث تتسع فى هذا المجتمع الفجوة الطبقية بين الغنى والفقر، وخاصةً فى مجتمعات الجنوب، حيث قلة محدودة تسيطر على قدر كبير من الثروة، فى مقابل أغلبية ساحقة تمتلك القليل من الثروة، ومن ثم تتزايد مساحة التهميش الاجتماعى – بمعناه الشامل – فى هذا المجتمعات، ومن بينها المجتمع المصرى، حيث تبدأ الطبقة الوسطى فى التآكل حيث تتساقط عناصرها تدريجيًا من خلال حراك اجتماعى إلى أسفل، بالإضافة إلى اتجاه أعضائها نحو الانسحاب أو الاقصاء الاجتماعى»[٢].

(١) السيد ياسين، تحولات الأمم والمستقبل العربى، مرجع سابق، ص٣٦٣.
(٢) أنتونى جيدنز، مرجع سابق، ص١٤٠.

كما عرفه «أولريش بيك» «Ulrich Beck» على أنه «المجتمع الذى يعنى تحديدًا حالـة من توافق الظروف أصبحـت فيها فكرة إمكانية التحكم فـى الآثار الجانبية والأخطـار التـى يفرضها اتخاذ القرارات محل شـك نتيجة حالة عـدم اليقين التى يتعرض لها المجتمع»[١].

وقد عرف «السيد ياسين» مجتمع المخاطر على أنه «نظرية اجتماعية تصف إنتاج وإدارة المخاطـر فى المجتمع الحديث، كما أنه هو المجتمع الذى تزيد فيه معدلات البطالة خاصةً بين الشباب»[٢].

كما عرفته «أمانى قنديل» أيضًا باعتباره «المجتمع الذى تتعدد فيه المخاطر، وهى مخاطـر لا تعرف الحدود الجغرافية، بعضها مخاطر محسـوبة، والأخرى يصعب التنبؤ بها، فهو مجتمع عدم اليقين»[٣].

وقد حدد «بيك» مفهوم «مجتمع المخاطر» بوصفه يشـكل فـى أبعاده الاجتماعية سلسـلة من المتغيرات المترابطـة والمتداخلة التى لهـا آثارها السـلبية على حياتنا الاجتماعية المعاصرة، ومن جملة هذه المتغيرات: التغير فى أنماط العمالة، إضافة إلى تزايد الإحساس بانعدام الأمن الوظيفى والثقافى، وتراجع أثر العادات والتقاليد على الهوية الشـخصية، وتآكل أنماط العائلة التقليدية، وشيوع التحرر والديمقراطية فى العلاقات الشخصية»[٤].

ويشـير «على ليلة» إلى أن مجتمع المخاطر «هـو المجتمع الذى يتكون من جماعة الأغلبية التى تحصل على أغلب رأس المال الاجتماعى، بينما تحرم الأقلية أو الأقليات الأخرى من ملكية أنصبتها التى تعكس وزنها الاجتماعى، أو أن هذا التوازن ينشـأ

---

(١) أولريش بيك، مجتمع المخاطرة، ترجمة جورج كتورة، إلهام الشعرانى، الطبعة الأولى، المكتبة الشرقية، لبنان، ٢٠٠٩م، ص٤٤.

(٢) السيد ياسين، العولمة ومجتمع المخاطر، الأهرام، ٢٠١١م.

http://www.ahram.org.eg/41135/58/1/0/0/.aspx.

(٣) أمانى قنديل، قدرات المجتمع المدنى فى مواجهة المخاطر الاجتماعية «حالة المجتمعات العربية»، سلسلة الدراسات الاجتماعية، الطبعة الأولى، العدد ٨٠، البحرين، ٢٠١٣، ص١٩.

(٤) أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمى: بحثًا عن الأمان المفقود، مرجع سابق، ص٩٥.

عن امتلاك أقلية معينة لغالبية رأس المال الاجتماعى - بمعناه الشامل - بما يتجاوز وزنها الاجتماعى، وتحرم منها الجماعات الأخرى[1].

وترى «شفيقة سرار» أن مجتمع المخاطر هو «مجتمع الكارثة» وكلمة الكارثة توحى بالخوف والهلاك ومن ثم فالمصطلح فى مجمله يشير إلى «مجتمع اللاأمن»[2].

وقد قدم «السيد ياسين» تعريفًا آخر «لمجتمع المخاطر» باعتباره «المجتمع الذى تزيد فيه معدلات الخطر، كما أنه مجتمع منظم لمواجهة المخاطر، لأنه مشغول بالمستقبل والأمن بشكل متزايد، وهو الذى وَلَّدَ فكرة الخطر[3].

وفى هذا الإطار يشير «فؤاد السعيد» إلى أن مجتمع المخاطر يشتمل على بعدين أساسيين يتعلق البعد الأول بذلك المستوى النوعى غير المسبوق من التطور الذى نشأ مع الانتقال من المجتمع الصناعى - الذى أصبح تقليديًا الآن - إلى حالة مجتمعية جديدة أصبحت معها المعرفة العلمية والتنظيمية هى المصدر الأساسى للثروة حيث أصبحت تقدم فرصًا ضخمة غير مسبوقة فى تاريخ المجتمعات البشرية، وهو ما أوجد دوافع بشرية قوية لمستويات جديدة من المخاطرة التى ولدت بدورها نوعيات مستحدثة من المخاطر الكارثية كتلوث البيئة أو كوارث التسرب النووى، ولذلك يرى «بيك» أن مجتمع المخاطر هو ذلك المجتمع الذى يمكن أن ينتج عن أقل قرار فيه أخطر كارثة بحيث يصبح على وشك الهلاك.

أما البعد الثانى فيشير إلى الطابع العالمى لتلك الأنماط الجديدة من الأخطار التى تنتشر آثارها الوخيمة - بحكم طبيعتها - لتؤثر فى محيط جغرافى واسع، بل يمتد

(١) على ليلة، مؤشرات قياس فاعلية السياسة الاجتماعية فى مواجهة المخاطر، سلسلة الدراسات الاجتماعية، الطبعة الأولى، العدد ٨٠، البحرين، ٢٠١٣، ص١٠.

(٢) شفيقة سرار، مجتمع المخاطرة والأمن الاجتماعى فى الوطن العربى، جامعة جيجل، الجزائر، ٢٠١٥م.

.ـ مجتمع المخاطرة الأمن الاجتماعى_ http://www.aranthropos.com

(٣) السيد ياسين، شبكة الحضارة المعرفية من المجتمع الواقعى إلى العالم الافتراضى، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٦م، ص١٠٦.

ليشمل الكوكب بكامله، كما أن مواجهتها تصبح مستحيلة على المستوى الوطنى لبلد المنشأ، بل يتحم أن تكون المواجهة عالمية شاملة[1].

ومما سبق يمكن تعريف مجتمع المخاطر إجرائيًا على أنه «المجتمع الذى تتزايد فيه معدلات المخاطر نتيجة التطورات التكنولوجية الحديثة فى مختلف المجالات، كما أنه يشكل فى أبعاده الاجتماعية سلسلة من المتغيرات المترابطة والمتداخلة التى قد يكون لها آثارها السلبية على حياتنا الاجتماعية المعاصرة فى المجتمع المصرى، ومن جملة هذه المتغيرات: تزايد الإحساس بانعدام الأمن الثقافى، والتغير فى أنماط العمالة وارتفاع معدلات البطالة، واتساع مساحة التهميش والاقصاء الاجتماعى، وعدم المساواة فى توزيع الدخل، وخطورة تآكل الطبقة الوسطى، وانتشار العشوائيات، والتزايد السكانى والبطالة والفقر، بالإضافة إلى رخاوة الدولة فى ظل هذه الأوضاع، وتراجع أثر العادات والتقاليد على الهوية الشخصية، وتآكل أنماط العائلة التقليدية فى ظل عولمة عابرة للحدود والقوميات والثقافات قد تؤدى إلى تهديد كيان المجتمع واستقراره وتقود إلى الفوضى».

٢ـ نشأة مجتمع المخاطر:

لا شك أن الإنسانية تنتقل الآن، عبر عملية معقدة ومركبة، نحو صياغة مجتمع عالمى جديد، تحت تأثير الثورة الكونية، وهذه الثورة تأتى فى التعاقب التاريخى للثورات المتعددة التى شهدتها الإنسانية عقب الثورة الصناعية. وكانت البدايات الأولى تتمثل فى بزوغ ما أُطلق عليه «الثورة العلمية والتكنولوجية» والتى جعلت العلم – لأول مرة فى تاريخ البشرية – قوة أساسية من قوى الإنتاج تضاف إلى الأرض ورأس المال والعمل[2].

وبالتدريج بدأت ملامح المجتمعات الصناعية المتقدمة تتغير، ليس فى بنيتها التحتية فقط، ولكن أيضًا فى أسلوب الحياة، وأنماط التفكير، ونوعية القيم السائدة،

---

(١) فؤاد السعيد، مجتمع المخاطر مفعم بالاجتماع مشبع بالسياسة، مجلة أحوال مصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (٥٦)، السنة الثالثة عشر، ربيع ٢٠١٥م، ص١٢٥.

(٢) السيد ياسين، شبكة الحضارة المعرفية «من المجتمع الواقعى إلى العالم الافتراضى»، ص٢٩.

وأساليب الممارسة السياســية. ومنذ الستينيات ذاع مصطلح جديد أطلقه بعض علماء الاجتماعــى الغربيين، من أبرزهم «دانيال بيل» D. Bell لوصف المجتمع الجديد، وهو «المجتمع ما بعد الصناعى»[1].

ولكن مع مرور الزمن تبين قصور هذا المصطلح عن التعبير عن جوهر التغير الكيفى الــذى حدث، ومن هنا صك علماء الاجتماع مصطلحًا آخر، أكثر دقة فى التعبير وهو مصطلح «مجتمع المعلومات» الذى يقوم أساسًا على إنتاج المعلومات وتداولها من خلال الكمبيوتر، التى أدت أجياله المتعاقبة إلى إحداث ثورة فكرية كبرى فى مجال إنتاج وتوزيع واســتهلاك المعارف الإنسانية، على مســتوى العالم، فى ظل القفزة الكبرى فــى تكنولوجيا الاتصال التى تجاوزت الحدود الجغرافية، والتى نفذت إلى مختلف الأقطار التى تنتمى لثقافات مختلفة، مما من شــأنه أن يؤثر على القيم والاتجاهات والعادات والتقاليد، فى العديد من المجتمعات، وبالتالى فإننا بصدد تشكل عالم جديد غير مسبوق، تصبح فيه العبارة الشهيرة والتى مفادها [أن العالم أصبح قرية صغيرة] عاجزة عن وصف أثر التغيرات التى يتعمق مجراها كل يوم، فى ظل ســعى الولايات المتحدة للســيطرة على العالم بعد انهيار النظام الثنائى القطبية، مســتندة إلى قوتها العسكرية والتكنولوجية[2].

وبنــاءً عليه، أنه إذا كان المجتمع الصناعى وحدة التحليل الأساســية لفهمه هى «الســوق» الذى يتم فيــه التبادل الاقتصــادى، فإن مجتمع المعلومــات العالمى وحدة التحليل الأساسية لفهمه هى الفضاء المعلوماتى Cyber Space والذى شرح مكوناته عالم الاجتماع الأمريكى «مانويل كاستللز» M. Castells فى ثلاثيته الشهيرة «عصر المعلومــات» والذى ضم ثلاثة أجزاء هى المجتمع الشــبكى، وقــوة الهوية، ونهاية الألفية[3].

(1) Bell, D., The Coming of the Post Industrial Society, Adventure in Social for Casting, Basic Books, New York, 1972, p. 18.

(٢) السيد ياسين، شبكة الحضارة المعرفية من المجتمع الواقعى إلى العالم الافتراضى، مرجع سابق، ص٣٠.

(3) Castells, M., The Informational City: Information Technology, Economic Restructuring and the Urban Regional Process, Blackwell, Oxford, UK, 1989, p. 38.

وفى ضوء تلك التحولات برزت عدة تحولات أخرى أهمها ما يلى[1]:

الانتقال من الحداثة إلى العولمة، والعولمة لها تجليات سياسية أبرزها الديمقراطية والتعددية، واحترام حقوق الإنسان، وتجليات اقتصادية هى حرية السوق العالمية، وتجليات ثقافية هى النزوع لصياغة وتأسيس ثقافة كونية Global Culture، وتجليات اتصالية بحكم أن العالم بفضل ثورة الاتصالات الكبرى وفى قلبها شبكة الإنترنت أصبح متصلاً.

أما التحول الثانى فى بنية المجتمع العالمى هو الانتقال على مستوى المجتمع الإنسانى من الأمن النسبى إلى «مجتمع المخاطر» Risk Society والذى صاغ هذه النظرية هو «أولريش بيك» والذى يشير، ليس فقط إلى عوامل تلوث البيئة الإنسانية كظاهرة التغير المناخى والاحتباس الحرارى بالإضافة إلى ظهور أمراض جديدة كالإيدز، وإنفلونزا الطيور والخنازير وغيرها، ولكن إلى بروز مخاطر جديدة مثل زيادة الفروق الطبقية بين الأغنياء والفقراء، وضياع أجيال متعددة من الشباب فى محيط البطالة، مما ينذر بضروب شتى من عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى فى العديد من المجتمعات.

ونتفق هنا مع وجهة النظر هذه فى أن المخاطر الحديثة قد يكون لها تأثير كبير على العديد من المجتمعات، وخاصةً فى مصر حيث ظهر ذلك جليًا فى الفترة التى سبقت ثورة ٢٥ يناير عندما تفاقمت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بصورة كبيرة أدت إلى تزايد الغضب لدى فئات عديدة من المجتمع، مما قد يؤدى إلى تهديد كيان المجتمع وانتشار الفوضى التى تولد مخاطر عديدة لا يمكن لأحد التنبؤ بها.

والتحول الثالث فى بنية المجتمع العالمى هو الانتقال من النموذج القديم للأمن القومى والذى كان يقوم تقليديًا على حراسة الحدود [والذى ثبت فشله فى الأحداث الإرهابية التى وقعت ضد رموز الاقتصاد والعسكرية والسياسية فى الولايات المتحدة الأمريكية] إلى نموذج جديد للأمن القومى تأثرًا بالثورة الاتصالية،

---

(1) Ibid., pp. 219 – 222.

بحيـث أصبح لدينا نوعان من الحروب: الحرب الفضائية Cyber War التى تلعب فيها الإلكترونيات الدور الرئيسـى، وحروب الشبكات Net War التى تستخدمها الشـبكات الإرهابية فى نقل الرسـائل من قارة لأخرى، وكذلك تستخدمها عصابات تجارة المخدرات وتجارة السلاح.

أما بالنسبة للتحول الرابع هو بزوغ نموذج حضارى جديد يقوم على الانتقال من القيم المادية إلى القيم ما بعد المادية، وبعدما كان الاهتمام مركزًا فى العقود الماضية – فى سياق عملية التنمية – على نوعية الحياة Quality of Life أصبح التركيز اليوم فى ضوء كل ما سبق من تغيرات حضارية كبرى حول سؤال رئيس: ما معنى الحياة؟ وهذا السـؤال يؤدى مباشـرة إلى ظاهـرة الإحياء الدينى فى كافة الأديان السـماوية الثلاث اليهودية والمسيحية والإسلام. ولكن بالنسبة للإسلام فى الآونة الأخيرة على وجه الخصوص ازدادت ظاهرة التدين الشـعبى فى مختلف البلاد العربية، وظهور وتبلور العديد من الجماعات الإسـلامية التى تتراوح بين الاعتدال والتطرف، والتى تطمح فى الدخول بقوة إلى المعترك السياسى لتحقيق أيديولوجياتها الدينية.

وفى هذا الإطار، نرى أنه فى أعقاب ثورات الربيع العربى قد انتشرت فى العديد من الدول العربية التى طالتها رياح التغيير ظاهرة الجماعات الإسلامية التى سنحت لها الفرصة لإعادة تقديم نفسـها على السـاحة كبديل للنظم التى سـقطت، كجماعة الإخوان المسـلمين فى مصر على سبيل المثال، والتى سعت بعد الثورة إلى المضى قدمًا نحو امتلاك السلطة فى مصر لتطبيق أيديولوجياتها فى مختلف المجالات مستخدمةً كافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة من أجل الوصول للحكم.

ومـن ثم، نجـد أن التحول من الحداثـة الأولى – التى حددت عـن طريق نموذج الحيـاة الجماعى، والدولة الوطنية – إلى الحداثـة الثانية – التى حددت عن طريق العمل الفردى، والأزمات البيئية، والعولمة قد أصبحت شـيئًا معقدًا بشكل مضاعف لأن أفكار التحول الأساسـية تتغير من جهة، ولأن التحدى المركزى للحداثة الثانية علميًـا واقتصاديًا وثقافيًـا يكمن من جهة أخرى فى أن علـى المجتمعات فى الوقت نفسه أن تستجيب لهذا التحول على جميع المستويات.

ففى الآونة الأخيرة لم يعد التغيير فى المجتمع فقط وإنما هو تغير أسس المجتمع بأكمله من خلال عمليات التحديث الانعكاسى التى تعنى الانتقال من الحداثة الأولى المنغلقة للدولة الوطنية إلى حداثة ثانية مفتوحة خطرة تتسم بعدم الاستقرار العام على كافة الجوانب فى ظل استمرارية التحديث الرأسمالى[١].

هذا بالإضافة إلى أن السبب الرئيسى الذى أدى لظهور مجتمع المخاطر هى العولمة بتأثيراتها على مجمل العالم، لأن الأخطار تنتشر بصرف النظر عن الاعتبارات الزمانية والمكانية أى أن المخاطر أصبحت - بفضل العولمة - عابرة للحدود والقوميات والثقافات[٢].

٣ ـ المفاهيم وثيقة الصلة بمجتمع المخاطر:

لقد ظهرت مجموعة من المفاهيم وثيقة الصلة بمجتمع المخاطر، كمفهوم المخاطر الاجتماعية والمخاطرة والمخاطر، وسوف نقوم بعرضها فيما يلى:

(أ) المخاطر:

لقد تعددت التعريفات التى تناولت مفهوم المخاطر، فقد عرفها «أحمد زايد» على أنها: «تهديد محتمل يتعرض الإنسان بموجبه للضرر إذا تعرض للخطر»[٣].

كما عرفتها «أمانى قنديل» باعتبارها «كل ما من شأنه أن يؤثر سلبًا على تحقيق الأهداف وعلى البشر، والممتلكات والأموال، وقد تكون انعكاسًا لأحداث سيئة وغير متوقعة ترتفع إزاءها نسبة عدم اليقين، أو قد تكون ناتجة عن أفعال وممارسات وسلوكيات تقود مباشرةً إلى الخطر[٤].

---

(١) أولريش بيك، «هذا العالم الجديد.. رؤية مجتمع المواطنة العالمية»، ترجمة أبو العيد دودو، الطبعة الأولى، منشورات، كولونيا، ٢٠٠١م، ص٢٣.

(٢) السيد ياسين، تحولات الأمم والمستقبل العربى، مرجع سابق، ص٣٦٥.

(٣) أحمد زايد، التخطيط الآليات إدارة المخاطر والأزمات فى السياسات الاجتماعية، سلسلة الدراسات الاجتماعية، الطبعة الأولى، العدد ٨٠، البحرين، ٢٠١٣، ص٧.

(٤) أمانى قنديل، قدرات المجتمع المدنى فى مواجهة المخاطر الاجتماعية، مرجع سابق، ص١٩.

وقــد عرَّفت الأمم المتحدة المخاطر فــى تقريرها لعام ٢٠١٤م علــى أنها «متغيرة ومتعــددة الأبعاد، ولم تعد شــأنًا داخليًــا لدولة ما، كما أن أى دولــة لا يمكنها أن تحارب الأخطار منفردة عن باقى العالم»[١].

ومما ســبق نجد أن المخاطــر تعنى «أى تهديد أو تقييد لقــدرات المجتمع أو أية مؤسسة، أو نظام يحول دون قيامه بدوره المحدد أو المفترض، ويمكنها أن تكون غير متوقعة، أو أحداث لا يمكن التنبؤ بها»[٢].

وبنــاءً عليــه، نجد أن المخاطــر كمفهوم يســتخدم عادةً لوصف تعــرض الأفراد للمخاطــر، حيث يتعرضون بدرجات متفاوتــة للمخاطر على مدى مراحل حياتهم، وهى ليست بالجديدة، لكنها أصبحت متفاقمة، نتيجة عدم الاستقرار وتصاعد حدة التوترات فى ظل تحولات عالمية وتغيرات هائلة، يتم فيها تفكك العالم فى ظل عولمة باتت عميقة الجذور، لها آثارها على كافة مناحى الحياة.

(ب) المخــــاطرة:

لقــد عرَّف «بيك» المخاطــرة باعتبارها «موقف لا يمكن معرفــة نتيجته بأى قدر مــن اليقين»؛ وقد ميز «بيك» بــين المخاطر التى حدثت فى المجتمعات قبل الحديثة والمجتمعــات الحديثة، ففى المجتمع الأول لم تكن المخاطــر تعد مفهومًا ذا أهمية والســبب فى ذلك أن هذه الأحداث من كوارث طبيعيــة وأوبئة ومجاعات تقع خارج نطاق سيطرة الإنسان، أما المجتمعات الحديثة تتمتع بالوسائل التكنولوجية اللازمة لتقدير حجم المخاطر، والعمل – كلما أمكن – على تجنبها أو التخفيف من أضرارها».
وقــد أكد «فوكو»: «أن المخاطرة تتشــكل اجتماعيًا من خــلال تصرفات الحكومة فى التعامل مع شعوبها»[٣].

---

(١) تقرير التنمية البشرية، «المضى فى التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر»، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ٢٠١٤م، ص١٨.

(2) http://www.our.community.team.com.au/An.Introduction.to.risk.society.managem ent/122015/02/.

(٣) أولريش بيك، مجتمع المخاطرة، مرجع سابق، ص٦٢.

(جـ) المخاطر الاجتماعية:

عرَّف «أولريش بيك» المخاطر على أنها «المخاطر التى تحدث داخل النسق الاجتماعى وتنتج عن عوامل عديدة مثل الفقر وعدم المساواة والتهميش وتردى جودة الحياة، وهى مرحلة من مراحل تفاقم الظواهر الاجتماعية ذات الطبيعة السلبية، أو هى بلوغ المشكلة الاجتماعية ذروتها واتساع نطاقها بيكمية تهدد كيان المجتمع واستقراره، والمخاطر يختلف تأثيرها ونطاقها فيرى «أولريش بيك» أن هناك مخاطر محدودة النطاق لا تتعدى الفرد أو بعض المؤسسات الاجتماعية الصغيرة، ولا يمتد نطاقها لتدخل ضمن دائرة الشأن العام، وهناك مخاطر أخرى لها أبعاد اجتماعية وسياسية وثقافية تتعدى نطاق مؤسسات الحماية والرقابة التقليدية، بل إن هذه المؤسسات أصبحت منتج ومشروع هذه التهديدات التى لا يمكن السيطرة عليها[1].

كما عرفها «على ليلة» باعتبارها مرحلة من مراحل تفاقم بعض الظواهر الاجتماعية ذات الطبيعة السلبية، التى تحولت إلى مشكلات اجتماعية بلغت ذروة تعقدها، واتسع نطاق وجودها وآثارها السلبية، حتى أصبحت مولدة لمشكلات أخرى، بحيث نجدها تتمدد وتنتشر فى بناء المجتمع بشكل سرطانى حتى أصبحت تشكل خطورة على وجوده[2].

(د) الخطر Danger:

يشير مفهوم «الخطر» إلى صور من التهديد الوشيك أو الخلل المحتمل أو الشر المحدق سببته ظروف أو أفعال معينة، وتندرج صور الخلل هذه من المخاطر الفردية البسيطة إلى المخاطر المجتمعية الكبرى[3].

---

(1) Ulrich Beck, World Risk Society as Cosmopolitan Society: Ecological Questions in a Framework of Manufactured Uncertainties Theory, Culture & Society, 1996, p. 132.

(٢) على ليلة، مؤشرات قياس فاعلية السياسية الاجتماعية فى مواجهة المخاطر، مرجع سابق، ص٣٦.

(٣) أحمد زايد، التخطيط لآليات إدارة المخاطر فى السياسات الاجتماعية، مرجع سابق، ص١١.

٤ ـ أنماط المجتمعات:

لقد قسم «بيك» المجتمعات إلى ثلاثة فئات: مجتمعات تقليدية ومجتمعات نشأت فى بداية عصر الحداثة، والمجتمعات الحديثة الراهنة، كالآتى[١]:

الفئة الأولى: هى المجتمعات التقليدية التى كانت سائدة فى أوروبا فى بداية الحقبة الحديثة وخلال القرن الثامن عشر، وفى هذه المجتمعات نجد مؤسسات تقليدية عاشت قرونًا وانتقلت تقاليدها من جيل إلى آخر، وشكلت حيوات الناس، وأعطت لها معانى ودلالات، وكونت مجتمعات إنسانية، وفى هذه المجتمعات لم يكن هناك تركز على الذات الفردية، وأبرز مؤسسات المجتمع التقليدية كانت الكنيسة التى كانت مصدر إمداد الناس بالمعنى، والأسرة الممتدة التى تشكل شبكة علاقاته، ومجتمع القرية المحلى الذى كان يعطى الفرد دورًا وهوية.

أما الفئة الثانية: فهى المجتمعات التى نشأت فى بداية عصر الحداثة فى مراحلها الأولى وخصوصًا فى بواكير القرن السابع عشر، حيث أصبح الشعار السائد هو الحرية الفردية والاستقلال، وبدأ الفرد يظهر ككائن تدور حوله الحياة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية وتحولت المؤسسات التقليدية إلى مؤسسات حديثة لها وظائف مختلفة، وانسحبت الكنيسة من المجال العام، واقتصرت وظيفتها على تشكيل الحياة الداخلية للفرد، وتوقفت عن إمداد الفرد بأنساق المعانى والقيم التى تقودهم فى المجال العام، وتحولت الأسرة من النمط الممتد إلى الأسرة النووية، وانفصل مجال العمل عن ميدان الأسرة، وأصبح العمل يتم وفقًا لعقود يبرمها الفرد مع المصنع أو الشركة، ونشأ نظام الدولة البيروقراطية التى أخذت على عاتقها تنظيم حياة الناس فى المجتمع الصناعى، وتقنين أوضاع البشر، وأصبح ولاؤهم للدولة مقدمًا على أية ولاءات أخرى.

---

(١) السيد ياسين، العولمة والحداثة، الأهرام الإلكترونى، السنة (١٣٣)، العدد (٤٤٧١٢)، ٢٠٠٩م.
http://www.ahram.org.eg/Archive/20097/5/.

أما الفئة الثالثة من المجتمعات حسب تقسيم «بك» فهى المجتمعات الحديثة التى تتميز بنشوء مجتمع المعلومات العالمى هو نتاج عصر العولمة، وهذ المجتمع يتطلب عمالاً مهرة متعلمين يستطيعون التعامل مع الوسائط الحديثة، ولذلك أطلق عليهم عمال المعرفة، وقد أدى ظهور مجتمع المعلومات العالمى إلى أن الأفراد نقلوا انتماءهم للمؤسسات المختلفة إلى تركيزهم على الذات الفردية باعتبارها مصدر إنتاج المعنى بحكم تفاعلها مع شبكة الإنترنت، وهذه المجتمعات أدت إلى استحداث أنواع جديدة من المخاطر المصنعة والمخاطر البيئية والصحية وقد أسهمت هذه المخاطر جميعًا فى إقامة ما سماه «بك» مجتمع المخاطر العالمى، الذى أكد عليه أيضًا «أنتونى جيدنز» عندما ناقش العلاقة بين العولمة والمخاطر.

٥ ـ مصادر المخاطر الاجتماعية:

يرى «على ليلة» أن المخاطر الاجتماعية يمكن أن تصدر عن مصدرين، حيث يتمثل المصدر الأول فى[1]:

بناء المجتمع القومى: الذى قد يعانى من عدم الاتساق فى بنائه، والذى قد تعجز قدراته عن الاستجابة لحاجات أفراده، ومن ثم يفتح أبواب المخاطر الاجتماعية عليهم، بحيث يقلل ذلك من قدراتهم عن الاستجابة لحاجات أفراده، ومن ثم يفتح أبواب المخاطر الاجتماعية عليهم، بحيث يقلل ذلك من قدراتهم التكيفية، وكذلك القدرة التكيفية للمجتمع ذاته، بحيث تصبح نطاقات عدم التكيف هى الساحات التى تنطلق منها المخاطر الاجتماعية التى تهدد المجتمع.

وإذا كان بناء المجتمع ينقسم إلى الثقافة والقيم، والسياق الاجتماعى بما فيه من موارد اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية، إضافةً إلى عنصر السكان، ومستوى تطور خصائصهم كموارد بشرية، فإن المخاطر الاجتماعية قد تصدر عن

(١) على ليلة، المخاطر الاجتماعية، مصادرها، وأنماطها وفواعل المواجهة، مرجع سابق، ص٣٦ – ٣٧.

[الثقافة والقيـم] حينمـا يعانى المجتمع مـن انهيار الأخـلاق، أو أن هذه المخاطر قد تصـدر عـن [السـياق الاجتماعى] متمثلة فى الفسـاد السياسـى والاقتصادى، والانهيار الـذى قد يصيب بعـض النظم الاجتماعية كالتعليـم والعائلة وعدم توازن النظام السياسـى، إضافـةً إلى مظاهر التهميش والاسـتبعاد، والتفاوت الاجتماعى، وانتشار حالة من العدائية بين أعضاء المجتمع وجماعاته.

وفى هذا الإطار نتفق هنا مع ما ذهب إليه «على ليلة» فى أنه عند انهيار الثقافة والقيم السـائدة فى المجتمـع فإن ذلك قد يُحدِث حالة من الخلـل والتوازن فى بناء المجتمع، وهذا قد يدفع نحو انتشار الفوضى.

أمـا المصدر الثانى فقد تمثل فى مضامين وتفاعلات العولمة، التى أصبحت تشـكل مصـدرًا لكثـير من المخاطر القوميـة لأن الدولة أصبحت رخوة وسـيطرتها ضعيفة. وقـد أكـد ذلك «بك» حينمـا ذكر أن عنصـر المخاطرة يعد واحدًا مـن أهم مخرجات العولمة والتقدم التكنولوجى، حيث بدأت أشـكال جديدة من المخاطر تطرح تحديات مركبـة على الأفراد بل على المجتمعات بأكملها، تتفاوت فى وقعها على الشـعوب والمجتمعات.

٦ ـ أبعاد المخاطر الاجتماعية:

يـرى «أنتونى جيدنز» أننا نعيش اليوم فى عالم منفلت تحف به المخاطر نتيجة التغـيرات التى أصبحـت تكتنف عالمنا المعاصر، نتيجة تراجـع عامل الثقة وتزايد معدلات عدم اليقين فى ظل العولمة، فالمجتمعات الحديثة لا تواجه قدرًا من المخاطر يزيد على ما صادفته المجتمعات الحديثة، فإنها تعود إلى أنماط التنمية الاجتماعية وإلى المراحل المتقدمة التى بلغها التطور العلمى والتكنولوجى[١].

---

(١) أنتونى جيدنز، مرجع سابق، ص٤٢.

وإذا تأملنـــا المخاطر الاجتماعية التى تعانى منهـــا غالب المجتمعات التى تعانى منهـــا غالبية المجتمعات المعاصرة، فســـوف نحـــدد طبيعتها من خـــلال عدة أبعاد أساسية. ويتمثل البعد الأول فى الآتى[1]:

- المخاطـــر الاجتماعيـــة تتمحور عادةً حـــول مجموعة من الاســـتقطابات والفجوات الاجتماعية حيث تقف الجماعات فى إطارها عدائيًا وصراعيًا فى مواجهة بعضها البعض، ومن شـــأن ذلك أن يمزق النســـيج الاجتماعى، ويعطل عملية إنتاج رأس المال الاجتماعى، كالاســـتقطاب بين الذكور والإناث فى بعض الثقافات التقليدية، إضافةً إلى الاستقطاب الناتج عن الجماعات الإثنية غير المتوازنة من حيث نصيبها مـــن الحقوق والواجبـــات الاجتماعية، إضافـــةً إلى النتائج الســـلبية المترتبة على هذه الاستقطابات الاجتماعية كالأمية، والبطالة، والتهميش الاجتماعى.

ويشير البعد الثانى إلى أن:

- غالبية هذه المخاطر ينتج عن عدة متغيرات أساسية، كتراجع أو ضعف دور الدولة عـــن مواجهة المخاطر التى تهدد الوجود الاجتماعى لمواطنيها أو لنوعية حياتهم، يضـــاف إلى ذلك إحياء الثقافات الإثنية بفعل قوى العولمة، ودفعها باتجاه الصراع على حســـاب الاســـتقرار، والتماســـك الاجتماعى، وكمدخل لفرض تآكل وتلاشى الثقافة القومية والمجتمع القومى ذاته، بالإضافة إلى دور الإعلام الصادر عن القوى العالمية، أو عن بعض قنوات الإعلام الخاص المنحرف التى تلعب دورها فى تبديد الهوية وإضعاف الهوية القومية والانتماء الوطنى.

بينما يذهب البعد الثالث إلى أن:

- أغلب المخاطر الاجتماعى تتكثف على ســـاحة الأســـرة وتســـتهدفها، باعتبار أن الأســـرة هى الوحدة المحورية فى بناء المجتمع. وذلك يرجع إلى أنه إذا تراكمت المخاطر الاجتماعية على ساحة الأسرة، فإنها تفرض ضغوطًا على الحياة الأسرية تتراكم حتى تكســـير عظام الأســـرة، ومن ثـــم تعمل على تفكيكهـــا، ودفعها إلى

---

(١) على ليلة، المخاطر الاجتماعية، مصادرها، وأنماطها، وعوامل المواجهة، مرجع سابق، ص٣٨ – ٣٩.

الانهيـار، كما أن زيادة الضغوط على بناء الأسـرة من شـأنه أن يؤثر على فرص أعضائها فيحرمهم من أغلب فرص الحياة.

ويتمثل البعد الرابع فى:

- غياب المجتمع المدنى بخاصة المنظمات غير الحكومية التى قد تعانى من العجز عن القيام بدور فاعل لتعويض عجز الدولة وشراهة وأنانية القطاع الخاص.

وأخيرًا البعد الخامس الذى يتمثل فى:

- افتقاد المبادأة وتفعيل الإدارة، سواءٍ على المستوى الفردى أو على المستوى المجتمعى.

ومما سبق نجد أن هناك فرقًا بين المخاطر فى المجتمعات التقليدية والحديثة[1]: فالمخاطر التقليدية كما يرى علماء الحداثة ناتجة عن عدم الاتساق الداخلى، فالخطورة مصدرها أمر داخلى لا تتعدى حدود الشأن الداخلى كالبطالة والفقر والاستبعاد الاجتماعى وتردى خدمات الإسكان والمرافق مما ينعكس على جودة الحياة.

أما المخاطر الجديدة فيرى علماء ما بعد الحداثة أنها تتعدى حدود المؤسسات الاجتماعية، فهى إما ناتجة عن المجتمع القومى أو نتيجة مضامين العولمة وتفاعلاتها، فالدولة القومية أصبحت دولة رخوة، وسيطرتها ضعيفة، وهذا ما اعتبره «بك» أحد مخرجات العولمة والتقدم التكنولوجى.

فإننا نرى أنه فى الآونة الأخيرة لم يعد هناك ما يسمى بالمخاطر التقليدية التى يقتصر نطاقها على الشأن الداخلى فحسب، وهذا نتيجة التقدم التكنولوجى وما أفرزته العولمة من تحولات وتداعيات، فمثلاً نجد أن ظاهرة الخلل فى العدالة الاجتماعية «عدالة التوزيع» تؤدى إلى الفقر وتنتج البطالة التى تفرز عدة ظواهر اجتماعية خطيرة تتعدى حدود الدولة الواحدة كالهجرة غير الشرعية والانضمام للجماعات الإرهابية المتطرفة التى تهدد العالم، ثم العودة لمجتمعه الأصلى لنشر الفوضى التى قد تهدد كيان المجتمع واستقراره، لذلك نميل هنا إلى تسميتها بالمخاطر المستحدثة التى نتجت عن العولمة والتطور التكنولوجى.

---

(١) على ليلة، مؤشرات قياس فاعلية السياسة الاجتماعية فى مواجهة المخاطر، مرجع سابق، ص٤٧ – ٤٨.

٧ ـ أنواع المخاطر الاجتماعية:

ثمة أساليب عديدة يمكن من خلالها تحديد أنماط وأنواع المخاطر، ومن ثم تحديد درجة خطورتها، وقد تم تصنيف المخاطر وفقًا لمعيارين: المعيار الأول نوع الخطر، سواء كان اقتصاديًا أو صحيًا أو بيئيًا، أما المعيار الثانى فوفقًا لتأثير الخطر على الفرد والأسرة، قد يكون خطرًا ذاتيًا، أو تأثيره على المجتمع المحلى أو الإقليمى فيكون خطرًا له علاقة بمتغيرات أوسع، أو تأثيره على المجتمع الأكبر «المجتمع بأسره، أو الإقليم أو تأثير دولى».

وقد تم وصف هذا التصنيف فى الجدول على النحو التالى[1]:

الأحداث الخطرة	مخاطر تمس حياة الأفراد	مخاطر تمس حياة المجتمع المحلى والإقليمى	مخاطر عامة على المستوى الوطنى والدولى
مخاطر طبيعية	الآفات – الأمراض النباتية والحيوانية	الجفاف – الفيضانات – درجات الحرارة المرتفعة والمنخفضة – الانهيارات الأرضية – العواصف والرياح	الأعاصير الزلازل البراكين
مخاطر صحية	الأمراض الإصابات/الحوادث الإعاقة	الأوبئة المجاعات	– –
مخاطر تتصل بدورة الحياة	الميلاد التفكك الأسرى الشيخوخة – الوفاة	– –	– –
مخاطر اجتماعية	الجريمة – العنف الأسرى	الإرهاب العصابات	الحروب الأهلية الحروب الاضطرابات الاجتماعية
مخاطر اقتصادية	الفشل فى العمل الإضرار بالممتلكات	البطالة نقص المدخلات نقص مخرجات السوق	تغير أسعار السلع الأساسية – انهيار الإنتاج – اختلال ميزان المدفوعات المادية أزمات العملة
مخاطر سياسية	التمييز الدينى – الإثنى – التمييز الطائفى – أعمال الشغب	– –	غياب السياسة والبرامج الاجتماعية
مخاطر بيئية	تآكل التربة	التلوث – إزالة الغابات	الكوارث النووية

(١) أحمد زايد، التخطيط لآليات إدارة المخاطر فى السياسات الاجتماعية، مرجع سابق، ص٢١.

٨ـ مظاهر مجتمع المخاطر:

يحتـــوى المجتمع على بعض المجالات التى تتضمن قابلية أن تكون مصدرًا لعديد مــن من المخاطر الاجتماعية فــى ظل مجتمع المخاطــر **Risk Society** الذى أصبحنا نعيش فيه، باعتبار أن هذه المجالات تشــكل مصدرًا لإشــباع الحاجات الأساســية للبشــر فى المجتمع. ويزيد من خطورة هذه المجالات، أن الخطورة تبرز فى إطارها بفعل ثلاثة عوامل[١]:

- يتمثل العامل الأول فى عجز هذه المجالات عن إشــباع الحاجات الأساسية الأمر الذى يزيد من مخزون التوتر فى المجتمع، وهو التوتر الذى إذا تزايد عن مستوى معين فإنه يشكل تهديدًا للاستقرار الاجتماعى.
- بينما يتمثل العامل الثانى فى حالة التباين الاجتماعى والظلم الاجتماعى والحرمان من إشــباع الحاجات الأساسية ليســت حالة عامة فى المجتمع، ولكنها توجد فى بعض الســياقات الاجتماعية، بينما سياقات أخرى يتحقق فيها الإشباع، بحيث تــؤدى المقارنــة إلى تراكم التوترِ، الأمر الذى يجعل من هذه الســياقات ســاحات للمخاطــر الاجتماعية، إضافــةً إلى هذه الأوضاع المتباينة من شــأنها أن تضع قوى المجتمع فى مواجهة بعضها البعض مما يؤدى إلى انتشار الفوضى.
- أمــا العامل الثالث، فإنه يتصل بحالة العــالم الذى تعيش فيه وهو عالم الانتقال السريع للصور بسب كثافة وسائل الاتصال، حيث يؤدى التعرف على الأوضاع فى المجتمعات الأخرى إلى ظهور البدايات للمخاطر، ومن ثم احتمالية الانفجار الذى قــد يهدد كيان المجتمع. حيث يحمل مجتمع المخاطر أبعادًا اجتماعية تتكون من سلســلة من المتغيرات المتداخلة ذات الآثار السلبية على الفرد والمجتمع المحلى، والدولى بل والعالمى.

لكننــا فى هذا الإطار ســوف نلقى الضــوء على بعض القضايا التى تشــكل مجالاً لمجتمــع المخاطــر. وفيما يلى عرض لأهــم المخاطر الاجتماعيــة، التى يتعرض لها المجتمع المصرى:

---

(١) على ليلة، مؤشرات قياس فاعلية السياسة الاجتماعية فى مواجهة المخاطر، مرجع سابق، ص٥٧.

١ ـ مخاطر تمس الفرد مباشرةً

(أ) البطالة:

تعتــبر البطالة أبرز المخاطر التى تمس حياة الفرد مباشــرةً، واختلاف متطلبات الســوق، مما أفرز تغيير فى أنماط العمالة، ونتج عنــه ارتفاع فى معدلات البطالة، وتزايد الإحســاس بانعدام الأمــن الوظيفى، وعلى الرغم مــن أن البطالة تمس الفرد مباشــرةً لكنها هى البؤرة التى تتوالد فيها مشــاعر الغضــب والإحباط والكراهية، وتضع المجتمع أمام مختلف الاحتمالات التى تعيق تقدمه[١].

فالبطالة خطر يهدد الاســتقرار الاجتماعى: وتعد من المشــكلات الأساسية التى دخلــت مرحلة الخطورة فى غالبيــة المجتمعات العربية، وذلــك يرجع إلى ارتفاعِ نســبة السكان فى ســن العمل، حيث تتركز البطالة بين الشــباب بالأساس، إضافة إلى عدم تأهيل هؤلاء الشــباب، ســواء من خارج التعليم الجامعى أو من داخله، بما يتلاءم مع احتياجات ســوق العمل. وبالتالى، تدخل ظاهرة البطالة فى نطاق المخاطر الاجتماعية، باعتبارها تشــكل بداية لظهور كثير من المشكلات، أبرزها عدم القدرة على الزواج وتشكيل أسرة. الأمر الذى يؤدى إلى انتشار كثير من الانحرافات وتعاطى المخدرات، إضافةً إلى جرائم الاغتصاب والتحرش، وهو الأمر الذى يؤدى إلى انهيار حالة الاستقرار الاجتماعى[٢].

ولقد تزايدت خطورة هذه الظاهرة، ولا ســيما فى أوســاط الشباب مع تعاظم آثار العولمة على الاقتصاد العالمى، وتكاثر عمليات الدمج بين الشــركات العالمية الكبرى، ومحــاولات تقليص فرص العمل وحجم العمالة، كما أدى التشــديد على مســتويات الكفــاءة فى العمــل وتحقيق المزيد من الربح إلى وضع أصبح فيــه ذوى المهارات – أو المهارات غير المطلوبة – مهددين فى أمنهم الوظيفى أو مرغمين على اللجوء إلى أعمال هامشــية مؤقتة قد تتبدد بتغير الأحوال فى أســواق العالم[٣]؛ حيث يعيش ملايين

---

(١) على ليلة، المخاطر الاجتماعية، مصادرها، وأنماطها وفواعل المواجهة، مرجع سابق، ص٣٥.
(٢) على ليلة، مؤشرات فاعلية قياس السياسة الاجتماعية فى مواجهة المخاطر، ص٧٥.
(٣) أنتونى جيدنز، مرجع سابق، ص٤٦٣.

الأسـر فى حالة من عدم الاسـتقرار وعدم الأمان، تحت طائلة صدمات تهدد الدخل والرفه، وتبقى هذه الأسر عرضة للأزمات المالية، والكوارث الطبيعية لأنها لا تملك أى ادخار خاص أو أصول مالية، وتسـجل البلدان النامية نسـبة مرتفعة من انعدام الأمن الاقتصادى حيث تتركز النسـبة الكبرى من العمـل فى الاقتصاد غير الرسمى الـذى لا يقدم أى تأمين اجتماعى، وبالتالى يرتفع معدل عدم الأمان مما يولد مخاطر هائلة على الأفراد، فقد بلغت نسـبة البطالة وفقًا لتقرير الأمم المتحدة حوالى ٢٤,٨٪ للفئة العمرية (١٥ – ٢٤) عامًا[١].

ومن ثم نرى أن هذه النسـبة قد تعد مؤشـرًا خطيرًا لأن استبعاد هذه الفئة سوف يؤثر على عمليات التنمية فى المجتمع، كما أن ذلك قد يدفعهم نحو مزيد من الشعور بعدم الانتمـاء والولاء للدولة، وتعميق الإحباط واليأس الذى يدفعهم نحو الانخراط فـى التطرف من خلال الانضمـام للجماعات الإرهابية التى تعمل على هدم المجتمع والدولة.

ومن ثم تبدأ البطالة كمشكلة فردية، ثم تتحول إلى مشكلة اجتماعية، ثم تتحول إلى مشـكلة بنائية، إذا تعقدت وتراكمت أكثر، حتى تصبح مهددة لأمن واسـتقرار المجتمـع، وذلك حينما تبدأ فى إنتاج مشـكلات أخرى، وذلـك باعتبار أن البطالة تعنى حرمان الإنسـان من مختلف فرص الحياة، التى تيسر للإنسان إشباع حاجاته ومن ثـم تحقيقه لذاته. وذلك يرجع إلى أن العمل يعتبر مصدرًا للحصول على الدخل الذى ييسـر له الحصول على فرص أخرى توفر له إشباعاته الأساسية كالزواج وبناء الأسرة، والمسكن وإشباع حاجاته الأساسية الأخرى.

وتوجد أربعة عوامل أساسـية أسهمت فى تعقد مشـكلة البطالة بحيث أصبحت ذات خطـورة اجتماعية تتمثل فـى الآتى[٢]: العامل الأول فـى حاجة التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة لعمالـة ماهرة عالية التأهيل، بينما يتصل العامل الثانى بتراجع

(١) تقرير التنمية البشرية، مرجع سابق، ص٢١.

(٢) على ليلة، المخاطر الاجتماعية، مصادرها، وأنماطها، وفواعل المواجهة، مرجع سابق، ص٣٩ – ٤٠.

دور وقدرة الدولة القومية عن بناء المشــروعات التى تعد الآليات لتحديث المجتمع، ومن ثم فقد أسقطت التزامها بإنتاج فرص العمل، التى ينبغى أن يشغلها مواطنوها. فى حين يشير العامل الثالث إلى التغيرات الهيكلية التى وقعت فى معظم دول العالم حيــث يقــود القطاع الخاص عمليــة التنمية والتحديث، غــير أن القطاع الخاص فى غالبية مجتمعــات الجنوب مازال عاجزًا عن إنتاج فرص العمل الكافية لاســتيعاب قطاع ملائم من الســكان فى ســن العمل، إضافةً إلى أنه قطاع لم تتعمق لديه بعد ثقافة المســئولية الاجتماعية، إلى جانب حالة الركــود الاقتصادى التى تجعل الاقتصاد فى كليتــه وبدوره غير قادر على إنتاج فرص العمل بمعدلات كافية خاصةً أن اقتصادات مجتمعات الجنوب تعانى من الفساد الذى ينخر فى عظامها.

وارتباطًا بذلك ارتفعت نســبة البطالة فى مصر لتصل إلى ١٣٪ من السكان فى سن العمــل، وتنخفض بين الذكــور، وترتفع بين الإناث لتصــل إلى ٢٢,٦٪، كما تتركز البطالة فى ســن الشباب الذين تبلغ نســبتهم إلى نحو ٤٠٪ من سكان المجتمع، وهو ما يعنى أننا فى حاجة إلى ٦٠٠٠٠٠ ألف فرصة عمل سنويًا لتشغيل الخريجين فقط، وهــو ما يعجــز الاقتصاد بأوضاعه الحاليــة عن توفيره، إضافــةً إلى العاطلين الجدد المضافين سنويًا.

ومــن الطبيعى أن تشــكل البطالــة أحد المخاطــر الاجتماعية الكبــيرة التى لها تأثيراتها المدمرة للعاطلين والأســرة واستقرار المجتمع، فهى ذات خطورة بالنسبة للفرد العاطل لأنها قد تدفعه إلى طرق سلوكيات انحرافية وإجرامية تشكل مشكلات جديدة، وهى ذات خطورة بالنســبة للأسرة لأن وجود أعداد من العاطلين فى الأسرة يحرمها من الحصول على قيم مضافة لو كانوا يعملون، إضافةً إلى أنهم بســلوكياتهم المنحرفة، يشكلون ضغوطًا على بناء الأسرة قد تؤدى إلى تفكيك بناء الأسرة، وتمزيق نسيجها الاجتماعى.

ثــم إن وجود ظاهــرة البطالة وتراكم معدلاتها يشــكل خطــورة على المجتمع، لأنه يدفع بهؤلاء العاطلين إلى أن يكونوا مصدر قلقلة الاستقرار الاجتماعى للمجتمع، إضافةً إلى ظواهر ومشــكلات انحرافية تنتج عن سلوكياتهم، وتؤدى إلى إضعاف بنية

المجتمع وعافيته الاجتماعية، ذلك إلى جانب إضعاف انتماء أبنائه من الشـباب له، وهو المدخل الذى يؤدى إلى خروجهم على المجتمع وعلى النظام السياسى الضابط له.

وبناءً على ما سـبق نجد أن ازدياد معـدل البطالة فى المجتمع قد يقود إلى تراكم الغضب والاحتقان خاصةً لدى فئة الشباب، وهذا قد يؤدى إلى ضعف الولاء والانتماء لديهم، مما قد يمثل خطورة على بناء المجتمع ويساهم فى انتشار الفوضى.

(ب) الفقـــر:

يعـد الفقـر من المفاهيـم المتشـابكة الأبعاد حيـث تتداخل العديد مـن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسـية فى تعريف الفقـر، وبالتالى لا يوجد اتفاق عام حـول تعريف الفقر، فالفقر لا يعنى مجرد الافتقار إلى الدخل، وإنما يعنى الافتقاد إلى الأساسـيات الأخرى، ولا يقاس الفقر بمجرد الدخل، وإنما بالفرص التى يوفرها المجتمع لأفـراده كالخدمات والعمالة والثقافة. ويشـير الفقر إلى مدى الحرمان من الحصـول على الاحتياجات الأساسـية من السـلع والخدمات مثل الغـذاء الكافى أو المسكن، أو الرعاية الصحية، أو التعليم[١].

والفقر ظاهرة اجتماعية اقتصادية، وهو نتاج للسياسات الاجتماعية والاقتصادية التى تتخذها الدول، وجماعات الفقر فى مصر مختلفة ما بين فقراء الريف، وسكان المقابـر، وعمال التراحيل، وجامعى القمامة والمتسـولين، والباعة الجائلين، وفقراء الحضر وسـكان العشـوائيات، وخدم المنازل[٢]. ويتعلق تحليل الفقر بفهم ظاهرتين أساسـيتين الأولى ترتبط بالتفاوت فى توزيع الدخل والثانية ترتبط بالتفاوت الطبقى والمعيشى[٣].

---

(١) تقرير أوضاع الفقر فى مصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، العدد (٣٩)، ٢٠١٠م، ص٤.

(٢) محمد الجوهرى، محمود الكردى، الدرس السوسيولوجى فى الفقر «تأملات فى الحالة المصرية»، الفقر فى مصر، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٩٩م، ص٣٥.

(٣) أحمد مجدى حجازى، فقراء مصر.. «دراسة ميدانية لحياة بعض الفقراء فى الريف والحضر، الفقر فى مصر»، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٩٩م، ص١٠٩.

وتُعرف تقارير التنمية البشرية الفقر باعتباره ظاهرة متعددة الأبعاد، فالفقر أكثر من كونه افتقارًا لما هو ضرورى للرفه المادى، إذ يمكن أن يعنى أيضًا الحرمان من الفرص والخيارات، التى تعتبر أساسية للتنمية البشرية، كما قد يعنى ألا يكون فى مقدور المرء أن يعيش حياة طويلة صحية وخلاقة، وألا يتمتع بمستوى معيشى ملائم، أو أن لا يشعر بأن له قيمة فى الحياة. ويرتبط مفهوم الفقر فى مستواه الشائع، بمفهوم الفقر المدقع «Ultra Poor» الذى يقصد به حالة العجز أو الفقر التام»[1].

وعلى هذا النحو يعتبر الفقراء هم البشر الذين يعيشون فى ظل حالة من الفقر المدقع، وفى هذا الإطار يخضع توزيع الفقر إلى متغيرين أساسيين، حيث يشير الأول إلى طبيعة السياق الاجتماعى، فمثلاً نجد أن نسبة الفقراء فى السياق الحضرى بلغت ١٨٪ فى مقابل ٢١٪ فى السياق الريفى، بينما بلغت نسبة الفقر فى بعض العواصم نحو ٥٩٪، بينما ترتفع نسبة الفقر فى الوجه القبلى إلى ٣٦٪، وينخفض نسبيًا فى الوجه البحرى ليصل إلى ١٨٪ فى ٢١٪ فى السياق الريفى، بينما بلغت نسبة الفقر فى بعض العواصم نحو ٩٪، بينما ترتفع نسبة الفقر فى الوجه القبلى إلى ٣٦٪، وينخفض نسبيًا فى الوجه البحرى ليصل إلى ١٨٪. وذلك يرجع إلى ضيق مساحة الرقعة الزراعية، وضعف التنمية الصناعية فى مواجهة الزيادة السكانية المتصاعدة، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة الأسر الفقيرة فى المنيا ٥٦,١٪ وهى نسبة عالية بكل المقاييس، وذلك يعنى أن الفقراء أصبحوا يشكلون خطورة اجتماعية، لأن عجز البشر عن إشباع حاجاتهم الأساسية، قد يدفعهم إلى الخروج على المجتمع أو الالتحاق بجماعات متطرفة ومنحرفة تهدد أمن المجتمع[2].

ومن ثم، فالفقر - أيًا كانت أبعاده - عقبة رئيسية أمام الاستثمار فى البشر، ورفع معدلات النمو الاقتصادية. فإذا توافرت الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة - حتى ولو كانت مجانية وبكميات ونوعيات مناسبة - فإن بعض الأفراد أو الجماعات سيظلون محرومين من الوصول إليها، لأنهم أفقر من أن يتحملوا التكاليف

---

(١) على ليلة، المخاطر الاجتماعية، مصادرها، وأنماطها، وفواعل المواجهة، مرجع سابق، ص٣٨.

(٢) المرجع السابق، ص٣٩.

المصاحبة للاستفادة بهذه الخدمات مثل: عدم كفاية الدخل لتحمل تكاليف الدواء، أو المستلزمات المدرسية أو حتى الانتقال إلى مكان هذه الخدمات[١].

ولقد ارتبط بالفقر ظهور نوع من الثقافة أطلق عليها «ثقافة الفقر» «Culture of Poverty» ويعد «أوسكار لويس» «Oscar Lewis» أحد أبرز العلماء الاجتماعيين الذين اهتموا بدراسة العناصر الثقافية المميزة للأحياء المتخلفة فى أمريكا اللاتينية، وتتألف هذه الثقافة من مجموعة من العناصر الشائعة فى الأحياء المتخلفة الفقيرة، أهمها: ارتفاع معدلات الوفيات، وانخفاض متوسطات الأعمار، وانتشار الأمية، والمشاركة الاجتماعية والسياسية الضعيفة، والحرمان من الخدمات، والافتقاد إلى الخصوصية داخل المسكن وكثرة اللجوء إلى العنف.

وفى الغالب تولد هذه الثقافة استجابات عدائية وتمردية ومشاعر اضطهادية تُوَجه نحو الآخر غالبًا، الذى حظى بنصيب أكبر من الرفاهية، وتتراوح البنية العقلية والنفسية لثقافة الفقر بين تبريرات الرضا والاستسلام على أسس دينية وشعبية، وبين محاولات التوافق والتكيف من خلال أشكال من التضامن والتحايل على المعايش، وبين العدوان الظاهر والمستتر الموجه نحو الآخرين والذى قد ينطوى على الحقد والكراهية، وبين الأفعال والانفعالات العنيفة التى قد تصل إلى القتل فى مقابل أشياء لا قيمة لها، وقد يصل هذا العدوان فى حالات معينة إلى الآخر المسئول عن هذه الظروف فى صورة هبات غير منظمة وانتفاضات عنيفة هوجاء وعشوائية، وغالبًا ما يكتب عليها الفشل[٢].

وبالنظر لمعدلات الفقر شهدت الفقرة الأخيرة تزايدًا متصاعدًا لمعدلات الفقر فى المجتمع، حيث بلغ عدد السكان تحت خط الفقر نحو ٣٥ مليون نسمة بنسبة ٤٣٪ من السكان، تتركز فى ريف الوجه البحرى وصعيد مصر. وبلغت نسبة السكان تحت

(١) هناء الجوهرى، «دراسة الحرمان الاقتصادى محاولة للتعريف والقياس، العلوم الاجتماعية والتنمية فى مصر»، بحوث المؤتمر السنوى، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١١ – ١٢ أبريل، ٢٠٠٦م، ص٩٠.

(٢) محمود عودة، آليات التكيف والمقاومة «الجذور الاجتماعية والسياسية للشخصية المصرية، ط١، عين للدراسات والبحوث الاجتماعية، الجيزة، ٢٠٠٧م، ص٣٩.

خط الفقر المدقع نحو ٦٪ من عدد السكان أى نحو ٤,٥٦ مليون نسمة. ونجد أن نسبة الفقر بين الشباب بلغت نحو ٨٥٪ من العدد الكلى للفقراء، وهو الأمر الذى يشير إلى أن الفقر أصبح ظاهرة شبابية فى الأساس. وهو ما يعنى أن الفقر أصبح تجليًا للظروف الاقتصاديـــة الصعبة من ناحية، وأن تأثيره فى الشـباب كان أكثـــر وطأة من ناحية ثانية. وكان التأثير أكثر وضوحًا فى الطبقتين الوسطى والدنيا، اللتين شعرتا بأنهما محاصرتان بهذه الأحوال الاقتصادية الصعبة، الأمر الذى أسس لديهما قابلية الثورة بممارسة الاحتجاج الاجتماعى[١].

ومما سبق يمكن تفسير اتجاهات العمالة والبطالة من خلال ثلاثة عوامل، وهى[٢]:

- تراجع القطاع العام فى ظل ما يدعى بالاصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى الخصخصة والانفتاح وانسحاب الدولة من الاستثمار العام والتدخل فى الشأن الاقتصادى.
- عـــدم قدرة القطـــاع الخاص على خلق فرص عمل جديدة كافيـــة، مما يؤكد على أن توجهـــات الأنظمة نحـــو الاعتماد علـــى القطاع الخاص هى مجـــرد أوهام تبددها الحقائق على أرض الواقع.
- مستوى التعليم ونوعيته وعدم قدرته على تخريج ما يحتاجه سوق العمل.

وبالتـــالى، يتمخـــض عن انتشـــار الفقر والبطالة فـــى المجتمع المصـــرى عدد من التأثيرات، لا تصب فى اتجاه استقرار الدولة والمجتمع معًا، كالتالى[٣]:

١ - بـــدء تبلـــور كيانـــات موازية للدولة لملء مســـاحات الفـــراغ الناجمة عن ضعف بنيتها، وهو ما كانت تفعله جماعات الإســـلام السياســـى وفى مقدمتها الإخوان المســـلمون والســـلفيون، وهو ما جعلهم ينجحون فى اختطـــاف الدولة فى لحظة زمنية معينة.

٢ - وقوع أحداث عنف مجتمعى متصاعدة تُقَوِّضْ من قدرة الســـلطة على إدارة شئون الدولة بشـــكل يختلف عما كان ســـائدًا فى عقد التســـعينيات فيما عُرف بشغب

(١) على ليلة، لماذا قامت الثورة؟ مرجع سابق، ص٣٤.

(٢) منير الحمش، مرجع سابق، ص١٤.

(٣) أمانى مسعود، التهميش الاجتماعى بين الفقر الاقتصادى والاستبعاد السياسى، مجلة أحوال مصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (٥٦)، السنة الثالثة عشر، ربيع ٢٠١٥م، ص٧٢ - ٧٣.

الغذاء، المرتبط بسياسات الاصلاح الهيكلى، أو حتى انتفاضة الخبز فى عقد السبعينيات، بل يبالغ اتجاه فى الكتابات إلى احتمالات قيام ثورة جياع.

٣ – ازدياد حالة الصراع داخل المجتمع المصرى، نظرًا لعدم إشباع الاحتياجات الأساسية لقطاعات من المصريين، فالصراعات تنشأ عندما يجد الفرد أو الجماعة أنها لا تشبع، وأن آخرين يعوقون إشباعها.

٤ – تجنيد قطاع من الشباب الفقير والعاطل فى تنظيمات جهادية إرهابية تعمل على نشر الفوضى وتهديد أمن المجتمع واستقراره.

ومن ثم نجد أن البطالة والفقر، هما البؤرة التى تتولد فيها مشاعر الغضب والإحباط، وتضع المجتمع أمام مختلف الاحتمالات التى تعيق تقدمه، خاصةً إذا ترافق ذلك مع:

- تدهور الحالة الصحة والتعليمية.
- تدهور وضع الخدمات الاجتماعية.
- تزايد معدلات الفساد، واكتشاف حالات النهب المنظم للثروات الوطنية.
- انتشار العشوائيات.

وبناء على ما سبق، نجد أن هناك مجموعة من التفسيرات للارتباط الوثيق بين المعاناة من الفقر والبطالة لدى شريحة محددة والتعرض للمخاطر، وهذا يتطلب التغلغل فى جوهرها، والتفتيش فى البناء الاجتماعى الذى يفرزها أو العوامل الدافعة لها على النحو التالى[1]:

١ ـ ضعف الإرادة السياسية:

إن الفقر الذى تعانى منه قطاعات اجتماعية عريضة ليس وليد سياسات نظم الحكم اليوم، بل نتاج عقود طويلة، وهو ما يعبر عن إدراك متزايد لدى الحكومة المصرية الحالية بامتصاص بؤر التوتر وشحنات الغضب المتراكمة لدى الطبقات الفقيرة فى مرحلة ما قبل الموجتين الثوريتين فى ٢٥ يناير ٢٠١١م، و٣٠ يونيو ٢٠١٣م بعد أن

---

(١) المرجع السابق، ص٧٣ – ٧٤.

عرفـت البلاد لعقود طويلة ظاهرة الإفقار نتيجة لعدم ملائمة السياســات الحكومية المتبعة لمواجهة هذه الظاهرة.

٢ ـ دائرية العلاقة بين المتغيرات الحاكمة:

وقد تمثلت فى انتشــار الفقر وزيادة البطالة، وصــولاً إلى مجتمع المخاطر، فعلى ســبيل المثال، للفقر علاقة كبيرة بالتعليم، فحين تكون الأسرة فقيرة تضطر لسحب أولادها من التعليم من أجل المساعدة فى تربية إخوانهم الصغار، هذا بخلاف الفجوة بين طبيعة التعليم ومخرجات ســوق العمل، ينتج عنه تفشى البطالة، بحيث يصبح اختيار المســلك التعليمى نوعًا من المخاطــرة، إن لم يضع المتعلم فى اعتباره تحولات السوق واحتياجاتها، وفقًا لرؤية «السيد ياسين»، وكذلك الحال بالنسبة للصحة التى يســهم اعتلالها فى عــدم القدرة على العمل وزيادة معــدلات البطالة والفقر، وهكذا يتضـح مدى التعقيد والتداخل فى متغيرات انتشــار الفقــر والبطالة داخل المجتمع المصــرى، فهناك آليات مكتملة، تبدأ إحداها من حيث تنتهى الأخرى، وتبدو كلها مثل «دورة الوقود» الذى تعيش عليها ماكينة الفقر.

٣ ـ تأثير التفسيرات الدينية والثقافية:

تسود رؤية استهلالية، سواء من جانب مؤسسات الحكومة أو توجهات المجتمع لمعالجة ظاهرة الفقر فى المجتمع المصرى من خلال الإحســان بواســطة الأغنياء على الفقراء، غير أن ذلك النهج لا يؤسس لطريقة منظمة لمكافحة الفقر، والذى يتطلب فى المقام الأول رســم خريطة تفصيلية لانتشاره ولن يتم تصنيفهم بأنهم فقراء بدرجات نسبية، فالتوجه التنموى لدى الحكومات يختلف عن التوجه الخيرى لدى الأفراد.

٤ ـ نقص الإمكانات المادية:

تزداد معاناة الفئات المجتمعية فى مصرٍ بعد الفجوة بين الموارد المتاحة والسياسات المطلوبة لدى الحكومات المتعاقبة، وخاصةً فى المراحل الانتقالية التى تعقب الحراك الثــورى، مقارنةً بأوضاع الفقير والعاطل عن العمل فى دول أخرى، حيث إن العاطل

عن العمل الذى يتمتع بالحق فى الحياة الاجتماعية، أو يحصل على تعويضات البطالة فى الدول المتقدمة، قد يكون فى مأمن من مخاطر خسارة الدخل، ولكن ليس فى مأمن من الأضرار الخطيرة التى قد تلحقها البطالة بالحياة، إذ إن قيمة العمل تتخطى الحصول على أجر، وأضرار البطالة لا تقتصر على خسارة الدخل، بل يتمخض عنها أضرار نفسية كفقدان الحافز عن العمل والثقة بالنفس، وتدهور المهارات، والمرض حتى الموت أحيانًا، والخلل فى العلاقات الأسرية والحياة الاجتماعية.

٥ ـ استمرار التنمية غير المتوازنة بين المحافظات المصرية:

فإذا كان الفقر منتشـرًا فى مناطق مختلفة فى الكثير من المحافظات، وخاصةً فى الصعيد وعلى الحدود، من معضلة التنمية غير المتوازنة، وهو ما تشـير إليه تقارير التنمية البشـرية الصادرة عن وزارة التخطيط بالتعاون مع البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة خلال السنوات القليلة الماضية، وهو ما أدى إلى طرح وزارة التخطيط خطة للتنمية الاقتصادية ٢٠١٤ / ٢٠١٥م لكل إقليم للوقوف على أوضاع كل إقليم على حدة ومعرفة واقعية بشأن خريطة الفقر.

ومن ثم نجد أن مدخل الحرمان النسبى يعد من أهم المداخل المهمة فى تفسير ظواهر العنف، عندما يكون هناك فروق واضحة بين التوقعات التى لا بد أن تكون، وبين خيبة الآمال نتيجة الواقع المجتمعى الذى تتحطم فى ظله آمالهم ومتطلباتهم؛ نتيجة الفقر الذى يعانى منه المجتمع وخاصةً فئة الشباب فهم الأكثر إحساسًا بالحرمان النسبى فى المجتمعات النامية، لأن مستويات طموحهم أعلى من الكبار، وبالتالى فإنهم عند حدوث تلك الفجوة قد يحدث هناك نوع من التوتر والغضب الذى يدفع إلى الإحباط أو الاتجاه نحو اتباع الأفكار المتطرفة، التى قد تهدد أمن المجتمع واستقراره وتدفع به نحو الفوضى والمخاطر.

(جـ) انعدام الأمن الجسدى:

تتسبب النزاعات والحروب بصدمات على مستوى الأمن المجتمعى وأمن الإنسان، كما يهدد العنف المذهبى والإرهاب والصراع بين العصابات فى الشوارع،

وتحول الحركات الاحتجاجية إلى العنف حياة الأفراد والمجتمعات، كما أن الجرائم وحالات العنف الأسـرى تزيد من انعدام الأمن الشخصى. وفى بعض النزاعات، يتم استهداف المدنيين وتشـويههم فى إستراتيجية متعمدة لإحباط المجتمعات وتدمير هياكلها الاجتماعية[1].

(د) انعدام الأمن الغذائى:

يشكل تقلب أسعار المواد الغذائية وعدم توفرها مصدر قلق عميق نظرًا إلى انعكاس ذلـك على الفقـراء والبلدان الفقـيرة، فقد أصاب الجوع ٨٤٢ مليون شـخص فى عام ٢٠١٢م، ويبـين ذلك كله عـدم كفاية الجهود العالمية المبذولة مـن أجل القضاء على الجوع وتخفيف حدة الحرمان[2].

وبناءً على ما سـبق، نرى أن تلـك المخاطر المرتبطة بالأفراد قـد تؤدى إلى حالة مـن الإحباط الذى يقـود إلى مزيد من التوتر والغضب، وتراكم المعاناة على المسـتوى الاقتصـادى والاجتماعى لهم، وهذا قد ينذر باتجاههم نحو العنف الذى يهدد كيان المجتمع ويقوده نحو مزيد من الفوضى والمخاطر.

٢ـ مخاطر تمس المجتمع مباشرةً

هنـاك مجموعة من المخاطر التى تمس المجتمع مباشـرةً، والتـى قد تعمل على تهديد كيان المجتمع واستقراره، ومن أهم هذه المخاطر ما يلى:

(أ) مخاطر انهيار الأسرة:

تعانى الأسـرة العربية من أوضاع اجتماعية تضعها علـى حافة الانهيار، وذلك بفعـل متغيرات التحول الاجتماعى، التى صدرت مـن داخل المجتمعات العربية، كما فرضت عليها من الخارج. حيث أصبح من الممكن إشباع الإنسان العربى لاحتياجاته

(١) تقرير التنمية البشرية، مرجع سابق، ص٢٠.

(٢) المرجع السابق، ص٢١.

الأساسـية خارج الأسـرة، الأمر الذى أدى إلى انخفاض قيمة الأسرة، سواء بالنسبة للمتزوجين أو من هم فى سن الزواج. يضاف إلى ذلك انتشار القيم الفردية فى الحياة العربية، وسـقوط فاعليـة التكوينات الجماعية التى كانت تدعم الأسـرة، كالقرابة والجيرة. تأكيدًا لذلك تآكل العائلة الممتدة فى العالم العربى، بحيث أصبحت تتراوح نسبتها فى العالم العربى بين ١٦ – ٢٣٪. بالإضافة إلى ذلك فقد حدث تباين إلى حد التناقض فى ثقافة الأسـرة العربية، حيث مازالت الثقافة التقليدية تشكل مرجعية الرجـل، بينما تشـكل الثقافة الغربية الوافدة والمؤكدة علـى حقوق المرأة، والمروجة لأفـكار النوع الاجتماعى المرجعية الثقافية للمرأة، وهو الأمر الذى يؤدى إلى تناقض القيم والسـلوكيات داخل الأسـرة العربية. يضاف إلى ذلك دور الظروف الاقتصادية الضاغطة، وبعض مشـكلات الإشـباع الجنسى داخل الأسـرة، وكذلك الدور السلبى الذى بدأت تلعبه أجهزة الإعلام وتكنولوجيا المعلومات فى تكسـير عظام الأسـرة، وانهيارها بالطلاق[١].

– ويرجع اعتبار أوضاع الأسـرة من المخاطر الاجتماعية، لأن الضغوط الاجتماعية على الأسرة تجعلها عاجزة عن إشباع الحاجات الأساسية لأبنائها، ومن ثم تفجرها من الداخل، بل وتعجز الأسـر عن القيام بوظائفها الأساسـية كنقل التراث من جيل إلى جيل، إضافةً إلى العجز عن القيام بوظيفة التنشـئة الاجتماعية بالمستوى الملائم، الأمر الذى يؤدى إلى إضعاف انتماء الأبناء، سواء للأسرة، أو للمجتمع الأوسع[٢].

وبناءً على ما سـبق، نجد أن الأسرة أصبحت أسيرة لحصار الثقافة الاستهلاكية، إضافــةً إلى تأثرها بالانهيار الأخلاقى الذى أصـاب المجتمع، وبالأوضاع الاقتصادية الصعبــة التى فُرضت عليها، ممــا أدى إلى تهتك نسـيجها الاجتماعى والأخلاقى. ومن المؤشـرات على ذلك انتشار ظاهرة القتل فى ساحة الحياة الأسرية فى السنوات

---

(١) على ليلة، مؤشرات قياس فاعلية السياسة الاجتماعية فى مواجهة المخاطر، مرجع سابق، ص٥٦.
(٢) المرجع السابق، ص٥٧.

الأخيرة، إضافةً إلى ذلك تفجر أنماط من سلوك العنف على ساحة الحياة الأسرية، ومن أبرز مظاهرها العنف الموجه ضد المرأة، وارتفاع حالات الطلاق، وهو ما يشير إلى حالة خطيرة بلغتها الأسرة.

وبالتالى يزداد فى هذه الحالة خطر الوصول لعائلة مفككة، خاصةً عندما تتصاعد المشكلات الأسرية كما أكد «بك» فى كتابه مجتمع المخاطرة[1].

(ب) تآكل الطبقة الوسطى:

لقد تعرضت الطبقة الوسطى إلى تغيرات وتحولات كثيرة، فبرغم أن الطبقة الوسطى والدنيا فى المجتمع حصلت على كثير من الامتيازات خلال مراحل التحول القومى والاشتراكى، وهو الأمر الذى ساعد على تماسكها وفاعلية أدائها، فإننا نجد أن فترة التحول الليبرالى قد سحبت كثيرًا من الامتيازات التى كانت من حق الأسرة فى الطبقة المتوسطة والدنيا فى المرحلة السابقة، الأمر الذى فرض تعرض هذه الأسرة لكثير من الضغوط التى فجرتها فى كثير من الأحيان من الداخل بفعل تراكم مخزون التوتر فى بناء الأسرة، وهو ما يعنى أن هذه التحولات المتتابعة جعلت الأسرة أكثر هشاشة فى بنائها، إضافةً إلى أنها أضعفت منظومة القيم التى تتولى تنظيم وضبط تفاعل الحياة الأسرية[2].

ويمكن القول إن التحولات الهيكلية التى حدثت فى المجتمع لعبت دورًا فى زيادة مساحة التهميش الاجتماعى - بخاصة الاقتصادى - وتفكيك بنية الطبقة الوسطى وفرض تآكل بعض أطرافها. حيث اتسعت الفواصل داخل بنيتها وبين شرائحها، فالشرائح الدنيا من هذه الطبقة هبطت إلى أسفل حتى تكاد أن تلتحق بالطبقة الدنيا أو هى التحقت بالفعل، بينما تباعدت شرائحها العليا نسبيًا إلى أعلى[3].

---

(1) أولريش بيك، مجتمع المخاطرة، مرجع سابق، ص٢٠٢.
(2) على ليلة، الاحتجاج الاجتماعى متغيراته وخصائص جماعاته، مرجع سابق، ص١٧٦.
(3) المرجع السابق، ص١٧٧.

ونـــرى أن ذلـــك يتفق مع ما ذهب إليه «أنتونى جيدنز» أن ذلك الانســحاب الذى حدث للطبقة الوسطى فى المجتمع يعد سمة من سمات مجتمع المخاطر.

والحقيقة أن مســار أفول الطبقة الوسطى بدأ منذ سنوات طويلة، ولكنه لم تظهر له نتائج سياســية إلا فى يناير ٢٠١١م، فكلما اتسع التفاوت الاجتماعى والاقتصادى فى المجتمع أدى هذا الاضمحلال الطبقة الوســطى فما حدث فى ٢٠١١م كان مدفوعًا فى بداياته بسخط متراكم لدى الطبقة الوسطى المصرية، نتيجة تردى أوضاع قطاعات واســعة منها، بعد تبنى اقتصاد الســوق، وتراجع حزم الخدمات التى كانت تتمتع بها هذه الطبقة والتى كانت آليات أساسية للحراك الاجتماعى لهذه الطبقة على مدار ســنوات طويلة مضت، فنتيجة تردى الخدمات العامــة الصحية والتعليمية لم تعد شــرائح واســعة من الطبقة الوســطى تعتمد على هذه الخدمات، ولجأت إلى التعليم الخاص والعلاج الخاص أيضًا، كما أن توقف التوظيف الحكومى منذ أوائل الثمانينات أدى لارتفــاع البطالة بين خريجى الجامعات، وبالطبــع لا يقتصر هذا التحول على مصر فحســب، بل يشمل غالبية بلدان المنطقة من غير دول الخليج، فحوالى ٢٦٪ من الشباب فى المنطقة العربية بلا عمل، مقارنةً بمعدل عالمى ١٣٪ [١].

كما أن تخلى الدولة عن دعم هذه الآليات كان من نتائجه مزيد من انكماش الطبقة الوسطى، حيث انزلقت الشريحة الدنيا منها إلى مصاف الفقراء ولم يجد أولادها فرصًا فــى العمل إلا فى القطاع غير الرسمى، نتيجة تبنى الدولة نموذجًا اقتصاديًا منحازًا للطبقــات العليا فى المجتمع وتخليها عن دورهــا الاقتصادى والاجتماعى وهذا أدى لانكماش الطبقة الوســطى وتراكم الســخط فى صفوف شرائحها المضارة والذى تجلى فى شــعارات ثورة ينايــر والتى جمعت بين المطالبة بالعدالــة الاجتماعية والحرية السياسية[٢].

(١) هويدا عدلى، الطبقة الوسطى فى مصر.. تحولات وتحديات، مجلة الديمقراطية، العدد (٦٦)، القاهرة، أبريل ٢٠١٧م، ص١٣٢.

(2) UNESCO, Arab Middle Class, Measurement and Role in Driving Change, Beirut, 2014, p. 17.

(ج) تآكل الإحساس بالأمن الثقافى:

حيث يعتبر الأمن الثقافى والاجتماعى من الساحات التى تواجه فيها مجتمعاتنا مخاطر اجتماعية عديدة. حيث نجد أن أسس وبناء ثقافتنا القومية تتعرض للاختراق فى أبعادها الأساسية، وإذا كانت الثقافة تستند إلى اللغة والدين والتراث المتدفق من التاريـخ، فإننـا نجد أن هذه العناصـر تتعرض جميعًا لحالة مـن الإضعاف. حيث تتعرض اللغة لنشر الفوضى فى بنائها بسبب الموجات المتتابعة لاختراقها تارة بفعل القوى الاستعمارية فى مجتمعاتنا العربية التى تعرضت للاستعمار، أو بفعل العمالة الوافدة، التى توجد بكثافة عالية فى بعض المجتمعات العربية الأخرى، وتارة ثالثة بفعل انهيار مؤسسـات التنشـئة الثقافية والاجتماعية، ومن شأن إضعاف اللغة أن يؤدى إلى إضعاف العلاقة بالتراث، الأمر الذى يقود إلى إضعاف انتماء البشر للغتهم وتراثهم ومجتمعهم، وفى ذلك تهديد واضح لهويتهم وأمنهم الثقافى والاجتماعى[1].

بالإضافـة إلى ذلـك يتجه الاخـتراق الثقافى إلى إضعاف الديـن، عن طريق بعث التيارات السلفية الماضية، التى تعوق تجديد الدين، حتى يصبح قادرًا على التفاعل مع قضايا وتفاعلات الواقع المعاصر. أو من خلال الفتاوى المتعددة بلا ضوابط، الأمر الذى يؤدى إلى إثارة الفوضى على ساحته. يضاف إلى ذلك العبث بالرموز الدينية، بحيث يؤدى ذلك إلى التشكيك فى أكثر عناصره قداسة، إلى جانب إضعاف العلاقة بالتراث الذى يحتـوى على الثوابت الأخلاقية للمجتمع. بحيث تـؤدى هذه الانهيارات إلى انتشـار حالة «الأنومى»، أى غياب المعايير الضابطة للسـلوك فـى فضاء المجتمع، الأمر الذى يؤدى إلى انتشار منظومات قيم الثقافة المنحرفة فى فضاء المجتمع. كثقافة الجنس الحرام، وثقافة الفسـاد والمخدرات، بل إن هذه الحالة من الأنومى «الثقافة» تفـرغ المجتمع من أيـة منظومات قيمية، بحيث يصبح هـذا الفضاء قابلا للاختراق والامتلاء بأية ثقافة وافدة من الخارج[2].

---

(١) على ليلة، مؤشرات قياس فاعلية السياسية الاجتماعية فى مواجهة المخاطر، مرجع سابق، ص٥٨.

(٢) المرجع السابق، ص٥٩.

(د) التأثير على الهوية:

مخاطر تهدد الثقافة والهوية:

لقد حدث تراجع للعادات والتقاليد المجتمعية مقابل ظهور أنماط جديدة من السلوك مستقاة من المجتمعات الأخرى، مما يؤثر على الهوية المجتمعية. فاللغة الآن تتعرض للاختراق بفعل دور برامج المنح الثقافية والتعليمية التى تقدمها الدول الغربية للشباب بالدول النامية، أو بفعل انهيار مؤسسات التنشئة الاجتماعية والثقافية، هذا علاوة على المخاطر التى تهدد التمسك بالدين والقيم السمحة خاصةً فيما يتعلق بالديانة الإسلامية بسبب ظهور فتاوى متشددة أو تيارات متطرفة ترفع الدين شعارًا لها وتتخذه ذريعة لما ترتكبه من عنف وإرهاب[1].

ويضاف إلى ذلك ما فعلته آليات العولمة التى انطلقت باتجاه القضاء على الثقافات القومية وإحياء الثقافات المحلية والإثنية، إلى جانب اختراق الهويات الوطنية والسعى إلى تبديدها، الأمر الذى أسس حالة من فوضى المعانى على صعيد مختلف مجتمعات العالم، بحيث لم ينج منها أى مجتمع من المجتمعات، وهى الفوضى التى تدفع إلى احتمالية وجود مخاطر جديدة تحتاج إلى المواجهة[2].

هذا بالإضافة إلى كثافة وخطورة الاختراق الثقافى الذى يتعرض له نسق القيم والأفكار فى المجتمع، كما أن مؤسسات التنشئة الاجتماعية التقليدية كالأسرة والمدرسة لم تعودا قادرتين وفق أدائهما الحالى على حماية الأمن الثقافى للمجتمع، والوفاء بحاجات أفراده من القيم والمعايير والمرجعيات التى أصبحت تُصاغ خارج حدود الجغرافيا والثقافة الوطنية، وهذا يمثل تهديدًا للأمن الثقافى والهوية[3].

(١) نبيل على، الثقافة العربية وعصر المعلومات «رؤية لمستقبل الخطاب الثقافى العربى»، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٦٥)، الكويت، يناير ٢٠٠١م، ص٣٤٥.

(٢) منير الحمش، مرجع سابق، ص١٠.

(٣) على ليلة، مؤشرات قياس فاعلية السياسة الاجتماعية فى مواجهة المخاطر، مرجع سابق، ص٣٥.

(هـ) عدم المساواة فى توزيع الدخل:

يرتبـط تطور الفقر بمعدلات النمو المحققة من جهة وبتطور هيكل توزيع الدخل مـن جهة ثانية، ذلك لأن ارتفـاع معدلات النمو لا يؤدى إلى تحسـن أوضاع الفئات الفقيرة فى المجتمع، إلا إذا صاحبه إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح تلك الفئات، لأن سوء توزيع الدخل من شأنه أن يؤثر سلبًا على معدلات الفقر[١].

ومـن ثم تبقى قضية عدم المسـاواة بتفاقمها من الصعوبـات التى تعوق الوقاية من الصدمـات، فانعدام المسـاواة، إذا ما تجاوز حدًا معينًا، قد يـؤدى إلى حالات عزلة واضطرابـات اجتماعية، ومخاطر تهدد شـرائح كبيرة السـكان، فتتـآكل الكفاءات الاجتماعية، ويُحتمل الوصول إلى حد يتعذر بعده تجنب حدوث شروخ فى المجتمع[٢].

فلقد ارتفع معدل عدم المساواة فى الدخل فى البلدان النامية بنسبة ١١٪، ومشكلة عدم المسـاواة هى من العوامل التى تعوق عملية التنمية البشرية، لا سيما أنها تدخل علـى عدم التكافؤ فى الفرص، وتنعكس سـلبًا على النمو والحـد من الفقر، ونوعية المشـاركة الاجتماعية والسياسـية إذا ما تجاوزت حدًا معينًا. كمـا أنها تعمل على تهديد الاستقرار السياسى، فعندما يمارس التمييز ضد مجموعات محددة، ولا توزع الموارد والسلطة على أساس من الكفاءة فإن ذلك يغذى الشعور بالظلم وعدم الرضا[٣].

وفـى هذا الإطار نجـد أن عدم رضا الأفـراد الذين تم تهميشـهم أو إقصاؤهم قد يكـون أحد العوامل التى تدفعهم نحـو الاتجاه إلى العنف الذى قد يؤدى إلى الفوضى والاضطرابات وعدم الاسـتقرار فى مجتمع أصبـح يعانى من كم هائل من المخاطر فى ظل عولمة عابرة للحدود والقوميات والثقافات.

(و) الأمية وانهيار التعليم:

يلعب التعليم دورًا محوريًا فى تنمية القوى البشـرية، وتأهيلها بالقدرات التى تمكنها من المشـاركة الإيجابية الفعالة فى عملية التنمية والتحديث، وبذلك يصبح

(١) منير الحمش، مرجع سابق، ص١٠.
(٢) تقرير التنمية البشرية، مرجع سابق، ص٢١.
(٣) المرجع السابق، ص٢١.

التعليم طاقة محورية دافعة لعملية تنمية المجتمع وتحديثه. وبالمقابل يصبح انتشار الأمية انتقاصًا لقدرات البشـر لتحديث مجتمعهم، ويشير انتشار نسبة الأمية التى اقتربت من ٥٠٪ بين الإناث مقابل ٢٩٪ للذكور، إلى أن قطاعًا كبيرًا يعانى من حالة من التهميش التعليمى والثقافى[١].

ويشـكل التعليم فى مجتمعنا خطـورة اجتماعية من خلال عدة أبعاد أساسـية، البعد الأول معدلات التزاحم العالية، حيث تكتظ حجرات المؤسسـات التعليمية بما يتجاوز قدرتها على الاسـتيعاب. الأمر الذى يجعل نصيب الطالب محدودًا من وقت الدراسـة، إضافة إلى أن مضامين المقررات الدراسـية لا تلاحق التطور العالمى، الأمر الـذى يجعل التعليم فى مسـتوياته المختلفة عاجزًا عن أن يكون طاقة لنشـر الثقافة العقلانية أو للمساهمة فى عملية التنمية والتحديث، عن طريق تطوير العقول القادرة علـى الإبداع، بالإضافة إلى ذلك فإنه إذا كان التعليم بمراحله المختلفة قد اسـتوعب أعدادًا كبيرًا ممن هم فى سـن التعليم، فإن المضامين التعليمية ليسـت معاصرة، ومن ثم ليسـت متلائمة مع احتياجات سـوق العمل المحلى أو الإقليمى أو العالمى، الأمر الذى يجعل النظام التعليمى أحد مصادر البطالة فى المجتمع، وبخاصة بين خريجى الجامعـات بحيث يؤدى تراكم بطالتهم إلى أن يصبحوا عرضة لسـلوكيات انحرافية وإجرامية عديدة، ومن ثم مصدرًا لعدم الاستقرار الاجتماعى، وعلى هذا النحو أصبح التعليم فى مجتمعنا أحد المخاطر الاجتماعية التى تحتاج إلى المواجهة[٢].

وفى هذا الإطار نرى أن ارتفاع نسبة الأمية قد يعد أحد المخاطر الاجتماعية التى تؤثر بدرجة كبيرة على المجتمع وذلك لسـهولة السيطرة على عقول الأميين نتيجة لضعف الوعى من قبل جماعات متطرفة تسـعى لهـدم المجتمع، لذا فإن العمل على القضاء على تلك الظاهرة قد يعد حماية للأمن القومى المصرى.

---

(١) على ليلة، المخاطر الاجتماعية مصادرها وأنماطها وفواعل المواجهة، مرجع سابق، ص٤٠.
(٢) المرجع السابق، ص٤٠.

(ز) الزيادة السكانية:

تعانــى مصــر من زيــادة مضطردة فى عــدد الســكان، وقد أشــارت الإحصاءات والتقديرات إلى وصول السكان فى فبراير ٢٠١٥ إلى ٨٨ مليونًا بالداخل، ومن المقدر أن يصل عدد السكان عام ٢٠٢٦م إلى ١١١,٧ مليون نسمة. وتلتقى جميع الإستراتيجيات القومية للســكان حول تشــخيص للمشــكلة الســكانية فى أبعاد ثلاثــة: بُعد النمو الســكانى المتسارع، بُعد الخصائص السكانية المتدنية، بُعد سوء التوزيع الجغرافى، وأخيرًا بعد التفاوت بين فئات المجتمع وبين المناطق الجغرافية[1].

وتتضح ملامح النمو السكانى المتسارع فى عدة مؤشرات هى[2]:

١ ـ ملامح النمو السكانى:

- التركيب العمرى والنوعى للســكان، ويعد مصدرًا هامًا للتعرف على الوزن الفعلى لــكل فئة عمرية، وعلاقتها بعبء الإعالة، ومســتقبل الزيادة الســكانية. وتبلغ نسبة السكان أقل من ١٥ سنة ٣٢٪ من إجمالى السكان فى تعداد ٢٠٠٦م، ويتراوح عــبء الإعالة فى تعــداد ٢٠٠٦م ما بين ٥٣ – ٥٥٪ حســب التقديرات المختلفة، ومن المنتظر أن تصل إلى ٤٨٪ فى الفترة من ٢٠١٥م حتى ٢٠٣٠م.
- وتمثــل الزيــادة الكبيرة فى فئة الســن ١٥ – ٢٤ ســنة بأهمية إعطــاء وزن كبير للســيطرة على مستويات الإنجاب، وبالتالى ترشيد معدلات النمو السنوى للسكان وتحقيــق توزيع عمرى أكثر ملائمــة، مما ينعكس بدوره علــى حجم قوة العمل ومستويات البطالة.

---

(١) نادية حليم، التحولات الديموجرافية والسياسة السكانية «رؤية تحليلية»، مؤتمر المسح الشامل للمجتمع المصرى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، فى الفترة من ١٦ – ١٨ فبراير ٢٠١٥م، ص١٥.

(٢) نادية حليم، الإستراتيجيات السكانية بين الواقع والمأمول، مجلة أحوال مصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (٥٦)، السنة الثالثة عشرة، ربيع ٢٠١٥م، ص ٨٩ – ٩٠.

- شهدت معدلات المواليد ارتفاعًا ملحوظًا ليصل إلى ٣١,٩ فى الألف عام ٢٠١٣/٢٠١٢م بزيادة قدرها ٦,٢ مليون طفل سنويًا فى الفترة من ٢٠١٣/٢٠٠٦م، متخطيًا بذلك المستهدفات التى اشتملت عليها استراتيجية السكان ٢٠١٧/٢٠٠٢م.
- ارتفع معدل التزايد السنوى للسكان إلى ٢٢,٦ فى الألف عام ٢٠١٠م.
- الانخفاض المستمر فى معدلات وفيات الأمهات الذى وصل إلى ٥٠ حالة وفاة لأمهات لكل ١٠٠ ألف مولود حتى عام ٢٠١٢م، لأن هناك تحسنًا فى مؤشرات رعاية الحمل والأمومة فى جميع المناطق الجغرافية، غير أن المناطق الريفية مازالت أقل تغطية فى مؤشرات رعاية الحمل المنتظمة.
- انخفاض معدل الوفيات العام وتناقصها عما هو مستهدف للوصول إليه، ويصل هذا المعدل إلى ٤٢ فى الألف فى ريف الوجه القبلى مقابل ٢٨ فى الألف فى ريف الوجه البحرى.

٢ ـ العوامل التى تسهم فى زيادة الإنجاب:

هناك مجموعة من العوامل التى تسهم فى زيادة الإنجاب من أهمها ما يلى[(١)]:

- الزواج المبكر الذى يمثل ٣٪ من إجمالى الزيجات.
- كثير من السيدات لديهن عدد أكبر من العدد الذى يفضلونه من الأبناء، فهناك أسر لديها ٤ أبناء، وأسر لديها ٦ - ٧ أفراد، وأخيرًا أسر لديها ثمانية أفراد فأكثر.
- انخفاض معدل استخدام وسائل منع الحمل من ٦٠,٣٪ عام ٢٠٠٨م إلى ٥٨,٥٪ عام ٢٠١٤م، وكان المستهدف أن تصل هذه النسبة إلى ٦٧٪ عام ٢٠١٢م، وإلى ٧٣,٢٪ عام ٢٠١٧م.

٣ ـ خصائص السكان المتدنية:

لقد تمثلت تلك الخصائص فيما يلى:

- استمرار المعاناة من الفقر، وارتفاع معدلات البطالة والأمية، والتسرب من التعليم لا سيما بين الفتيات، وتكاثر العشوائيات، وهى مشكلات على علاقة وثيقة بالزواج المبكر والإنجاب المبكر وعدد الأطفال المنجبين.

---

(١) المرجع السابق، ص٩٠.

- استمرار الاعتداء على الأراضى الزراعية، وازدياد الضغط على الموارد المائية وتناقص نصيب الفرد من المياة، ودخول مصر إلى دائرة المعاناة من الفقر المائى، ومعها تواجه الزراعة المصرية تحديًا رئيسيًا وهو توفير الغذاء لمواجهة الاحتياجات المتزايدة، ويؤخذ فى الاعتبار فى هذا المجال الاحتمالات الواردة عن تأثير سد النهضة فى أثيوبيا على حصة مصر المائية، ومن الاحتمالات أيضًا غرق نحو ١٥٪ من أراضى الدلتا المنزرعة عام ٢٠٣٠م.

٤ ـ التوزيع الجغرافى غير المتوازن:

وقد تمثل فى الآتى:

- عدم تحقيق برنامج المدن الجديدة ومدن الظهير الصحراوى ما هو مستهدف منها، وهذا ما يعنى تراجع نصيب الفرد من الأراضى الزراعية نتيجة التوسع العمرانى عليها، وزيادة العشوائيات حتى وصل عدد سكانها إلى ما يقرب من ١٦ مليون نسمة.
- ارتفاع الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة للجمهورية، وهذا يشكل عبئًا وضغطًا على المرافق والموارد والخدمات.

ومن ثم نجد، أن ذلك قد يشكل عبئًا على الدولة فى المستقبل، لأن الزيادة السكانية المتسارعة قد تعوق أى عملية للتنمية والنهوض بالمجتمع وتقود إلى مخاطر انهيار الدولة نتيجة عدم قدرتها على تلبية احتياجات المواطنين.

ولكن منذ مجىء الرئيس عبد الفتاح السيسى إلى السلطة فى شهر يونيو ٢٠١٤م، كان هناك إدراك ووعى من جانبه بخطورة الأوضاع الحالية والمستقبلية عن النواحى المختلفة للشعب المصرى، حيث أكد على ضرورة مساندة الشعب للحكومة فى مواجهة الأزمات التى يشهدها الوطن وخاصةً التزايد السكانى. وما يمثله من أعباء على الدولة فى ظل الأوضاع الحالية[١].

---

(١) أحمد قنديل، إدارة المخاطر الاجتماعية وتحديات الطاقة الراهنة، مجلة أحوال مصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (٥٦)، السنة الثالثة عشرة، ربيع ٢٠١٥م، ص٨٢.

(ح) تنامى ظاهرة العشوائيات:

تشكل المناطق العشوائية ساحات يتكثف فيها التوتر، وتتوفر فيها إمكانيات الانفجار الذى قد يطيح باستقرار المدينة العربية، بل والمجتمعات العربية. وهى فى غالبها مناطق نشأت بوضع اليد، برغم أنف الدولة، يعيش غالبية سكانها تحت خط الفقر، وفى أغلب الأحيان تحت خط الفقر المدقع. يعيشون فى ظروف حياتية بلا مرافق ملائمة أو خدمات عاجزة عن إشباع حاجاتهم الأساسية. تسود بينهم أوضاع ثقافية متردية، ومنظومات قيم منحرفة فى غالبها، تنتفى بينهم الخصوصية الاجتماعية والثقافية، بحيث يساعد ذلك فى مزيد من تردى حياتهم. كما تنتشر بينهم صناعة السلع المغشوشة، والمخدرات، وتشكل مأوى للمجرمين والمنحرفين والخارجين عن القانون. ولا تساعد إيكولوجية هذه المناطق فى فاعلية فرض الأمن والنظام عليهم، ولذلك كان لهم بناء القوة الخاص بهم والضابط لتفاعلاتهم. قد يقومون بأداء الخدمات التى تحتاجها الأحياء الراقية المحيطة بهم فى المدينة، غير أنهم ينشرون فى ذات الوقت الانحراف على ساحتها. ثم إن لديهم عدوانية كامنة للدولة التى همشتهم، ولشرائح المجتمع التى تستمتع بكل ما يذكرهم بحرماناتهم. فإذا تعرضت المدينة لأى أزمة فهم يشكلون جيوش الخراب التى تنشر الفوضى والعنف والاحتراق فى كل اتجاه، على هذا النحو نجدهم يشكلون خطورة كامنة على استعداد للانفجار وحرق أى شىء فى أى لحظة[1].

ومن ثم، تشكل العشوائيات أبرز المخاطر الاجتماعية التى تهدد أمن واستقرار المجتمع، إضافة إلى العدائية المنتشرة فى فضائها، والتى ترجع إلى أن تشكل السياقات العشوائية يجعلها سياقات للتشاحن والتناحر، والبلطجة وانتقاء الخصوصية، وهى جوانب تشوه التفاعل الاجتماعى داخل هذه السياقات، أو بينها وبين السياقات الاجتماعية الأخرى المجاورة لها.

---

(١) على ليلة، مؤشرات قياس فاعلية السياسة الاجتماعية فى مواجهة المخاطر، مرجع سابق، ص٦٠.

والمتأمل لواقع العشوائيات يجد الآتى[1]:

- تعانى العشوائيات من غياب المرافق الصحية، وتدنى مستويات الصحة العامة، وكذلك تدنى مستويات التعليم. ويتشكل سكان المناطق العشوائية من المهاجرين من الريف إلى المدينة، خاصة ذوى الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المتدنية، إضافةً إلى المتساقطين من الأحياء الأخرى بالمدينة، حيث ينزح هؤلاء السكان إلى سكنى أطراف المدن، حيث الأرض الخلاء عن طريق وضع اليد، دون التقيد بملكية هذه الأراضى التى بنوا عليها سكنهم المشوه، وكذلك دون التقيد بنظم ولوائح التخطيط العمرانى.
- تشيد المساكن فى المناطق العشوائية عادة من ألواح الصفيح أو بقايا الخشب والكرتون، حيث تبنى على هيئة أكواخ متفرقة حول أزقة ضيقة، يصعب تحرك المركبات بداخلها، لذلك كانت بعيدة عن سيطرة الأمن دائمًا، كما أنها مناطق تفتقد وجود الخدمات الأساسية الصحية والاجتماعية، وكذلك تغيب عنها المرافق. وإذا تأملنا أحوال العشوائيات فى المدن المصرية، فسوف نجد أن ٥٦٪ من العشوائيات توجد على أطراف المدن، إضافة إلى ٣٠٪ من العشوائيات توجد خارج النطاق العمرانى، إلى جانب ٨٪ توجد فى وسط العاصمة، كما أن هناك حوالى ٧٠٪ من العشوائيات قد شيدت بطريقة فردية فى مقابل ٢٢٪ شيدت بصورة جماعية، وتصل نسبة المساكن المستأجرة فى العشوائيات حوالى ٧٠٪، فى حين أننا نجد أن ٣٠٪ من المبانى العشوائية مملوكة، وإن كانت ملكيتها مغتصبة من الدولة.
- ويصل عدد المناطق العشوائية فى المجتمع المصرى نحوٍ ١٠٣٤ منطقة عشوائية، منها ٩٠٣ مناطق عشوائية مطلوب تطويرها، إضافةً إلى ٨١ منطقة عشوائية مطلوب إزالتها. ويسكن المناطق العشوائية فى مصر عدد سكان يصل إلى ١٧,٦٪ مليون نسمة يشكلون نحو ٤٦٪ من سكان العاصمة والمراكز الحضارية، كما يتركز سكان العشوائيات المهمشين فى ثلاثة نطاقات: النطاق الأول ويضم القاهرة – الإسكندرية، ثم النطاق الثانى الذى يضم عواصم المحافظات والمراكز، بالإضافة إلى بعض المناطق العشوائية التى بدأت تتسلل إلى الريف، وإن كانت لا تزال محدودة،

(١) على ليلة، المخاطر الاجتماعية مصادرها وأنماطها وفواعل المواجهة، مرجع سابق، ص٤٠ – ٤٢.

وهو الأمر الذى يعنى أن ظاهرة التجمعات العشوائية هى ظاهرة حضرية بالأساس.

- ويعيش سكان العشوائيات فى ظل حالة من الهامشية، فهم أميون لم ينالوا من الفرص التعليمية إلا القليل، وهم عاطلون عن العمل، وفرص العمل محدودة لديهم إلا فى القطاع غير الرسمى الذى يعمل فى تصنيع السلع ذات المواصفات المحرمة، ويعيشون فى سياق أيكولوجى واجتماعى يفتقد الحد الأدنى من المرافق والخدمات الأساسية، تشبع حاجاتهم الأساسية بمستوياتها الدنيا، وأحيانًا لا تشبع، ولهم أنظمتهم الخاصة فى حفظ أمنهم بعيدًا عن أمن الدولة، ولديهم بناء القوة الخاص بهم والمستند أساسًا إلى منطق البلطجة؛ ولأنهم محرومون من جملة فرص الحياة، فهم يشعرون بمشاعر الإحباط والدونية التى تنتشر بينهم الإحساس بالعجز المفروض عليهم، أو القهر الذى يجعل فضاءهم متخم بالتوتر من وطأته، فهم يتعاطون المخدرات ليهربوا من خلالها إلى عالم بلا معاناة، أو يتاجرون فيها ليظلوا بعائد التجارة المحرمة على قيد الحياة، يمارسون البلطجة، فهم حاضرون دائمًا للاستخدامٍ، لكى يَقْتُلونَ ويُقْتَلُونْ، كما أنهم يتاجرون فى السلع الفاسدة أو يصنعونها، إضافةً إلى أنهم ينشرون الجريمة والسلوكيات المنحرفة فى الأحياء الأخرى بالمدينة.

وبهذا فإن ارتفاع نسبة العشوائيات يعد ذا خطورة كبيرة على المجتمع، فقد غابت الدولة فى مخيلتهم بسبب غياب وظائفها التى قامت من أجلها ليضحى بعض سكان عشوائيات الدولة مما يجعلهم قنابل موقوتة وأداة طيعة لهؤلاء الذين يصارعون الدولة أو حتى يسعوا لمكسب سياسى غير مستحق، وفى هذا الإطار نجد أنه مع غياب قيمة الانتماء للدولة فى نفوس هؤلاء السكان يسهل إقناعهم وجعلهم صفًا أول من أى معركة بين خصوم سياسية وبين الدولة، وبعد أن كانوا أقل تأثرًا بالمجتمع الخارجى أضحوا - بين ليلة وضحاها - أكثر العناصر تأثيرًا على المجتمع وثقافته، لأنهم قد تتساقط لديهم الأخلاق والخصوصية، ويمارسون حياتهم وهم معزولون وساكنون داخل حدود عالمهم، تتراكم لديهم طبقات التوتر التى قد تدفعهم أحيانًا

إلى التمرد والرفض، فإذا تأسس ما يستنفر أو يستفز مشاعرهم، فإن هذه الكتلة العشوائية قد تتحرك من كل اتجاه، وفى كل اتجاه، تطيح بما هو مستقر وراسخ وحتى إحراق المجتمع ذاته، وهم عادةً يحملون مشاعل الفوضى التى قد تصاحب كل الثورات، ومن هنا كانت خطورتهم الاجتماعية الكامنة.

(ط) أطفال الشوارع:

تعد الظاهرة المؤرقة للمجتمع المصرى منذ سنوات، وتزايد الاهتمام بها بعد ثورة ٢٥ يناير، وبعد تعالى الأصوات بأنهم كانوا أدوات فى أيدى القوى السياسية المختلفة للتدمير والحرق لكثير من المنشآت الحكومية. وبالرغم من إجراء العديد من الأبحاث لتحديد أعدادهم وأماكن تمركزهم فإنه حتى الآن لا يوجد تحديد دقيق لأعدادهم لأنهم دائمو التحرك من مكان لآخر فى نفس اليوم، ويعمل أغلبهم بالتسول لحساب الغير لكونه الوسيلة الأولى لتكيفهم مع حياة الشارع بما يوفره من دخل يساعدهم على الوفاء باحتياجاتهم الأساسية، ومعظمهم من الذكور فى الفئة العمرية من ١١ إلى أقل من ١٥ سنة، ويتعاملون مع المخدرات تعاطيًا وإتجارًا، ومع الجرائم كالسرقة، كما أنهم عرضة للاستغلال الجنسى خلال وجودهم فى الشارع، وأغلبهم ممن تسربوا من التعليم الابتدائى وبعضهم لم يلتحقوا بالتعليم، وغالبًا ما كان لأسر هؤلاء الأطفال دور مهم فى استغلاله سواء قبل خروجه للشارع أو أثناء وجوده فيه[1].

وهم فى الغالب نتاج للأسر المفككة والمنهارة من مختلف السياقات والمستويات الاجتماعية، حيث يهربون إلى الشارع لأن أسرهم أصبحت طاردة لهم. وهم يعانون فى الشارع من العنف الذى يمارس عليهم من قبل أقرانهم وأسرهم وأصحاب الورش التى يعملون بها. وتتمثل خطورتهم الاجتماعية فى أنهم حينما يكبرون سوف يمارسون العنف مع المجتمع، الذى فرض عليهم العنف والقهر والمعاناة، ثأرًا بثأر، وتأكيدًا

---

(١) سمية الألفى، مظاهر التهميش والمخاطر المجتمعية، مجلة أحوال مصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (٥٦)، السنة الثالثة عشرة، ربيع ٢٠١٥م، ص٧٨.

لذلــك أنه خلال أحداث ثورة ٢٥ يناير، كانوا هم الذين ينشــرون الفوضى والتدمير فى كل اتجاه، حاضرون دائمًا فى كل عدوان على المجتمع، أحيانًا بســبب استئجار أعــداء المجتمع لهم، وأحيانًا انتقامًا من المجتمع الذى أذاقهم كل أشــكال العذاب، فإذا كــبروا فإنهــم يشــكلون كتائب الاعتداء على المجتمع، وينشــرون ســلوكيات الجريمة والانحراف على ساحته، وإذا كانت خطورتهم الاجتماعية كامنة ومحتملة الآن، فإنها من المؤكد ســوف تصبح آلية تفرض عدم استقرار المجتمع ونشر الفوضى على ساحته[١].

وفــى هــذا الإطار، فإن هؤلاء الأطفــال بما يعانونه من فقــر واضطهاد وحرمان، قد يكونوا عرضة لشــتى أنواع المخاطر الاجتماعيــة، والتى قد تجبرهم على الاتجاه نحو السلوك الانحرافى، ونشر الفوضى فى أنحاء المجتمع.

(ى) الاقصاء الاجتماعى:

يعــد علماء الاجتماع هم أول مــن وضعوا معالم هذا المفهوم، غير أن السياســيين هم الذين يســتخدمون هــذا المصطلح أكثر من غيرهم فى الآونة الأخيرة للإشــارة إلى أحد المصادر الأساســية لظاهرة اللامســاواة. ويدل هذا المفهوم على السبل التى تُسَد فيها المســالك أمــام أعداد كبيرة من الأفراد للانخراط الكامــل فى الحياة الاجتماعية الواسعة، وبهذا المعنى فإن الفئات الاجتماعية التى تعيش فى أوضاع سكنية متردية تُرســل أبناءها إلى مدارس متدنية المســتوى، وتتشــح فرص العمل التى تعيش فيها، وتكون محرومة من الفرص اللازمة لها لتحسين أوضاعها مقارنةً بالفئات الأخرى من المجتمــع. ويختلف معنى هذا المصطلح عن الفقر بالمعنى الدقيق للكلمة، لأن الاقصاء يركز على منظومة واســعة مــن العوامل التى تمنع الأفــراد والفئات والجماعات من الفرص المتاحة لأغلبية السكان[٢].

---

(١) على ليلة، المخاطر الاجتماعية مصادرها وأنماطها وفواعل المواجهة، مرجع سابق، ص٤٢.
(٢) أنتونى جيدنز، مرجع سابق، ص٣٩٤.

وهناك عدة أنواع للإقصاء منها ما يلى:[1]

- الاقصــاء الاجتماعى: ويمكــن أن يحدث فى نطاق الحيــاة الاجتماعية واليومية للأفــراد والجماعات. فقد تُحرَم كثير من الجماعات من فرص الوصول والمشــاركة بيكثير من المرافق الاجتماعية مثــل المراكز الثقافية والفنية، والمرافق الترويحية كالحدائق العامة والمســارح ودور السينما. كما أن هذه الفئات لا تتمتع بقدر كبير من الفرص للتســلية أو لقضاء وقت الفراغ أو الســفر أو الانتقال خارج الأحياء أو المناطق التى تعيش فيها. وقد يتخذ الاقصاء الاجتماعى عددًا من الأشكال فى مواقع وقطاعات اجتماعية متعددة. فربما نلمســه فى أوســاط الجماعات الريفية المعزولة عن عدد من الخدمات والفرص، أو فى الأحياء الواقعة فى مراكز المدن الكبرى التى تعانى معدلات عالية من الجريمة أو مستويات متدنية من مرافق الإسكان.
- أما فى حالة «الإقصاء الاقتصادى»، يُفصَل الأفراد والجماعات عن البنية الاقتصادية العامة للمجتمع فى ناحيتى الإنتاج والاستهلاك. ومن حيث الإنتاج، تلعب العمالة والمشــاركة فى ســوق العمل دورًا مركزيًا فى ظاهرة الاقصاء. وفى الجماعات التى تعانى درجات عالية من الحرمان المادى، تتناقص فرص الأفراد للعمل ســواء على أساس التفرغ أو العمل لبعض الوقت.
- وأخيرًا، يشير «الاقصاء السياسى» إلى حرمان المرء أو إبعاده عن المشاركة فى الأنشطة السياسية فى المجتمع، وتشيع هذه الظاهرة فى المجتمعات غير الديمقراطية التى لا تتاح فيها للناس الفرص الكافية لفهم القضايا السياســية المطروحة فى المجتمع وإبــداء رأيهم والإدلاء بصوتهــم، معارضةً أو موافقة، على المواقف والسياســات والأنشطة التى تمس حياتهم.

ومن ثم، فــإن الاقصاء الاجتماعى يضع القاعدة الأساســية لانطلاق الاحتجاجات والاعتصامات الممهدة للفعل الثورى من خلال الآتى[2]:

---

(١) المرجع السابق، ص٣٩٥.

(2) Institute for Multi - Cultural Affairs, Report Social Revolution in Tunisia and Egypt, 2011, p. 33.

– إن اقصاء الدولة للمواطنــين يعنى حرمانهم من حقوقهم فى قطاعات مختلفة، بمعنـــى أنهم لا قيمة لهم وأنهم يؤدون واجبــات دون أن يكون لهم حقوق وذلك يعد إهدارًا لكرامتهم.

إن الحرمان المتولد عن الاقصاء يُنتج مشــاعر الاســتياء والحقد والكراهية والعداء المتزايد تجاه الدولة، ويلعب الزمن دورًا بالغ الأهمية فى تراكم تلك المشاعر.

استمرار عملية الاقصاء يؤدى إلى تفاعل الحرمان مع القهر، مما ينتج طاقة هائلة تؤدى إلى تفجير الثورات الاجتماعية دون تخطيط ولا تنظيم.

كما أن الاقصاء السياسى والاجتماعى والمكانى يولد شكاوى وإحباطات لتلك الفئة، وكل ذلك فى النهاية يقود إلى إحســاس المواطنين بالتهميش وفقدان الثقة فى الدولة الذى وصل فى بعض الأحيان إلى الانقلاب عليها ورفضها، خاصةً مع عجز هذه الدول عن تقديم المستوى الأدنى من الخدمات لمواطنيها. وتأتى أهمية الحديث عن التهميش من أن ظاهرة العنف الحالية التى تشهدها مصر مازالت تنذر بمخاطر دفع الآلاف من العاطلــين عن العمل، والطبقات المحرومــة والفقيرة، والفئات التى تتعرض للتمييز الطائفى وسواهم إلى التعبير عن مطالبهم وحاجاتهم بأشكال أخرى من العنف الفردى أو الجماعــى، ومنها ليس فقط تدمير الآخر ولكن الأخطــر الرغبة فى تدمير الذات أيضًا، مما يعد مؤشرًا لزيادة العنف حجمًا وممارسةً، وقد بلغت نسبة شدة الحرمان وفقًا لتقرير التنمية البشرية حوالى ٤٠,٣٪ من إجمالى عدد السكان وهذا يمثل خطورة هائلة على المجتمع[(١)].

وبذلك نرى أن ارتفاع تلك النســبة قد يعد مؤشــرًا خطيرًا يدل على زيادة نســبة الاحتقــان لدى فئــات عديدة من المجتمع، وهذا قد يقود نحو انتشــار الغضب الذى يتولــد لديهم كل يوم يعانون فيه فهم ينتظرون الفرصــة التى يتحركون من خلالها لنشر الاضطرابات والفوضى فى بناء المجتمع الذى حرمهم من حقوقهم، وخاصةً فى الفترة التى سبقت ثورة ٢٥ يناير والفترات التى أعقبتها أثناء المرحلة الانتقالية.

(١) أمانى مسعود، التهميش الاجتماعى بين الفقر الاقتصادى والاستبعاد السياسى، مرجع سابق، ص٦٠.

(ف) زيادة مساحة التهميش الاجتماعى:

تعـرف عمليــة التهميش على أنها حالة معقدة من الظـروف المعوقة التى يعانى منها الأفـراد والمجتمعات نتيجة كونها عرضة للتأثر بعوامل غير مواتية: بيئية، وثقافية، واجتماعية، وسياسـية، واقتصادية. وبالرغم من أن معظم المناقشات حول الهامشـية تدور حول الأحوال الاقتصادية والبيئيــة الصحية، فإن مفهوم التهميش يمكن أيضًا أن ينطبق على أحوال الحرمان ثقافيًا، واجتماعيًا، وسياسيًا[1].

وبالتالى، تعد زيادة مساحة التهميش الاجتماعى من المتغيرات الأساسية التى قد تسـببت فى احتجاج بعض الحركات الاجتماعية التــى تفجرت تعبيرًا عن الأوضاع المأسـاوية التى تعيشـها فئات أو سـياقات اجتماعية معينة، حيث اتسعت ظاهرة التهميـش الاقتصـادى والاجتماعـى، وهو التهميـش الذى يعنـى البطالة وتردى مسـتويات المعيشـة وغياب الخدمات الأساسـية، وارتباطًا بكل ذلـك غياب الأمان الشامل فى المجتمع. وهو التهميش الذى شهدته العديد من مدن مصر، ففى القاهرة وقع ٣٣٪ من احتجاجات المهمشـين فى الحضر والتى وقعت فى الفترة من (٢٠٠٥ – ٢٠٠٩م)، ووقع فى الإسـكندرية ٨,٦٪ من الاحتجاجات، وفى الغربية نحو ٤,٦٪، وفــى المنصورة ٥,٦٪ من الاحتجاجات، وقد انفجـرت غالبية هذه الاحتجاجات فى الأحياء العشـوائية والشـعبية، الأمر الذى يؤثر فى اسـتقرار المجتمع ويقود نحو العنف[2].

وقد أكـد ذلك «هربرت بلومـر» «Herbert Blumer» حيـث أكد أن الحركات الاجتماعية والاحتجاجية المختلفة تبدأ فى ظل ظروف الاحتجاجات والسـخط العام

---

(1) Mehretu, Assefa, Brucewm, Pigozzi, Lowerence M, Sommers, Concept in Social and Spatial Marginality, Geografiska, Annaler Series B. Human Geography, vol. 82, No. 2, 2000, p. 89.

(٢) عماد صيام، خريطة الاحتجاجات السلمية فى مصر، مؤشرات أولية على تخلق مجتمع مدنى من نوع جديد، «ندوة المجتمع المدنى والاحتجاجات الاجتماعية»، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص٢٩.

الذى يســود معظم مجالات المجتمع نتيجة عدم إشــباع الاحتياجات الأساســية فى المجتمع، واتساع مساحة التهميش(١).

ومن ثم، فإن ارتفاع تلك النســبة من الاحتجاجات بين هؤلاء المهمشــين قد يعد مؤشرًا خطيرًا يقود نحو ممارسات عنيفة من جانبهم تجاه الدولة وخاصةً بين سكان العشــوائيات الذين تتفاقم أوضاعهم المعيشية نتيجة عجزهم عن تلبية احتياجاتهم، وهذا يقود إلى تراكم واتساع دائرة المخاطر الاجتماعية فى المجتمع.

فقد كثــر الحديث فى الآونة الأخيرة عن المخاطــر الاجتماعية التى يتعرض لها الفرد والمجتمعات فى شــتى أنحاء العالم فى ظل ظهور ما يُعرف بمجتمع المخاطر، والذى يعتبر من أهم سماته تفكك الطبقات الاجتماعية، وانتشار الفردية وانعكاسها على الهوية الشــخصية وتراجع مفهوم الأســرة والطبقة، وزيــادة الأخطار العالمية التــى تعدت حدود الدولــة القومية، وتجاوزت قدرتها فى الســيطرة على تداعيات العولمة، ويعد التهميش من المخاطر التى أطاحت بمفهوم الاســتقرار والأمن فى عالمنا العربى إذ أطلت الفردية برأســها مطالبةً «الفرد» وليس المجتمع بضرورة ســيطرته على ممتلكاته، وحياته، ولم تعد هناك حاجة مجتمعية لتشكيل ما يسمى «بالهوية الاجتماعيــة» ليحمل الفرد عبء وخطر تكوين نموذج لحياته يتحمل فيه احتمالات النجاح والفشل منفردًا، مما أدى لتزايد المخاطر لتراجع الحماية المجتمعية.

وبطبيعــة الحال تغــيرت حالة الدولة القومية، وأصبحت غــير قادرة على إدارة جميع التحديات. وأهمها الهجمات المتتالية العابرة للحدود، أو تلك المرتبطة بتاريخ شــعور جماعة معينة بالاســتبعاد والتهميش وليس فقط الفقر أحد مقومات «مجتمع المخاطر» ذلك المجتمع الذى يسوده انقسام إلى طبقتين، الأولى: الفائزة والحاصلة على كل شــىء، والثانية: المنهزمة والحاصلة على لا شــىء، ليصاب هذا المجتمع بشتى الأمراض الاجتماعية كالإدمان والدعارة والانغماس فى التطرف بكل صوره(٢).

---

(1) Herbert Blumer, Social Movements, A Reader Vincenzo Ruggiero and Nicola Montagen, Routledge, New York, 2008, p. 70.

(٢) أمانى مسعود، مرجع سابق، ص٥٧.

ومما سـبق، فإن كافة هذه الأوضاع قد تكون مهدت الطريق نحو تزايد التوتر فى المجتمـع، الأمر الذى قد يؤدى إلى تدهور الأوضاع فى المجتمع وتزايد الاضطرابات التى قد تدفع نحو تهديد الاستقرار فى المجتمع وبالتالى انتشار الفوضى فى المجتمع خاصةً من جانب المهمشون فى المجتمع.

حيث نجد أن هؤلاء المهمشـين الذين يعيشون نوعية حياة بائسة، لا يحققون فى إطارها إشـباعًا لحاجاتهم الأساسـية إلا بصورة مؤقتة، وفى نطـاق الحدود الدنيا، إذا زاد توترهـم، قـد ينطلقون فى المدينة غاضبين، يشـيعون الفوضى فى المجتمع، ويطيحون باستقراره، ويدمرون كل ما فيه، لأنه مجتمع لا ناقة لهم فيه ولا جمل[١].

كما أن هؤلاء الأفراد المهمشين والمستبعدين اجتماعيًا ليس لديهم أية مزايا سياسية أو اقتصاديـة، وبالتالى ليس لديهم الكثير ليخسـرونه عند القيام بأعمال العنف بل إن البعض منهم يجد مكاسـب عديدة عند الانضمام لإحدى الجماعات المعادية للدولة حتـى بالرغم من تعرضه للعقوبة عند القيام بمثل تلك الأعمال غير المشـروعة، هذا وتعتبر الخسـائر المجمعة لأعمال العنف بواسـطة الفقراء أو المسـتبعدين كثيرة؛ ومرتفعة التكلفة على المسـتوى القصير حيث تتضمن عـادةً الاضطرابات الاقتصادية وغياب الأمن الداخلى وتدهور المرافق والخدمات[٢].

وبناءً على ما سـبق، نرى أن تلك الجماعات والفئات المستبعدة تجتمع مع بعضها البعـض خاصةً عبر الروابط الثقافية والدينية المشـتركة، وبالتالى تعتبر مصدرا قويا لتعبئـة باقى الجماعـات الأخرى من خـلال الاعتصامات والوقفـات الاحتجاجية والمظاهـرات للمطالبة بتحسـين أوضاعهم، ولكن فى حالة عدم وجود اسـتجابة من الحكومة أو وجود رد فعل عنيف، فإن هذه الجماعات قد تلجأ إلى العنف وتقوم بنشر الفوضى فى أرجاء المجتمع.

(ر) الدولة الرخوة:

إن تعبير الدولة الرخوة هو لعالم الاقتصاد السويدى الشهير «ميردال» «**Merdal**». ويعد ذلك النوع من الدول سـببًا رئيسيًا من أسباب الفقر والتخلف، فالدولة الرخوة

---

(١) على ليلة، لماذا قامت الثورة؟، مرجع سابق، ص٥١.

(٢) أمانى مسعود، مرجع سابق، ص٥٨.

تصدر القوانين ولا تطبقها، ليس فقط لما فيها من ثغرات، بل لأنها تفتقد من يحترم القانون، والكبار لا يبالون فيه؛ لأن لديهم من المال والسلطة ما يحميهم منه، والصغار يتلقون الرشاوى وبالتالى يعم الفساد، فرخاوة الدولة تشجع بالفساد، ويؤدى ذلك إلى ضعفها وانهيارها[1].

ومع تنامى تيار العولمة، أصبح يترتب على الدول النامية، وخاصةً العربية، أن تُرْخِي قبضتها شيئًا فشيئًا على الاقتصاد والمجتمع، تحقيقًا لأهداف عمالقة العولمة والمؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسيات، وأصبح على الدولة أن تقوم بتفكيك نفسها بنفسها، وعليها أن تسلم مهامها ووظائفها الواحدة تلو الأخرى للقطاع الخاص القادر على إدارتها[2].

ولقد ارتبط ذلك بسعى الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة فى تنفيذ سياسات إلحاق الدول العربية بإستراتيجيتها باستخدام أربعة وسائل أساسية هى[3]:

- المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية، فضلاً عن ضغوط الشركات متعددة الجنسيات، ووسائل الإعلام المختلفة.
- طبيعة الأنظمة العربية وتكوينها التاريخى، وميل القائمين على هذه الأنظمة للاحتفاظ بالسلطة واحتكارها، بصرف النظر عن أسباب الوصول إليها.
- ظهور أجيال جديدة من نخب العولمة وأدواتها، بحيث تنشأ هذه الأجيال محملة بأفكار الغرب وثقافة وقيم العولمة، وغالبًا ما يتم ذلك عن طريق الدراسة فى الغرب، فى المؤسسات والمنظمات الدولية، أو الالتحاق بدورات التأهيل وإعادة التأهيل والتى تتولى جامعات ومعاهد الغرب مهمتها على نحو مباشر أو بواسطة المؤسسات الدولية.

---

(١) جلال أمين، مرجع سابق، ص٢٩.
(٢) أنتونى جيدنز، مرجع سابق، ص١٥٣.
(٣) منير الحمش، مرجع سابق، ص١٠.

وفى هذا الإطار نجد أن هؤلاء الأفراد الذين التحقوا بالجامعات والمعاهد ومؤسسات المجتمع المدنى الغربى، قد تلقوا تدريبًا مكثفًا على كيفية الحشد والتعبئة وقيادة الاحتجاجات فى تلك المؤسسات العالمية، التى غرست لديهم قيم العولمة، وقد ساهم ذلك بصورة كبيرة فى تغيير نمط ثقافتهم، وقد ظهر ذلك جليًا أثناء ثورة ٢٥ يناير وما أعقبها من احتجاجات.

هذا بالإضافة إلى[١]:

ظهور ما يدعى برجال الأعمال الجدد، وهذا التعبير استخدم حديثًا، ويحمل فى طياته بعدًا سياسيًا يرتبط بمفهوم النخبة، وظهور القطاع الخاص الكبير، الذى لا يشمل جميع فئات القطاع الخاص، وإنما يشمل تلك الشريحة الفاعلة منه بنفوذها المادى والمعنوى، أما اجتماعيًا فإنه يشمل مصطلح «رجال الأعمال وسيداته» التعبير عن فئة أصحاب الأموال أو رؤوس الأموال «الطبقة الرأسمالية الجديدة» التى بنت ثرواتها فى فترة قصيرة نتيجة لممارسات نجمت عن ظاهرة التزاوج بين المال والسلطة، وتصاعد دور هذه الفئة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، ووصل أصحابها إلى لعب دور أساسى فى السلطتين التنفيذية والتشريعية، وكان لها دور أساسى فى ابتعاد السياسة الوطنية عن مسارها الاستقلالى، والدفع باتجاه المزيد من الانفتاح الاقتصادى والخصخصة تحت مسميات عديدة من خلال الاستفادة بعلاقاتها مع الشركات متعددة الجنسيات؛ للدفع باتجاه تصفية القطاع الاقتصادى وتدمير البنية التحتية فى ظل انتشار الفساد.

لم تعد الدول تستطيع أن تحكم قبضتها على إقليمها، وإنما أصبحت فى مواجهة تحديات خارجية شتى وداخلية أيضًا. فالنتيجة أنها أصبحت دولة رخوة، ضعيفة تجاه ما يُطلب منها خارجيًا، وشرسة فى مواجهة الداخل؛ مما يهدد أمن الدولة بإضعافها تجاه متطلبات الخارج، وفاقدة لشرعيتها؛ بسبب العنف والقهر والاضطهاد والعزل والاقصاء الذى تمارسه داخليًا مما يفقدها السيطرة بمرور الوقت فى ظل تنامى حركات الاحتجاج الاجتماعى كما حدث إبان ثورات الربيع العربى فى مصر وتونس واليمن.

(١) المرجع السابق، ص١١.

وفى هذا الإطار، نجد أن هناك مجموعة من المؤشـرات المختلفة قد تجعل الدولة مصدرًا يهدد أمن الإنســان، بدلاً من أن تكون مســاندة له، كاحتكار العمل السياسى لفئــة معينة، بالإضافــة إلى المعاناة الاجتماعية وانعدام الأمــن الاقتصادى والغذائى والصحى، وضعف الخدمات العامة وخاصةً التعليم، واتســاع دائرة الفقر، وانتشــار البطالة، وتزايد العشوائيات حول المدن.

وبالتالى فإن كافة هذه العوامل قد تُضعف من الشعور بالمواطنة والانتماء، وتهديد الهوية الوطنية، وكل ذلك يعتبر المناخ المناسـب؛ لتصاعد الغضب الشـعبى والتوتر الــذى يشــكل الدافع نحو الاحتجاج ومن ثم الثورة، وهذا قــد يقود فى النهاية نحو مزيد من المخاطر التى قد تعصف باستقرار المجتمع وكيانه وسيادة الفوضى.

٣ـ مخاطر تمس المجتمع الدولى

نتج عن التغيرات التكنولوجيــة الجديدة تنامى عدد من التحديات الكونية التى يتعرض لها المجتمع الدولى ككل كتغير المناخ ومحاربة الإرهاب ونقص المياة التى تنبأ بحرب دولية، والطلب المتزايد على الطاقة فى ظل احتمالية نضوب المصادر التقليدية للطاقــة، وتزايد التلوث البيئى وإخضاع الــدول المتقدمة للدول النامية وتحويلها إلى أســواق تدر ربحًا عليها وتفجير مشكلات الأقليات، هذا بالإضافة إلى تنامى حركات الاحتجاج فى العالم أجمع، حيث أخذت فى التزايد مع تصاعد ممارسات السياسات الاقتصاديــة والاجتماعية المواليــة للفئات الغنية، فى إطــار التحولات المجتمعية وســيطرة الرأسمالية العالمية وممثليها فى مراكز السلطة، فأصبح العالم يشهد تنامى للنزاعات وانتشارها فى مختلف أرجاء الكون[١].

ولكن تأتى على قمــة المخاطر التى تمس المجتمع الدولى المخاطر البيئية المرتبطة بالتطور الصناعى والتكنولوجى الهائل الذى أدى إلى التأثير فى شــعوب ودول العالم الثالث، وأدى إلى ظاهرة الاحتباس الحرارى والتغير المناخى[٢].

---

(١) هبة جمال الدين محمد، مجتمع المخاطر وسياسات المجابهة، مجلة أحوال مصرية، العدد ٥٦، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة ١٣، ربيع ٢٠١٥، ص١٨.
(٢) السيد ياسين، تحولات الأمم والمستقبل العربى، مرجع سابق، ص٣٦٤.

١ ـ المخاطر البيئية:

تتجلى المخاطر المصنعة بأوضح صورها فى المخاطر التى تطرحها البيئة الطبيعية، فقد كان من نتائج التسارع فى التنمية الصناعية والتقنية أن تزايد التدخل البشرى فى الطبيعة، ولم يبق إلا جوانب قليلة من الطبيعة لم يمسها التدخل البشرى الذى اشتمل حتى الآن على مجالات النمو الحضرى والإنتاج والتلوث الصناعى والمشروعات الزراعية الضخمة، وبرامج تطوير الطاقة النووية، وتضافرت نتائج هذه العمليات بمجموعها، لنشر الدمار فى البيئة ولأسباب يصعب توضيحها، وبعواقب يتعذر حسابها بصورة مسبقة[١].

(أ) الاحتباس الحرارى:

يسود العالم المعاصر اليوم قلق متزايد من الاحتباس الحرارى وآثاره فى الأرض، ففى السنوات الماضية ارتفعت درجات الحرارة بصورة متزايدة بفعل احتباس الغازات الضارة داخل الغلاف الجوى، وينطوى الاحتباس الحرارى على نتائج مدمرة، فإذا استمر غطاء الثلج القطبى بالذوبان، فإن مستوى سطح البحر سيرتفع وقد يجلب الخطر ويلحق الضرر بالمجتمعات السكانية البشرية الواقعية فى تلك المناطق[٢].

فبسبب الاحتباس الحرارى، يزداد التعرض للمخاطر نتيجة لعدم استقرار المناخ، ولاسيما التقلبات فى أحوال الطقس، وتزايد وتيرة الكوارث الطبيعية وحدتها، فقد أشار تقرير التنمية البشرية إلى أن هذه التهديدات المتفاقمة تؤثر أكثر ما تؤثر فى الفقراء والمجتمعات الفقيرة، فحوالى ٩٨٪ من الذين يموتون جراء الكوارث الطبيعية أو يتضررون منها هم من البلدان النامية، وبحلول عام ٢٠١٥م، سيكون أكثر من نصف سكان البلدان النامية عرضة لأضرار الفيضانات والعواصف[٣].

---

(١) أنتونى جيدنز، مرجع سابق، ص١٤١.

(٢) المرجع السابق، ص١٤١.

(٣) تقرير التنمية البشرية، مرجع سابق، ص٢٠.

(ب) تغير المناخ:

يضع تغير المناخ جميع بلدان العالم وسـكانه أمام مخاطر جسيمة، يتعرضون لها بدرجـات متفاوتة، وبين عامـى ٢٠٠٠، و٢٠١٢م وقعت أضرار الكوارث الطبيعية، ولا سـيما الفيضانات وموجـات الجفاف، على أكثر من ٢٠٠ مليون شـخص فى كل عـام، معظمهم من البلدان النامية، وقد أوضح تقرير التنمية البشـرية لعام ٢٠١١م جسامة الأضرار التى يمكن أن تصيب جهود القضاء على الفقر فى حال عدم التمكن من إبطـاء ارتفاع درجات الحرارة فى العالم؛ لأن المجتمعات الفقيرة هى الأكثر تعرضًا لأضرار ارتفاع درجات الحرارة، ولارتفاع منسوب البحار، ولتداعيات أخرى قد تنتج من تغير المناخ. فالمخاطـر العالمية ذات الصلة بالبيئة وتغير المناخ فى تفاقم، ويؤدى تغـير المناخ إلى مزيد من الجفاف فى المناطق القاحلة وإلى أعاصير أكثر تواترًا وحدة، بالإضافة إلى ظواهر مناخية شـديدة أخرى، كارتفاع مسـتوى البحار، والفيضانات، ونـدرة المياة، وهجرة أنواع من النبات والحيوانـات أو انقراضها، وتدهور الأراضى وتآكل التربة، وتلوث الهواء[1].

وقـد أكد «بك» ذلك أن التصنيع والتطور التكنولوجى «الجوانب السـلبية للتقدم» كمشكلة الاحتباس الحرارى والتغير المناخى والتلوث، لم يكن يُنظر إليها أثناء الثورة الصناعية، ولكنها الآن أصبحت على ساحة الجدال الاجتماعى، ففى مجتمع المخاطر تتسبب تأثيرات هذا التقدم فى انتشار القلق والمشكلات والخوف من المستقبل[2].

٢ ـ المخاطر السياسية:

تختلف المخاطر السياسـية اختلافًا كبيرًا عن المخاطـر الاقتصادية، وهى ترتبط بطبيعـة النظام السياسـى فى بلد معين، وأداء الاقتصـاد، والتوقعات حول التعبير التنظيمى والسياسى، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم[3].

---

(١) أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمى بحثًا عن الأمان المفقود، مرجع سابق، ص٢٨٧.
(٢) المرجع السابق، ص٢٨٨.
(٣) مارتن غريفيش، تيرى أوكالاهان، مرجع سابق، ص٣٥٤.

وتتمثل المخاطر السياسية فى عدم الاستقرار السياسى، والتوترات والصراعات الاجتماعية والسياسية غير المسبوقة، بالإضافة إلى الضغوط الاقتصادية الهائلة التى مصدرها ارتفاع الأسعار وعدم القدرة على ترشيدها أو السيطرة عليها، وتراجع المخصصات المالية المتاحة للسياسات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الأوضاع على اختلاف حدتها ومستوياتها - خاصةً فى الدول التى شهدت الثورة - قد أدت إلى مخاطر غير مسبوقة طالت الكثير من الفئات والشرائح الاجتماعية، بالإضافة إلى حالة الاحتقان المجتمعى والاستقطاب السياسى، وغياب الحوار بين الأطراف، والانقسامات المجتمعية، والعنف المادى واللفظى بين مختلف القوى. وبالتالى فإن هذه اللحظة التاريخية يسودها عدم اليقين فى المستقبل، وتتسم بالسيولة، والحراك السياسى والاجتماعى، كما تطرح مشهدًا جديدًا يستلزم التقييم والمراجعة من جانب كافة الأطراف، وهذا المشهد يتسم بما يلى[1]:

- قوى جديدة وفاعلة تمثلت فى الشباب.
- مطالب وضغوط لمشاركة الطبقة المتوسطة.
- تغيرات فى النخب الناشطة على مستوى المجتمع المدنى.
- قيادة التغيير، وفى كل أشكاله، اعتمادًا على التشبيك والتواصل عبر الشبكة الإلكترونية.
- مطالب قوية فى اتجاه العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.
- تمزق وانشقاق اجتماعى، تعكسه صدامات التيارات الفكرية والسياسية معًا، والذى عكس حالة استقطاب - يصاحبها حشد الجماهير - من كل طرف فى مواجهة الآخر.

(جـ) المخاطر الصحية:

لقد ازدادت المخاطر الصحية فى الآونة الأخيرة ازديادًا كبيرًا، وأبرزها ولا شك ظهور أمراض جديدة تأخذ شكل الأوبئة[2].

---

(١) أمانى قنديل، قدرات المجتمع المدنى فى مواجهة المخاطر الاجتماعية، مرجع سابق، ص٢١ - ٢٢.
(٢) السيد ياسين، تحولات الأمم والمستقبل العربى، مرجع سابق، ص٣٦٥.

وهنـاك أمثلة عديدة على المخاطر المصنعة المرتبطة بالأغذية، فقد تأثرت وسـائل الزراعة وأسـاليب إنتـاج الأغذية الحديثة تأثـرًا كبيرًا بالتقدم الـذى حققه العلم والتطـور التكنولوجـى، كما أن تزايد اسـتعمال المواد الكيماوية المبيدة للحشـرات وللأعشـاب الضارة فى الإنتاج الزراعى التجارى، وفى مجال تربية الحيوانات التى أصبحت بدورها تحقن بالهرمونات والمضادات الحيوية، التى تترك آثارًا سـيئة فى صحة البشر[1].

وقـد تكون الصدمات الصحية مـن أخطر الصدمات على أمن الأسـرة والمجتمع، كمـا أن الجوع وسـوء التغذية يؤديـان إلى تفاقم مخاطر الصحـة الناجمة عن الفقر، كمـا أن حوالى ٤٠٪ من المرضى فى المستشـفيات يقترضون الأموال أو يبيعون أصولهم لتسـديد كلفة العناية الصحية، كما أن ٣٥٪ منهم يقعـون فى حالة الفقر، ومن أهم الأسـباب التى تعرض حياة الجميع للمخاطر، وليس الفقراء فحسب، فيروس نقص المناعة البشـرية (الإيدز) وتسارع تفشـى وباء الملاريا والسل، وإنفلونزا الخنازير، وتزايد مخاطر الإرهاب البيولوجى[2].

٩ـ العلاقة بين العولمة ومجتمع المخاطر:

إن العولمة التى تبلورت بكل وضوح مع مطلع العقد الأول من الألفية الثالثة، تعنى – وبإيجاز – فى تجلياتها الاقتصادية كسر الحدود بين دول العالم، وفتحها لتجارة عالمية حرة، وتعنى فى تجلياتها السياسية إقرار وقبول الديمقراطية واحترام حقوق الإنسـان، وتعنى فى تجلياتها الثقافية عولمة مبـادئ مركزية، تؤكد على الحريات وقبـول الآخر، واحترام التنوع الثقافى وحقـوق المواطنة، والعولمة بهذا المعنى تبرز مبـادئ ثقافات عابرة للحدود، بما يعنيه ذلك من إمكانات تعايش ثقافات مختلفة، وفـى نفس المجتمـع، وبما يعنيه أيضًا مـن الاغتراب الثقافـى والاجتماعى لبعض الفئات فى المجتمع، وهذا نتيجة عملية التطور التكنولوجى غير المسبوق فى التاريخ الإنسانى، وما صاحبه من تطور متسارع فى تكنولوجيا الاتصال[3].

---

(١) أنتونى جيدنز، مرجع سابق، ص١٤٢.

(٢) تقرير التنمية البشرية، مرجع سابق، ص٢١.

(٣) أمانى قنديل، قدرات المجتمع المدنى فى مواجهة المخاطر الاجتماعية، مرجع سابق، ص٢٧.

ولقـد أكد عالم الاجتماع الإنجليزى «أنتونى جيدنـز» أن هناك علاقة وثيقة بين العولمـة وظهور مجتمع المخاطـر، حيث رأى أن العولمة تؤدى إلى نتائج بعيدة المدى، وتـترك آثارها فى جوانب الحياة الاجتماعيـة جميعها تقريبًا، غير أنها باعتبارها عملية مفتوحة متناقضة العناصر، تسفر عن مخرجات يصعب التكهن بها أو السيطرة عليها.

وفى هذا الإطار يمكن دراسـة هذه الظاهـرة من زاوية ما تنطوى عليه من مخاطر فكثير مـن التغييرات الناجمة عـن العولمة تطرح علينا أشـكالاً جديدة من الخطر، تختلـف اختلافًا بينًا عما ألفناه فى العصور السـابقة، لقد كانـت أوجه الخطر فى الماضى معروفة الأسباب والنتائج، أما مخاطر اليوم فهى من النوع الذى يتعذر علينا أن نعدد مصادره، وأسبابه، أو نتحكم فى عواقبه اللاحقة[1].

ولقـد بدت أهـم تأثـيرات العولمة فـى تصدير المخاطـر» عـبر الحدود،وحالة «عدم اليقين» فيما يحمله المسـتقبل، كما أدت العولمة إلى العديد من المظاهر السـلبية التى ترتبط بظهور مجتمع المخاطر. ومن هذه المظاهر ما يلى[2]:

- مخاطر التهميش والاستبعاد الاجتماعى والسياسى.
- مخاطر الفجوة بين الأجيال داخل الأسرة.
- آثار سلبية تتعلق بالقيم والثقافة مصدرها وسائل الاتصال والإعلام الحديثة.
- مخاطر العنف المتزايد.
- تآكل أنماط العائلة التقليدية.
- ضعف مخرجات العملية التعليمية فى المنطقة العربية.
- آثار سلبية فى الفقراء ومحدودى الدخل.

ومن ثم فقد أعتبرت انعكاسـات العولمة ونتائجها المختلفة العامل الأكبر فى قيام مجتمع المخاطر المعولم «العالمى»، والذى يعد فى نظر عدد من المفكرين، وأبرزهم عالم

---

(١) أنتونى جيدنز، مرجع سابق، ص٣٦٢.

(٢) أمانى قنديل، قدرات المجتمع المدنى فى مواجهة المخاطر الاجتماعية، حالة المجتمعات الغربية، مرجع سابق، ص٢٢٥.

الاجتماع الألمانى «بك» الناتج الرئيسى لضغوط النظام الرأسمالى العالمى وسياساته الاقتصادية، التى أنتجت بدورها تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية واسعة المدى، كما أحدثت تغييرًا هيكليًا فى المشهد الاقتصادى العالمى وخلفت آثارًا عميقة على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية، وهذا أدى إلى انتشار العديد من المخاطر الاجتماعية بصورة كبيرة بصرف النظر عن الاعتبارات المكانية والزمنية والاجتماعية[١].

وبناءً على ما سبق يمكن توضيح العلاقة بين العولمة وظهور مجتمع المخاطر من خلال الآتى[٢]:

- إن فتح الحدود للتجارة العالمية يتضمن إمكانية تصدير المخاطر والأزمات من بلد لآخر ومن قارة لأخرى، ويكفى التدليل على ذلك الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على المنطقة العربية.
- العولمة قد ارتبطت بتهميش قطاعات كبيرة من العمالة لم تمتلك دولها قدرة تنافسية، ومن ثم لم يتم إعداد قطاعات واسعة من الشباب خاصة، للتسلح بمهارات فنية وتكنولوجية حديثة، وبالطبع هم يفتقدون نوعية تعليم عالية، ويتم تهميشهم وتهميش قدرات التنافسية للدول ذاتها.
- إن العولمة التى فتحت الأبواب على مصراعيها للشركات الكبرى متعددة الجنسيات، وامتدت فروعها وشراكاتها إلى كل دول العالم، بدت مخاطرها فى عدة مستويات أهمها تعميق التفاوت بين الطبقات الاجتماعية، تلوث الهواء والبيئة.
- أدت العولمة إلى تقليص المفهوم التقليدى لسيادة الدولة.
- امتدت مخاطر العولمة إلى الثقافة والقيم والهوية، وساهمت فى تفجير القوميات والعصبيات والطوائف الدينية، امتدت مخاطرها - مع إقرارنا بإيجابيات متعددة

---

(١) عائشة التائب، الإدارة الاجتماعية للمخاطر وسياسات التنمية والتشغيل فى البلدان العربية: الحضور والعلاقة، الطبعة الأولى، سلسلة الدراسات الاجتماعية، البحرين، ٢٠١٣م، ص٢٧٢.

(٢) أمانى قنديل، المجتمع المدنى فى مواجهة المخاطر الاجتماعية، مرجع سابق، ص١٨، ١٩.

للعولمة – إلى الأسرة ذاتها فحدث انشقاق بين الأجيال الشابة وجيل الآباء فى ظل تطور التكنولوجيا الحديثة وظهور وسائل التواصل الاجتماعى التى أدت إلى ظهور ملامح ثقافة مختلفة وقيم جديدة تغزو العقول؛ وخاصةً عقول الشباب، وتؤدى إلى حدوث اضطرابات فى القيم والهوية، ومن ثم فإن العولمة قد صاحبتها مخاطر اقتصادية واجتماعية وثقافية تم التعبير عنها؛ بأنها «مجتمع المخاطر العالمى».

ومما سبق، فإن العلاقة بين العولمة ومجتمع المخاطر؛ قد تكون علاقة وثيقة جدًا فكثير من التغيرات والآثار الناجمة عن العولمة طرحت علينا أشكالاً جديدة من المخاطر؛ تختلف عما ألفناه فى السابق، فالعولمة لا يقتصر تأثيرها فى الأنساق العالمية الكبرى، بل امتدت آثارها إلى حياتنا الشخصية وعاداتنا وثقافتنا وتقاليدنا التى قد تعرضت لتأثير وسائل الاتصال الحديثة فى ظل التطور الهائل للتكنولوجيا وآلياتها، فقد أضحت حياتنا اليومية محاصرة بمساحات شاسعة من عدم اليقين والثقة فى المستقبل فى ظل عولمة عابرة للحدود والقوميات، والثقافات لا يقتصر تأثيرها فى المستوى المحلى فقط وإنما على المستوى الإقليمى والعالمى أيضًا.



تعقيــب

يتضح من خلال العرض السابق أن العولمة أدت إلى جعل العالم قرية كونية صغيرة، وذلك في إطار سـعيها نحو فرض نمط عالمي واحد على جميع الشعوب والمجتمعات وخاصةً الدول النامية بهدف السـيطرة عليها اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا؛ سواء تم ذلك بطريقة سليمة من خلال القوة الناعمة المتمثلة في الفوضى الخلاقة التي تقوم بها بطريقة سـلمية، أو تم ذلك من خلال التدخل العسـكري المباشر، وقد أدى ذلــك إلى ظهور «مجتمع المخاطر» المجتمع الذي تتزايد فيه معدلات المخاطر بطريقة اختلفت عما كانت عليه المخاطر في السابق في ظل تنوع مصادر تلك المخاطر، ما بين بناء المجتمع القومي وعدم قدرته على تلبية احتياجات أفراده بالإضافة إلى مضامين وتفاعلات العولمة التي أصبحت عابرة للحدود والقوميات والثقافات.

حيث أدى ذلك إلى ظهور مجموعة من القضايا التي تمثل مجالاً لمجتمع المخاطر، وتنوعـت تلك القضايا ما بين القضايــا التي تمس الأفراد كالفقر والبطالة. الأمر الذي أنعكس على نوعية حياة هؤلاء الأفراد ودفعهم نحو اتباع سلوكيات إجرامية خطيرة قد تؤدي لانهيار المجتمع من أجل عجزهم عن إشباع احتياجاتهم، هذا بالإضافة إلى المخاطر التي تمس بناء المجتمع والتي لها بالغ الأثر في استقرار المجتمع أو انهياره، وقد تنوعت تلك المخاطر بدايةً من مخاطر انهيار الأسرة وتآكل الطبقة الوسطى ومدى تأثــير ذلك في ثقافة المجتمع وهويته في ظل عملية الاختراق الثقافي الذي يســعى للقضاء على الثقافة والقيم السائدة في المجتمع، ثم مخاطر التزايد السكاني وانتشار العشوائيات وارتفاع نسبة الأمية واتساع مساحة التهميش والاقصاء الاجتماعي الأمر الذي أدى إلى إضعاف قبضة الدولة على المجتمع وظهور ما يسمى بالدولة الرخوة.

وأخــيرًا المخاطــر التي تمـس المجتمع الدولي خاصــةً المخاطــر البيئية كالتغير المناخــي والاحتباس الحراري الذي ســوف يؤدي إلى تفاقم أوضــاع الفئات الفقيرة،

والمحرومة بالإضافة للمخاطر الصحية وتأثيرها فى صحة الإنسان وخاصةً الأوبئة، والمخاطر السياسية التى تقوم بها الدول المتقدمة من خلال تفجير النزاعات والحروب على الساحة الإقليمية وتهديد الشعوب والمجتمعات وتفجير مشكلات الأقليات فى الدول.

ومن ثمّ، تتضح العلاقة بين العولمة وظهور مجتمع المخاطر، فقد أصبحنا اليوم نعيش فى عالم ملىء بالتحديات خاصةً مع تلاشى الحدود والفروق بين الداخل والخارج المحلى والدولى، فلم نعد بمعزل عن أى أحداث أو تغيرات أو مشكلات اجتماعية تظهر فى أية دولة فى العالم، وذلك كله بفضل الثورة التكنولوجية المصاحبة للعولمة، وبالتالى فقد أصبح المجتمع المصرى عرضة لمختلف صور المخاطر التى قد تؤدى إلى تهديد كيانه واستقراره نتيجة ظهور مجموعة من مظاهر ثقافة الفوضى فى ظل الفترة التى أعقبت ثورة ٢٥ يناير ووصول جماعة الإخوان المسلمين للحكم، وسوف نقوم بعرض ذلك فى ضوء التغيرات التى حدثت فى المجتمع فى الفترة الأخيرة.

* * *

الفصل الثالث

مظاهر ثقافة الفوضى فى ضوء مجتمع المخاطر

تمهيد..

أولاً: مظاهر ثقافة الفوضى فى المجتمع المصرى:

١ – انهيار القيـم.
٢ – تهديد الأمن الوطنى والإقليمى.
٣ – التفكك الاجتماعى.
٤ – تذبذب الثقة بين المواطن والدولة.
٥ – الاحتقان الطائفى.
٦ – غـياب ثقافة التسامح.
٧ – محاولة بعض القوى الإسلامية التأثير على الهوية.
٨ – تـطور ظاهـرة البلطجة.
٩ – ظهور جماعة البـلاك بلوك.
١٠ – التحريض وبث الشائعات من قبل وسائل التواصل الاجتماعى.
١١ – الخـطاب الدينى المحرض.
١٢ – التطرف.
١٣ – الإرهـاب.
١٤ – انتشار العنف.

ثانيًا: ثورة ٣٠ يونيو وإعادة بناء الثقة.

ثالثًا: آليات مواجهة ثقافة الفوضى ومجتمع المخاطر.

تعقيب..

تمهيد

لقــد تصاعــدت مخاطر التطرف والعنــف والإرهاب فى المجتمــع المصرى عقب ثــورة ٢٥ ينايــر وأثناء حكــم الإخوان المســلمين لكنهــا تصاعدت علــى نحو غير مســبوق بعد اندلاع ثورة ٣٠ يونيو، ولم يكن ذلك وليد اللحظة بل ســبقته تحولات فكرية واجتماعية حادة، وســلوكيات متطرفــة تم تجاهلها، بل وعجزت الدولة عن استشــراف مدى خطورتها وانعكاساتها المستقبلية، على نحو أدى إلى انفجارها فى وجه مؤسسات الدولة التى مازالت فى طريقها للتعافى بعد ثورة يناير، وسقوط حكم الإخــوان، وقد تزامن ذلك كله مع بيئة إقليمية وعالمية وفرت المناخ الخصب والوعاء لانتشار الأفكار المتطرفة سواء من خلال دعم جماعات العنف والإرهاب أو من خلال بروز فاعلــين جدد مثل [تنظيم داعش] الذى مثلت أفكاره، واســتخدامه للإنترنت وعاءً لاستقطاب الشباب المتمرد والراغب فى التغلب على حالة الملل.

وننطلق هنا فى هذا التحليل من محاولة البناء على الإسهام الذى قدمه عالم الاجتماع الألمانى «أولريش بيك» فى كتابيه (مجتمع المخاطرة، ومجتمع المخاطر العالمى: بحثًا عــن الأمان المفقود)، والذى ركز فيهما على البيئة الإســتراتيجية المحملة بالمخاطر الأيكولوجيــة «البيئيــة»، والصحية، التى كانت ســائدة فى ذلــك الوقت، فإنه مع التقــدم والتطور التكنولوجى برزت مخاطر جديدة تمثلت فى الإرهاب الدولى الناتج عن مخرجات العولمة والتقــدم التقنى وذلك بالتركيز على ظواهر التطرف والإرهاب والعنف، وخاصةً فى الفترة التى أعقبت اقصاء الإخوان المسلمين عن الحكم.

وســوف نتناول فى هذا الفصل مظاهر ثقافة الفوضى فى المجتمع من خلال عرض لتلــك المظاهر، والتــى تمثلت فى انهيار القيم والتفــكك الاجتماعى، وتذبذت الثقة بــين المواطن والدولــة والاحتقان الطائفــى بالإضافة إلى ظهور جماعــة البلاك بلوك وتطور صور البلطجة، ثم اســتخدام وسائل التواصل الاجتماعى للتحريض ضد الدولة والجيش والشــرطة من قبل الجماعات الجهادية، وسيادة الخطاب الدينى المحرض

علـى التطرف والإرهاب والعنف خاصةً من قبل جماعة الإخوان المسـلمين من خلال عـرض هذه المراحـل عقب ثورة ٢٥ يناير ثـم وصولهم للحكم وانتهـاءً بعزلهم عن السـلطة، وأخيرًا قيام ثورة ٣٠ يونيو وإعـادة بناء الثقة بالإضافة لأهم الآليات التى يتـم من خلالها مواجهـة تلك المخاطر التى تؤثر على المجتمـع وتعمل على تهديد استقراره.

وفى هذا الإطار سـوف نلقـى الضوء على مظاهر ثقافـة الفوضى فى ضوء مجتمع المخاطر التى تراكمت على السـاحة لكى تتمكن الإدارة المصرية، وهى تخطط لإعادة بنـاء الدولة من جديد بوضع هذه العقبات أمـام أعينها، ولعمل حلول وخطط تراعى المشكلات التى تضع المجتمع المصرى على حافة الهاوية.

أولاً: مظاهر ثقافة الفوضى

لقد تعددت المظاهر الناجمة عن ثقافة الفوضى، والتى جاءت نتيجة لمجموعة من التغيرات التى طرأت على بناء المجتمع المصرى وثقافته فى ظل عولمة عابرة للحدود والقوميات والثقافات، حيث ولدت مخاطر كبيرة على المجتمع وأدت لظهور مجتمع المخاطـر وخاصةً فى الفـترة التى أعقبت ثورة ٢٥ يناير وخـلال فترة حكم الإخوان المسـلمين، وعقب إقصائهم عن السـلطة بعد ثورة ٣٠ يونيو، وما قاموا به من أعمال عنف وتطـرف وإرهاب طالت جميع فئات المجتمع المصـرى، بالإضافة إلى الجيش والشـرطة من خلال العمليات الإرهابية الانتحارية التى يقومون بها بهدف زعزعة كيان المجتمع واستقراره، وفيما يلى عرض لأهم تلك المظاهر:

١ ـ انهيار القيم:

للقيم أهميتها بالنسـبة للفرد والمجتمع فهى تمثل إطارًا مرجعيًا يحكم تصرفات الإنسان فى حياته، كما أنها تمكنه من مواجهة الأزمات ويؤكد «زكى نجيب» أن فهم الإنسـان على حقيقته هو فهم للقيم التى تمسـك بزمامه وتوجيه، فهى تحدد للفرد السـلوك وترسـم مقوماته، وتعينه على بنيانه، فهى تتغلغل فى حياة الناس أفرادًا وجماعـات وترتبط عندهـم بمعنى الحياة ذاتها، كما أنها تحفظ للمجتمع تماسـكه

وتحـــدد له أهدافه ومثله العليا لممارســـة حياة اجتماعية ســـليمة، إضافة إلى تحقيق الأمن القومى وحمايته من خطر الغزو الخارجى الذى يعمل على تنميط أفكار البشر؛ وفقًا للنمط الغربى، كما أنها تساهم فى تشكيل خصوصية المجتمع لأنها تمثل جانبًا رئيســـيًا من ثقافة أى مجتمع، فكما أن لكل مجتمع ثقافته المتميزة فإن له أيضًا قِيَمَهُ التى تميزه عن غيره من المجتمعات الأخرى[١].

وقد شـــهد المجتمع المصرى فـــى النصف الثانى من القرن العشـــرين مجموعة من التغيرات السياســـية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من حيث عمقها واتجاهاتها ونتائجها، والتى أثرت بشـــكل مباشـــر على النسق القيمى لـــدى أفـــراد المجتمع بصفـــة عامة وعلى الشـــباب بصفة خاصة؛ حيـــث تتمثل هذه التغـــيرات فى جملة التصورات التى حدثت للواقع المصرى خلال تلك الفترة بإنتهاج سياســـة الانفتاح الاقتصادى والتـــى أفرزت قيما جديدة مســـتحدثة لم تكن موجودة من قبل فقد اســـتبدلت، والقيم الاجتماعية هى منظومة الحياة تؤثر فى حياة البشـــر وفى ســـلوكياتهم وتحدد شكل العلاقات الإنســـانية وأنماط التفاعل وهى صمام الأمان داخل التجمعات البشرية، وتمثل القيم أدوات الضبط الاجتماعى ومحركات السلوك، وتفرز آليات الاســـتقرار والتوازن فى المجتمعات البشـــرية، وإذا تعرضت منظومة القيـــم الاجتماعية إلى هزات أو تحولات غـــير مرغوب فيها أو انتابها نوع من الخلل نتيجة عوامل وظروف محددة تدهورت أحوال البشر نتيجة شعورهم بفقدان التوازن وعدم الثقة وضياع الرؤى والإحباط والعجز وعدم الرضى والقلق والتوتر، وشاعت بين الناس حالة من التردى والوهن وســـادت الفوضى الأخلاقية والسلوكية، وفقد النظام الاجتماعى قدرتـــه على البقاء والالتزام وضعف لديهم الشـــعور بالانتماء للوطن كل ذلك يعنى الإحســـاس بوجود أزمة أو حالة يطلق عليها علماء الاجتماعى «الأنومى» أو «اللامعيارية»[٢].

---

(١) أحمد مجدى حجازى، أزمة القيم، مجلة الديمقراطية، العدد (٩)، مركز الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص٥٣.

(٢) المرجع السابق، ص٥٤.

وترجع الأزمة الأخلاقية والسلوكية إلى عدة عوامل داخلية، وعوامل خارجية نعرضها كالآتى: [1]

فبالنسبة للعوامل الداخلية نجدها مرتبطة بالبنية الداخلية للمجتمع المصرى، وهى نتاج لعوامل مادية حيث المشكلات الاقتصادية التى تواجه الناس خلال مسيرة حياتهم المعيشية، وتقف حائلاً أمام احتياجاتهم الأساسية فالفقر والبطالة وارتفاع الأسعار وانخفاض الدخول وقلة الخدمات وزيادة مستوى المعيشة والقهر المادى والاستغلال الاجتماعى وعجز الأفراد عن تدبير أمور حياتهم المعيشية، كل ذلك يؤدى إلى تشكيل أنماط سلوكية لا معيارية ويخلق نوعًا من الخلل الذى يتفاقم عبر الزمن بل قد يصل إلى خلق أشكال من الانحراف حيث يحاول كل فرد البحث عن وسائل غير مشروعة للتغلب على تلك المشكلات المادية والضغوط الناتجة عنها.

وبالإضافة إلى العوامل المادية، هناك أيضًا عوامل غير مادية تلعب دورًا هامًا فى تكوين الظواهر الاجتماعية المرضية من أهمها الفساد والتسيب واللامبالاة وعدم الانضباط والفوضى الأخلاقية وزيادة العنف والتطرف بأشكاله المختلفة، وظهور أنواع من الجرائم المنظورة كالفساد والرشوة والبلطجة وغيرها من الأفعال التى تدل على تدهور القيم الاجتماعية وتحولها من قيم إيجابية بناءة إلى قيم سلبية تضعف من قدرات البشر، وتهدم كيانات المجتمعات البشرية.

أما العوامل الخارجية فتتمثل فى الثورة العلمية والتكنولوجية؛ حيث جعلت العالم أكثر اندماجًا وسهلت حركة الأفراد ورأس المال والسلع والخدمات وانتقال المفاهيم والأذواق والمفردات فيما بين الثقافات، والحضارات فهى الطاقة المولدة المحركة للقرن الحادى والعشرين فى كل سياقاته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتربوية فهذه الثورة أحدثت تغيرات أساسية فى الطريقة التى ينظر الناس بها إلى أدوارهم وأبرز جوانب الثورة العلمية تمثلت فى وسائل الاتصال والإعلام التى أثرت على الشباب فأصيب بعدم القدرة على الاستقرار فى

---

(١) على ليلة، الثقافة العربية والشباب، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص٣١.

القيم الموروثة، والمكتسبة، وضعف القدرة على الاختيار بين القيم المتضاربة، وعجز عن تطبيق ما يؤمنون به من قيم، مما سبب له أزمة قيمية دفعت بالشباب بالثورة على قيم المجتمع واغترابهم عن القيم التى جاءت بها الثورة العلمية والتكنولوجية.

كما أثرت الثورة العلمية والتكنولوجية على قيم الشباب فانتشرت سلوكيات مشتركة منها ثقافة الاستهلاك، والملابس العالمية، وأفلام العنف، وتنميط الأذواق، وتغير السلوك، وثقافة المخدرات، وقد أفرزت عدة مشكلات منها انتشار الجرائم، البلطجة، وتدهور مستوى المعيشة، تقليص الخدمات الاجتماعية التى تقدمها الدولة بالإضافة إلى اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء[1].

وبناء عليه فإن العولمة قد تكون ساهمت فى تحلل الدولة الوطنية وتفكيك برامجها وثقافتها، دون أن تقدم بديلاً آخر لها سوى الفوضى، وضعف الانتماء والولاء للدولة مع تزايد الإحباط لدى العديد من أفراد المجتمع، الذين لم يجدوا أمامهم سوى الانكفاء على التقاليد الدينية والانضمام للجماعات المتطرفة؛ التى تهدف إلى تشكيك الفرد بثقافته وقدرة مجتمعه على الاستقرار والبقاء ومن ثم الاتجاه نحو العنف الذى يؤدى فى النهاية إلى الإرهاب الذى أصبح منتشرًا فى كل دول العالم.

ومما سبق فإن الانهيار القيمى الذى حدث فى المجتمع المصرى خاصةً فى الفترة التى أعقبت ثورة ٢٥ يناير، قد تجلى فى عدة صور كالبلطجة والعنف المادى والمعنوى، وانتشار الجرائم فى ظل حالة من غياب القانون والنظام الذى يؤدى إلى الاستقرار، وبالتالى يمكن القول أن انهيار القيم الذى حدث قد يرجع إلى:

- انهيار عناصر تماسك البناء الاجتماعى، وبالتالى فقد المجتمع تماسكه ووحدته واستقراره، لأن التغيير الذى حدث لم يكن مرتبًا له، وحدث بصورة مفاجئة وكبيرة.
- عدم وعى الأفراد بخطورة المرحلة التى يمر بها المجتمع، وعدم حرصهم على التمسك بخصوصية المجتمع المصرى فى الوقت الذى تتعرض فيه كافة الهُوِيَّات لهجمة شرسة بفعل العولمة وتأثيراتها الثقافية.

(١) المرجع السابق، ص٣٣.

– عــدم الحرص على تحقيق التوافق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة أو مصلحة المجتمــع بشــكل عام، فالجميــع كان يعمل فى إطار فئوى، نتيجــة تفكك العقل الجمعى.

٢ ـ تهديد الأمن الوطنى والإقليمى:

لقد أدت العولمة ومخاطرها إلى تراجع شــروط الأمــن الخارجى بالمعنى القومى أو الإقليمى والوطنى على حد ســواء، فقد شهد العالم العربى تدهورًا خطيرًا فى ميدان الأمن الوطنى الخاص بكل بلد عربى، وهو ما يعكســه انهيار التفاهم العربى وتفجر النزاعــات العربية والحــروب الأهلية التى فتحت البلــدان العربية أمام التدخلات الخارجية، ووســعت مــن دائرة انتشــارها ورقعتها مع تحويل العــالم العربى إلى ساحة واحدة للحرب العالمية على الإرهاب، وهكذا فقد العالم العربى عنصرى الأمن والاستقرار الذين لا غنى عنهما فى أى تنمية إنسانية[١].

٣ ـ التفكك الاجتماعى:

يعــد عالم الاجتماع الأمريكى «ثورســتن ســيلين» أول من أفصح عــن أثر التفكك الاجتماعــى فى إحداث الظاهــرة الإجرامية، عندما أوضــح أن المجتمعات الريفية يســودها الترابط الاجتماعى، ويشــعر الفرد بداخلها بالأمن والاستقرار، مما يجعل سلوكه منسجمًا مع المعايير السائدة فى المجتمع، على العكس من المجتمع الحضرى الذى يسوده عدم الاستقرار والفوضى، وخاصةً فى نمط العلاقات الاجتماعية[٢].

وقد أكد «ســيلين» أن التفكك يلعب دورًا قويًا فى نمو ظاهرة الســلوك المنحرف، باعتبار أن الفــرد يرتبط بمجموعة من الوحدات الاجتماعية والنظم وكل وحدة منها تشــبع له بعض الحاجات، ولكل وحــدة مجموعة من المعايير التى تنظم الســلوك،

(١) برهان غليون، العولمة وأثرها على المجتمعات العربية، تأثير العولمة على الوضع الاجتماعى فى المنطقة العربية، اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ١٩ – ٢١ ديسمبر ٢٠٠٥م، ص١٢.

(٢) رؤوف عبيد، أصول علم الإجرام والعقاب، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٨٩م، ص٥٧.

فإذا كانت تلك المعايير واحدة بالنسبة لكل الوحدات الممثلة للثقافة فى المجتمع، حينئذ لا توجد مشكلة ولكن تظهر المشكلة حينما تختلف هذه الوحدات فى المعايير التى تنظم سلوك الفرد[1].

وبالتالى فإن انتشار التفكك الاجتماعى قد يعد من أهم مظاهر ثقافة الفوضى التى ظهرت فى المجتمع المصرى فى الفترة الأخيرة، وتتمثل دواعى التفكك فى التغيرات السريعة المتلاحقة التى تعترى المجتمع، فعندما يتعرض المجتمع لحالة من عدم الاستقرار، فإن الترابط الاجتماعى ينعدم بين أجزائه، وقد يكون ذلك ظهر فى المجتمع المصرى قبل ثورة ٢٥ يناير، وبعدها نتيجة عدم الاستقرار فى المجتمع، وتجلت أخطر صوره فى الفترة السابقة لثورة ٣٠ يونيو أثناء حكم الإخوان المسلمين، وما شهدته تلك الفترة من اضطرابات ومخاطر ليس على مستوى المجتمع فقط وإنما أيضًا على مستوى الدولة.

ونضيف على ما سبق أن التفكك الاجتماعى قد يحدث أيضًا فى حالتين:

الأولى: عندما تعجز مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة عن أداء دورها المنوط بها القيام به تجاه الأفراد.

الثانية: عندما تراجعت هذه المؤسسات عن أداء دورها، وحل محلها وسائل الاتصال والإعلام الحديثة من إنترنت وفضائيات بالإضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعى؛ كالفيس بوك وتويتر وغيرها من منجزات التطور التكنولوجى الذى أفرزته العولمة، وولدت به مخاطر هائلة ليس على المستوى الفردى فقط أو المجتمعى وإنما على دول بأكملها، وهذا قد ساهم فى انتقال عملية التنشئة الاجتماعية من المؤسسات التقليدية كالأسرة والمدرسة إلى الوسائل الحديثة، التى قد تؤدى إلى حالة من عدم الاستقرار والتخبط فى العلاقات الاجتماعية، والتى قد تنعكس آثارها بشكل عام على المجتمع، مما قد يؤدى إلى تهديد كيان المجتمع واستقراره، فى ظل عولمة تتخطى الحواجز والثقافات.

---

(١) المرجع السابق، ص٥٧.

٤ـ تذبذب الثقة بين المواطن والدولة:

ثمة مجموعة من الأسباب التى أدت إلى تدنى الثقة بين المواطن والدولة، بعد ثورة ٢٥ يناير وإن تباينت الأوزان النسبية الداعمة لاستمرار هذه الفجوة، فيما بين الصعوبات الاقتصادية، واستمرار مظاهر عدم الاستقرار والعنف – على الرغم من التحسن النسبى – ، وفى هذا الإطار، يمكن توضيح ذلك على النحو التالى[1]:

(أ) على المستوى الاقتصادى والاجتماعى:

أثر الانفلات الأمنى وعدم الاستقرار الداخلى على الأوضاع الاقتصادية بعد الثورة، حيث تشير المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد المصرى إلى عجز موازنة الدولة بعدما اتسعت الفجوة بين إيراداتها ونفقاتها العامة بشكل ملحوظ، مما أدى إلى زيادة عجز الموازنة لتصل إلى ما يقارب ٢٠٠ مليار جنيه مصرى فى العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١م حسب إحصائيات وزارة المالية المصرية، وبالنظر إلى إيرادات الموازنة فقد توقفت عندما يقرب من ٣٦٠ مليار جنيه مصرى، فى حين زادت نفقات الموازنة إلى ما يقارب ٥٥٠ مليار جنيه مصرى فى العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١م، ومن المؤكد أن الأوضاع الاقتصادية تتأثر بمدى الاستقرار السياسى، فكان الصراع على مستقبل النظام بين القوى السياسية له تأثيراته السلبية على معدل الاستثمارات الأجنبية والتى بلغت عام ٢٠١٢م تقريبًا «الصفر»، وصاحب ذلك نزوح للاستثمارات من الداخل للخارج.

ونتيجةً توقيع الحكومات المتعاقبة على ثورة يناير تحت ضغوط المطالب الشعبية لزيادة الإنفاق على الدعم والخدمات العامة؛ فضلاً عن المطالب الفئوية الخاصة بزيادة الأجور فى الوقت الذى تراجعت فيه حصيلة الضرائب على النشاط الاقتصادى، وانخفاض معدل النمو، وارتفاع معدل البطالة، واستمرار هذه الأوضاع حتى وصول

(١) حازم عمر، مخاطر أزمة الثقة بين المواطن والدولة، مجلة أحوال مصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (٥٦)، السنة الثالثة عشر، ربيع ٢٠١٥م، ص ١١٨ – ١١٩.

الإخوان للحكم بعد انتخاب محمد مرسى، حيث فشلت إدارته فى مواجهة التحديات الاقتصادية، مما أدى إلى تنامى السخط الشعبى على نظامه، وكل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تذبــذب الثقة لــدى المواطنين تجــاه حكومات ما بعد (ثــورة ٢٥ يناير)، ودعم من ذلك الرؤى الاقتصادية المتشائمة تجاه مستقبل الاقتصاد المصرى.

وبناءً على ما تقــدم، فأنه يمكن القول أن تردى الأوضاع الاقتصادية والصراع بين القوى السياسية على مدار الثلاثة أعوام التالية للثورة، قد يؤدى إلى تزايد الفجوة بين المواطنين والقوى السياســية سواء تنتمى للمعارضة أو النظام، وعدم الثقة فى أدائهم لفشلهم فى تقديم أية حلول للمشكلات الاقتصادية، أو التوافق من الناحية السياسية، وقــد شــكل ذلك غضبًا كبيرًا لدى القطاع الأكبر من المصريــين الذين لا ينتمون إلى أى مــن النظام أو المعارضة، وتجلــى ذلك فى خروجهم على النظام فى ثورة [٣٠ يونيو] لتصحيح مسار الثورة الأولى.

(ب) أما على المستوى السياسى:

فرضت المرحلة الانتقالية الأولى والتى تولى فيها المجلس الأعلى للقوات المســلحة إدارة البــلاد بعد تخلى الرئيس الأســبق مبارك عن الســلطة تحديــات كثيرة، كان مــن بين جوانبها اســتمرار المظاهرات والاحتجاجات وتزايــد معدل العنف، وعدم الاستقرار الوزارى، كان من شأنها تراجع ثقة المصريين فى أداء السلطة التنفيذية[١].

كمــا كان الحال أيضًا بعد إجراء الانتخابات الرئاســية ٢٠١٢م، حيث أشــارت اســتطلاعات الرأى التــى أجراها المركز المصــرى لبحوث الرأى العــام «بصيرة» عن رفض ٥٢٪ من المواطنين لأداء محمد مرسى بعد مرور ١١ شهرًا على توليه المنصب، وبلغت نســبة الرافضين لأدائه من الوجه البحــرى ٥٩٪، وفى الوجه القبلى ٤٩٪، وكانت أسباب الرفض، تتمثل فى عدم الإيفاء بالوعود التى قطع بها خلال ١٠٠ يوم مــن توليــه، فضلاً عن الارتباك فــى إدارة التعددية فى تلك الفــترة، أما على صعيد

---

(١) مشاركة المواطنين فى الحياة السياسية ورؤيتهم للأوضاع الاقتصادية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار:

http://www.idsc.gov.eg/IDSC/publication/Detailslist/aspx?publicationtypeID=8.

مشـاركة القوى السياسـية فى الانتخابات التى كان من المفترض إجراؤها فى دستور ٢٠١٢م، فقـد أبدت القوى السياسـية مقاطعتها للانتخابـات فى ظل هيمنة جماعة الإخوان على السلطة بعد الثورة[١].

ومـن ثم نـرى أن أزمة الثقة بـين المواطن والحكومة قد تشـكل تهديـدًا للدولة والمجتمع ولا سـيما فـى مراحل ما بعد الثورات لما تطلقه من شـعارات تحمل آمالاً وطموحـات غير واقعية تتحملها الحكومات المتعاقبة والتى تمثل عبئًا عليها، وذلك لعدم قدرتها على الإيفاء بالشعارات التى ترفعها الثورات، حيث إن التراجع والبطء فى تلبيـة احتياجات المواطنين قد يؤدى إلى فقدان الثقـة فى الحكومة، مما يترتب عليها أعمـال الاحتجاج والتظاهر والإضراب والاعتصـام، وغيرها من الأعمال التى تؤدى إلى عدم استقرار المجتمع وتصبح من المخاطر التى قد تهدده.

فعمليـة بنـاء الثقة بين الدولـة والمواطن تتطلـب القيام بمجهـودات كثيرة من أجـل الحفاظ علـى كيان المجتمع والدولـة، وذلك كان غائبًا فى فـترة ما قبل ثورة ٢٥ يناير، وبعدها خلال الفترة الانتقالية وأثناء حكم الإخوان المسـلمين، ولكن بعد ثـورة ٣٠ يونيو بـدأت الدولة ببناء جدار من الثقة السياسـية، مـن أهم جوانبها هو امتلاك الدولـة للقـوة للدفاع عن نفسـها وحماية المجتمع والحفاظ على سـيادة الدولة والقدرة على مواجهة المخاطر والتحديات.

٥ ـ الاحتقان الطائفى:

يعد الدين جزءًا مهمًا ورئيسًـا من مكونات الثقافة المصرية، لكن الواقع أثبت أن حصـاد العقود الماضية هو أنه تم اختزالنـا إلى حد ما فى التعبيرات الدينية، بحيث أصبحنا إما مسلمين أو أقباط، واختزلت المؤسسات الدينية فى قاداتها، وتم اختصار ملف التوترات الدينية والمذهبية فى كونه ملفًا أمنيًا[٢].

---

(١) تقرير استطلاعات الرأى التى أجراها المركز المصرى لبحوث الرأى العام «بصيرة» حول أداء الرئيس مرسى:
http://www.boseera.com.eg.

(٢) نادية مصطفى، قواعد العيش المشترك، أزمات حوار الثقافات والأديان، سلسلة ندوات الموسم الثقافى (٥)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م، ص٢٣.

هذا بالإضافة إلى فقدان النظام التعليمى وأجهزته وسياساته لمناهج ومواد تؤسس للدولة الحديثة ولتاريخ الاندماج القومى المصرى، وعدم مناقشة المشكلات الطائفية بوجه عام، وبطء الأجهزة الإدارية في التعامل مع بعض مصادر إنتاج العنف والمشكلات الطائفية وتطويقها وحلها حلاً جذريًا فى مهدها، وعدم تطبيق القانون بصرامة على الأطراف المشتركة فى الوقائع المثيرة للأزمة، فضلاً عن اللجوء إلى الأساليب العرفية فى التعامل مع المشكلات الطائفية[1].

ولقد عجزت الدولة أن تعيد اللحمة لعنصرى المجتمع (المسلمين والأقباط) واكتفت بمعالجات جزئية تبدو على السطح وكأنها حلت المشكلة، فى حين أنها تغطى عليها لتتفاقم تحت السطح يومًا بعد يوم. ولم يقتصر الأمر على ذلك، حيث بدأت تحدث انشطارات داخلية أخرى على الجانب الإسلامى والقبطى، فمثلاً وجدنا انقسام الشارع الإسلامى بين [الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية، والجمعية الشرعية، وأنصار السنة، والتبليغ والدعوة والجهاد وغيرها]، فى حين انقسم البيت القبطى إلى [الأرثوذوكس والكاثوليك والإنجليين] وبينهم جميعًا صراعات هائلة، يصل إلى درجة التكفير وهذا يؤدى لمزيد من التمزق والمواجهة، التى تهدد الجميع وتؤدى لعدم الاستقرار، حيث أصبحت هناك رغبة لاقصاء الآخر، دينيًا وسياسيًا وبذلك تصبح هناك أرضًا خصبة للصراع الدينى والطائفى[2].

وفى هذا الإطار فإن ازدياد الاحتقان الطائفى قد يعصف باستقرار البلاد ليس فقط السياسى، ولكن الاجتماعى أيضًا، ومن ثم قد تنتشر الفوضى نتيجة غياب الرادع القانونى فى المجتمع، فقد أصبح هناك ضرورة لاستعادة فكرة المواطنة، بحيث تعود الجماعة الوطنية حاضنة للجماعات الفرعية، مما يتيح إمكانية الدمج مرة أخرى فى المجتمع السياسى على أساس المواطنة، والتعامل مع الأقباط بدون وسطاء باعتبارهم مواطنين فى المقام الأول لأن ذلك أمر غاية فى الأهمية يساهم فى استقرار المجتمع.

(١) المرجع السابق، ص٨٣.

(٢) محمد المهدى، مرجع سابق، ص٢٣١.

٦ـ غياب ثقافة التسامح فى المجتمع:

لقد حدثت مجموعة من التغيرات السلبية على ثقافة التسامح لدى المجتمع المصرى، وهذا ما تجلى فى انخفاض معدلات التسامح الاجتماعى فى المجتمع المصرى، لصالح معـدلات التعصب ورفض الاختلاف، مؤكدةً علي بروز فجوة جيلية واضحة فى هذا الشأن، فالأجيال الأحدث سنًا أقل تسامحًا وقبولاً للآخر من الأجيال السابقة، وذلك يرجع إلى عدة عوامل مـن أهمها: زيادة الكبت والقهر والظلم فى المجتمع المصرى، وغياب سيادة القانون، وتراجع العدالة وتدهور الأوضاع الاقتصادية وزيادة معدلات الفقر وقسوة الحياة المعيشية وزيادة الكثافة السكانية مع ثبات الموارد ومحدوديتها، وقصور السياسـات الاجتماعية فى معالجة العديد من المشـكلات، هذا بالإضافة إلى تزايد الإحساس بالخطر على الهوية والقيم والأفكار[1].

٧ـ محاولة بعض القوى الإسلامية التأثير على الهوية:

تعد التيارات الإسلامية السبب الرئيسى فى إرباك وتشتيت المشهد السياسى منذ اسـتفتاء مارس ٢٠١١م، مـن خلال إقحام البعد الدينى فى خيـارات وقضايا الوطن السياسية فى المرحلة الانتقالية، فالإخوان على سبيل المثال هم آخر من دخل الثورة وأول من خرجوا منها، فالتحقوا بالثورة فى رابع أيامها، يبحثون عن المناورات التى فى صالحها، وبعد التنحى أخذوا لهم جانبًا، لا يشـتركون فى فعالية يخسرون بها ورقة سياسية، وقاموا بالتحالف مع المجلس العسكرى وبدأوا يفكرون فى الانقضاض على السـلطة. كمـا قاموا بتزييف الحقائـق، وغطى الجدل الدينى المسـاحة الكلية للثورة، وبدا الأمر كأنها ثورة إسلامية وليست ثورة من أجل الظلم والقهر والفقر[2].

وقـد تمثل ذلك فى محاولة بعض القوى الإسـلامية السياسـية السـعى لاختزال مسـألة هوية المصريين والدولة فى نص دسـتورى – المادة الثانية من دستور ١٩٧١م الذى سـقط بعد ٢٥ يناير ٢٠١١م، ومن البيان الدستورى الصادر من المجلس الأعلى

---

(١) إيمان حسنى عبد الله، مرجع سابق، ص٣٤٤.

(٢) أحمد محمد عبده، ثورة يناير والبحث عن طريقة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٤م، ص٣٥٦.

للقوات المسلحة بعد الاستفتاء الدستورى الذى جرى فى ١٩ مارس، وأعلنت الموافقة عليه فى ٢٠ مارس ٢٠١١م – وهى تعبير عن صراع سياسى ممتد واحتقانات وأزمات إسلامية – مسيحية حادة، وبالتالى فإن أخطر أنماط الصراعات فى المرحلة الانتقالية وما بعدها هو الصراع على الدولة من خلال الصراع على الهوية المصرية الجامعة ومحاولة تفريغها من مكوناتها المتعددة الدينية والثقافية والسياسية والتاريخية، وتحويلها إلى هوية ذات بعد واحد أو أحادى هو وفق الأيديولوجيا الدينية الوضعية وفق تفسيرات وتأويلات ومصالح هذه الجماعة، أو تلك من الجماعات الإسلامية السياسية كالإخوان المسلمين، والجماعات السلفية، والصوفية، والجهاد والجماعة الإسلامية، أو بعض بقايا التصورات الأيديولوجية حول الأمة القبطية. ولكن زاد هذا الصراع على الهوية وطبيعة الدولة أثناء المرحلة الانتقالية ولاسيما فى إطار الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وذلك كجزء من إستراتيجيات التعبئة الدينية والسياسية والحشد على أساس الانتماء الدينى، على نحو ما حدث فى أثناء عملية الاستفتاء على التعديلات الدستورية فى ١٩ مارس ٢٠١١م[١].

هذا بالإضافة إلى أن عملية تديين الدولة وهوية المصريين أدت إلى تصدعات فى الحد الأدنى من بقايا الإجماع القومى المصرى، أو ما يقال عنه الوحدة الوطنية فى الخطاب السياسى العام. فثمة العديد من التهديدات التى واجهت بقايا التكامل الوطنى تتمثل فى تحول بعض النزاعات السياسية الكبرى والمشكلات اليومية بين المواطنين إلى المجال الدينى والطائفى على نحو يشكل بؤرًا متفجرة للنزاعات الطائفية بما يفتح الباب والمجال أمام العنف الاجتماعى والسياسى الذى بُنى على خلفية دينية وطائفية، وربما يؤدى هذا الصراع على اختلاف أنواعه إلى ضغوط مختلفة إقليمية ودولية على السلطة الواقعية أو الفعلية[٢].

---

(١) نبيل عبد الفتاح، تحديات التحول من التسلطية إلى الديمقراطية، صراعات وأسئلة وإشكاليات المرحلة الانتقالية، المركز العربى للبحوث والدراسات، القاهرة، ٢٠١١م.

http://www.acrseg.org/2358 (16 – 8 – 2014).

(٢) المرجع السابق، على الرابط التالى:

http//:www.acrseg.org/2358

٨ـ تطور ظاهرة البلطجة:

إن ظاهرة البلطجة فى مصر ليست مرتبطة بحالة الانفلات الأمنى التى أعقبت ثورة ٢٥ يناير فهى ظاهرة وجدت من قبل فى المجتمع المصرى، وإن كانت قد مرت بتحولات وتطورات كثيرة، ولكن كان أكثرها وضوحًا فى الفترة التالية للثورة، فقد طرأ تطور نوعى على الأسلحة المستخدمة من قبل جماعات البلطجة، فقد امتلكوا أسلحة ثقيلة ومتقدمة للغاية وقد ساعد على ذلك انهيار النظام السياسى، وجهاز الشرطة، وضعف التحكم فى حدود الدولة المصرية، مما سهل عملية تهريب الأسلحة إلى داخل مصر عن طريق دول مجاورة، مثل ليبيا والسودان بطريقة غير مسبوقة، ومن ناحية أخرى كانت ساحات القتال لجماعات البلطجة تقتصر على الحارات الشعبية والأسواق، وكان الغرض من الاقتتال واستخدام العنف خاصةً فى عصر الفتوات هو استرجاع الحقوق ورد الفتوات الآخرين المعتدين، أو الحفاظ على مناطق النفوذ، ولكن بعد الثورة امتد عمل البلطجية إلى الشوارع الرئيسية والعامة، ومن ذلك عمليات سرقة السيارات التى كانت تتم بصورة مستمرة والسطو على المحلات التجارية وغيرها[1].

وقد اتخذت أعمال البلطجة شكلاً جماعيًا أكثر تنظيمًا، وانتشرت ظاهرة وجود زعيم للبلطجية يتولى التخطيط لتلك الأعمال وأتباع له ينفذون عمليات السرقة والسطو، ويرجع السبب الرئيس وراء تزايد أعدادهم خاصةً فى المراحل الانتقالية، واتساعها فى الشارع المصرى بصفة خاصة والعربى بصفة عامة إلى ضعف الدولة ومؤسساتها الرسمية، وسيادة قيم عدم احترام القانون، وتآكل هيبة الدولة، بالإضافة إلى غلبة الشعور بالاقصاء الاجتماعى على الشعور بالاندماج فى المجتمع، وبالتالى فظاهرة البلطجة هى نتيجة حتمية لما يُعرف «بالدولة الرخوة» التى تعنى

(١) أحمد محمد أبو زيد، البلطجية: معتادو الإجرام فى فترات ما بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، العدد (١٨٧)، المجلد (٤٧)، القاهرة، يناير ٢٠١٢م، ص٢٨.

الدولــة التى تصدر القوانين ولا تُطبقها، ليس فقط لما فيها من ثغرات، ولكن لأنه لا أحد يحترم القانون[١].

٩ـ ظهور جماعة البلاك بلوك «Black Bloc»:

شكلت الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التى مرت بها مصر عقب ثــورة ٢٥ يناير، بيئة مواتية لظهور حركات غــير تقليدية، تتخذ من العنف إطار مرجعــى لها، وتأتى فى مقدمتها جماعة «البلاك بلوك»، والتى تختلف عن حركات العنف التقليدية كتنظيم القاعدة والحركات الجهادية، فى عدم وضوح أُطرها الفكرية والأيديولوجيــة، وكذلك اختفاء عنصر القيادة، وتحررها من التدرج التنظيمى المميز لتلك الجماعات، ويعتبر ظهور البلاك بلوك نتيجة لحالة عدم الاستقرار التى مرت بها مصر، والتى أخرجت لنا مظاهر متناقضة ومتعارضة تظل مســتمرة حتى يستقر المجتمع سياسيًا واجتماعيًا[٢].

ولقــد ظهرت جماعة البلاك بلوك فى عــام ٢٠١٣م وبالتحديد فى الذكرى الثانية للثورة المصرية، حيث ظهرت فى الســاحة المصرية مجموعات لا ســلطوية يســارية عنيفة تســتخدم اســم البــلاك بلــوك، وتتبنى نفس الأســاليب غــير التقليدية فى الاحتجاج، وقاموا بإنشــاء صفحة الكتلة السوداء مصر «Black Bloc Egypt» على مواقــع التواصل الاجتماعى، وأعلنوا من خلالها عن إنشــاء الكتلة الثورية الســوداء «Black Bloc» كتكتيك لمعارضة الحكم الإسلامى، وجماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة، وهاجموا مقرات الإخــوان، وأوقفوا خطوط المترو، وحركة المرور، وكانت لهم عدة شعارات مثل نحن «نسل من من دماء الشهداء» الذين سقطوا فى الثورة، ويرون أنفسهم بأنهم «التطور الطبيعى لغياب القصاص» ويؤكدون على أن «الثورات لا تصنع

---

(١) المرجع السابق، ص٢٩.

(٢) خالد السيد شحاته، البلاك بلوك كنموذج للحركات الاجتماعية العنيفة غير التقليدية فى مصر، أعمال مؤتمر العنف المصاحب للتغيرات السياسية فى العالم العربى، جامعة المنصورة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، الفترة من ٢٥ إلى ٢٦ مارس، ٢٠١٥، ص٣٦٧.

من ماء الورود، الثورات تصنع من الدماء" ويرفعون شـعارات مثل «إذا انعدم العدل فانتظر الفوضى»، «نحن فوضى تمنع الفوضى»[١].

وهـذا نتيجة لحالة الاقصاء الاجتماعى «Social Exclusion» التى ظهرت فى مصر، والأشـكال المتعددة مـن الحرمان والتى تحول بين الأفـراد والجماعات وبين المشاركة «الكاملة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى المجتمعات التى يعيشـون فيها، والتى شـجعت جماعة البلاك بلوك فى الظهور، مما حول مجتمعنا إلى ما يسمى «بمجتمع المخاطر» أو ما يطلق عليه منظروا ما بعد الحداثة مصطلح «عالم الفوضى»، الذى يمثل غياب أنماط الحياة المسـتقرة ومعايير السـلوك، وانحصار أثر العادات والتقاليد على الهوية الشخصية[٢].

(أ) **التعريف**:

لقـد تنوعـت وتعـددت تعريفات البـلاك بلوك تبعًـا لآراء الباحثـين والعلماء وتوجهاتهم السياسـية والثقافية والاجتماعية، وقد عرف «دبوى» «Dupuis» أفراد البلاك بلوك بأنهم الملثمون، الذين يرتدون الملابس السوداء، ويراهم الكثير من أفراد المجتمع مجرد قُطاع طرق بلا فكر، وبلا دافع سياسـى حقيقى، وهدفهم الأساسـى وربمـا الوحيد هو التعبـير عن الغضـب، أو إظهار الاحتجاج وليـس تقديم حلول لمشكلات المجتمع[٣].

كما عُرفت جماعة «البلاك بلوك» على أنها ليست تنظيم أو حركة، بل هى تكتيك يسـتخدم فى الاحتجاجات، ويقـوم خلاله مجموعة من المسـلحين بارتداء ملابس سوداء موحدة لتصعب مراقبتهم وتحديد هويتهم من جانب الشرطة[٤].

ويعرفها مكتب التحقيقات الفيدرالى «FBI» «بأنها تجسـيد للفوضوية والتطرف الأناركى وتمثـل تهديدًا ومصدرًا محتملاً للإرهاب فى أمريكا، فهم ليسـوا كتنظيم

---

(1) http://www.facebook.com/pages - Black - bloc - Egypt.

(٢) أنتونى جيدنز، مرجع سابق، ص١٤٢.

(3) Francis Dupuis, Who's Afraid of the Black Blocs, Anarchy in Action around the World, Translated by Lazer Lederhendler, Toronto: Behind the Lines, 2013, p. 23.

(4) Can't Stop Kaos! A Brief History of the Black Bloc: Published by

القاعـدة، ولكنهم يمثلون فرع من فروع الإرهاب، وتتكـون من مجموعة من الأفراد والمجموعـات التـى تنخرط فى أعمال العنف كوسـيلة لتغيـير الحكومة، واصلاح المجتمـع، وكذلـك لدعم الاعتقـاد أن جميع أشـكال الرأسماليـة والعولمة يجب أن تعارض، وأن المؤسسات الحكومية غير ضرورية وضارة[1].

(ب) أهداف جماعة البلاك بلوك:

لقد نشـأ تكتيك البلاك بلوك على المسـتوى المحلى والعالمى لتحقيق مجموعة من الأهداف يمكن حصرها فما يلى:

١ – **عالميًا:** يتحدد الهدف فى تحدى الرأسمالية، وكسر الرموز الثقافية والقانونية التى تدعم الظلم، وإلحاق الخسائر المالية بالشركات الرأسمالية، ومقاومة الأنظمة الفاشـية والرأسمالية من خلال ضرب وشل مؤسساتها، كما ركز أعضاء التكتيك علـى البلاك بلوك كفكرة، وليس كتنظيم أو حركة ثورية حتى لا يتم اختراقها وتوجيههـا إلى غير ما قامت مـن أجله، وهو حماية المتظاهرين السـلميين من بطش وقمع الشرطة، من خلال المثول فى الصفوف الأولى من المظاهرات السلمية، وقيادة وتحمل المسـئولية الكاملة فى المواجهات والاشـتباكات مع الشرطة التى تقوم بقمع المظاهرات[2].

٢ – **محليًـا:** كان الهـدف الوقـوف ضد كل نظام مسـتبد، وضد جماعـة الإخوان المسـلمين وكل مـن يتاجر بالدين، مـع تأكيدهم على عـدم انتمائهم لأى حزب أو حركة سياسـية، مشـددين على أنهم حماة للثوار، وليسوا صناعة غربية أو عمـلاء لأحد، أو لديهم أجنـدات خارجية، بل هم صناعـة محلية، ويعبرون عن الشـعب المصرى والثوار، ونفوا أنهم يخشـون أجهزة الأمن، لأنهم اعتادوا على مواجهتهم لفترات طويلة، ويوجهون عنفهم بالأسـاس للنظام القائم الذى لا يعـبر – من وجهـة نظرهم – سـوى عن جماعة الإخوان المسـلمين، ومن ثم

---

(1) Jose Pedro, Men in Black: Dynamics, Violence, and Lone Wolf Potential, U.K., 2014, p. 95.

(2) Jef Matt, Black Blocs in Theory and Practice, U.S.A., 2003, p. 101.

فـإن عنفهـم موجه ضد كل من يدعم هـذا النظام، وهدفهم هو السـعى لتحرير الإنسـان، وهدم الفساد، وإسقاط الطغاة فى كل زمان ومكان، كما نفوا أى علاقة لهم بالكنيسة أو بجبهة الإنقاذ[١].

(جـ) سمات البلاك بلوك:

تتميـز البلاك بلوك بمجموعة من السـمات التى تميزهم عن غيرهم من الحركات التقليدية الأخرى وتتضح من خلال ما يلى:

١ ـ التكوين والشريحة العمرية:

تتكـون كل مجموعة عـادة من (٦ إلى ١٠) أفراد تربطهـم علاقة صداقة، أو صلة قرابـة، أو زملاء دراسـة أو عمـل، حتى يكون بينهم مسـتويات عاليـة من الثقة تعطيهم القدرة على حماية أنفسهم، وسرعة اتخاذ القرارات بشكل صحيح، وتتركز الشريحة العمرية للبلاك بلوك من الشباب والفتيات بين (١٦ – ٢٥) عامًا أكثرهم من طلاب المدارس الثانوية، والمعاهد والجامعات، مما يشـير إلى أنها فئة شباب غاضب ومتحمـس ولديهم قدرة كبيرة على التعامل مع الفضاء الإلكترونى، ومواقع التواصل الاجتماعى للترويج لأفكارهم، والمجموعة تعمل فى إطار منظم، فيتشـكل التكتيك من مجموعات لكل منها منسـق، وهناك منسق عام للمجموعة فى المحافظة، ويعمل بالتنسيق مع مجموعات أخرى فى المحافظات، وهذه المجموعات غير منظمة تنظيمًا هرميًـا تقليديًا، وإنمـا يعتمد أفرادها على التواصل الأفقى والشـبكى، ويبدون عدم الاهتمام لفتح أى حوار أو تفاوض مع أى شخص أو جهـة، وكذلك يرفضون وجود قادة للحركة أو رموز لها، أو أى شكل من أشكال السلطة عليهم، سواء كانت هذه السلطة من خارجهم، أو حتى من داخل المجموعة[٢].

---

(١) عبد الفتاح ماضى، مقال مجموعات العنف غير التقليدية، «البلاك بلوك والألتراس نموذجًا»، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥م:

http://studies.aljazeera.net/issues/2013/ 02/ 20/ 3214937 – 58815121 .htm.

(2) Francis Dupuis, op. cit., p. 136.

* الملابس: يتخفى البلاك بلوك أثناء أعمال العنف، خلف الملابس والأقنعة السوداء، فاللون الأسود يعتبرونه رمزًا للفوضى، ويصعب من مهمة الشرطة فى تحديد هويتهم[1].

* العنف: وهو من أهم وأخطر السمات المميزة لتكتيك البلاك بلوك، والتى تميزه عن الحركات الاجتماعية، والاحتجاجية السلمية والتى تستخدم البلاك بلوك كتكتيك عنيف متمرس على استخدام العنف، وقتال الشوارع، وذلك لحماية تظاهراتهم[2].

فالعنف ظاهرة مركبة من ثلاثة عناصر متصلة ومترابطة، العنصر الأول يتصل بعالم الأفكار، والعنصر الثانى يتصل بالبيئة الاجتماعية التى يتولد فيها العنف، والعنصر الثالث يتصل بالنشاط السلوكى للعنف، ويستخدم التكتيك قنابل المولوتوف والحجارة ضد الأمن، ثم ينصرف سريعًا بعد تحقيق توازن القوة فى الشارع وكسب قطاعات عريضة من المجتمع، والاستحواذ على اهتمام الإعلام، والعنف ليس الخيار الأول لديهم، إنما يستخدم حسب ما يقتضيه الموقف، وكذلك له درجات، يبدأ بالدفاع عن المتظاهرين السلميين، مرورًا بتدمير المنشآت التى ترمز للقوة التى يواجهونها، فاستخدامهم للعنف يتم توجيهه غالبًا ضد قوات الأمن، عندما تتحول إلى أداة قمعية للنظام، وليس وسيلة للدفاع عن الشعب، فتصبح الدولة فى نظرهم بلا شرعية، فيصبح من حق المواطن العادى أن يدافع عن نفسه بالعنف ضد ممارسات وظلم الدولة لرفضهم احتكار أى تنظيم للشرعية باستخدام القوة، فالعنف ليس إلا الأداة التى تستخدمها الدولة لاتخاذ شرعية ضد المعارضين، مما يجعل الرد أسهل مع استخدام نفس الأداة، من أجل تعزيز قضية الحرية ضد السيطرة والقوة[3].

٢ ـ التنظيم والثقافة:

لا يوجد تنظيم داخلى محدد للبلاك بلوك، فالعلاقات أفقية، ولديهم عفوية وتلقائية فى التحرك، والتى يمكن أن تصل لحد العشوائية، فغياب القيادة الموحدة فى بعض الأحيان قد يؤدى إلى الفشل، والواقع أنه حتى مع غياب السلطة والقيادة

---

(1) Jeff Mat, op. cit., p. 101.

(2) Jose Pedro, op. cit., p. 101.

(3) Ibid, p. 102.

بشـــكلها المعروف فى البلاك بلوك فإن الكاريزما والخــبرة والمهارات اللغوية تلعب دورًا هامًا فى تحديد صاحب التأثير الأكبر فى توجيه المجموعة[1].

ويستمد أعضاء البلاك بلوك ثقافتهم غالبًا من وسائط إعلامية، وفضائية ومعلوماتية حديثة، وهى ثقافة محدودة بشـــكل عام، وتتســـبب فى أزمة هوية وانتماء لديهم، وهذا نتاج طبيعى للعولمة الثقافية، والغزو الثقافى، وضعف البدائل الثقافية القائمة، كما أن أفراد هذه المجموعات يشـــعرون بعدم الثقة فى النخب والمؤسســـات القائمة، ويرفضون الخضوع لأية جهة، ولديهم إحساس قوى بعدم الأمان، والرغبة فى تغيير الأوضاع المجتمعية القائمة[2].

(د) عوامل ظهور البلاك بلوك:

إن المتأمـــل لظهـــور جماعة البلاك بلـــوك فى مصر يرى أنه ارتبـــط بمجموعة من العوامل التى ســـاهمت بشكل أو بآخر فى نمو هذه الجماعة وغيرها، وذلك من خلال الآتى[3]:

- حدوث حالة من الاســـتقطاب والصراع فـــى المجتمع المصرى عقب ثورة ٢٥ يناير، بين مـــا هو دينى، وما هو مدنى، أضفى علـــى المجتمع المصرى حالة من العنف، كانت سببًا مباشرًا فى ظهور تكتيك البلاك بلوك كمعارض للسياسات العنيفة للتيار الدينى، علاوة على محاولات اســـتخدام التكتيك من قبل بعض القوى السياســـية كوسيلة للضغط على التيارات الإسلامية ومواجهـة هيمنة جماعة الإخوان المسلمين على كل مفاصل الدولة، وســـيطرتهم على صنع القرار، بمـــا يُقَوِّضْ الدولة المدنية الحديثة.

---

(1) Francis Dupuis, op. cit., p. 139.

(2) Jose Pedro, op. cit., p. 107.

(٣) محمد بسيونى عبد الحليم، كيانات ممتدة «البلاك بلوك» كنموذج لحركات العنف غير التقليدية فى مصر، مؤسسة الأهرام، مايو ٢٠١٣م:

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2914.aspx.

– فشل القوى السياسية، سواء التى كانت فى الحكم أو المعارضة، فى استيعاب القوى الشبابية بعد الثورة الأمر الذى ولد شعورًا بالإحباط من مجمل تردى الأوضاع السياسية، وتحديدًا مع انتشار الخلاف السياسى، الذى وصل إلى حد التراشق والاعتداءات والسباب المتبادل بين التيارات السياسية، مما مهد البيئة لظهور جماعات تؤمن بالعنف لتحقيق أهدافها.

– رخاوة الدولة المصرية بعد الثورة، لا سيما على صعيد وظائفها الأساسية كالأمن والتنمية، وسوء أداء الحكومة، وحدوث فجوة اقتصادية واجتماعية بين قطاعات عريضة من الشعب المصرى، الأمر الذى أحدث جرأة وعنف على مؤسسات الدولة، لا سيما بعد كسر حاجز الخوف بعد ثورة ٢٥ يناير. فثمة عوامل تنتج هذا العنف فى مجتمع ما بعد الثورة من أهمها ما يلى[١]:

(أ) الغياب النسبى للدولة، كما يتمثل فى ضعف الأجهزة الأمنية، وعدم فاعلية أجهزة الدولة فى إدارة شئون البلاد مقابل الحضور الكلى للعنف، فى الفترات التى تعقب التوترات والاضطرابات التى تصيب المجتمع.

(ب) غياب الرادع الثقافى والقانونى فى المجتمع، نتيجة انهيار القيم.

هذا بالإضافة إلى أن الشباب لم يتفقوا على بديل واضح للنظام الذين أسهموا بقوة فى إسقاطه، ولم يشكلوا تكتلاً يمثلهم أو يعبر عن مطالبهم، لقد تطلع الشباب إلى رؤية تغيير حقيقى ينعكس على أحوال الناس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما نادوا بالثأر لدماء شهداء الثورة ومصابيها، وانتظروا محاكمات سريعة، وعادلة لرموز النظام السابق وهو ما لم يحدث، فبدلاً من مناقشة كيفية بناء نظام سياسى تتحقق من خلاله شعارات الثورة، انزلقت هذه القوى إلى قضايا فرعية، ليست بأهمية تلبية مطالب الجماهير، وبناء نظام ديمقراطى بديل[٢].

---

(١) أحمد زايد، مرجع سابق.

http://www.siyassa.org.eg/NewQ/2027.aspx.

(٢) المرجع السابق.

١٠ ـ التحريض وبث الشائعات من قبل وسائل التواصل الاجتماعى:

لقد تحولت وسائل التواصل الاجتماعى فى مصر إلى ساحة لنشر الشائعات والتحريض والمعلومات المغلوطة خاصةً خلال فترة حكم «مرسى»، والتحريض تركز على ثلاث قضايا، الأولى التحريض ضد الجيش، والثانية التحريض ضد المرأة، والثالثة التحريض ضد ٣٠ يونيو.

فبالنسبة للتحريض الأول فقد اهتمت به التيارات الجهادية، وهى (أنصار بيت المقدس، وأنصار الشريعة عزب الكنانة، والذئاب المنفردة، وأكناف مصر، وجند الإسلام، وجماعة الفرقان) على الإنترنت لتوصيل رسائل تحريضية تتبنى العنف منهجًا، وهى تحرض ضد الجيش وتنشر مواد مسيئة لمصر وتدافع عن الإخوان كصفحة «عائدون إلى الشريعة» و«صفحة لواء الإسلام»، ولعل أشهر المنتديات الأخرى «شبكة حنين الإسلامية» وهى خاصة (بالدولة الإسلامية فى العراق والشام). ويتم استخدامها لخدمة الجهاديين فى مصر، وقد تعامل التيار الجهادى مع صفحات التواصل الاجتماعى كوسيلة للتحريض وتعليم الشباب كيفية تحضير المواد المتفجرة وتحريك أنصارهم، وقد تمكنت من تشكيل جهاز إعلامى، وحدث نوع من الدعم وتحريك أنصارهم، وقد تمكنت من تشكيل جهاز إعلامى، وحدث نوع من الدعم بين التنظيمات الجهادية فى مصر ودول أخرى، وهذه التنظيمات استخدمت صفحاتها فى دعم «داعش». كما تمكنت التنظيمات الجهادية من التعامل بطريقة مختلفة مع أجهزة الأمن، حيث أعلن بعضها عن عدم وجود حسابات لها على مواقع التواصل الاجتماعى، لكنها لجأت لنشر بعض المواد الخاصة بها عن طريق إيميلات مشفرة، لإرسال المواد الخاصة بها إلى المنبر الإعلامى الجهادى كما تفعل جماعة بيت المقدس فى مصر[١].

---

(١) محمد إسماعيل، خريطة الجيل الثالث من تنظيمات العنف فى مصر، مجلة السياسة الدولية، العدد (٩٨):

http://www.siyassa.org.eg.

والقضيـــة الثانية هى «التحريض على العنف ضد المـــرأة» وفيها نرى فتاوى على الإنترنت تطالب بإقرار سن زواج المرأة من ٨ سنوات لأى رجل فى أى سن، وإمكانية استمتاع الرجل بها وبجسدها إلى أن تأتيها الدورة الشهرية، وأن المرأة غير المختونة ناقصـــة الإيمان، والمرأة لا يحق لها أن تتولى منصب القاضى ومناصب أخرى، وتعتبر منظمات حقوق الإنســـان تزويج الفتيات القصر شكل صارخ من أشكال التحريض على ممارسة العنف ضد المرأة على المستوى الجسدى والنفسى، وربط إيمان المرأة بجسدها شـــكل من أشـــكال ممارســـة العنف الروحى والثقافى والنفســـى والتحريض ضدها، والخطـــير فى هـــذه الدعوات والفتـــاوى أن أصحابها يحاولـــون تمريرها فى نصوص الدســـتور مبررين ذلك بأحاديث دينية، وبأنها عودة إلى الســـنة المحمدية، لدرجة أن هناك مطالب بإحالة هؤلاء الأشـــخاص إلى محاكمات بتهمة ازدراء الأديان والنبى وازدراء الإســـلام والتحقير من شـــأنه، بـــل وترتفع أصوات النخـــب حاليًا فى مصر بضرورة إنقاذ الدين الإســـلامى من التشويه، من هذه الصفحات مع بعض الفضائيات الدينية التى تواصل دعواتها للتحريض على العنف والتمييز ضد النســـاء تحت راية الدين والسنة[١].

كما يرى البعض أن التيارات السلفية هى التى تقوم بذلك بعد أن أفسح لها النظام السياسى الدينى – الإخوانى – المجال الإعلامى والدعوى فى ذلك الوقت أثناء حكم الإخوان، لأنهم يحاولون بهذا التحريض اســـتثمار ســـقطات السلفيين وممارساتهم وفتاويهم المخالفة لكل الأعراف الإنســـانية للمفاضلة بين الإخوان والسلفيين بهدف البقاء فى الســـلطة والاستيلاء الكامل على مفاصل الدولة، والتغطية على إخفاقهم فى توفير وتلبية احتياجات الشعب الاقتصادية والاجتماعية[٢].

ونجد أن جماعة الإخوان المسلمين اتبعت ذلك النهج أثناء حكمها من أجل تشويه صورة السلفيين وإبعادهم عن أمور الدولة، بالإضافة إلى إلهاء الشعب فى تلك القضايا

---

(١) عاطف محمد شحاته، مخاطر التحريض الاجتماعى فى الشارع المصرى فى الفترة ما بين ٢٠١٢ – ٢٠١٤م «رؤية اجتماعية لمخاطر إعادة إنتاج الدولة»، مؤتمر العنف المصاحب للتغيرات السياسية فى العالم العربى، جامعة المنصورة، كلية الآداب، الفترة من ٢٥ – ٢٦ مارس ٢٠١٥م، ص٥٦٣.

(٢) المرجع السابق، ص٥٦٣.

فى الوقت الذى تسـعى فيه الجماعة لتمكين أعضائها واقصاء معارضيها إما بالفصل أو التهديد، أو باستخدام العنف للسيطرة على الدولة وتنفيذ أجندتها الخاصة بها.

١١ ـ الخطاب الدينى المحرض:

لقد انتشـر فى الآونة الأخـيرة مناخ عام يحث على الكراهيـة والتحريض، من خـلال خطاب دينى متطرف يبتعد عن الوسـطية والاعتدال، نتيجة وجود صدامات سياسـية وفقهية بين أنصار التيار الدينى نفسه، بالإضافة إلى التأويل غير الصحيح لبعض آيات القرآن والسنة النبوية، وهذا نتيجة غياب الاعتدال عن مصادر الخطاب الدينى، وقد نتج من عدم الاعتدال والسـلامة الدينية ظواهر كثيرة أبرزها التطرف الدينـى المفضى إلى العنف والمغـرى بالاعتداء، بما يناقض مضمـون الدين وفحواه، كذلـك أوقع هذا التطـرف القطيعة والجفوة بين أبناء الوطـن الواحد، هذا بالإضافة إلى شـيوع نوع من التدين الشـكلى، الذى يؤكد شكليات التدين وطقوسه على حساب المعانى والمضامين السامية بوصفها موجهات أخلاقية تقع فى إطار التفاعل بين أفراد المجتمع[١].

هذا بالإضافة إلى الخلط الواضح بين الدين والسياسة، وتلك هى الساحة التى تُضَيِّع الدين والسياسـة معًا. وقد تزامن أيضًا مع ذلك ظاهرة إضرار التدين بالمواطنة، حيث اتجهت بعض الخطابات الدينية إلى تعميق روح التدين المحرَّف والشكلى والمتطرف عنـد التابعين، وقد ارتبط بذلك تزايـد كثافة الحضور فى المسـاجد والكنائس على السـواء، وتزايدت حالة التبشـير الدينى المتبادل، وكذلك الصدامات أو الاعتداءات الدينية المتزايدة[٢].

وقـد دفعت هـذه التفاعلات إلى حالة من الانسـحاب النسـبى من قيـم المواطنة كمرجعيـة أشمل وأجمع، إلى قيم الجماعات الدينية أو المذهبية المتصارعة كمرجعية

---

(١) على ليلة، الشباب والمجتمع «القضايا والمشكلات»، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠٠٨م، ص١٤٦.

(٢) المرجع السابق، ص١٤٨.

أضيق، مما أدى إلى إضعاف مرجعية المواطنة المشتركة لحساب المرجعيات الانعزالية أو المتقوقعة[١].

وبناءً على ما سبق فإن هذه التغيرات والأوضاع فى مجملها قد تؤدى إلى انتشار الفتنة الطائفية فى المجتمع والتى تقود بدورها إلى انتشار التعصب والعداءات المتبادلة بين الأديان، وهذا قد يدفع نحو الاضطرابات والفوضى التى تقودنا مباشرةً إلى الاتجاه نحو مجتمع المخاطر، وقد ظهر ذلك جليًا فى الفترة التى أعقبت ٢٥ يناير وبصفة خاصة بعد وصول جماعة الإخوان المسلمين للحكم.

١٢ـ التطرف:

تعد مشكلة التطرف من القضايا الرئيسية التى يهتم بها الكثير من المجتمعات المعاصرة، فهى قضية يومية حياتية تمتد جذورها فى التكوين الهيكلى للأفكار والمثل التى يرتضيها المجتمع، فالفكر المتطرف شأنه شأن أى نظام معرفى يعتبر ظاهرة اجتماعية تتأثر وتؤثر فى غيرها من ظواهر مرتبطة إلى حد كبير بالظروف التاريخية والسياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الظروف التى يتعرض لها المجتمع، ولقد شهدت مصر فى أعقاب ثورة ٢٥ يناير تزايد التطرف بصوره المختلفة على نحو لم تشهده من قبل، واتخذ هذا التطرف طابعًا مؤسسيًا بشكل أصبح يمثل خطرًا على استقرار المجتمع، وهذا يجعل الحكومة فى حالة تأهب واستنزاف دائم بفعل انتقال الجماعات المتطرفة من مرحلة الفكر إلى مرحلة السلوك والممارسة[٢].

وقد ازدادت هذه الظاهرة بشكل كبير فى المجتمع المصرى خلال الفترة من ٢٠١١م إلى ٢٠١٤م، نتيجة للتغيير الحادث فى المجتمع، فقد انتقل الشعب بمقتضاها مرة واحدة من نظام سياسى يجمع بين سمات النظم التسلطية والتنافسية فى آن

---

(١) على ليلة، حالة الطبقة العربية المتوسطة «مدخل لرصد أوضاع المجتمع العربى»، مرصد الاصلاح العربى، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، ٢٠٠٧م، ص٤٣.

(٢) يوسف وردانى، تزايد أهمية إعادة التفكير فى قضية التطرف، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٥)، السنة السادسة، يناير ٢٠١٥م، ص٦.

واحد قــادرة على العبور بمصر إلى الديمقراطية، كما أن الصعود السياســى لتيارات الإسلام السياسى ونجاحها فى فرض نفسها كلاعب رئيسى خلال المرحلة الانتقالية وتــولى الحكم خلال العــام ٢٠١٢م أدى إلى إحداث تغير كبير فى البيئة السياســية والاقتصادية والاجتماعية الحاضنة للتطرف، حيث شــهدت تراجع دور المؤسســات الدينية التقليدية فى نشر الفكر الإسلامى الوسطى المعتدل بين الشباب فى ظل سعى الإخوان لتقويض دور مؤسسة الأزهر الشريف[١].

ولقد ظهرت فئة كبيرة – خاصة الذين ينتمون – لتيار الإسلام السياسى – تنجذب بشكل كبير للأفكار التى يطرحها تنظيم القاعدة وداعش، وكان من أبرز مظاهر ذلك رفع أعلام تنظيم القاعدة وصور لأســامة بن لادن، كما تنامى تأييد تنظيم داعش بين هؤلاء الشباب[٢].

ويمثل الفكر المتطرف خطرًا محققًا فى جميع المجتمعات، وهناك عدة مؤشــرات تدل على تصاعد الفكر المتطرف منها ما يلى[٣]:

- ظهور الشــعارات الساذجة حول تسيب المجتمع، وضياع الهدف، وضرورة اتخاذ مواقف صارمة للتعامل مع هذا الوضع.
- إظهــار المتطرفــين بوصفهم ينتمون لفئــة الحق، بينما الآخــرون ينتمون إلى فئة الضلال.
- توجيه الهجوم ضد أى شخص يتحدى آراء الجماعة المتطرفة.
- ظهور خطاب الكراهية ضد الأقليات فى المجتمع.
- الإرهاب المنهجى للمعارضين.

والفرد المتطرف يظهر فى مرحلة انهيار التعليم وانتشار الأمية وضعف إحساس الناس بسيادة القانون الذى يفرض احترام المواطنة، وتتميز شخصية المتطرف بالجهل

---

(١) المرجع السابق، ص٧.

(٢) نبيل عبد الفتاح، ملاحظات حول إشكاليات التجديد فى الفكر الإسلامى المصرى، مجلة آفاق سياسية، المركز العربى للدراسات، العدد (١٢)، ديسمبر ٢٠١٤م، ص١٢.

(٣) إسماعيل سراج الدين، التحدى «رؤية ثقافية لمجابهة التطرف والعنف»، القاهرة، ٢٠١٥م، ص٩١.

بالدين ومنظومته القيمية، ومعاداته لحرية الرأى والتسرع فى الحكم على الناس، كما ينعدم لديه الشعور بالذنب جراء إيذاء الآخرين[١].

فالسبب الرئيسى الذى يؤدى إلى انتشار التطرف هو النظام التعليمى الذى يقوم على التلقين لا الفهم، ولا النقد ولا الحوار بين الأفكار، بعبارة أخرى النظام التعليمى يبذل كل جهده لصياغة «العقل الاتباعى» ويتجنب صياغة «العقل النقدى». هذا بالإضافة إلى ازدواجية نظام التعليم فهناك تعليمًا مدنيًا فى جانب، وتعليمًا دينيًا فى جانب آخر، ففى التعليم الدينى تتجه هذه الجماعات إلى آلية التأويل المحرف للنصوص الدينية، التى تضفى الشرعية الدينية على أساليبها وأهدافها الإجرامية؛ سعيًا لتحقيق هدفهم الأسمى وهو تأسيس الدول الدينية التى تقوم على الفتوى وليس على التشريع وسيادة القانون.

ويضاف إلى ذلك خطورة الدور الذى تلعبه وسائل الإعلام فى نشر الفكر المتطرف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كما أن هناك بعض القنوات الفضائية الدينية التى تنشر الفكر المتطرف من خلال التأويلات المحرقة للنصوص الدينية[٢].

وفى هذا الإطار، نجد ظاهرة التطرف تعتبر من أهم الظواهر الحديثة التى تنشأ فى مجتمع مزدوج المخاطر: مجتمع عالمى «يتسمى بالفوضى وغياب معايير السلوك الاسترشادية وبروز عدد هائل من الأخطار المنظمة المجهولة التى يتعذر التحكم فى عواقبها اللاحقة»، ومجتمع محلى «أدت التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى شهدها فى أعقاب الثورة إلى تغيير بنية الأساسية والقيم الحاكمة له على نحو جعله من ناحية أكثر عرضة للتأثر بهذه المخاطر العالمية، ومن ناحية أخرى أكثر قدرة على توليدها وتصديرها للخارج[٣].

---

(١) أحمد رسلان، مصر الثورة «التحدى والاستجابة»، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١١م، ص٢٤٥.

(٢) السيد يسن، ثورة ٢٥ يناير بين التحول الديمقراطى والثورة الشاملة، مرجع سابق، ص٣٨٣.

(٣) يوسف وردانى، فجوات التطرف وسياسات التعامل مع مجتمع المخاطر المزدوج، مرجع سابق، ص٩٥.

وهناك فجوات خمسة فى التعامل مع ظاهرة التطرف والتى كانت سببًا فى ظهوره نعرضها كالآتى[1]:

(أ) فجوة المعرفة بالمخاطر:

تعتبر من أهم الفجوات المتعلقة بالتصدى لظاهرة التطرف هى فجوة المعرفة، والتى تتعلق بغياب أية معلومات موثوق بها عن حجم الظاهرة، وخريطة انتشار التيارات المتطرفة وتركز بؤرها الساخنة سواء على الأرض أو فى ساحة الشبكات الاجتماعية، والأفكار الكامنة وراء انتشار الأفكار المتطرفة، وطرق تجنيد المتطرفين المحتملين، وربط ذلك كله بخطر التهميش والاستبعاد الاجتماعى، وما ينتج عنهما من بيئة خصبة لممارسات العنف والإرهاب.

وقد تعززت هذه الفجوة بعدم اهتمام مراكز الفكر فى مصر بالتعامل الجاد مع ظاهرة التطرف، وبعدم إجراء استطلاعات رأى علمية لقياس الأبعاد المختلفة لانتشار التطرف فى المجتمع المصرى، وكان الاستطلاع الوحيد هو الذى أجراه «مركز بصيرة» فى [مارس ٢٠١٥م] حول تأثير التطرف الدينى على مصر، كما أن غالبية منتجات مراكز البحوث والفكر التى بلغ عددها [٥٧] مركزًا وفق تقرير «بنسلفانيا» عن مراكز الفكر فى العالم لعام [٢٠١٤م] على ظاهرة الإرهاب دون تناول التطرف كظاهرة سابقة عليه ومولدة له، وعلى التركيز على طريقة واحدة من طرق مواجهته وهى تجديد الخطاب الدينى.

وبناءً على ما سبق نجد أن الأفراد والجماعات التى تلتحق بالمنظمات الإرهابية يعتنقون أفكار وآراء متطرفة تجاه المجتمع والدولة، فهم يميلون إلى تكفير الآخر، بل والأكثر من ذلك يقومون بنشر الأفكار الهدامة التى قد تقوض استقرار المجتمع وتدفعه نحو مزيدًا من العنف والفوضى، وهذا بدوره كفيل بأن يعوق مسيرة الدولة نحو التقدم للخروج من كافة الأزمات التى تمثل عبئًا على الجميع.

---

(١) المرجع السابق، ص٩٥ – ٩٨.

(ب) فجوة الوقوع فى فخ الشكل الواحد:

كان من الطبيعى فى ظل تنامى حدة المناخ المذهبى والطائفى واستهداف المواطنين على أساس الهوية الدينية وازدياد دعاوى التفكير بعد ثورة ٢٥ يناير، أن يتم التركيز على التطرف الدينى باعتباره الشكل الأبرز للتطرف، فإن التطرف الدينى ليس هو الشكل الوحيد، فهناك التطرف السياسى الذى يُعَبِّر عنه انتشار خطاب التخوين والاتهامات المتبادلة بين النخب السياسية، والتطرف الجيلى كما يبرز فى انتشار خطاب دولة العواجيز والمطالبة باقصاء كبار السن من المجال العام دون تمتع الشباب بالمؤهلات اللازمة، والتطرف الرياضى الذى تعبر عنه ممارسات الألتراس، والتطرف العنيف الذى بمقتضاه يتعاطف الشباب مع التنظيمات المتطرفة المحلية والداخلية.

(ج) فجوة المواجهة غير المكتملة:

التطرف ظاهرة معقدة لا يمكن مواجهتها من خلال المعالجة الأمنية التى تعتبر التطرف هو الأساس للفعل الإرهاب، أو من خلال الحديث المتكرر عن إحداث نمو اقتصادى عادل بين المواطنين وحسب، فجزء من المواجهة يتعلق بالتصدى الجاد لفجوة الديموقراطية، وتعميق ممارسات الحكم الرشيد بين المواطنين، وهى الأسباب التى تستغل غيابها تيارات الإسلام السياسى للتشكيك المستمر فى نظام الحكم وشرعيته بين المواطنين، والطعن بعدم احترامه لمبادئ حقوق الإنسان تحت ستار مكافحة الإرهاب، فمناخ الديمقراطية لا يمكن أن تتعايش معه الأفكار المتطرفة، فالديمقراطية تعترف بالاختلاف وتستوعبه على عكس التطرف الذى يقوم على الاقصاء، كما تحقق المواجهة غير المكتملة أيضًا بالتركيز الوقتى على الظاهرة، وعدم وضعها على أجندة اهتمامات الدولة، أو أن تركز هذه المواجهة على أحد أشكال التطرف دون الآخر.

وبالتالى فإن جماعة الإخوان المسلمين لجأت لمثل هذه الأساليب من خلال إقناع الشباب بأنهم مهمشين ومحرومين من كافة حقوقهم فى فترة ما بعد ٢٥ يناير

و٣٠ يونيــو، من أجل زيادة الضغط على الدولة ومؤسســاتها، وتنمية روح التعصب لدى هؤلاء الشــباب، الذيــن قد يكون لديهــم الدافع نحو الاتجــاه للتطرف عندما يعجزون عن إشباع احتياجاتهم.

(د) فجوة العمل التقليدى غير الخلاق:

لا شــك أن العمل التقليدى للأجهزة الرسمية ومؤسســاتها لن ينجح فى مواجهة إبداع التنظيمات المتطرفة التى باتت تنجو نحو النهج اللامركزى فى العمل، وتأخذ أشكالاً غير مؤسسية واضحة يمكن تفكيكها والتعامل القانونى معها، كما أنها غيرت من أســاليب عملها لتركز على إدارة التوحش بين الشــباب غير المنصف أيديولوجيًا الأكثر تعليمًا وخبرة فى التعاطى مع تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة، ما لم تغير من أساليب عملها التى مازالت تركز فقط على الأسلوب الوقائى وتنظيم ندوات وقوافل دينية وفكرية فى أماكن تغيب عنها بوصلة الاستهداف الجغرافى.

هذا بالإضافة إلى اســتخدام التنظيمات المتطرفة أشكالاً خلاقة لاستقطاب الشباب بواســطة شــباب مدرب لديه خبرة فى العمل على شــبكات التواصــل الاجتماعى، وصياغــة رســائل مثيرة تجذب هؤلاء الشــباب للتمــرد والراغب فــى التغلب على حالة الملل والروتين وخلق جو بديل تســود روح الإثارة والمغامرة، وأصبح الإنترنت بالنسبة لهم بمثابة «جامعة إرهابية» جاذبة لاصطياد فرائسهم، نظير ما تمتلكه من خصائص تسهل عليهم نشر فكرهم المخالف لقيم المجتمع، ولعل «داعش بوك» الذى تم الإعلان عنه، نموذج جيد حول قدرة داعش على توظيف هذه المنصات الإلكترونية فى نشر أفكارها.

(هـ) فجوة الأفكار:

تتعلق هذه الفجوة بنوعية الأفــكار التى تبثها الدولة لمواجهة الأفكار المتطرفة، ومدى جاذبيتها لفئات الشــباب التى ســئمت من جمود هذه الأفكار وتكرارها وعدم تعاملها مع قضايا الحياة اليومية التى يعيشــون فيها، والمشــكلات التى تواجههم، والتى أدت إلى اغتراب عدد كبير منهم.

وعلى النقيض من ذلك، أسســت التيــارات المتطرفة لمنظومة من القناعات الفكرية التى تسـعى لتغيير شــكل المجتمع ونظــام الحكم، وتوظيف الديــن لنقد القناعات المستقرة عند المواطنين خاصة فى جانبها السياسى، والتباهى بالمجتمع الذى ينشدون تأسيســه مع وصف المجتمعــات المعاصرة بالكفر والجهل والاســتغراق فى الملذات، وتشويه سيرة العلماء والدعاة والرموز والمراجع الفكرية الذين لا ينتمون إليهم وتتبع عثراتهم واتهامهم ببيع الذمة، وتمجيد أسماء وسيرة شخصيات معاصرة وتاريخية، وانتقاء ما يتناســب مع مواقفها وآرائها لدعم وتعزيز الخط الفكرى والعسكرى لهذه التنظيمات، ومحاولة نســف الأفكار الوســطية وبناء أساس فقهى جديد يعتمد على الأفكار المتشــددة كبديل وترويجه بين الشــباب باستثمار حماســهم وقلة معرفتهم الشرعية، وذلك بالإضافة إلى الاغتيال المعنوى للرموز السياسية واتهامهم بالعمالة، وأخيرًا تكريس فكرة المظلومية والانتقام باسم الله وباسم الدين لضحاياهم.

١٣ ـ الإرهــــاب:

(أ) تعريف الإرهاب:

لقــد أصبحنا اليوم نعيش فى عــالم ومجتمعات متخمة بالمخاطر نتيجة انتشــار جماعات التطرف والإرهاب التى تنشر الرعب بين البشر وتعيث فى الأرض فسادًا، وتنهى حياة البشر قتلاً وذبحًا وإحراقًا[١].

والإرهاب كمــا عرفه «زكى بدوى» عبارة عن «الطريقــة التى تحاول بها جماعة منظمة أو حزب أن يحقق أهدافه عن طريق استخدام العنف»[٢].

ويعــرف قاموس «Oxford» الإرهاب على أنه «اســتخدام الخوف لإكراه الناس لتحقيق أهداف سياسية»[٣].

---

(١) على ليلة، المخاطر الاجتماعية مصادرها وأنماطها وفواعل المواجهة، مرجع سابق، ص٣٥.

(٢) أحمد زكى بدوى، معجم المصطلحات والعلوم الاجتماعية، مكتبة بيروت، لبنان، ١٩٨٦م، ص١٥٤.

(3) Patrik, H., The New Oxford Dictionary, English University Press, New York, 1998, p. 1915.

كما عرفه «سـعيد حمدان وسـيد جاب الله» على أنه «محاولة فرد أو مجموعة من الأفـراد أو الجماعـات، فرض رأى أو فكر أو مذهب أو دين أو موقف معين فى قضية من القضايا، بالقوة والأساليب العنيفة على الأفراد والشعوب والدول، بدلاً من اللجوء إلى الحوار والوسـائل المشـروعة، وهذه الجماعات تحاول فـرض هذه الأفكار بالقوة لأنها تعتبر نفسها على حق والأغلبية مهما كانت نسبتها على ضلال، كما أن تعطى نفسها وضع الوصاية عليها تحت أى مبرر»[1].

فالإرهاب هو إستراتيجية عنف منظم ومتصل تتم من خلاله جملة من أعمال القتل والاغتيال وخطف الطائرات واحتجاز الرهائن، وزرع المتفجرات، وما شابه ذلك من أعمال، أو التهديد بها، وتمارسـه دولة أو مجموعة سياسـية ضد دولة أو مجموعة سياسية أخرى بقصد خلق حالة من الرعب العام من أجل تحقيق أهداف سياسية.

وهذا التعريف حدد ملامح الإرهاب الرئيسية بالآتى[2]:

١ - إنه مخطط إسـتراتيجى بمعنى أنه ليس مجرد عمليـة واحدة أو عدة عمليات، وإنما هو خط من خطوط الصراع وسلاح من أسلحته، يتم انتقاؤه من أحد أطراف الصراع باعتباره الوسيلة التى تناسب ظروفه وقدراته.

٢ - إنـه عنف منظم ومتصل وله صور معينة تحمل معنى القتل والتخريب والتدمير والتهديـد، بحيـث تؤدى هذه الأنشـطة الإجرامية إلى خلق حالـة من الرعب والخوف العام، ومن هنا كان ضحايا الإرهاب فى أغلب الأحيان ليسوا مقصودين بذاتهم، وإنما يحملون رسـالة إلى جميع أفـراد المجتمع الموجه إليهم الإرهاب بأن كل فرد منهم قد يكون الضحية التالية للإرهاب.

---

(١) سعيد عمران، سيد جاب الله، «دور المؤسسات الاجتماعية فى تحقيق الأمن الفكرى.. رؤية نظرية ودراسة تحليلية»، المؤتمر الوطنى الأول للأمن الفكرى «المفاهيم والتحديات»، جامعة الملك سعود، الفترة من ٢٢ - ٢٥ جمادى الأول، السعودية، ١٤٣٠هـ، ص٦.

(٢) عباس أبو شامة، جرائم العنف وأساليب مواجهتها فى الدول العربية، الطبعة الأولى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٢م، ص٦٩.

٣ – إنه يهدف إلى تحقيق مكاسب سياسية، وبذلك يهدم النظام الاجتماعى فى الدول وهو موجه إلى منظومة العلاقات داخل المجتمع ويستهدف حرية اتخاذ القرار السياسى فيه.

ومما سبق، فإن الإرهاب يعرف على أنه «تلك الأعمال الإجرامية الموجهة ضد الدولة والتى من شأنها لطبيعتها إثارة الرعب لدى شخصيات أو جماعات معينة أو على الدولة بأكملها، وذلك بهدف تهديد استقرارها وأمنها ومن ثم السيطرة والقضاء عليها.

(ب) مخاطر الإرهاب:

ظهرت فى الآونة الأخيرة عولمة خطر الإرهاب الذى يحمل تداعيات خطرة على القانون والجيش والحرية وحياة الناس اليومية واستقرار النظام السياسى فى كل العالم، لأنها تجتث كل ضمانات الأمن والاستقرار التى تعهدت بها المؤسسات الأساسية للدولة القومية، ولقد اختلفت ظاهرة الإرهاب فى الحداثة الثانية عن الحداثة الأولى؛ حيث يغيب عن الهجمات الإرهابية أمر بديهى بالنسبة للأعداء التقليديين يتمثل فى القدرة على الحساب العسكرى، فمرتكب العمليات الانتحارية لا يخاطر لأن فعله قاتل ومميت، فالفزع لا يخيفه، وموته يجعله لا يقهر، بل يتصاعد الحسم، فالانتحار عنده وسيلة للقتل الجماعى.

فالمنظمات الإرهابية يتم إرهابها بشكل عشوائى وبلا هدف وبشكل لا يمكن تقديره، فليس هناك حرب والتهديد غير متكافئ بالمعنى الأدق للكلمة، لأن الضحايا سواء كانوا بالزى العسكرى أو مدنيين عزل، ليس لديهم إمكانية الدفاع المضاد، ومن ثم فإن الشجاعة غير مجدية تمامًا مثل الجبن فسلاحهم الأهم هو بث الخوف[1].

فالإرهابيون لا يرغبون تحقيق النصر بل يريدون خلق الخوف وبث الرعب، كما أنهم ينتزعون قيمة قواعد ونظام الجيش والحرب عن طريق نشرهم حالة معادية

(١) أولريش بك، مجتمع المخاطر العالمى بحثًا عن الأمان المفقود، مرجع سابق، ص٢٦٥.

للمجتمع والإنسان لبث الخوف داخل الحدود وخارجها، بالإضافة إلى إجبار الدول على الاعتراف بأنها لم تتمكن من الحفاظ على الحقوق الدستورية التى وضعتها بنفسها فى سبيل ضمان الأمن لمواطنيها الذى يعد أسمى حق قانونى لهم. والإرهاب فى ضوء مجتمع المخاطر العالمى يحدث فيه نوع من تحول الحرب كالآتى[1]:

(أ) فى الحروب القديمة للقرن العشرين كانت الدول تقف أمام الدول، والجيوش أمام الجيوش، وهذا الشكل من المواجهة شكل متناسق فى الأساس، بمعنى أن المشاركين - أى الدول: «حكومات - جيوش» - يمكنهم حساب المخاطر والتنبؤ بها من حيث الأهداف السياسية والقدرة التهديدية «الوسائل العسكرية».

(ب) فى المقابل نشأت حروب جديدة أى أشكال منظمة من العنف من خلال بعض الجماعات والمنظمات المتطرفة، ويتولون القيادة وهم ليسوا قادة عسكريين من الدولة، بل هم غالبًا جماعة من المتطرفين دينيًا وقوميًا ومنظمين للعنف، ويشكلون شبكات مافيا ويقودهم شخص ما، ويعيشون فى الوقت نفسه على تهريب الأسلحة وتجارة المخدرات والسرقة وعمليات السلب والنهب فى مناطق تنتشر فيها تلك الأشكال من العنف غير المتسق الذى لا يمكن حسبانه، هذا بالإضافة إلى أن هذه الجماعات فى اعتقادهم أنهم يحاربون باسم الله، فهؤلاء المجاهدين فى سبيل الله أشخاص يعتقدون أنهم ينفذون إرادة الله على الأرض وهم يمتازون دائمًا بنوع من القسوة والطغيان الذى لا يمكن تخيله.

وقد استفاد الإرهاب من ثمار العولمة والحداثة ولاسيما تكنولوجيا الاتصالات الأكثر تقدمًا، فى عمليات التجنيد والتخطيط والتنفيذ، وثمة مقاربتان عند الحديث عن العلاقة بين الإنترنت والإرهاب الأولى: «مقاربة الإرهاب السيبرى فى ذاته، أى العمليات التى تتم داخل الإنترنت، فقد استخدمت الجماعات الإرهابية نظم تكنولوجيا المعلومات والإنترنت فى إحداث هجمات حققت من خلالها أذى وضررًا ماليًا وماديًا وخسائر فى الأرواح، عبر الإنترنت، منها - على سبيل المثال - تعطيل

---

(١) المرجع السابق، ص٢٦٦ - ٢٦٨.

أجهزة التحكم فى النقل، وإمدادات المياه، والتلاعب فى برمجيات محطات الطاقة، والقرصنة وغيرها. أما المقاربة الثانية: فهى مساعدة الإنترنت على القيام بعمليات إرهابية تتم على الصعيد الواقعى من خلال استخدامه فى الحشد والتخطيط والتنظيم للعمليات الإرهابية[1].

(جـ) ثقافة الإرهاب عبر مواقع التواصل الاجتماعى:

ولعل أبرز الوسائل التى أدت لانتشار الإرهاب هى مواقع التواصل الاجتماعى، حيث لعبت دورها فى الترويج والمساعدة على نشر الإرهاب والتطرف، فقد وجد الإرهاب فضاءً جديدًا لممارسة نفوذه عبر المجتمع الافتراضى بشكل عام، ومواقع التواصل الاجتماعى بشكل خاص، من خلال السياق الآتى:

خطابات الإرهاب عبر مواقع التواصل الاجتماعى:

تتعدد الخطابات داخل ساحة الإنترنت، منها ما يحمل طابعًا سياسيًا، ومنها ما يحمل طابعًا ثقافيًا، وتتحرك هذه الخطابات على مرجعيات متعددة بعضها شخصى والآخر مؤسسى، بالإضافة لمجموعة من الخطابات التى تحض على التطرف والإرهاب بعضها يتحرك بطريقة مباشرة، والآخر بطريقة غير مباشرة، وفى هذا السياق نؤكد على ثلاثة أنماط من الخطابات المتعلقة بالإرهاب عبر مواقع التواصل الاجتماعى. أولها الخطاب التقليدى، حيث يتحرك هذا النمط من الخطاب على مرجعية مؤسسية قد تكون رسمية أو شبه رسمية، وقد يتحرك أيضًا على مرجعية شخصيات أو رموز دينية محافظة، وتتمحور هذه المؤسسات أو تلك الرموز حول مسائل التأصيل العقدى، ولا تتعرض للإشكاليات الدينية العصرية. أما الخطاب الثانى: فهو الخطاب الدينى المتشدد، ذلك أن النمط من الخطاب الذى يتحرك على مرجعيات شخصية أكثر منها مؤسسية، ولعل هذا النمط المتشدد، وما يقدمه من خطابات يتضمن شبهات غلو من الممكن أن تلعب دورها فى الترويج لأفكار العنف

---

(1) Javier Argomaniz, European Union Responses to Terrorist Use of Internet Cooperation and Conflict, vol. 50, No. (2), 2015, pp. 250 – 268.

والتطرف والإرهاب. وأخيرًا الخطاب الثالث، فهو الخطاب الحركى، والمتأمل لتنظيم القاعـدة أو لتنظيـم داعش يدرك أن لـه خطابًا عبر الإنترنت يهـدف من خلاله إلى نشـر ثقافة الرعب والخوف وذلك عبر آليات الإنترنت المتعددة منها مواقع التواصل واليوتيوب[1].

التجنيد وترويج ثقافة الاستشهاد:

فى الغالب نجد أن معظم من انضموا إلى الجماعات المتشددة والمتطرفة تم تجنيدهم عن طريق الاتصال الشخصى أو عبر وسائل التواصل الاجتماعى، من قبل زملائهم فى الجامعة أو الأقارب أو الأصدقاء، حيث أسـهمت تلك الروابط فى التفاعل والتواصل، والتشـفير بعيـدًا عن رقابة أجهزة الأمـن التى كان من الصعـب عليها اختراق هذه التجمعـات من الداخل، وهنا تتأكـد قدرات التواصل الاجتماعـى والاتصال الفعال داخل مجموعات ضيقة تتعامل بشـكل آمن ومباشـر، بل إن هذه المجموعات المغلقة قد تكون عابرة للحدود أحيانًا وتتسـم فى الوقت ذاته بسمات الاتصال الشخصى من حيث قدرة التأثير والتأثر وتوظيف مهارات الاتصال[2].

ولعـل من أبـرز الأسـاليب الخطيرة التـى تعتمد عليهـا التنظيمـات المتطرفة عـبر الإنترنـت، هـى التركيز علـى البعـد الثقافـى والدينى من خـلال الترويج «لثقافة الاستشهاد»، فالواقع يشير إلى أن ثقافة الاستشهاد، هى إحدى الآليات التى تعتمـد عليها التنظيمات الإرهابية فى عملية الحشـد والتعبئـة، ولعل هذه الثقافة يسبقها بطبيعة الحال ما تمت الإشارة إليه من خطابات دينية متشددة، تلعب الدور التمهيدى فى جذب الأفراد وخصوصًا الشباب إلى ساحتها[3].

---

(١) حسام محمد، تجنيد الإرهابيين عبر مواقع التواصل الاجتماعى:

http://www.carjj.org.sites.

(٢) وليد رشاد زكى، تطبيقات الإنترنت كفواعل جديدة للإرهاب، مجلة الديمقراطية، العدد (٦٦)، القاهرة، أبريل ٢٠١٧م، ص٣٢.

(٣) المرجع السابق، ص٣٢، ٣٣.

التدريب والعبور من الافتراضى إلى الواقعى:

هــذا بالإضافــة إلى أن مواقع التواصــل الاجتماعى فتحت المجال أمام شــكل من أشــكال التدريب على القيام بالعمليات الإرهابية يسمى التدريب الافتراضى من أجل القيام بعمليات تخريبية، وتســاهم مواقع الفيديو فى تعليم صنع المتفجرات، حيث تقدم للمشــاهد آليات ووســائل بدائية لصنع المتفجرات التى تســتخدم فى العمليات الإرهابية[1].

ومما ســبق نجد أن الإرهاب وعملياته تهــدف إلى تحقيق أهداف تخريبية بقصد إرهاق الدولة وإحراج الســلطة، كما أن التســهيلات التى قدمها المجتمع الافتراضى فى ظل العولمة، قد أفرز شــكلاً جديدًا من أشــكال الإرهاب يتخطى الدولة القومية، فالجماعــات الإرهابيــة باتــت تتحــرك على مســتوى عالمى فى الحشــد والتخطيط والتعبئة، بل والممارســة والتنفيذ، وأخيرًا اســتغلت التنظيمات الإرهابية ما تقدمه Google Earth فــى التعــرف على الأماكن الحيويــة التى تســتهدفها العمليات الإرهابية بسهولة ويسر[2].

ومــن ثم نجد أنه فى ظل العولمة والانتشــار الهائل لوســائل الاتصال كالإنترنت وغيرها ظهرت العديد من المخاطر التى تعمل على تهديد المجتمع واستقراره خاصةً مخاطر الإرهاب الذى انتشــر فى الآونة الأخيرة بصورة كبيرة، والذى يعد سمة من سمات مجتمع المخاطر، حيــث أصبح عابرًا للحدود ولا يمكن التنبؤ بنتائجه، وهذا قد يؤدى إلى تهديد الأمن القومى المصرى.

استخدام الإعلام البديل للترهيب والحرب النفسية:

لقد أفرز الإنترنت شــكلاً جديدًا من أشكال الإعلام وهو الإعلام البديل، ويتخطى هذا الإعلام كل صور الهيمنة، ويبتعد إلى حد كبير عن المركزية أو الأجندة الإعلامية

---

(١) المرجع السابق.

(2) Javier Argomaniz, op. cit., p. 268.

الموجودة فى الدول، ولقد استغلت التنظيمات الإرهابية هذا النمط من الإعلام لتحقيق أغراضها فى الترويج لأفكارها من ناحية، والترهيب من ناحية أخرى[1].

كما تتعدد آليات هذا النمط من الإعلام، فإن الدلائل الواقعية تشـير إلى أنه يقدم نفســه بقوة عبر متغيرين: الأول الصــورة، والثانى مقاطع الفيديو، ولعل خير دليل على إعلام الإرهاب عبر الإنترنت ما تقدمه داعش، وذلك من خلال عرض الصور التى تظهر قسوتهم وتنكيلهم بالرهائن والمختطفين، وتلغيم السيارات وتفجير الأسواق، وتحفل الشـبكة بالعديد من الصور القاسـية، مثل صور لقطع الرؤوس، وصور لحرق الأشـخاص وغيرها، فمن الملاحظ أن الجماعـات الإرهابية بصفة عامة وداعش بصفة خاصة تعتمد على الأسـلوب الاحترافى فى التصوير بالشـكل الذى تحاول من خلاله قيادة حرب نفسية حول بشاعة ما تقوم به[2].

وبناءً على ماسـبق فإنه ينبغى على الجميع التكاتف معًا من أجل مواجهة خطر الإرهــاب الــذى أصبح يهــدد كافة الدول على مسـتوى العالم، لــذا فالمواجهة لابد أن تنطلــق من الفرد أولاً ثم يأتــى بعد ذلك دور المؤسســات الاجتماعية، وذلك عبر المؤسســات المختلفة كالأسرة، والمدرسة، والمؤسسات الدينية لتوضيح الصورة للشباب وتبصيرهم بسـماحة الدين، ولا يقف الأمر أيضًا عند حد المؤسســات الرسمية فقط، ولكــن لابد للتنظيمات غير الرسمية كالأحــزاب والجمعيات والنقابات أن يكون لها دورًا فاعــلاً أيضًــا فى التوجيه، وأخيرًا تبقى المسـئولية العالمية التى تقع على عاتق المجتمع الدولى والتى يتوجب على الجميع التكاتف من أجلها ضمانًا لأمن الشـعوب واستقرارها.

---

(1) Gabriel Weimann, The Psychology of Mass – Mediated Terrorism, American Behavioral Scientists, vol. 52, No. 1, USA, 2008, pp. 69 – 86.

(2) Ibid., p. 87.

١٤ ـ انتشار العنف:

١ ـ العنف بصفة عامة:

لقد انتشر العنف في المجتمع المصرى بصورة ملحوظة، عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وحتى وصول الإخوان للحكم، لكنه أصبح أكثر حدة بعد ثورة ٣٠ يونيو والذى أدى لمخاطر كثيرة قد تؤدى لانهيار الدولة فى هذا الإطار للعنف بصفة عامة، ثم العنف السياسى لجماعة الإخوان المسلمين.

(أ) تعريف العنف:

يعرف «أحمد زكى بدوى» العنف بصفة عامة على أنه «استخدام الضغط أو القوة استخدامًا غير مشروع أو غير مطابق للقانون والذى من شأنه التأثير على إرادة فرد ما»[(١)].

وفى قاموس «Oxford» عُرف على أنه كل فعل أو سلوك مخالف للقوانين والقواعد ويتضمن استخدام القوة بهدف الحفاظ على وجود مجموعة من الأفراد، أو لتحقيق رغباتهم أو الدفاع عنها نتيجة لعدم قدرتهم على تحمل الضغوط المختلفة[(٢)].

كما عرفه «إسماعيل سراج الدين» على أنه «التجلى الأكثر تطرفًا للقوة والسيطرة، وهو الحاضنة الطبيعة للعنف السياسى»[(٣)].

ويمكن دراسة العنف من خلال مستويين هما[(٤)]:

المستوى الأول: هو ذلك المتعلقة بالعوامل المؤدية لظهور ثقافة العنف والجريمة وهى:

١ – عوامل نابعة من النظام العالمى والقضايا الإقليمية ومن أمثلة ذلك اعتماد ثقافة القوة والقهر لحسم الصراعات على المستوى العالمى، وأيضًا العنف الإعلامى

---

(١) أحمد زكى بدوى، معجم المصطلحات والعلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٦م، ص٤٤١.

(2) The Oxford Dictionary, op. cit., p. 22.

(٣) إسماعيل سراج الدين، مرجع سابق، ص٩٥.

(٤) عاطف محمد شحاته، مرجع سابق، ص١٠٣.

والثقافى مثل تهميش الثقافات، والإساءة إلى المقدسات أو على مستوى الأزمات الإقليمية مما يؤدى إلى ظهور ردود أفعال ذات طابع عنيف.

٢ - العوامل النابعة من المستوى القومى الداخلى وهذه العوامل تتعلق بالأساس بثقافة الانغلاق والردة الاجتماعية للثقافات المحلية على نفسها، مما أفسد الثقافة العامة للمجتمع وأدى إلى نقص مساحة تأثيرها، كذلك تنامى الفقر واتساع الهوة بين الطبقات والعشوائيات، حيث تسود ثقافة العنف وتهميش القانون والأخلاق، ويضاف إلى ذلك عوامل نابعة من النظام السياسى الحاكم وانتهاكات حقوق الإنسان والفساد.

المستوى الثانى: هو الخاص بالمسارات التى تؤدى إلى تفاعلات ثقافة العنف والجريمة فى المجتمعات الإنسانية، وهى:

- حالة الإحباط والاغتراب وكذلك التهميش الاجتماعى التى تواجه الكثير من شرائح المجتمع المصرى.
- عدم الثقة بين أفراد المجتمع والنظر إلى الآخر على أنه عنصر تهديد، وفى هذا الإطار فإن جماعة الإخوان بعد وصولها للحكم قد اعتبرت كل من يعارضها على أنه مصدر تهديد لها، ولجأت إلى اتباع أساليب مختلفة معهم كالتعذيب والتهديد، مما أدى إلى اتساع دائرة العنف التى قد تؤدى إلى تهديد استقرار المجتمع والأفراد ونشر الفوضى.
- غياب ثقافة احترام القانون وغياب القيم وتباين الضوابط والأخلاقيات الاجتماعية فى المجتمع.

(ب) العولمة وعلاقتها بالعنف:

لا شك أن العولمة لها إيجابيات كثيرة، حيث أدت إلى جعل العالم قرية صغيرة يتم فيها تبادل السلع والخدمات والأفكار وغيرها، ولكن بالرغم من ذلك نجد أن المبادئ التى دعت إليها وأسست لنهضتها كالديمقراطية وقيم المجتمع المدنى والمواطنة والمساواة كانت مجرد شعارات براقة انجذب إليها العديد من الأفراد والمجتمعات والشعوب، لكن الواقع غير ذلك.

فقد أحدثت العولمة حالة من عدم الاستقرار، ومن مظاهرها ما يلى[1]:

- نقل الإعلام والفضائيات قيم وسلوكيات تمس قيمنا الأصلية، وإعادة صياغتها بطريقة حديثة تؤدى إلى تغييب الوعى وإعادة رسم خريطة الانتماء للأفراد والمجتمعات.
- قوضت العولمة أسس قيام الطبقة الوسطى بمكوناتها الاقتصادية والاجتماعية نتيجة التغيرات فى البناء الاجتماعى التقليدى.
- تعميق التناقض بين المجتمعات البشرية، وزيادة الهوة بين الدول الغنية والفقيرة.
- تفاقم مشكلات الفقر والبطالة وعدم المساواة، وبالتالى فإن كافة هذه المظاهر تساهم فى تنامى الإحساس بعدم الأمان والثقة التى تؤدى إلى خلق مزيد من العنف.

(جـ) العنف المصاحب لثورات الربيع العربى:

أدت ثورات الربيع العربى وما تلاها إلى سيطرة القوى الدينية المنظمة على الكثير من تلك الثورات، وأدت الانقسامات فى العديد من المجتمعات إلى فوضى وحروب أهلية، وظهرت الأشكال الأكثر تطرفًا من الإرهاب الهمجى الذى طفى على السطح على أيدى القوى التى تلقب نفسها باسم «الدولة الإسلامية» فى العراق والشام؛ نتيجة الإفلاس الفكرى للعديد من الأنظمة العربية على مدى فترات طويلة من الحكم سابقة على ثورات الربيع العربى، حيث عجزت تلك الأنظمة عن تجديد العقد الاجتماعى بشكل حقيقى؛ نتيجة الاحتكار المستمر للسلطة من قبل النخبة الحاكمة، فقد ازدادت ظاهرة العنف بشكل غير مسبوق بمختلف صورها وأشكالها بعد ثورات الربيع العربى بصفة عامة، وبعد أحداث ٢٥ يناير بصفة خاصة، حيث أصبح المجتمع المصرى فى معاناة من ظاهرة العنف المجتمعى من قبل التيارات المتشددة فى المجتمع والتى اتخذت من التطرف شعارًا ومنهجًا لها، الأمر الذى قد

(1) World Commission on the Social Dimension of Globalization. http://www.ilo.org/public/english/wcsdg/global.htm.

يقود إلى مخاطر كثيرة لا يمكن السيطرة عليها وبالتالى انتشار الفوضى فى المجتمع، وتهديد استقراره[١].

فالعنف يتولد من الحرمان النسبى الذى يفضى إلى التوتر الذى ينشأ عن التعارض بين ما ينبغى أن يكون وبين ما هو كائن بالفعل، الأمر الذى يدفع الأفراد إلى العنف، وخاصةً الشباب؛ مما جعلهم أكثر حساسية إزاء المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأكثر استعدادًا للاتجاه نحو العنف فى ظل تشكل بعض مظاهر الأزمة المجتمعية التى تعانيها المجتمعات العربية: مثل أزمة الهوية واهتزاز القيم والمعايير، وتزايد الإحساس بالفراغ الفكرى والثقافى، وهذه العوامل تعد قوة دافعة نحو انخراط الشباب فى الجماعات والتنظيمات الإسلامية التى تقدم بديلاً للإحساس بالأمن والهوية، وتعد هؤلاء الشباب نحو الاحتجاج ضد النظم الحاكمة والأوضاع القائمة فى المجتمع والتوجه نحو العنف والتمرد[٢].

ومن ثم فإن الفوضى الاجتماعية قد تكون هى السبب الرئيسى لانتشار العنف؛ نتيجة الكبت والحرمان، فعندما يصبح النشاط الهادف للوصول إلى الغاية المرغوب فيها مستحيل، فهذا النشاط يتحول تلقائيًا إلى العنف والعدوان الذى يشكل خطرًا على الوجود البشرى، ويهدف إلى الهمجية والفوضى وخاصةً فى أعقاب الثورات.

ولكننا فى هذا الإطار سوف نقوم بإلقاء الضوء على العنف السياسى؛ وخاصةً العنف الذى تمت ممارسته من قبل جماعة الإخوان المسلمين بعد الثورة وأثناء توليهم الحكم وبعد ثورة ٣٠ يونيو.

٢ ـ عنف جماعة الإخوان المسلمين:

(أ) تعريف العنف السياسى:

تعد ظاهرة العنف السياسى من الظواهر التى شغلت تفكير علماء الاجتماع والسياسة، وخاصةً بعد اندلاع ثورات الربيع العربى، حيث شهدت الدول العربية

(١) إسماعيل سراج الدين، مرجع سابق، ص٢٢.

(٢) حسين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسى فى النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، ١٩٩٢م، ص٨٧.

حالة من الصراع السياسى على السلطة، ومن ثم أعقب هذا الصراع مظاهر عديدة للعنف بين القوى السياسية المتصارعة.

ولقد تعددت التعريفات التى تناولت مفهوم العنف السياسى، فقد عرفه «شانج سياهن» «Chung – Siahn» على أنه الاستخدام للقوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين لتحقيق أهداف سياسية[1].

كما عرفه «إدوارد ميللر» «Edward Muller» على أنه يشمل كل أنواع وصور الحروب المعروفة: الحرب ذات النطاق المحدود والحرب ذات النطاق الواسع والحرب العالمية والحرب الشاملة[2].

ويعرفه أيضًا «ريتشارد فوردينج» «Richard Fording» على أنه العنف الذى يشمل كافة الممارسات التى تتضمن استخدام فعلى للقوة لإلحاق التدمير بالأشخاص أو بالممتلكات لتحقيق أغراض سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية لها أبعاد سياسية[3].

كما عرفه «أحمد زايد» على أنه كافة الممارسات التى تتضمن استخدام فعلى للقوة أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية مباشرة تتعلق بشكل نظام الحكم وتوجهاته الأيديولوجية وسياساته الاقتصادية والاجتماعية[4].

ووفقًا للأمم المتحدة فقد عرفته على أنه «من أكبر المخاطر التى تواجه الأفراد والمجتمعات والذى يؤدى إلى تهديد كيان الدول والشعوب نتيجة استخدام القوة»[5].

---

(1) Chung – Siahn, Social Development and Political Violence, Seoul National University Press, 1981, p. 12.

(2) Edward Muller N, Income Violence Inequality, Regime Repressiveness and Political Violence, American Sociological Review, vol. 50, No. 1, 1985, p. 47.

(3) Richard C. Fording, The Conditional Effect of Violence as a Political Tactic: Mass Insurgency, Welfare Generosity, and Electro Context in the American States, American Journal of Political Science, vol. 41, No. 1, 1997, p. 12.

(٤) أحمد زايد، العنف فى الحياة اليومية فى المجتمع المصرى، المجلد الأول، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص٩.

(٥) تقرير الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص١٨.

(ب) العنف السياسى لجماعة الإخوان المسلمين:

لا شك أن ما صدر عن جماعة الإخوان المسلمين من عنف بعد ثورة ٢٥ يناير وحتى بعد ثورة ٣٠ يونيو ينتمى لنمط العنف غير المسئول، حيث تم اختيار أنصار الرئيس الأسـبق محمد مرسـى من جماعة الإخوان المسـلمين والجماعات التى على شاكلتها مـن الناحيـة الفكرية التى تم ترتيبها على ثقافة فرعيـة منعزلة عن الثقافة العامة فـى المجتمع، حيـث يمارس أعضاء وأنصار هذه الجماعـة العنف فى إطار ما يملى عليه من قيادات الجماعة تحت مسـمى «الحفاظ على الإسـلام ودعم الشرعية»، فهم يعتقدون أن ذلك هدف أسمى يجب الدفاع عنه حتى الموت، لكن الواقع غير هذا، لأن الهدف الرئيس والحقيقى الذى تسعى إليه قيادات هذه الجماعة هو تحقيق أهدافها السياسية سواء كان ذلك بطريقة مشروعة أو غير مشروعة من خلال استخدام العنف والقوة للوصول إلى ما يريدونه حتى ولو أدى ذلك إلى إسقاط الدولة.

ويتفـق ذلك مع ما أشـار إليه «على ليلـة» حينما أكد علـى أن النمط اللاعقلانى غـير المسـئول يتميز بالافتقار لأى أهـداف موضوعية يثور ضدهـا الفرد، وعادة ما يخـدم أغراض بعض المحرضـين، وعادةً يتم اختيار جمهور هـذا النمط من العنف من طراز معين من البشـر، ثم تنتشـر بينهم أفكار معينة ضد الجماعات الأخرى أو ضد سـلطة المجتمع، ومن ثم يتشـكل لهم بناءً اجتماعيًا وثقافيًا فرعيًا ومضادًا لبناء الجماعات الأخرى وأيديولوجيتها أو ضد سلطة المجتمع ذاتها، وفى هذا النمط نجد أن المحرضين يكونون على وعى بأهداف العنف بينما المشـتركين فيه ليسـوا سوى ضحية لصياغة اجتماعية وثقافية زائفة أتقن تأسيسها المحرضون على هذا النمط من العنف[١].

وبنـاءً عليـه فإن ذلك قد ينطبـق تمامًا على جماعة الإخوان المسـلمين وأنصارهم من التيارات الدينية الذين تربوا على السـمع والطاعة لقياداتهم، فى سـبيل تحقيق

---

(١) على ليلة، تقاطعات العنف والإرهاب فى زمن العولمة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص١٠٤.

أهدافهم تحت شعار الغاية تبرر الوسيلة، وسوف نقوم فيما يلى بعرض أنماط العنف التى اتبعتها جماعة الإخوان المسلمين بدايةً من يوم ٢٥ يناير حتى ثورة ٣٠ يونيو وعزلهم عن السلطة كما يلى:

المرحلة الأولى: من ٢٥ يناير إلى الوصول للحكم

يمكن تحليل هذه الفترة من خلال توضيح علاقة الإخوان المسلمين بمجموعة من القوى الأساسية داخل المجتمع والتى تمثل الإطار الشامل للمجتمع، وذلك من خلال ما يلى[1]:

فلقد استغلت الجماعة ثورة ٢٥ يناير لتحقيق أهدافها الخاصة، حيث تحولت من جماعة محظورة إلى حزب سياسى معترف به هو حزب الحرية والعدالة، وبالرغم من أنها لم تكن الداعية لثورة يناير فإنها حاولت فى إطار خبرتها فى التنظيم السيطرة على مكاسب الثورة، كما استغلت الجماعة فى هذه الفترة موقف دعم الجماهير لها كونها الجماعة التى عانت كثيرًا فى ظل حكم مبارك، فرأى العديد من الجماهير ضرورة منحها الفرصة ليقدموا مشروعهم.

كما ابتعدت الجماعة عن استخدام العنف بعض الشىء فى هذه المرحلة لجمع شمل أنصارها ومؤيديها وكسب تعاطف الجماهير وصولاً للسلطة، كما لم تكن هناك قوى سياسية قوية ومنظمة تتصدر المشهد فى ذلك الوقت فى مواجهة الجماعة، وفى سبيل تحقيق ذلك أكدوا عدم نيتهم فى ترشيح أحد منهم للرئاسة وعدم الاستحواذ على أغلبية البرلمان، ومشاركة المسيحيين فى اتخاذ القرار، ودعم تمثيل المرأة فى البرلمان، ولكن سرعان ما تبخرت هذه الوعود الواحد تلو الآخر بعد حصولهم على الأغلبية فى البرلمان وظهرت رغبتهم فى التمكين.

ومن ثم فإن الفرصة كانت سانحة للجماعة فى ظل ضعف الجهاز الأمنى لكى يعوضوا ما حُرموا منه فى ظلٍ يقظة الأجهزة الأمنية، ويتقدموا خطوات فى ظل حيازة السلطة وامتلاكها خاصةً وأن جهاز الشرطة أصيب بعد يوم ٢٨ يناير ٢٠١١م

(١) أشرف إسماعيل إبراهيم، مرجع سابق، ص٤٥٤.

بجرح غائر، ودفع ثمن خطايا النظام وأخطاء انحرافه عن مهمته فى خدمة الشعب بحفظ أمن المجتمع إلى خدمة السلطة، وهذا الجهاز - لا سيما مباحث أمن الدولة - الذى لديه معلومات كاملة عن تنظيم الإخوان ويلاحقهم ويطاردهم ويواجههم إذا دعت الضرورة، لكنه أمام الضربات المتتالية التى تعرض لها، لم يعد بمقدوره أن يفعل ما كان ينفذه فى الماضى.

هذا بالإضافة إلى المجلس العسكرى ظهر فى تلك الفترة بلا خبرة سياسية، وللمرة الأولى أيضًا يُهاجم فيها «المجلس العسكرى» بهذه الحدة من قطاع شعبى عريض ويهتف الشباب بسقوطه ورحيله، وينفتح الباب أمام تداول المعلومات عن الجيش وأوضاعه ومشاريعه، وبالتالى فإن هذا المجلس المتعثر الذى يبحث عن الخروج الآمن بدا هو الطرف الضعيف السهل الذى استغلته جماعة الإخوان جسرًا للوصول إلى السلطة، وهى فرصة لا تتكرر أمامها.

تديين الصراع السياسى وتزايد حدة الاستقطاب المجتمعى على خلفية دينية:

لقد بدأت هذه العملية منذ الاستفتاء على التعديلات الدستورية، وبرزت بشكل واضح خلال الانتخابات البرلمانية وحملات الانتخابات الرئاسية، واستمرت خلال عملية صياغة الدستور والاستفتاء عليه، وهذا الاستقطاب أخذ يفرض حالة من الحدة على الخطاب والممارسات السياسية لدرجة دفعت بعض المنتسبين لتيارات الإسلام السياسى إلى التهديد الواضح بممارسة العنف إذا لم تتم الاستجابة لمطالبهم، أو إذا لم تنجح خططهم فى إقامة دولة الخلافة أو تطبيق الحكم بالشريعة، وتتم تعبئة هؤلاء بشكل مستمر لصد أى موقف أو ممارسة تعرقل مشروع الإسلام السياسى وسيطرته على الدولة أو حتى على وعى الناس، وقد انتهجت تيارات الإسلام السياسى فى ذلك ميدانيًا أسلوبين واضحين، الأول: تنظيم مليونيات إسلامية يتم الحشد لها من مختلف المحافظات كأحد أساليب الضغط وإثارة الرعب، وهى المليونيات التى

نظمتها قوى الإسلام السياسى بمفردها، فى مواجهة القوى المدنية فى معظم الأحيان مثل[1]:

اسم المليونية	التاريخ	الهدف
مليونية تسليم السلطة والمعروفة بجمعة قندهار	٢٠١١/١١/١٨م	المطالبة بسرعة تسليم المجلس العسكرى للسلطة.
مليونية لا لوثيقة السلمى	٢٠١١/١١/١٨م	الاحتجاج على وثيقة السلمى نائب رئيس الوزراء المتضمنة بعض المبادئ فوق الدستورية التى تضمن مدنية الدولة واعتبارها واجبة الالتزام عند صياغة الدستور الجديد.
مليونية تطبيق الشريعة	٢٠١٢/١١/٩م	نظمتها الجماعة الإسلامية والجماعات الجهادية وجماعة حازم أبو إسماعيل بهدف الدعوة لتطبيق الشريعة الإسلامية.
مليونية حماية الشريعة والشرعية	٢٠١٢/١٢/١م	لدعم الإعلان الدستورى الذى أصدره مرسى لحماية وتحصين الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى، وهما مؤسستان تسيطر عليهما الإسلاميون، من الحل بحكم المحكمة الدستورية العليا.

الثانى: حصار الإسلاميين من جماعة الإخوان، وحازم أبو إسماعيل للمؤسسات الرسمية وتعطيلها، وحصار مدينة الإنتاج الإعلامى لإرهاب القنوات الفضائية التى تنحاز للتيار المدنى ومنع ضيوفها من الظهور فى البرامج الحوارية بل والاعتداء على بعضهم.

وهذا التوجه أصبح يشوبه الكثير من المخاطر من جانب المجتمع بصفة عامة والشباب المصرى بصفة خاصة فى ظل سعى جماعة الإخوان إلى إعادة إنتاج النظام الشمولى ومحاولة أخونة مؤسسات الدولة، التى تعنى تهميش واقصاء قطاعات واسعة من الشباب، وإبعاده عن تلك المؤسسات لعدم ضمان ولائهم، هذا بالإضافة إلى المؤشرات التى تدل على قمع حرية التعبير والإبداع فى مواجهة ما فجرته

(١) شحاته صيام، ثقافة الاحتجاج، مرجع سابق، ص٣٥، ٣٦.

الثورة لدى قطاعات واسـعة من الشـباب من طاقات إبداعية وفنية، وهو ما يضاعف من احتمالات الصدام.

هذا بالإضافة إلى تلويح جماعات الإسـلام السياسـى باسـتخدام العنف، ويمكن ملاحظة تهديدات قوى الإسـلام السياسى باستخدام القوة ضد من يخالفهم الرأى من خلال الآتى[1]:

- التصريحات العلنية لبعض قيادات التيار الإسـلامى السياسى باستخدام القوة ضد شباب الثورة من خلال الجماعات المنتمية تاريخيًا للتيار الجهادى المؤمن بالعنف.
- بعض الممارسـات ذات الدلالة على امتلاك قوى الإسـلام السياسى جماعات منظمة ومدربة يمكن دفعها لقمع الثوار إذا لزم الأمر.
- إصـدار فتـاوى دينية تهـدر دم المعارضين خاصةً قيادات جبهـة الإنقاذ والدعوة لإقامة حد الحرابة على المتظاهرين والمحتجين.

وهذه التصريحات والممارسـات والفتاوى التى يدفع تراكمها الشباب على الجهة المقابلة إلى الاستعداد للدفاع والحماية ثم الرد، وأخيرًا السعى للتعامل بالمثل والانتقام.

ونرى أن ذلك قد يكون مؤشرًا خطيرًا يؤدى إلى نشوب الحرب الأهلية فى المجتمع المصرى، وهذا يقود إلى تهديد الدولة واستقرارها ومن ثم انتشار العنف والفوضى.

ـ المرحلة الثانية: «فترة حكم الإخوان المسلمين»

أسـفرت نتائج الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٢م عن فوز مرشح الإخوان المسلمين «محمد مرسى» بمنصب رئيس الجمهورية، وبذلك تولت جماعة الإخوان زمام الأمور فى حكم الدولة المصرية، وأعطى محمد مرسى فى حملته الانتخابية الكثير من الوعود والعهود تحت مسمى «برنامج المائة يوم» بالتركيز على أكبر مشكلات الحياة اليومية

---

(١) عماد صيام، ٢٥ يناير الثورة السلمية لشباب الطبقة الوسطى وتحديات المستقبل «الربيع العربى» ثورات الخلاص من الاستبداد «دراسة حالات»، الطبعة الأولى، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، ٢٠١٣م، ص٦٥.

http://www.ademocracy.net.com.

وهى: النظافة، وتحقيق الأمن، وتوفير الخبز والوقود، وتيسير المرور، وشرع مرسى فى بداية حكمه لحل هذه المشكلات من خلال حملة «وطن نظيف» والتى لاقت نجاحًا محدودًا، وعادت الأوضاع كما كانت عليه ومرت المائة يوم ولم يحقق الرئيس الأسبق وعوده الانتخابية فى هذه الفترة، ومن ثم دعت الأحزاب السياسية والليبرالية والثورية لمظاهرات حاشدة فى ميدان التحرير يوم الجمعة ٢٠١٢/١٠/٢٦م، وأطلقت عليها «جمعة المحاسبة» وذلك لتقييم أداء رئيس الجمهورية ومدى وفائه بالعهود التى قطعها على نفسه، بالإضافة إلى نقد وتشكيل أداء اللجنة التأسيسية لوضع الدستور، واستنكار هيمنة جماعة الإخوان المسلمين عليها.

غير أن جماعة الإخوان المسلمين بدلاً من أن تترك ميدان التحرير باعتباره ساحة للتعبير عن الرأى المعارض قررت اقتحامه «بمليشيات» إخوانية استدعتها قيادة الجماعة من كل المحافظات لإفشال «جمعة المحاسبة» وما كان فإن وقع الصدام الدامى بين الفريقين وأسفر عن إصابة ١٥٠ شخص[١].

وبالتالى فإن هذه التظاهرات كشفت عن الوجه الحقيقى لجماعة الإخوان، والذى يتمثل فى استخدام العنف ضد الخصوم السياسيين، وتعميق الانقسام السياسى بين القوى السياسية داخل المجتمع، بالإضافة إلى سير الجماعة بخطى نشطة فى مجال «أخونة الدولة» و«أسلمة المجتمع»، وخير مثال على تلك العملية – أخونة الدولة – من خلال عزل المستشار عبد المجيد محمود وتعيين أحد الكوادر الإخوانية، كما قررت جماعة الإخوان المسلمين معاقبة المحكمة الدستورية العليا وقضاتها نظرًا لأنهم حكموا ببطلان مجلس الشعب، فتم محاصرة مبنى المحكمة، ومنع قضاتها من الدخول، ومن ثم فهذا إعتراض من الجماعة على الأحكام القضائية وتشكيك فى الذمة القضائية ولم يقتصر الأمر على الاعتراض فقط وإنما ارتبط هذا الاعتراض بالتهديد باستخدام العنف من خلال محاصرة المبنى ومنع القضاة من ممارسة أعمالهم[٢].

---

(١) السيد ياسين، فيتو على عصر الإخوان، نقد العقل المغلق، سمات المرحلة الانتقالية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١٥م، ص١٧٨ – ١٨٠.

(٢) المرجع السابق، ص١٨١.

ومــن ثم فــإن جماعة الإخوان بقيامهم بمثل هذه الأفعــال فإن ذلك قد يعنى أنهم أحكمــوا قبضتهم على مفاصل الدولة بهدف الســيطرة التامة عليهــا وأخونتها بما يخدم مصالحهم فقط وليس مصالح الشعب، الأمر الذى قد يؤدى إلى تزايد الغضب من جانــب المجتمع الذى قد منحهم الفرصة من قبل للوصول إلى الســلطة، وبالتالى فإن ذلك قد يؤجج مشار الغضب والكراهية تجاههم وهذا قد يؤدى إلى تصادم بين الشعب والجماعة قد يقود إلى مخاطر تؤدى لنشر الفوضى فى المجتمع.

وفى هذا الإطار أوضح «عمار على حســن» أن الإخوان المسلمين نهجوا نهج مبارك فى اســتخدام المؤسسة الأمنية فى البطش، حيث وجدوا فى أساليب الأمن الاعتدائية ما يرضيهم ويفيدهم فى حرق أى بديل والاســتمرار فى تشــويه الثوار حيث تحول خطابهم حيال الثوار من «الشــباب الطاهر» إلى «المخربين» وبدا الإخوان متعطشــين للدم، فالجماعة يســيطر عليها الآن المؤمنون بأفكار ســيد قطــب التى تكفر وتجهل المختلفــين فى الرأى معها، بعــد أن تخلصوا تباعًا من أصحــاب النزعة الاصلاحية الراغبين فى الاندماج أكثر فى الفكر المدنى والتحديثى[1].

كما مارســت جماعة الإخوان العنف اللفظى على أوسع نطاق قيمى يسمى «كتائب الشــتائم الإلكترونية» التى تملكها الجماعة وتوجهها لتبث شــتائمها ضد المخالفين لها فى الرأى والموقف، وانتقل العنف اللفظى إلى عنف سياسى مادى ظاهر، فتنظيم الإخــوان هو الذى أرســل كــوادره إلى قصر الاتحاديــة ليهدموا خيــام المعتصمين، ويقبضــوا على بعضهم، ويتولوا اســتجوابهم نيابةً عن أجهــزة التحقيق التى تتولى ذلك، وتعذيبهم كما تفعل أجهزة الأمن القاســية، لكــن افتضاح هذا الأمر والضغوط الداخليــة والخارجية حيال هذا الفعل ربما جعل الجماعــة تفكر فى أن تبحث عن وكلاء للعنف[2].

---

(١) عمار على حسن، انتحار الإخوان: انطفاء الفكرة وسقوط الأخلاق وتصدع التنظيم، الطبعة الثانية، القاهرة، ٢٠١٣م، ص١٠٨.

(٢) المرجع السابق، ص١١٠.

هذا بالإضافة إلى أن عنف السلطة فى زمن الإخوان لا يقتصر على الجماعة فحسب، بل غيرها من التنظيمات المتأسلمة المتواجدة فى الساحة، وبعض الشخصيات التى تقوم بالدعوة، والمتحالفة مع الإخوان أو التى تتواطئ معهم، وتتصور أن الدفاع عنهم وإستباحة أموال وأعراض المختلفين معهم فى السياسة أو فى الفكر عمل شرعى واجب دفاعًا عما يسمونه «المشروع الإسلامى»[(١)].

فمن خلال فحص وقائع العنف والقمع التى شهدتها فترة حكم الإخوان فى دراسة أجراها «جمال محمد غيطاس» بعنوان «مصر فى زمن الإخوان»، تبين أن العنف السياسى أو العنف ذو التوجهات السياسية تصدر أحداث العنف سواء من حيث عدد الوقائع أو الأحداث أو من حيث عدد الضحايا الذين سقطوا فى فترة حكم الإخوان، حيث أكدت الدراسة على أن العنف السياسى يحتل ٨٤٪ من عدد الضحايا بين قتيل ومصاب ومقبوض عليه، وبذلك نجد أن ثمن المعارضة للإخوان المسلمين تمثل فى ٩٨ قتيل و٨٦٨٧ مصابًا و٣٣٥٧ مقبوضًا عليه بإجمالى ١٢١٤٢ شخصًا بنسبة ٨٤٪ من ضحايا عنف الإخوان وبالتالى فإن هذه الأرقام الناتجة عن إحصاءات لمراكز بحثية تؤكد ممارستهم للعنف والقمع من خلال محاولتهم للتمكين السياسى وتدعيم وترسيخ حكمهم[(٢)].

وهذا فى ظل حالة من الارتباك والتوتر فى المجتمع المصرى، فلم يجد الشعب أى بوادر ثورية اصلاحية، ولم تشعر الطبقات الفقيرة بأى تحسن فى أحوالهم المعيشية، حيث لم يطرحوا أى رؤية لنهضة البلاد، وأصبحت الساحة المصرية تعج بالفوضى، وقد تزامن ذلك مع سعى الإخوان لبسط نفوذهم على الدولة من خلال زرع كوادرهم فى كل مفاصل الدولة بما يسمى «بالأخونة» والتى تعنى فى دستورتهم التمكين وقد يكون ذلك طبيعيًا لكل حزب أغلبية فى العالم ليتمكن من تحقيق برنامجه ولا يقف فى طريقه عائق، ولكن الحالة هنا مختلفة - حالة الحزب الدينى - والتى تختلف

---

(١) المرجع السابق، ص١١٢.

(٢) جمال محمد غيطاس، مصر فى زمن الإخوان: وصف بالبيانات والمعلومات، المركز العربى للبحوث والدراسات، القاهرة، ٢٠١٤م، ص١٦٤.

لاعتبارات خطيرة تكمن فى مخططهم غير المعلن، ولكونهم ينتمون للتنظيم العالمى، بالإضافة إلى افتقارهم للكوادر الفنية، كما ساد الفشل فى أنحاء الدولة منذ الأسابيع الأولى لرئاسة «محمد مرسى»، وهنا نجد أن الشعب خرج من نار نظام مبارك ليدخل فى نار أكثر شراسة، وهى البلطجة والفوضى[1].

هـذا بالإضافة إلى المخاوف التى ظهـرت مؤخرًا نتيجة تصريحات وممارسـات الإخوان والتى تمس الكيان والتراب الوطنى، وممارسـاته التى تتبنى نظامًا فاشـيًا بغطاء دينى، حيث إنهم يتبعون نفس سياسـة الحـزب الوطنى فى التزوير وإنكار الديمقراطيـة والعمل على تزوير وتزييف الإرادة وتكريـس الطائفية، بالإضافة إلى اقصاء المعارضين والتمكين للجماعة وأفرادها بشتى الطرق[2].

وثمة العديد من المؤشـرات التى تدل على توجهات لأسلمة وأخونة الدولة بدايةً بالتعليـم من خلال التخطيط لتغيـيرات جوهرية فى المناهج، ووصل الأمر فى بعض المدارس غير الحكومية الإسـلامية لدرجة استبدال النشيد الوطنى بأناشيد إسلامية. ومن ناحية أخرى بدأ حزب الحرية والعدالة بشـكل علنى مرحلة أخونة القضاء من خلال نشـر إعلانات صريحة عن توفير فرص لخريجى الحقوق للالتحاق بالهيئات القضائيـة، وطالب الراغبين فـى التظلم من عدم التعيين بالهيئـات القضائية بدايةً من دفعـة ٢٠٠٢م حتى ٢٠١٢م بالتوجه لمقر الحزب لإعطـاء المتظلم كافة المعلومات الخاصـة به، وذلك كان بداية لتنفيذ ذلك المخطط لأخونة القضاء واختراقه من خلال الدفع بعدد كبير من معاونى النيابة العامة، بجانب تعديل قانون السـلطة القضائية بخفض سن تقاعد القضاة لـ ٦٥ عامًا[3].

هـذا بالإضافة إلى مخطط آخـر لأخونة الداخلية وتحويلها لأداة مباشـرة فى يد النظـام لمواجهة الاحتجاجات الشـعبية والسياسـية، وهذا دفع أعـداد متزايدة من

---

(١) أحمد محمد عبده، مرجع سابق، ص٣٥٩ – ٣٦٠.

(٢) المرجع السابق، ص٣٦١.

(٣) فؤاد السعيد، ثورة مصر.. تفاعلات المرحلة الانتقالية الممتدة وسيناريوهات المستقبل، «الربيع العربى ثورات الخلاص والاستبداد»، الطبعة الأولى، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، دار شرق، بيروت، ٢٠١٣م، ص١٠٠.

الضباط نحو الإضراب عن العمل وإغلاق أقسام الشرطة، وهذا أدى إلى إعلان الأحزاب السلفية والجهادية عن إنشـاء لجان شعبية إسلامية لحفظ الأمة؛ بديلاً عن الشرطة المصريـة ولقطع الطريـق على فكرة نـزول الجيش التى يرفضها الإسـلاميون، وقد ظهرت هذه الميليشـيات عندما قامت بالاعتداء على المعتصمين أمام قصر الاتحادية، كما شـهدت الدولة العديد من الوقائع الأخرى لأخونة الفكر والثقافة بالإضافة لقيام البعـض بتحطيم بعـض التماثيل لرموز الفكر المدنى كطه حسـين وأم كلثوم وغيرها من التماثيل، أيضًا دعوات بعض المتطرفين لهدم التماثيل الفرعونية[1].

وبالتالى فإن هذه الفترة من حكم الإخوان المسلمين يمكن تحليلها من خلال الآتى:

- بدأت علاقة الجماعة بالشعب تتوتر بعد وصول الجماعة إلى السلطة حيث حاولت الجماعة الانفراد بالسـلطة من خلال اقصاء التيار السـلفى الذى قاسمها الفوز فى الانتخابـات البرلمانيـة، ومن ثم التيارات السياسـية الأخـرى، وتحولت نظرة الجماعة للمعارضة السياسـية علـى أنها تمثل مؤامرة لإسـقاط الحكم الذى طالما حلموا به والذى وصلوا إليه بالطرق المشروعة وغير المشروعة.
- اسـتغلت جماعة الإخوان المسلمين حادثة مقتل الجنود فى الحدود الشرقية للبلاد للتخلص من قيادة الجيش فى ذلك الوقت بقيادة المشـير محمد حسين طنطاوى من خـلال عملية الخروج الآمن لها، واسـتخدمت الجماعة ذلـك كورقة للضغط على القوات المسـلحة فى بعض الظروف، حيث اعتقد الإخوان أن تعيين قيادة جديدة للجيش سوف يضمن ولائها لجماعة الإخوان، ولكن القيادة الجديدة للجيش ممثلةً فى «الفريق أول/ عبد الفتاح السيسـى» فى ذلك الوقت حاولت أن تبتعد عن المشهد السياسـى قدر الإمكان من خلال العودة إلى سكناتهم وممارسة عملهم الحقيقى فى حماية الوطن.
- مع سـقوط نظام مبارك سـقطت معه الشـرطة، بالإضافة إلى فقد الثقة بينها وبين أفـراد المجتمع من خلال قمعها للثوار فى الأيـام الأولى للثورة، مما جعلها أكثر

---

(١) المرجع السابق، ص١٠١.

انكسـارًا، كما أن العداء الدائم بين جماعة الإخوان المسـلمين والجهاز الشـرطى جعلها تعمل بحذر فى فترة حكم الإخوان، ومن ثم فقد مثل تخوف الشـرطة من التصادم مع أفراد الشـعب سـواء المؤيدين أو المعارضين ووقوفهـا على الحياد فى إعطاء الإخوان مسـاحة كافية لممارسـة العنف فى تلك الفترة بحرية دون ملاحقة قانونية، وقد ظهر ذلك جليًـا فى أثناء فض اعتصام الاتحادية عندما رأينا أنصار الجماعة يسـتجوبون المتظاهرين وكأنهم هم المسـئولون عن التحقيق معهم وليس أعضاء النيابة.

- نجحت جماعة الإخوان فى اسـتغلال الإعلام سواء التقليدى أو الإعلام الجديد فى الترويـج لأفكارها، ثم تطور الأمر إلى ما عُرف بميليشـيات الإخوان الإلكترونية التى تقوم بالتشـويه الإعلامى لمعارضيها ونشر الشائعات من خلال اقتطاع أجزاء من الحديث للمعارضين لحكمهم.

ومن ثم نجد أنه بالرغم من كل ذلك الاسـتحواذ فإن الإعلام المعارض نجح فى أن يظهـر حقائق عنـف النظام الإخوانى أمام المجتمع مما سـاهم فى زيادة معارضيه، وقلة المؤيدين له، لأن جماعة الإخوان فى ذلك الوقت كانت قد وصلت لمرحلة لم تعد ترى أخطائها من كثرة الممارسات العنيفة التى قامت بها ضد المجتمع.

لقـد أدت التجاوزات التى حدثت فى فترة حكم الإخـوان إلى ازدياد حدة التوتر والغضب لدى المجتمع المصرى بكل فئاته، وتصاعد الاشتباكات والصدام بين الجماعة والشـعب الأمر الذى قد يؤدى إلى حدوث الفوضى، وقـد يصل الأمر للحرب الأهلية التى تهدد استقرار المجتمع وتدفع لتفكك الدولة وانهيارها[1].

ومما سـبق نـرى أن المجتمع بهذا الشـكل قد يتجـه لأن يكـون مجتمعًا فائق الخطورة، نتيجة التوتر والصراع الدائر بين جماعة الإخوان المسـتميتة على السلطة والشعب الذى يعانى الإرهاب المستمر سواء كان إرهابًا سياسيًا أو مجتمعيًا.

---

(١) أحمد محمد عبده، مرجع سابق، ص٣٦٢.

ـ المرحلة الثالثة: ٣٠ يونيو والاقصاء الشعبى لجماعة الإخوان:

بـدأت علاقة الإخـوان تتوتر بكل مؤسسـات الدولة بعد شـهور قليلة من حكم الإخوان، ورغم ذلك اسـتمر الإخوان فى عملية التمكين فى كافة مؤسسات الدولة من خـلال تعيين كوادرها فى كافة الأماكن الحيوية فى الدولة لضمان السـيطرة التامة، ممـا أدى إلى حالة من السـخط العام بين جماهير الشـعب المصـرى، فى ذلك الوقت تحركه مجموعة من الشباب تدعى «حركة تمرد» لتجميع توقيعات من الشعب تنص علـى رفضهم لسياسـات حكم الإخوان، ومن ثم جمعت الحركـة أكثر من ٢٠ مليون توقيـع، ودعت إلى الخروج فـى ٢٠١٣/٦/٣٠م للتظاهر ضد النظام الإخوانى، ولعمل انتخابات رئاسـية مبكرة، ولكن الإخوان المسـلمين اعتقدوا أنهم امتلكوا حكم مصر فلم يسـتجيبوا لذلك، وأخذ الرئيس الأسبق يؤكد على الشرعية متناسيًا أن الشرعية هى الشعب، وقد خرج الشعب ثائرًا ضده، ومن هنا خرجت القيادة العسكرية لتمهل جميـع الأطراف فرصة للتوافق لمدة ٤٨ سـاعة، ولكن ظل النظام الإخوانى يتمسـك بالشـرعية ولم يعترف بأخطاؤه، ولم يقدم أى تنـازلات لإرضاء الجماهير المعتصمة فى الميادين نتيجة العناد المستمر من قبل الجماعة[١].

وفـى هذا الإطار فـإن الأمور فى تلك الفترة قد وصلت لمرحلـة غاية فى الصعوبة من التوتر لدى أفراد الشـعب المصرى نتيجة الممارسـات التى كانت تقوم بها جماعة الإخوان المسـلمين وأنصارهم كسـيطرتهم علـى جميع المؤسسـات، واضطهاد وقمع المعارضـين لهم بل والأكثر من ذلك قيامهـم بتعذيب كل من يعبر عن رأيه، وبالتالى فإن المجتمع فى هذه الفترة قد وصل لدرجة الغليان والغضب من أفعالهم مما قد ينذر بالصدام بين الإخوان والشعب وبداية حرب أهلية لا يستطيع أحد التنبؤ بنتائجها، فقـد تعدى الأمر فى هذه المرحلة مـا يطلق عليه مجتمع المخاطر، بل أصبح المجتمع «فائق الخطورة».

---

(١) أشرف إسماعيل إبراهيم، مرجع سابق، ص٤٥٥.

وبالتالى كان لزامًا على المؤسسة العسكرية التحرك لمنع حدوث ذلك؛ لأنه قد يؤدى إلى انتشـار الفوضى والعنف فى المجتمع، ومن ثم استجابت القوات المسلحة المصرية للإرادة الشـعبية للمرة الثانية على التوالى وعزلت الرئيس الأسبق «مرسى» وشكلت إدارة جديدة للبلاد، تحت قيادة الرئيس السـابق «عـدلى منصور» والذى كان آنذاك رئيسًـا للمحكمة الدستورية العليا، فلم تجد الجماعة حلاً سوى الاحتشاد فى ميدان «رابعة العدوية» و«النهضة» ورفع شعار ضرورة عودة «مرسى» باسم الشرعية، ولكن لم يجدى ذلك نفعًا، فقد كانت الإرادة الشـعبية أقوى، لذلك لجأت الجماعة مستندة فـى ذلك إلى تراثها القديم، حيث لجأت إلى اسـتخدام العنف وممارسـة الإرهاب، وذلك بتوجيه ضرباتها إلى أفراد الشعب المصرى والجيش والشرطة[1].

وبعد الإطاحة بنظام الإخوان المسـلمين فى ٣ يوليو ٢٠١٣م، بدأت مرحلة جديدة مـن التحديات الأمنية بعد أن دخلت فصائل إسـلامية مباشـرة علـى خط المواجهة المسـلحة مع الدولة من خلال تنظيمات جهادية مسـلحة فيما يشبه الحرب الشاملة ضد الدولة المصرية، حيث تهدف تلك التنظيمات إلى[2]:

- الضغـط على مفاصل الدولة التى تعانى من أزمات اقتصادية حادة من خلال إتلاف محطـات الكهرباء، وحرق المنشـآت والمواصـلات العامة، وتفزيـع المواطنين من التفجيرات العشـوائية، وخلق حالة من الإحباط العام، ومخاوف لدى المسـتثمر المحلى والأجنبى على السـواء، مما يجعل هناك تحديات جمة أمام تحقيق طفرة تنموية فى مدى زمنى معقول، ويدفع قطاعات شعبية عريضة للاحتجاج.
- إرسـال رسـالة إلى الداخل المصـرى والخارج العربى مفادهـا أن مصر لا تزال فى مرحلة انتقالية، بمعنى أن الترتيبات السياسـية الحالية لا تكفل لها الاستقرار، ولـن تكون خريطة الطريـق التى أعلنت فى ٣ يوليـو ٢٠١٣م هى نهاية المطاف، بل سـوف يعقبها خرائط طريق أخرى مما يجعل الترقب - خاصة لدى المسـتثمر الخارجى، ووكلاؤه فى الداخل هو سيد الموقف.

---

(١) المرجع السابق، ص٢٢٥.

(٢) سامح فوزى، التنمية والأمن.. تطلع المواطن واختلاف السياسات، مجلة أحوال مصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (٥٦)، السنة الثالثة عشر، ربيع ٢٠١٥م، ص٤٩ - ٥١.

- دفـع الحكومة إلى تكثيـف «المكون الأمنى» فى السياسـات العامـة بغية تحقيق الاسـتقرار وإيقاف عجلة العنف، مما يستلزم بدرجة ما تقييد الحريات العامة، وإيـلاء أولوية للحرب علـى الإرهاب، وخلق التوتر فى المجـال العام من خلال عمليات إرهابية تدفع قوات الأمن لارتكاب أخطاء أو انتهاك سياسات خاطئة فى مجال حقوق الإنسـان، مما يخلق لها أزمة على المسـتوى الشعبى وينعش الذاكرة بممارسات ما قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م.

وفيما يلى عرض لأهم مظاهر عنف الإخوان بعد الاقصاء عن الحكم، حيث تعددت مظاهر عنف الإخوان بعد ثورة ٣٠ يونيو وإقصائهم عن الحكم، وقد تمثلت فيما يلى:

(أ) أحداث مكتب الإرشاد ٢٠١٣/٦/٣٠م:

قام العديد من الموظفين والشـباب بالتظاهر أمام مكتب الإرشـاد بالمقطم، مطالبين برحيـل نظـام الإخوان المسـلمين، مردديـن هتافات مثل «يسـقط حكم المرشـد»، و«يسـقط حكم الإخوان» و«عبد الناصر قالها زمـان الإخوان مالهمش أمان». مما أثار غضب جماعة الإخوان وقاموا بإطلاق الخرطوش والرصاص الحى من فوق سطح مكتب الإرشاد، وأسفرت النتائج عن مقتل ١٢ شخصًا وإصابة ٤٨ آخرين[١].

(ب) أحداث بين السرايات:

وقع يـوم الثلاثاء ٢ يوليو أحداث عنيفة بين المعتصمـين أمام جامعة القاهرة من أنصار محمد مرسى وأهالى المنطقة، حيث استخدم فيها مؤيدو مرسى أنواعًا مختلفة من الأسـلحة النارية والآلية، وذلك نتيجة مشـاهدة أنصار مرسـى سيارات عليها ملصقات «ارحل» تقف أمام كليـة التجارة، فقاموا بإطلاق النيران من الخرطوش فى الهواء لترهيب الأهالى، الأمر الذى أثار حفيظة عدد من الأهالى، ووقعت اشـتباكات عنيفة بين الطرفين، أسفرت عن مقتل ٢٣ قتيلاً، وإصابة ٢٢٠ آخرين[٢].

---

(١) تقرير حول انتهاكات أنصار الإخوان المسلمين منذ ٣٠ يونيو حتى إعلان جماعة الإخوان جماعة إرهابية، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، ٢٠١٣م، ص٧.

(٢) المرجع السابق، ص٩.

(ج) أحداث الحرس الجمهورى:

حاولت ميليشيات الإخوان المسلمين اقتحام مقر الحرس الجمهورى، مما أدى إلى مواجهة دامية بعد أن مارست قوات الحرس الجمهورى حقها الشرعى فى الدفاع عن هذه المنشأة العسكرية، بالرغم من تحذير القوات المسلحة بأن الهجوم على المنشآت العسكرية خط أحمر، وراح ضحية هذا الهجوم ٥١ قتيلاً و٣٥ مصابًا[١].

(د) أحداث رابعة العدوية والنهضة:

مثّل اعتصام رابعة العدوية والنهضة وكرًا يأوى العديد من الجرائم التى قام بها جماعة الإخوان المسلمين، حيث تم اختطاف العديد من أفراد الشرطة وبعض المواطنين العاديين إلى داخل اعتصام رابعة العدوية وتعذيبهم، وهناك العديد من الأمثلة مثل تعذيب «أحمد زليفة» حتى الموت على يد المعتصمين فى رابعة، واختطاف ضابط شرطة وأمين شرطة وتعذيبهم فى داخل الميدان، والعثور على العديد من الجثث المدفونة فى حديقة الأورمان بميدان النهضة[٢].

كما ثبت من الخطط المضبوطة لدى أعضاء جماعة الإخوان أنها تنوعت ما بين خطط لمواجهة الدولة بالمقاطعة الاقتصادية والاجتماعية، وتعطيل أجهزتها وإنشاء حكومة موازية، وإرهاق الأمن وكسر وزارة الداخلية لإسقاط النظام، وتشكيل قوة الدفاع الشعبى للقبض على عدد من رجال القضاء والنيابة والقيادات الأمنية ومحاكمتهم علنًا، وكذلك خطة لتقطيع أوصال الدولة بقطع الطرق ووسائل المواصلات، وخطة إعلامية تتبنى إستراتيجية الإلحاح فى تكرار الخبر أو المعلومات، حتى تصبح حقيقة يصعب نفيها، والتواجد بكل وسائل الإعلام للنفى الفورى لكل ما يتسرب من حقائق للإعلام، كما بثوا صورًا ومواد فيلمية لأحداث وقعت بالخارج - صور من سوريا واليمن - على أنها حدثت فى مصر، وأشخاص يدعون الإصابة، وعلى

---

(١) المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، أسابيع القتل: عنف الدولة والاقتتال الأهلى والاعتداءات الطائفية، فى صيف ٢٠١٣م، القاهرة، يونيو ٢٠١٤م، ص٣٠.

(٢) تقرير حول انتهاكات أنصار الإخوان المسلمين، مرجع سابق، ص٩.

ملابســهم الخارجية ما يشـبـه الدماء، لكن الملابس الداخلية عندما تم كشفها تبين خلوهــا مــن أية آثار لدماء أو جــروح، وأخيرًا تم ضبط (٥١) ســلاحًا ناريًا مختلف العيارات، وعدد من الطلقات التى تستخدم عليها بالإضافة إلى نبال وكريات حديدية وغيرها من الأدوات والمواد التى استخدمت فى الاشتباكات[١].

وفى هذا الإطار نجد أن الشرطة دفعت ثمنًا غاليًا بعد فض اعتصام رابعة العدوية والنهضة حيث أصبحت مستهدفة بدرجة كبيرة من قبل جماعة الإخوان وتجلى ذلك عندما حاولت اغتيال وزير الداخلية السابق محمد إبراهيم ولكنها فشلت، فضلاً عن اغتيال العديد من رجال الشرطة وحرق مراكزها فى العديد من المحافظات.

(هـ) أحداث القائد إبراهيم:

فــى يــوم الجمعة الموافــق ٢٦ يوليو ٢٠١٣م شــهدت محافظة الإســكندرية عدة مظاهــرات، إحداها تابعة لأنصار الرئيس المعزول محمد مرســى، الذين احتشــدوا عقب صلاة الجمعة فى محيط مســجد القائد إبراهيم، وبعد احتشــادها مرت مسيرة من أنصار وزير الدفاع السابق عبد الفتاح السيسى تلبية لدعوته إلى مليونية التفويض مما أدى إلى حدوث اشــتباكات بين الطرفين استمرت على مدار اليوم، وأودت بحياة ١٢ شــخصًا بالإضافة إلى أكثر من ١٧٥ مصابًا، وقد قام أنصار مرسى باحتجاز رهائن مصابين من المتظاهرين المعارضين لهم بمسجد القائد إبراهيم والاعتداء عليهم بالضرب وإهانتهم[٢].

(و) الاعتداء على الكنائس:

لقد شهدت البلاد حادثة من أسوأ الأحداث فى أعقاب فض تجمعى رابعة والنهضة تلــك الهجمات التى شــنتها جماعــة الإخوان المســلمين ومؤازروها علــى المواطنين المسيحيين وكنائســهم وممتلكاتهم، وامتدت إلى إحدى وعشرين محافظة، وذلك فى

---

(١) تقرير لجنة تقصى الحقائق حول أحداث ٣٠ يونيو وما بعدها:
http://www.gate.ahram.org.eg/News/56249.aspx.

(٢) المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، مرجع سابق، ص٤٠.

ضـوء الخطاب التحريضى ضد الأقباط، وقد طالت تلـك الاعتداءات الكنائس الثلاثة الأرثوذكسـية، والكاثوليكية، والإنجيلية من خلال حرق ٥٢ كنيسة ومنشأة كنيسة كليًا وجزئيًا، والاعتداء على ١٢ كنيسة ومنشأة أخرى وسلب ونهب محتوياتها[١].

هذا بالإضافة إلى أنه خلال السـتة أسـابيع التالية لعزل محمد مرسـى تعرضت ٤٣ كنيسـة لاعتداءات مختلفة، من بينها ٢٧ كنيسة نهبت وحُرقت بالكامل، بينما تعـرض للنهب أو التدمير أو الإتلاف الجزئى فى الأبواب والنوافذ، وتم إطلاق النار على ٣ كنائس، هذا بالإضافة إلى الاعتداء على ١٣ كنيسة، و٧ مدارس، و٦ جمعيات مسـيحية منها مركزان طبيان وملجأ للأطفال، وحرق ٧ مبان خدمية والاعتداء على منازل خاصة برجال الدين المسيحى[٢].

(ز) أحداث العنف فى سيناء والعريش:

تمثلت هذه الأحداث فى الهجوم على أقسـام الشرطة، وبعض النقاط العسكرية، وراح ضحيتها العديد من أفراد الشـرطة وجنود القوات المسـلحة، وقد تزامنت هذه الأحداث أيضًا مع تصريحات بالعنف من قبل بعض قيادات التيار الإسلامى، حينما قال (محمد البلتاجى) عضو مكتب الإرشاد أن ما يحدث فى سيناء يتوقف فى اللحظة التـى يتراجع فيها الجيـش عما وصفه بالانقلاب وعودة الشـرعية ممثلة فى محمد مرسى إلى مهامه ومنصبه، هذا فضلاً عن تفجير خطوط الغاز فى سيناء والعريش[٣].

وفى هذا الإطار فإن استجابة القوات المسلحة لإرادة الشعب للمرة الثانية ومساندته ضد جماعة الإخوان المسـلمين بالإضافة إلى قيامها بجمع شمل القوى السياسـية التى عانت من عملية الانقسـام فى عهدهم، ووضعت القوات المسـلحة نفسها فى مواجهة عنـف جماعة الإخوان لكى تقلل الخطر والضرر على المواطنين السـلميين، وتحملت الكثير أثناء المواجهة، حيث سـقط العديد من الضحايا فى صفوفها نتيجة العمليات

(١) نص تقرير لجنة تقصى الحقائق حول أحداث ٣٠ يونيو وما بعدها، مرجع سابق.

(٢) تقرير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية عن أنماط وأهم أحداث العنف فى ٢٠١٣م.

http://www.eipr.org/pressrelease 20142121/ 8/ 06.

(٣) تقرير حول انتهاكات أنصار الإخوان المسلمين، مرجع سابق، ص١٧.

الغــادرة التى قامت بها الجماعة، فمن المســتحيل أن تترك الشـعب لتلك الجماعة وعنفها، فهى الوحيــدة القادرة على ذلك لأنه جزء من اختصاصها، فواجبها الدفاع عن أمن الوطن والمواطنين ضد إرهاب الإخوان وأنصارهم.

هذا بالإضافة لمجموعة من أهم القضايا الخاصة بتعاون جماعة الإخوان المســلمين مع جماعات العنف الخارجية، ومن أهم تلك القضايا[1]:

- القضيــة الأولى: القضية (رقم ٢٠١٣/٣٧٥م حصــر أمن دولة عليا تنظيم الجهاد) والتــى أقر عــدد مــن المتهمــين بانتمائهم لهــذا التنظيــم ومســئوليته عن قتل اللواء/ نبيل فراج، واســتهداف رجال الشــرطة والقوات المسلحة لمساندتهم نظام لا يطبق الشريعة الإسلامية حسب تعبيرهم.
- وتعــد القضية (رقم ٢٠١٤/٢٦م أمن دولة عليا) من القضايا المهمة التى أقر عدد من المتهمين بانضمامهم لجماعة الإخوان المسلمين وإحراز الأسلحة النارية والذخائر والتدريــب عليهــا، وإشــراكهم فى التجمع والاحتشــاد لتأييد الرئيس الأســبق محمد مرســى واعتراض المناهضين لهــم، وكانت تتولى الجماعــة تدبير الأموال اللازمة لهم.
- هذا بالإضافة للقضية (رقم ٢٠١٤/٤٢٣م حصر أمن دولة عليا) (تنظيم بيت المقدس) من أهم وأخطر القضايا التى تم ضبطها، حيث أقر عدد كبير من المتهمين بانتمائهم لهذا التنظيم وتشكيل خلايا عنقودية فى عدة محافظات وتدريبهم تدريبًا عسكريًا وتســليحهم على يــد كتائب عز الدين القســام الجناح العســكرى لحركة حماس الفلسطينية، وتصنيع المتفجرات والحصول على الصواريخ من الحدود مع السودان، كما أقروا أيضًا باســتهداف المجرى الملاحى لقناة الســويس، واستهدافهم رجال الشرطة والقوات المسلحة والمسيحيين ومقارهم؛ انتقامًا لأحداث ٣٠ يونيو ٢٠١٣م وفض تجمعى رابعة والنهضة، وأشــاروا إلى وصول تحويلات مالية لهم من بعض الأفراد غير المصريين، وإذ ســيناء كانت الملاذ لإيواء عناصر التنظيم وعقد دورات التدريب العسكرية.

---

(١) نص تقرير لجنة تقصى الحقائق حول أحداث ٣٠ يونيو وما بعدها، مرجع سابق.
http://www.gate.ahram.org.eg/News/56246.aspx.

– أمـا القضية الرابعـة هى التحريض ضـد ٣٠ يونيو والشـرطة والجيش المصرى، وتعـد أكثر موضوعات التحريض الاجتماعى فى فترة (٢٠١٤م)، والمحرض فيها عـدة تيارات سياسـية واجتماعية مختلفة، أحيانًا يؤكـدون على أنهم الإخوان، وأحيانًـا أخـرى يقولـون أنهم «ثـوار ٢٥ يناير» الذين سـلبت منهـم ثورتهم، وأحيانًا ثالثة يقولون أنهم جماعات الاحتجاج الاجتماعى والفئوى وعلى رأسـهم «تمرد والألتراس» وغيرهم من بقايا النظام السابق، أما أداة التحريض فهى مواقع التواصـل الاجتماعـى، والمحرضون الإخوان يرون أن ما يجـرى على أرض مصر – فى اعتقادهم – هو انقلاب عسـكرى تخفى وراء مظاهرات حاشـدة، فهو ليس ثورة شـعبية سـاندها الجيش، أو موجـة ثورية من رحم الثـورة، بل أراد بها أصحابها ثورة جديدة على ثورة ٢٥ يناير فهو – فى اعتقادهم – انقلاب عسكرى لم يستهدف إسقاط مرسى فقط، ولكن إسقاط الإخوان وضرب التيار الإسلامى شريك ٢٥ يناير مع التيارات الأخرى[١].

وقـد تصاعدت حـدة التحريض مـن قبلهم، وقـد أدى ذلك إلى إعـلان الداخلية المصرية فى ٣٠ يناير ٢٠١٤م، أنه فى إطار قيام جماعة الإخوان الإرهابية باستخدام صفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعى للتحريض ضد ضباط الشرطة ونشر بياناتهم الشـخصية، فقد قامت الأجهزة المختصة باستخدام التقنيات الحديثة من فحص فنى وتتبـع البصمة الإلكترونية لتتبع تلك العناصـر وتقديمهم للنيابة العامة، وتمكنت بالفعـل الداخلية مـن ضبط العديد منهـم الذين يحرضون على العنف واسـتهداف المواطنين وتصنيع المتفجرات وكيفية حرق سـيارات الشرطة، كما تم ضبط القائم على صفحة تحتوى على دعوات لتكوين جيش إسلامى حر فى الشام والعراق ومصر وتدعو للإرهاب وهدم نظام الدولة[٢].

---

(١) عاطف محمد شحاته، مرجع سابق، ص٥٦٧.

(٢) غادة محمد الشريف، مقال بعنوان «الحركة الوطنية»، بيان الإخوان تحريض واضح ضد الجيش والشرطة، الثلاثاء ٢٠١٤/١٢/٢م:

http://www.almasryalyoum.com/News/details/590648.

ثانيًا: ثورة ٣٠ يونيو وإعادة بناء الثقة:

تمثل ثورة ٣٠ يونيو أساس لبناء الثقة بين المواطنين والدولة المتمثلة فى الحكومة، فكان أداء الرئيس الانتقالى «عدلى منصور» بدايةً لتراجع الصراع بين القوى السياسية بعضها البعض، باستثناء جماعة الإخوان، وبعض الحركات المؤيدة لها التى فضلت العنف واستمرت فى صراعها ضد الدولة ومؤسساتها، وقد تجسد ذلك فى إخراج الدستور بشكل توافقى شاركت فيه القوى السياسية والمجتمعية، وتزايد نسبة المشاركة فى الاستفتاء والتى بلغت [٣٨,٦٪]، حيث صوت [٩٨,١٪] بـ«نعم»، مقابل ١,٩٪ صوتوا بـ «لا»[١]، وذلك فى مقابل تدنى هذه النسبة فى المشاركة فى دستور ٢٠١٢م والتى بلغت ٣٢,٨٪، حيث بلغت نسبة الموافقة ٦٣,٨٪ والرفض ٣٦,٢٪[٢].

ومن ثم فإن ارتفاع هذه النسبة يرجع إلى تزايد معدل الثقة من قبل المواطنين وهو ما دفعهم للمشاركة فى الاستفتاء من أجل الاستقرار.

ومع إجراء الانتخابات الرئاسية وفوز المشير عبد الفتاح السيسى بأغلبية كبيرة، لم تكن مفاجئة، وبدا أن العمل على مد جذور الثقة، وتضييق الفجوة بين المواطنين والدولة مدخلاً لا غنى عنه للنهوض بالدولة، وهنا يمكن الإشارة إلى الاتجاهات والتحركات التى سعت إلى مواجهة مخاطر الاستقطاب السياسى والاجتماعى، وما تثيره من تحديات وتهديدات للتماسك المجتمعى وربما الدول [٣].

ومن ثم نجد أن هذه النسبة قد تعنى ازدياد الثقة من جانب المواطنين تجاه الدولة عما كانت عليه فى عهد محمد مرسى نتيجة للممارسات التى قامت بها جماعة الإخوان فى هذه الفترة.

---

(١) نتيجة الاستفتاء، الهيئة العامة للاستفتاء، ١٩ يناير ٢٠١٤م.

http://www.sis.gov.

(٢) نتيجة الاستفتاء على دستور ٢٠١٢م.

http://referendum2012,elections.eg/results/referendum - results.

(٣) حازم عمر، مرجع سابق، ص١١٩.

١ ـ اتجاهات بناء الثقة:

تتعــدد اتجاهــات بناء الثقة، فهناك اتجاه اقتصادى، يشــير إلى أن الاســتقرار الاقتصادى هو أســاس الثقة السياسية بين المواطن والحكومة، وكلما حققت الحكومة تقدمًــا على المســتوى الاقتصادى كلما زادت ثقة المواطنين فيهــا، وهو ما يتطلب من الحكومــة أن تمتلــك رؤية لمعالجــة القضايا المجتمعية، وذلك بهــدف تقليل حالة الاحتقان السياســى بينها وبين القوى السياســية المتنافســة داخل النظام السياســى للدولــة، وأن ينصب اهتمام الحكومة على رصــد وتلبية احتياجات المواطنين، وفتح قنوات الاتصال المجتمعى، وإيجاد حوار سياسى واجتماعى بين الحكومة والمعارضة.

وإضافةً إلى الاتجاه الاقتصادى، فهناك اتجاه الحكم الرشيد، ويعنى «الأسس التى تســاعد على بناء الثقة السياسية بين المواطنين والحكومة»، وأن تكون الأخيرة أكثر كفاءة ومسئولية فى تقديم الخدمات الأساسية، وأن تحرص على الشفافية والمصداقية أمام المواطنين، وضمان إجراء انتخابات نزيهة، وتحقيق التوازن بين السلطات، وأن يعمل الجهاز الإدارى على توفير المعلومات الأساسية للسلطة التشريعية؛ ليتيح من عملية الرقابة والمساءلة لضمان الشفافية فى عملية اتخاذ القرار[١].

وبالتالى فإن الحكومات التى يتســم أدائها بالفاعلية وتستحوذ على ثقة مواطنيها والعكــس، فالحكومــات ذات الأداء الضعيف تفتقر إلى الفاعليــة، وعدم القدرة على إشــباع احتياجــات مواطنيها تفتقد ثقتهــم، ويدعم من ذلك تراجع المســاءلة داخل الحكومة، وتراجع دور الســلطة التشريعية فى القيام بوظيفتها الرقابية مما يكرس من أزمة الثقة وهو ما يمثل خطرًا على المجتمع.

٢ ـ إجراءات وسياسات بناء الثقة:

تمثلت توجهات النظام الجديد فى إعادة بناء الثقة وسياسات التشغيل ومواجهة البطالــة والتهميش الاجتماعى على تجنب المخاطر من خلال العمل على مســتويين،

---

(١) وفاء على داود، مرجع سابق، ص ٤٢ – ٤٣.

الأول: التوجــه نحو المشــروعات الكبرى، والثانى: من خلال العمل على اســتعادة الأمن، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالى[1]:

على المستوى التنموى:

بدأ الرئيس عبد الفتاح السيسى فى إطلاق عدد من المشروعات التنموية الكبرى مثل مشروع قناة السويس الجديدة، ومشروع المثلث الذهبى، حيث تعكس هذه الخطوات التوجه نحو الدولة التنموية، والتأكيد على قيام الدولة بأدوار اقتصادية واجتماعية، لتحقيــق العدالة وتكافؤ الفرص، ومســاندة محدودى الدخل فضلاً عن اتخاذ عدد من الإجراءات التى تعطى دفعة للتنمية من خلال إعادة ترسيم الحدود بين المحافظات، وإضافات محافظات أخرى.

مشروع قناة السويس الجديدة:

أُعلن فى أغســطس ٢٠١٤م تدشــين محور تنمية قناة الســويس الجديدة، ولثقة الجماهير فيه فقد انتهت الحكومة من طرح شــهادات اســتثمار لتمويل مشروع قناة الســويس الجديدة، ونجحت هذه الفكرة، وخلال ثمانيــة أيام تم تجميع ٦٠ مليار جنيه، حيث أسهمت عملية التهيئة الاجتماعية، وما تمثله القناة من خصوصية فى الوجدان المصرى من دفع العمل فى هذا المشروع العملاق، فى إشارة واضحة على رغبة البناء والثقة فى النظام الجديد.

المثلث الذهبى:

بــدأ العمل على ضم عــدد من المشــروعات القومية كان من بينها مشــروع المثلث الذهبى، والتى من المقرر أن تشــمل محافظات البحر الأحمر وقنا وسوهاج، وتسعى الدولة إلى طرحها على المواطنين بنظام شــهادات الاستثمار، أسوةً بما تم فى مشروع القناة، ويهدف هذا المشــروع إلى إحــداث طفرة تنموية لمنطقة الصعيد، ليســتوعب التنمية الشاملة والتى تتضمن التعدين والصناعة والسياحة والزراعة والتجارة.

---

(١) حازم عمر، مرجع سابق، ص١٢٠ – ١٢١

ونجد أن هذا المشـروع وغيره من مشروعات التنمية تعد مساعى وجهود موجهة لتقليص حدود التهميش الاجتماعى، وتفعيل أطر المشـاركة والمسـئولية الاجتماعية للقطاع الخاص فضلاً عن إطلاق مبادرات من شأنها تحقيق العدالة الاجتماعية بجانب تحقيق التنمية المسـتدامة، من أجل الحفـاظ على الدولة المصرية من المخاطر العديدة التى قد تهدد استقرار المجتمع.

وإضافةً إلى تلك المشـروعات التنموية، توجهت الحكومة نحو مشروعات إدارية أخـرى منها إعادة ترسـيم الحدود بـين المحافظات، وأعلنت الحكومـة فى يوليو ٢٠١٤م عن إنشـاء ثلاث محافظات جديدة، وكان فى المرحلة الأولى، وسـط سـيناء والعلمين والواحات البحرية، على أن يتم إنهاء جميع إجراءات الترسـيم والهياكل الإدارية وبدء التنفيذ خلال عام من ذلك الإعلان، ومن الأرجح وفقًا للترسيم الإدارى الجديد، أن يعمل على استعادة الاستثمارات المختلفة، وإتاحة الفرصة فى الاستفادة من المشـروعات المقترحة، وتقليل الانفصال المكانى بين شرق وغرب النيل، والحفاظ على المكون العاداتى والتقاليدى، ومن ثم تحقيق الإنفراجة الاقتصادية.

وإن كان من الملاحظ أن عمليات ترسيم المحافظات لا تحظى بالرضا العام من جانب بعـض المحافظات، وهو ما يتطلب مراعاته؛ تجنبًا للتأثيرات السـلبية الاجتماعية التى يمكن أن يخلفها هذا الترسيم[١].

(ب) على الصعيد الأمنى:

يكشـف الخطاب الرسمى للدولة عن أهمية استعادة الأمن وفرض سيادة القانون، ومواجهة التهديدات الخارجية نتيجة حالات الانفلات الأمنى فى الدول الحدودية، فقـد مثلت قضية اسـتعادة الأمن تحديًا كبيرًا للدولـة، ولم يقتصر الأمر على أعمال الإرهاب فى المناطق الحدوديةٍ، وإنما امتدت إلى المدن الحضارية التى أصبحت تعانى من مشـكلات أمنية، إضافةً إلى ذلك ارتفاع معدلات الإجرام والسطو المسلح والخطف بدافع الحصول على فدية[٢].

---

(١) المرجع السابق، ص١٢٢.

(٢) إيمان رجب، الأمن والتنمية «التأثير المتبادل»، مجلة أحوال مصرية، العدد (٣٥)، القاهرة، صيف ٢٠١٤م، ص١١٧.

وفـى هذا الإطـار، فإنه فى ظل التوجه نحو إعادة بنـاء الثقة، كان هناك تحرك جماعـى من جانب أجهزة الدولة لاسـتعادة الأمن، وتنمية شـعور المواطنين بالأمن والاطمئنان، والأمر الذى يطرح قضية الأمن الإنسانى بمفهومه الواسع، وما يرتبط به من ثقة ورغبة فى المشاركة وتحمل المسئولية من جانب المواطنين، وذلك فى مواجهة كافة الأفكار والممارسـات التى من شـأنها أن تهدد المجتمع وتعرضه للمخاطر، فى ظـل انتقال عملية التحول الديمقراطى التى تشـهده البلاد منذ عام ٢٠١١م إلى قيادة سياسية واعية، التف حولها المصريون ومؤسساتهم وبنى الجميع طموحاتهم وآمالهم على هذه القيادة «الرئيس عبد الفتاح السيسى».

ثالثًا: آليات مواجهة ثقافة الفوضى ومجتمع المخاطر:

هنـاك مجموعة مـن الآليات التى يمكن أن تسـاهم فى معالجـة القضايا الكبيرة التى تجعل الأفراد والمجتمعات عرضة للمخاطر وذلك على مسـتويات أساسية ثلاثة هى[1]:

١ ـ **الوقاية والتحصين والحماية**، والأسـاس فى هذا السـياق هو السياسـات التى تساهم فى هذه المجالات الثلاثة وتبنى منعة الأفراد والمجتمعات، وقد يساهم الالتزام بتعميم التعليم للجميع فى مجالين أو ثلاثة من خلال تحسين الإمكانات الفردية، وبناء التماسـك الاجتماعى، والحد من الحرمان، وإفساح المجال أمام مختلـف الأطراف لإعـلاء صوتهم بما يمكن الأفراد والمجتمعات من المشـاركة فى وضع سياسـات تعبر عن شواغلهم، وتعزز فرص العيش المتساوية، وتؤسس للتنمية الآمنة والمستدامة.

٢ ـ **تعزيـز القـدرات وحمايـة الأفـراد ولاسـيما الضعفـاء**، لا شـك أن المخاطـر تسـتمر بفعل التهميـش الاجتماعى، وعـدم كفاية الخدمـات العامة، ووجود نواقص فى السياسـة العامـة، ودوام المخاطر هو نتيجة لقصور فى السياسـات

(١) تقرير التنمية البشرية، مرجع سابق، ص٢٥.

والمؤسسات العامة، وفى الأعراف الاجتماعية، وفى الخدمات العامة، بما فى ذلك التمييز فى الماضى والحاضر ضد فئات معينة على أساس الانتماء الإثنى، أو المعتقد الدينى، أو الجنس، أو أى هوية أخرى. كما تكشف هذه المخاطر عدم قدرة أو عدم إرادة لدى الدولة والمجتمع، لاستباقها وحماية الفئات الضعيفة من الصدمات الخارجية الشديدة، ومعظمها يمكن توقع طبيعته إن لم يكن بالإمكان توقع توقيته وأثره بدقة.

ولذلك يتطلب بناء المنعة بناء قدرة الأفراد والمجتمعات والبلدان على التصدى للانتكاسات، والأشخاص الذين لا يملكون ما يكفى من القدرات الأساسية، من التعليم والرعاية الصحية، هم الأقل قدرة على ممارسة حقهم فى عيش الحياة التى ينشدونها، كما يمكن أن تصطدم خياراتهم بقيود اجتماعية وممارسات إقصائية، ترسخ التمييز الاجتماعى فى المؤسسات والسياسات العامة. وبوجود المؤسسات المسئولة والتدخلات الفاعلة على مستوى السياسة العامة، يمكن إيجاد محرك مستدام لتعزيز القدرات الفردية والظروف الاجتماعية، التى تعزز قدرة الإنسان على التغيير، وتبنى منعة الأفراد والمجتمعات.

٣ - **مبدأ الألتزام بالجميع**: هو المبدأ الذى تعمل بموجبه جميع السياسات الوطنية، لضمان حق جميع الفئات والشرائح فى المجتمع فى تكافؤ الفرص، وهذا يتطلب توجيه معاملة تفضيلية للفئات التى عانت من عدم المساواة والحرمان فى الماضى، وذلك بتقديم قدر أكبر من الخدمات والموارد للفقراء وضحايا الاقصاء والتهميش لبناء قدرات كل فرد وتعزيز خياراته فى الحياة؛ فالالتزام بالجميع هو طريقة فاعلة لمعالجة الطبيعة المفاجئة للمخاطر، وإذا كانت السياسات الاجتماعية تُعنى بالجميع، فهذا لا يعنى أنها تُعنى فقط بحماية الذين يعانون من الفقر، ومن المشكلات الصحية، ومن البطالة، بل تُعنى أيضًا بحماية الأفراد والأسر المعيشية الذين يعيشون فى ظروف جيدة حاليًا، ويحتمل أن يواجهوا شدائد فى حال ساءت الأوضاع، كما تُعنى بتأمين حد أدنى من القدرات للأجيال المقبلة.

هذا بالإضافة لمجموعة من الآليات الأخرى أهمها ما يلى[1]:

١ ـ إعداد المجتمع لمواجهة الأزمة «المخاطر»:

غالبًا ما يحدث أثناء وقوع الأزمة حالة من الهلع الاجتماعى، حيث ينتشر الخوف والإشاعات، وربما صور من الفوضى والانحراف، ولذلك لابد من تهيئة المجتمع لقبول الأزمة وطرق التعامل معها، والمساعدة الفعالة فى التغلب عليها، هذا بالإضافة إلى أنه لابد من العمل على ضم المجتمع كشريك فعال فى إدارة الأزمة وذلك من خلال:

تعريف المجتمع بأبعاد المخاطر والأزمات التى يمكن أن يتعرض لها والآثار المترتبة عليها.

تعريف المجتمع بأساليب السلوك التى يجب أن يتوخاها السكان أثناء حدوث المخاطر.

توفير أدلة تتضمن تعليمات يجب أن تتبع قبل الأزمة وأثناء وقوعها.

٢ ـ سرعة تداول المعلومات أو إصدار القرارات:

تقوم إدارة «المخاطر» أو «الأزمات» على بيانات ومعلومات، وكلما كانت البيانات دقيقة وإدارتها جيدة، كلما حققت إدارة الأزمة نجاحًا، ويصاحب ذلك أيضًا السرعة فى اتخاذ القرار وتنفيذه، وفى ضوء ذلك يتم إرساء قاعدتين أساسيتين فى إدارة المخاطر:

- القاعدة الأولى: كفاءة الاتصال ويتعلق ذلك بالأخبار والتحذيرات والأوامر والتوجيهات والمعلومات المتعلقة بالمخاطر، وكلما كانت الأزمة جديدة على المواطنين، كلما كانت عملية الاتصال مهمة حتى تعود الأمور لطبيعتها، ورغم أهمية الاتصال فإن هناك خطرًا من المبالغة فى نشر معلومات أو حقائق قد يجانبها الدقة.

---

(١) على ليلة، مؤشرات قياس فاعلية السياسة الاجتماعية فى مواجهة المخاطر، مرجع سابق، ص٣٥ – ٣٨.

– القاعدة الثانية: السـرعة فى إصدار القرار، فالقـرارات البطيئة تؤدى إلى تفاقم الأزمـة، والقرارات التـى تصور أثناء المخاطر أو الأزمـات هى قرارات تاريخية وإسـتراتيجية يترتـب عليها إما تخطـى الأزمة أو تحولهـا إلى كارثة، وتصدر القرارات على مسـتويات ثلاثة: الأول المستوى العلمى الذى يرتبط بسيناريوهات الأزمـة واختيار البدائل، والثانى على المسـتوى التكتيكى الـذى يرتبط بتحويل القرارات الإستراتيجية إلى إجرائية، ثم القرار الذهبى الإستراتيجى الذى يرتبط بحل الأزمة، وعلى كل المستويات يجب أن يكون القرار حاسمًا وسريعًا.

٣ ـ الالتزام بثقافة المجتمع:

يجب أن ترتبط قضية مواجهة المخاطر سـواء فى تشخيصها أو البحث عن حلول لمواجهتهـا، لابد أن تلتزم بثقافة المجتمع، لأن ذلك من شـأنه أن يسـتدعى الدعم المجتمعى، واسـتنفار طاقات الذين يشاركون فى فى مواجهة المخاطر، وهذا يتطلب بالضرورة نشر الوعى.

٤ ـ الارتقاء بنوعية الحياة:

ويتمثل ذلك فى حل المشـكلات التى تعوق إشـباع المواطنين لحاجتهم الأساسـية والارتقاء بنوعية حياة هؤلاء المواطنين، لتحقيق مستوى أفضل ينبغى أن يعيشوا فى إطاره لكى يسود الرضا العام من خلال تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية على كافة المستويات.

٥ ـ مواجهة المشكلات الواقعية:

لابد من العمل على مواجهة المشـكلات الاجتماعية قبل أن تتحول لتصبح مخاطر اجتماعية يصعب السيطرة عليها.

٦ ـ تطوير وعى المجتمع بالمشكلات:

من خلال تنمية القيم والمعارف والمهارات الخاصة بمواجهة المشكلات.

وفى النهاية نحن أمام ثلاث إستراتيجيات للتعامل مع المخاطر[1]:

١ - إستراتيجية منعية: تستهدف التقليل من احتمالات حدوث بعض المخاطر، منها تجنب مخاطر ارتفاع البطالة، ومخاطر الاستبعاد الاجتماعى، وتزايد الفجوة الطبقية بين الأغنياء والفقراء.

٢ - إستراتيجية مجتمعية وسيطة: وهى تتوجه بشكل رئيس نحو الأفراد، والأسر الأكثر هشاشة وضعفًا أى الفئات الأكثر تعرضًا للآثار السلبية للمخاطر، ومن أمثلة ذلك تقوية قدرات النساء الفقيرات المعيلات لأسر والتعامل مع اتجاهات بعض الأفراد والفئات نحو العنف ومكافحة الإرهاب.

٣ - إستراتيجية التعامل مع آثار المخاطر بعد وقوعها: وهى تعكس تدخلات مباشرة قوية من جانب السياسات الحكومية والمجتمع المدنى للتخفيف من آثار أزمات اقتصادية كبرى كانهيار البورصة، أو آثار كوارث طبيعية، أو آثار صراعات أهلية، وغيرها مما يستلزم حزمة من الأدوات المالية والاقتصادية.

٤ - ضرورة مواكبة التداعيات الناجمة عن المخاطر للتخفيف من حدتها وتهوين وطأتها على الأفراد والمجتمعات.

٥ - المخاطر أصبحت عالمية المنشأ والتأثير مما يتطلب عملاً مشتركًا ومزيدًا من الفاعلية فى نظام الحكم الدولى على مستوى العالم.

ومما سبق نجد أن مواجهة الفوضى والمخاطر مسئولية مشتركة بين الجميع ويقع العبء الأكبر على مؤسسات التنشئة الاجتماعية التى تلعب الدور الفعال فى تنمية وعى أفرادها على ثقافة النظام والالتزام بالمعايير والقيم المجتمعية التى تساهم فى تحقيق الاستقرار للمجتمع، وتدفعه نحو التقدم والتنمية.

سياسات ومداخل مواجهة مجتمع المخاطر المزدوج:

فى ظل بروز مخاطر عولمة التطرف، واختفاء الحدود الزمنية والمكانية بين ما هو داخلى وخارجى تبرز الحاجة إلى نوعين من السياسات والمداخل لمواجهة مخاطر

---

(١) أمانى قنديل، قدرات المجتمع المدنى فى مواجهة المخاطر الاجتماعية «حالة المجتمعات العربية»، مرجع سابق، ص٢٣٥ - ٢٣٦.

المجتمع المزدوج، النوع الأول يتعلق بالسياسات الداخلية التى ينبغى أن تتشارك فيها كل مؤسسات الدولة، والنوع الثانى يرتبط بتعزيز الفهم المشترك للقضية وتعزيز التعاون الإقليمى والدولى فى مواجهة ظاهرة التطرف باعتبارها ظاهرة عابرة للحدود والقوميات والثقافات. وسوف نعرض لتلك السياسات فيما يلى[1]:

١ ـ سياسات التعامل مع مجتمع المخاطر الداخلى:

تتعلق النقطة الأولى فى هذه السياسات ببناء كتلة وطنية لمواجهة التطرف، وذلك من خلال تطوير شراكة حقيقية بين كافة مؤسسات الدولة، بما يشمل الأجهزة التنفيذية ومؤسسات المجتمع المدنى ومراكز البحوث والفكر ووسائل الإعلام والمواطنين، يتم بمقتضاها رسم أدوار واضحة ومسئوليات محددة بجدول زمنى لكل طرف، وذلك بما يمكن من تحديد خطة التحرك وآليات المتابعة والتقييم مع إدراك استحالة القضاء على التطرف بنسبة تامة بدون القضاء على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المسببة له، والذى يعتبر هو أحد منتجاتها الجانبية، ويعتبر ضمان استمرار هذه الكتلة شرطًا رئيسيًا لمواجهة التيارات المتطرفة التى تعمل على مأسسة أفكارها فى المجتمع خاصةً بين الأجيال الشابة التى تمتاج فئاتها بالتنوع وتحركاتها بالسيولة الشديدة.

ويتوازى مع بناء هذه الكتلة تحديث الإطار التشريعى اللازم لمحاربة التطرف، فالملاحظ محدودية الاهتمام بمحاربة التطرف فى التشريعات المصرية واقتصارها حتى الآن على المادة [٩٨] من قانون العقوبات الخاصة باستغلال الدين فى الترويج أو التجنيد بالقول أو بالكتابة أو بأية وسيلة أخرى للأفكار المتطرفة، وتنبع أهمية إدخال اصلاحات تشريعية فى سد الفجوة الموجودة بين تنامى الظاهرة وعدم وجود القوانين المناهضة لها، والتى تركز على محاربة الإرهاب فقط وآخرها القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٥م الخاص بتنظيم الكيانات الإرهابية والإرهابيين والذى لم يشر من قريب أو بعيد لكلمة التطرف أو الأفكار المتطرفة.

---

(١) يوسف وردانى، مرجع سابق، ص ٩٨ – ١٠١.

وعلى نفس أهمية تحديث الإطار التشـريعى تنبع ضرورة تحصين «المجتمع ضد التطرف» من خلال تنشـيط دور مؤسسات التنشـئة الاجتماعية والمؤسسات الدينية ووسـائل الإعلام فى زرع قيم المواطنة والتسـامح والتعددية والسلام الاجتماعى بين الشـباب والنشء، وتطوير البرامج التعليمية الرسمية والمدنية التى تشـرح المفاهيم بشـكل معتدل، وبأسـلوب مبسـط وجذاب يصلح لمواجهة الخطاب المثير للجماعات المتطرفـة، وهذا التحصين لا يتم بـدون توافر الكفاءات المؤهلـة للتعامل مع النشء والشباب، وفهم احتياجاتهم النفسية والسلوكية، ودراسة اللغة التى يتعاملون بها، ونوعية القيم السائدة.

كما تنبع ضرورة تعزيز «دور المؤسسـات التنموية» وخلق كيانات أهلية مدعومة من الدول والقطاع الخاص تقـوم بتقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فى مناطق النفوذ التقليدية للجماعات المتطرفة، والتى أستغلت لفترات طويلة غياب الدولة وانحسار دورها ونجحت فى تقديم نفسها كبديل موضوعى أمام المواطن البسيط مـن خلال الدروس الخصوصية المنخفضة الأسـعار أو الخدمات الصحية المجانية أو المشـروعات متناهية الصغر للأسر الفقيرة، ويرتبط بذلك تنشيط دور الجمعيات غير الحكوميـة المعتدلة فى هـذه الأماكن، والفصل بين الجامـع والجمعية الأهلية التى تتبعه، والعمل على إنشـاء جمعيات مظلة تكون قادرة على العمل فى عدة محافظات بالتوازى.

وأخيرًا، فإن العمل مع المتطرفين يتطلب تكثيف برامج التأهيل داخل السـجون، وتوفـير فـرص العيش الكريم لهم بعد خروجهم بما يحـول دون تحولهم إلى هدف مرة أخرى لشـبكات الخدمات التى تتبع الجماعات المتطرفة، كما يتطلب تشـجيع المعتدل منهم على تطوير تنظير جديد للأفكار الإسلامية مختلف عن ذلك الذى تبثه الجماعات المتطرفة، فشـباب تيار الإسلام السياسى يحتاج إلى سماع خطاب إسلامى معتدل بواسطة رموز لها نفس السمات والأفكار.

ويلزم لضمان فعالية كل هذه السياسـات أن تتم فى ظل «سياسـة وطنية متكاملة للشـباب»، تحتضن الشـباب وتشـركهم فـى جميع مراحـل صياغتهـا وتنفيذها

وتقييمها، وإشعارهم بذواتهم وأن أعلى مستويات السلطة السياسية تثق فيهم، وتعمل على تمكينهم فعليًا دون اقصاء أو قهر اجتماعى من المتاجرين بالشباب أو من الأجيال الأكبر سنًا؛ كما أنها لا يمكن أن تنجح بدون قيام الدولة بالإسراع فى خطتها الاقتصادية والاجتماعية وضمان أن تتوزع ثمارها على الجميع، وبدون توفير متطلبات الديمقراطية ومبادئ الحكم الرشيد، وسيادة خطاب دينى وسطى مستنير فى ظل مؤسسات أكثر استجابة وانفتاحًا على الشعب؛ فهذا هو المناخ الداخلى الذى يمنع تبلور ظروف البيئة الناضجة اللازمة لعمل تنظيمات التدين السياسى والتطرف الفكرى واستشراء سلوك العنف، ويضمن أن يسود بين التيار الأعظم من الشباب مزاج نفسى يتسم بقبول التعددية وتبنى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

٢ـ مدخل التعامل مع مجتمع المخاطر الخارجى:

يحتاج مجتمع المخاطر لدراسة مستفيضة لمعرفة مدى التماهى بين المخاطر الداخلية والخارجية، وآليات عمل حلقات الوصل بين المجتمعين، وكيفية التصدى الفعال للمخاطر التى يبثها، ويستلزم ذلك اتباع أكثر من مدخل.

– المدخل الأول: يتعلق بدراسة البيئة الدولية التى تنتشر فيها أفكار التطرف، والتى شهدت من التسعينيات أربعة تغيرات كبرى تمثلت فى صعود اليمين المتطرف فى أوروبا، واقتران أفكارها بالفاشية والنازية، ومعادات الأقليات والأجانب بصورة رئيسية، وبروز ظاهرة «المقاتلين الأجانب» و«العائدين من الخارج»، والذين يقومون الأفكار المتطرفة بعد عودتهم من أماكن القتال، وذلك كما برز فى حالات «العائدون من أفغانستان وسوريا وألبانيا»، وصعود تيارات الإسلام السياسى إلى العلن بعد ثورات وانتفاضات الربيع العربى، وتحولها من قوى اجتماعية وسياسية محظورة إلى قوى اجتماعية وسياسية معترف بها وذات ثقل ووزن على النحو الذى مكنها من تولى الحكم بصورة مباشرة فى مصر وتونس، ولعب دورًا فعالاً فى الدول العربية الأخرى، وأخيرًا تنامى الدور الذى باتت تلعبه شبكات التواصل الاجتماعى فى مجال تجنيد المتطرفين المحتملين.

- المدخل الثانـــى: ويرتبط بتحليل التجارب والإسـتراتيجيات الدولية فى مجال مكافحـــة الإرهاب، والتى ركزت غالبيتها على التعـــاون المخابراتى والمعلوماتى، وتعزيز الجانب الوقائى، وتفعيل دور الشـرطة المجتمعيـــة والمبادرات المحلية فى مواجهة الظاهرة إضافةً إلى الاهتمام بالتعليم وأنشطة التدريب والتوعية بشأن مخاطر التطرف.
- المدخل الثالث: ويهدف إلى التركيز على إبراز خطورة موضوع التطرف والاستقطاب فى المحافــل الدولية، وتفعيل العمل مع الشـركاء الخارجيين خاصةً ممن لديهم اهتمــام مماثل بمكافحة التطرف، ويأتى على رأســها من المنطقـــة العربية دولة الإمـــارات العربية المتحدة التى قامت فى نوفمبر ٢٠١٣م، بإنشـــاء «مركز التميز الدولى لمكافحة التطرف العنيف» «هداية» من عشرة خبراء دوليين منهم اثنين من كبار المســئولين الإماراتيين، ودعت وزارة الخارجية فيها إلى تبنى إســتراتيجية دولية واضحة لمواجهة التطرف تصنف الجماعات المتطرفة والإرهابية على أساس فكرهـــا ومنهجها وأعمالها القائمة على العنف المســلح، ولا تقتصر على مواجهة تنظيم داعش فقط فى سوريا والعراق.

وفى ظل هذا التعاون الإقليمى، يمكن لمصر أن تقدم نفسها كمنصة انطلاق لمحاربة الأفــكار المتطرفة فى العـــالم، وذلك من خلال إبراز المزايا النســبية التى تتمتع بها وأبرزهـــا وجـــود الجامع الأزهر الشـريف فيها، ووجود خبرة ســابقة للتعامل مع المتطرفين فى تسعينيات القرن الماضى.

ومـــن خلال ما تقـــدم، فإن فهم فجوات التطرف على المســتوى الداخلى، وإدراك المخاطـــر الناتجة عن إزالة الحـــدود والفوارق بين البيئتـــين الداخلية والخارجية، ويعتـــبر هو الخطوة الأولى فى طريق محاربة ظاهرة التطرف التى تحولت فى الفترة الأخيرة إلى ظاهرة معولمة؛ تؤثر على أمن المجتمعات الحالية، واســتقرار مســتقبل الأجيـــال القادمة، ولا شـــك أنه ينتج عن هـــذا مجتمع ملىء بالمخاطـــر ولكنه عامر بالفرص فى الوقت نفسه.

تعقيـب

لقـد تبين من خلال ما تم عرضه تعـدد المظاهر الناجمة عن ثقافة الفوضى، والتى جـاءت نتيجـة للعديد من التغيرات التـى طرأت على المجتمع المصـرى فى الفترة الأخـيرة، والتـى أدت لمخاطر هائلة قد تـؤدى إلى انهيار بنـاء المجتمع وتقويض استقراره، ومن أهم تلك المظاهر انهيار القيم الذى حدث فى المجتمع حيث تعرضت منظومة القيم الاجتماعية إلى هزات وتحولات غير مرغوب فيها نتيجة شيوع الإحباط والقلـق وعدم الثقة، مما أدى إلى الإحسـاس بوجود حالة مـن الأنومى نتيجة فقدان القيم والمعايير فى ظل مرحلة تتسم بعدم الاستقرار بالإضافة إلى شيوع مظاهر التفكك الاجتماعى نتيجة عجز مؤسسـات التنشئة الاجتماعية عن أداء دورها فى ظل عولمة عابرة للحدود والقوميات لها من الوسـائل والأسـاليب التى تـؤدى إلى زعزعة كيان المجتمع، والعمل على تذبذب الثقة بين المواطن والدولة على كافة المسـتويات سـواء كان الاقتصادى، والسياسى، والاجتماعى، ومن ثم التأثير على الأفراد وانتشار أعمال العنف والاحتجاجات التى تؤدى لمخاطر كثيرة قد تعجز الدولة عن مواجهتها.

هذا بالإضافة إلى غياب ثقافة التسامح فى المجتمع المصرى وارتفاع معدلات التعصب والاحتقان الطائفى نتيجة الخطاب الدينى العاجز عن مواجهة هذه الظواهر التى قد تعصف باسـتقرار المجتمع، فى ظل التحريض من قبل وسائل التواصل الاجتماعى، وقد أدى ذلك إلى انتشـار التطرف والعنف والإرهاب خاصةً من قبل الجماعات التى تسـعى إلى فرض أيديولوجياتها بالقوة على المجتمع خاصةً فى الفترات التى تعقب الهبات والثورات التى تحدث فى المجتمعات وعند عجزها عن ذلك فإنها قد تسعى إلى نشـر التطرف الذى يقود إلى العنف، وفى النهاية انتشار الإرهاب، والعمل على تهديد كيان المجتمع واسـتقرار وانتشار الفوضى والمخاطر فى المجتمع، الأمر الذى أدى إلى خـروج الشـعب المصرى فى ٣٠ يونيو من أجل الحفـاظ على الدولة من خطر الانهيار، والعمل على إعادة الثقة بين الدولة والمجتمع على كافة الأصعدة، مما دعا

إلى ضـــرورة وضع آليات متعددة لمواجهة الفوضى والمخاطـــر داخليًا وخارجيًا فى ظل تحديـــات كثيرة فرضها النظـــام العالمى بكل آلياته خاصةً العولمـــة وما ارتبط بها من مفاهيم كالحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية وغيرها من المفاهيم.

* * *

التوصيات والمقترحات

من خلال ما تقدم فإننى أقدم مجموعة من التوصيات والمقترحات كالآتى:

١ – محاولة التخفيف من حدة الحرمان بكافة أشكاله سواء كان اجتماعيًا أو اقتصاديًا أو ثقافيًا أو سياسيًا، والذى تعانى منه قطاعات عريضة من المجتمع لكى لا تتحول تلك الفئات نحو اتباع ثقافة عدائية تجاه المجتمع تؤدى إلى حالة من الاضطراب الاجتماعى، وتنعكس آثارها على الاستقرار المجتمعى.

٢ – العمل على إدماج الفئات المهمشة والمستبعدة فى المجتمع لكى لا يتم استقطابهم من قبل الجماعات الدينية المتطرفة التى تسعى لنشر الفوضى وهدم الدولة.

٣ – محاولة القضاء على المشكلات المجتمعية التى تمثل بؤر خطيرة على البناء المجتمعى كالفقر والبطالة والعشوائيات وغيرها.

٤ – العمل على إعادة الطبقة الوسطى إلى مكانتها التى كانت عليها لأنها تمثل الوعاء الصلب الذى يحمى استقرار المجتمع.

٥ – ضرورة تبنى سياسات الاصلاح الاجتماعى الشامل وإرساء قيم ومبادئ العدالة الاجتماعية لإنهاء التفاوت الطبقى والهوة الشديدة بين أفراد المجتمع.

٦ – العمل على مواجهة المخاطر المجتمعية التى تؤدى إلى زعزعة أمن واستقرار المجتمع والتصدى بكل حزم لمحاولات الهدم والتخريب.

٧ – إتاحة الفرص أمام الجميع على نحو متكافئ ومتساوٍ فى الحقوق والحريات.

٨ – إيجاد آليات جادة للحوار مع الشباب، وخلق آليات وسبل كفيلة بتمكين الشباب فى كافة القطاعات.

٩ – التمسك بالقيم والعادات والتقاليد المجتمعية النابعة من ثقافتنا المصرية الأصيلة.

١٠ – إعادة إحياء كافة المفاهيم الثقافية التى اندثرت تحت مسمى العولمة، وتدعيم قيم الولاء والانتماء للوطن.

١١ – التصدى لظاهرة تدمير التراث الثقافى فى الدول العربية بصفة عامة، ومصر بصفة خاصة.

١٢ – ضـرورة الحفاظ على الهوية الثقافية وتـدارك مخاطر الهجمات المتنامية على التراث الحضارى والإنسـانى تحت مبررات دينية لها أهداف أخرى لا علاقة لها بالدين.

١٣ – الانفتاح على الثقافات الأخرى وتعميق ما يسمى بالتلاقح الحضارى والاستفادة من معطيات الثقافات الأخرى بما يتلاءم مع طبيعة مجتمعنا.

١٤ – إطلاق ثورة ثقافية علمية على نطاق واسع لكى تبنى مصر مشروعها الحضارى من خلال بناء نظام تعليمى قوى يشـجع على النقد والإبداع والابتكار، وإعداد مناهج دراسية تجمع بين الأصالة والمعاصرة لمواكبة التطورات العالمية.

١٥ – النقد الذاتى والمراجعة المستمرة لواقع الحال وتصحيح الأخطاء وتلافى السلبيات قدر الإمكان، لأن النقد الذاتى من أفضل سبل التصحيح والتجديد نحو الأفضل.

١٦ – ضرورة تحمل المثقفين والمفكرين وأصحاب الرأى مسـئولية الوصول إلى القاعدة العريضـة من المجتمـع وخاصةً الشـباب لمواجهـة المفاهيم المغلوطـة لديهم واستيعاب طاقاتهم.

١٧ – اسـتعادة الشعور بأهمية الوطن وتكاتف الجميع من أجل إعلاء مصلحة الوطن عن طريق خلق مزيد من التلاحم بين كافة الطوائف والطبقات فى المجتمع.

١٨ – الرقابة المستمرة من المؤسسات الدينية سواء من قبل الأزهر أو الكنيسة لضمان توازن واعتدال الخطاب الدينى للحد من انتشار أى أفكار متطرفة تؤثر بالسلب على المجتمع.

١٩ – إيجـاد خطاب دينـى عصرى يتفاعل مع مشـكلات الواقع ويحـارب الجمود والتطرف.

٢٠ – تنقية برامج التعليم الدينى من الأفكار والآراء التى تحث على التطرف والعنف وتربية النشء على الإبداع والابتكار وترسيخ ثقافة الحوار.

٢١ – تفعيل دور الأزهر كمنارة للإسلام الوسطى فى مواجهة دعاوى التطرف الدينى والعنف خاصةً فى المناطق التى يكثر فيها دعوات التطرف وذلك لنشر سماحة الإسلام ووسطيته.

٢٢ – العمل على تجفيف المنابع المادية والفكرية للتطرف.

٢٣ – تكريس قيمة احترام الآخر المختلف فى الدين أو النوع أو كليهما ورفض نفيه الوجودى أو الاجتماعى.

٢٤ – عدم ترك الملف الدينى فى يد الأمن وحده، وإنما يجب إتاحة الفرصة للحلول السياسية والاجتماعية بشكل واسع ومؤثر للوصول إلى حلول جذرية حقيقية.

٢٥ – الانتباه لكل المحاولات الداخلية والخارجية التى تسعى إلى زعزعة الاستقرار وخلق حالة من الفوضى فى مصر.

٢٦ – التصدى بكل حزم لمحاولات هدم مؤسسات الدولة الوطنية، وتطبيق القانون بكل قوة على من يرفع السلاح فى مواجهة الشعب أو رجال الجيش والشرطة.

٢٧ – العقاب الناجز، حيث يستوجب تحقيق العدالة عقاب كل الخارجين على مبادئها، فالعدالة لا تقوم فى مجتمع الفوضى الذى يحقق كل شخص فيه مآربه بطريقته الخاصة.

٢٨ – تكاتف المجتمع الدولى لمكافحة الإرهاب الذى بات يضرب شتى أنحاء العالم، وتقديم الجماعات والدول الداعمة له للمحاكمة الدولية.

٢٩ – وقف الحملات الإعلامية التى تدعو للكراهية وتحث على العنف لما يمثله ذلك من خطورة على المجتمع.

٣٠ – الالتزام بميثاق الشرف الإعلامى وما جاء فى نصوصه.

٣١ – تقديم رؤية إستراتيجية استشرافية للمستقبل لمعالجة الأزمات التى يعانى منها المجتمع، وذلك من خلال العلماء والخبراء فى شتى المجالات للنهوض بالدولة فى تلك المرحلة التى تحتاج لتكاتف أبناء الوطن.

٣٢ – إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات حول هذا الموضوع فى المستقبل؛ لأنه حتمًا ستكون هناك نتائج مختلفة فى ظل التغيرات السريعة والمتلاحقة التى أصبحت سمة من سمات عصر ما بعد الحداثة.

٣٣ – الوقوف صفًا واحدا خلف القيادة السياسية والدولة المصرية من أجل تحقيق مستقبل أفضل للجميع للتغلب على كافة التحديات الداخلية والخارجية.

* * *



- يتضح من خلال العرض السابق، أن التحولات والتغيرات التى حدثت فى المجتمع المصـرى فى الآونة الأخيرة خاصةً فى الفترة التى أعقبت ثورة ٢٥ يناير وما تلاها لعبـت دورًا مهمًا فى تنامى وانتشـار ثقافة الفوضى وتعدد أشـكالها ومظاهرها، فقد عجزت الثقافة عن ضبط إيقاع تلك التحولات والتفاعلات السـائدة بين الأفراد فـى المجتمع والتخفيف من حدتهـا؛ نتيجة التغيرات السـريعة التى أصبحت سمـة من سمات عصر مـا بعد الحداثة، والتى أدت إلى تغـير العادات والتقاليد، وانهيار القيم التى انعكست بدورها على بناء المجتمع نتيجة للعديد من العوامل الداخليـة التى تمثلت فى معاناة الغالبية العظمى من الشـعب المصرى من تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسـية والأمنية والثقافية التى ولدت مزيدًا مـن الضغط فى ظل عجز الدولة عـن الوفاء بمتطلباتهم فضـلاً عن ضعف الدخول التى لا تتلاءم مع متطلبات الحياة الكريمة فى ظل غياب المسـاواة وانعدام العدالة الاجتماعية وانتشـار الفسـاد والرشوة والمحسوبية، واتسـاع الفجوة بين الطبقة الغنية التى أصبحت تعيش فى مجتمع آخر منفصل عن الأغلبية الفقيرة التى تطلٍ عليهم من بعيد وتراقب مظاهر السلوك الترفى الذى يعيشون فيه، مما شكل عاملاً من أهم عوامل الضغط النفسى الذى يتعرضون له بشكل يومى، وهذا أدى إلى تراكم آثارها وتحولها إلى ما يشـبه المواد المتفجرة التى أصبحت تنتظر شـرارة الإشعال يتحول معها المجتمع نحو الفوضى والمخاطر.
- أما بالنسبة إلى العوامل الخارجية التى خلفت آثارًا كبيرة على الشعوب والمجتمعات فـى ظل عولمة تهدف إلى تنميط العالم وتحويلـه إلى ثقافة عالمية واحدة تذوب فى إطارها الهويات والقوميات الوطنية من خلال استخدام آليات مستحدثة تمثلت فى التطور الهائل فى تكنولوجيا وسائل الاتصال، هذا بالإضافة إلى ما أحدثته الفوضى الخلاقة من اضطرابات فى المنطقة من خلال إستراتيجية التدمير من الداخل بأيدى الشـعوب لا من خلال التدخل العسـكرى المباشـر الذى كلف النظام العالمى بصفة عامة، والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة خسـائر كبيرة سواء كانت مادية أو بشـرية، وقد اتضحت آثار ذلك مع بداية قيام ثورات الربيع العربى فى تونس وامتدادها لباقى الدول العربية، والتى أدت إلى انتشار الفوضى.

- فقــد أدت تلك التحــولات والتغيرات إلى ظهور ما يســمى بمجتمع المخاطر والذى عــبر عنه عالم الاجتماع الألمانى «أولريش بيــك» حينما أكد أننا لا نعيش فى عالم «ما بعد الحداثة» بل أننا نتحرك الآن نحو ما يمكن تســميته «بالحداثة الثانية»، التى تعولمت فيها المؤسســات الحديثة فيمــا انفلتت فيه حياتنا من قبضة العادات والتقاليــد حيث بــدأ المجتمع التقليدى بالاندثار مفســحًا المجــال ليحل محله «مجتمع المخاطر» أو يطلق عليه منظرو ما بعد الحداثة «عالم الفوضى» والذى يمثل غياب أنماط الحياة المســتقرة ومعايير الســلوك نتيجة انتشــار العديد من المخاطر الاجتماعية فى ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والأمية وانتشــار العشــوائيات التــى تمثل بؤر خطــيرة، تنعكس آثارهــا على المجتمع نتيجــة حالة الحرمان والتهميــش والاقصاء المتعمد للعديد من الفئات التى تعجز عن الوفاء بمتطلباتها، الأمــر الذى أحدث هوة بــين طبقات المجتمع تراجعت معه الطبقة الوســطى من خلال حراك اجتماعى إلى أسفل عجزت معه عن أداء دورها فى الحفاظ على صلابة المجتمع واستقراره؛ نتيجة انهيار القيم وتراجع أنماط العائلة التقليدية وتراجع أثــر العادات والتقاليد على الهوية الشــخصية وشــيوع الديمقراطية والحرية فى العلاقات الشخصية.
- فقــد تراجع دور المؤسســات الاجتماعية المنــوط بها عملية التنشــئة الاجتماعية كالأســرة والمســجد والكنيســة وعجزت عن أداء دورها فى ظل حالة التخبط الذى يعانيه المجتمع المصرى، بالإضافة إلى انتشــار التعصــب والعداءات المتبادلة بين الأديان والمذاهب بسبب الفتاوى المتعددة، والفهم الخاطئ والناقص للدين، بحيث أصبحت هذه المؤسسات سياقات اجتماعية خطيرة، قد تؤدى فى حال اتساع نطاق ســلبياتها إلى تهديد اســتقرار المجتمــع، نتيجة ظهور مؤسســات أخرى بديلة لعملية التنشــئة تمثلت فى وسائل الإعلام والاتصال الحديثة، مما أدى إلى ظهور نمــط جديد من الثقافات الفرعية خاصةً بين الشــباب ولدتــه مخاطر التكنولوجيا الحديثــة التى لا يمكن الســيطرة عليها أو إدارتها من خــلال الحكومات؛ لأنها مخاطر عابرة للحدود والقوميات والثقافات.

- وهذا بدوره أدى إلى انتشــار حالة من «الأنومى» والتى تعنى غياب القيم والمعايير الضابطة لســلوك البشــر فى مختلف مجالات المجتمع، وهــذا أدى إلى اغترابهم وفقدانهم هويتهم ليس فقط فى المجتمع الذى يعيشون فيه، وإنما أيضًا عن أنفسهم نتيجة الأشــكال المتعددة من الحرمان التى تحول بــين الأفراد والجماعات وبين المشاركة الكاملة فى الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية.
- ومن ثم يتجه هؤلاء الأفراد إلى اللامبالاة والتدين للهروب من ذلك الواقع أو الانخراط فى الجماعات المتطرفة التى تسعى إلى تقويض استقرار المجتمع، من خلال القيام بأعمال تخريبية لنشــر العنف والتطرف والإرهاب باسم الدين، وبذلك فقد ألقى الواقع البنيوى الذى يعيشــه المواطن المصرى بتداعياته على المجتمع، حيث أدت كافة هذه الأوضاع إلى تراكم المخاطر واتســاع نطاقها بصورة أصبحت مقلقة لدرجة كبيرة ارتفع معها حالة من عدم اليقين والشك فى المستقبل.
- وبالتالى أصبحت ثقافة الفوضى تمثل ظاهرة اجتماعية واضحة تتزايد بشكل مضطرد خاصةً فى ظل تعدد مظاهرها والتى تمثلت فى انهيار القيم وسيادة حالة من التفكك الاجتماعى أثرت بدورها على العادات والتقاليد؛ نتيجة تراجع معايير الســلوك المجتمعية وما صاحبها من خلل فى العلاقات الاجتماعية والحياة اليومية فى ظل غياب ثقافة التسامح وانتشار قيم التعصب والتشدد.
- وهــذا ما حــدث مؤخرًا فى المجتمع المصرى عقب ثورة ٢٥ يناير بصفة خاصة بعد وصول الإخوان المسلمين للحكم والمحاولات المستمرة لأخونة الدولة والسيطرة على مفاصلها لضمان أكبر للسيطرة والتحكم حيث أصبح هناك أنماط متعددة من الفوضى كالفوضى الثقافية، والاقتصادية، والسياســية، والأمنية، والدينية، والأخلاقية. وهذا أدى إلى تزايد الغضب والتوتر لدى الشعب المصرى الأمر الذى أدى إلى الخروج عليهم فى ثورة شــعبية فى الثلاثين من يونيو لعام ٢٠١٣م لإقصائهم عن الســلطة نتيجة ممارســاتهم التى أدت إلى حالة من عدم الرضا نتيجة اســتئثارهم بالسلطة ومحاولات اختطاف مصر لصالح التنظيم الدولى وتنفيذ أجندته التى طالما حلم بها منذ سنوات طويلة.

• وقد أعقب ذلك حالة من الفوضى؛ نتيجة ارتفاع وتيرة التحريض وبث الشائعات التي أدت إلى تهديد الاستقرار والأمن المجتمعي وانتشار التطرف الذى دفع نحو مزيد من العنف والإرهاب على أيدى جماعة الإخوان المسلمين وأتباعهم من الجماعات الدينية المتطرفة التى تسعى إلى إسقاط الدولة وتحويلها إلى نموذج الدولة الفاشلة.

• ولكن رغم كافة الظروف والتحديات التى واجهتها مصر ولازالت، فإنها بدأت الآن تتلمس الخُطى نحو مستقبل مشرق الأمل، هو عنوانه والتحدى شعاره من أجل تحقيق مزيد من النمو والاستقرار الذى يتطلب تكاتف الجميع لإعلاء مصلحة الوطن لمجابهة التحديات الداخلية والخارجية لكى تسترد مصر مكانتها إقليميًا ودوليًا بعزيمة أبنائها المخلصين شعبًا وجيشًا يدًا بيد لمواجهة العنف والتطرف والإرهاب.

• فبارك الله مصر حينما تصبر شامخة وحينما تثور لتصلح الأحوال، وحينما تستعيد كبريائها لتكتب صفحات تاريخ مجيدة، فمصر ستظل آمنة بإذن الله كما قال المولى ﷻ: ﴿وَقَالَ ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ٩٩﴾ [سورة يوسف: الآية ٩٩] صدق الله العظيم.

• فتحية إجلال وتقدير للشعب المصرى الذى أصبح على وعى بكافة المخططات التى تحاك من أجل إسقاط مصر داخليًا وخارجيًا، وللجيش المصرى العظيم الذى دفع ثمنًا غاليًا من أرواح أبنائه الشرفاء لحماية مصر من قوى الشر والإرهاب والتطرف ومحاولات تقسيم الدولة من قبل جماعات تكفيرية لا تعرف دينًا ولا وطنًا.

والله ولى التوفيق

* * *

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١ – المعاجم والقواميس العربية
٢ – الكتب العربية
٣ – الكتب المترجمة
٤ – المجلات العلمية والدوريات
٥ – الرسائل العلمية
٦ – المؤتمرات والندوات
٧ – تقارير وإحصائيات
٨ – المواقع الإلكترونية العربية

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

١ – الكتب الأجنبية
٢ – المجلات والدوريات العلمية
٣ – الرسائل العلمية
٤ – المواقع الإلكترونية الأجنبية

* * *

أولاً: المراجع العربية:

١ ـ المعاجم والقواميس العربية:

١ – أحمد زكى بدوى، معجم المصطلحات والعلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٦م.

٢ – جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهرى وآخرون، الطبعة الأولى، المجلس الأعلى للثقافة، المجلد الأول، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٣ – جون سكوت، علم الاجتماع.. المفاهيم الأساسية، ترجمة محمد عثمان، الطبعة الأولى، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠٠٩م.

٤ – جيل فيريول، معجم مصطلحات علم الاجتماع، ترجمة أنسام محمد الأسعد، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ٢٠١١م.

٥ – خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاجتماعية، دار الفكر اللبنانية، بيروت، ١٩٩٥م.

٦ – عبده الحلو، معجم المصطلحات الفلسفية، الطبعة الأولى، المجلد، معهد الإنماء العربى، بيروت، ١٩٩٧م.

٧ – محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩م.

٨ – مراد وهبة، المعجم الفلسفى، الطبعة الثالثة، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٩م.

٩ – مصطفى حسيبة، المعجم الفلسفى، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٩م.

١٠ – المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٩٠م.

١١ - الموسوعة العربية الفلسفية، الطبعة الأولى، المجلد الثالث، معهد الإنماء العربى، بيروت، ١٩٩٧م.

٢ ـ الكتب العربية:

١ - أحمد رسلان، مصر الثورة.. التحدى والاستجابة، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١١م.

٢ - أحمد زايد، التخطيط لآليات إدارة المخاطر فى السياسات الاجتماعية: إشكاليات السياسات الاجتماعية فى إدارة المخاطر بدول مجلس التعاون الخليجى، سلسلة الدراسات الاجتماعية، الطبعة الأولى، العدد (٨٠)، البحرين، ٢٠١٣م.

٣ - العنف فى الحياة اليومية فى المجتمع المصرى، المجلد الأول، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٢م.

٤ - أحمد مجدى حجازى، فقراء مصر دراسة ميدانية لحياة بعض الفقراء فى الريف والحضر.. الفقر فى مصر، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٩٩م.

٥ - أحمد محمد عبده، ثورة يناير والبحث عن طريق الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٤م.

٦ - آدم مهدى أحمد، العولمة وعلاقتها بالهيمنة التكنولوجية، الشركة العالمية للمطبوعات، القاهرة، ٢٠٠١م.

٧ - إسماعيل سراج الدين، التحدى.. رؤية ثقافية لمجابهة التطرف والعنف، القاهرة، ٢٠١٥م.

٨ - آصف بيات، الهامشية لعنة أم فرصة فى التهميش والمهمشون فى مصر والشرق الأوسط، تحرير حبيب عائب وداى بوش، الطبعة الأولى، دار العين للنشر والتوزيع، ٢٠١٢م.

٩ - أكرم خليل حنا، أثر الثورة على أوضاع الاقتصاد المصرى «ثورة ٢٥ يناير قراءة أولية ورؤية مستقبلة»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١م.

١٠ – أمانـــى قنديل، قدرات المجتمع المدنى فى مواجهة المخاطر الاجتماعية «حالة المجتمعات العربية: إشكاليات السياسات الاجتماعية فى إدارة المخاطر بدول مجلس التعاون الخليجى، سلســلة الدراســات الاجتماعيــة، الطبعة الأولى، العدد (٨٠)، البحرين، ٢٠١٣م.
١١ – إيمان شــومان، علم الاجتماع السياســى، دارســة فى الحــركات الاجتماعية والسياســية، تقديم محمد ســعيد فرح، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦م.
١٢ – جلال أمين، ماذا حدث للثورة المصرية؟ أســباب ثورة ٢٥ يناير ودواعى الأمل والقلق وآفاق المستقبل، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١١م.
١٣ – جمــال محمد غيطاس، مصر فى زمــن الإخوان، وصف بالبيانات والمعلومات، المركز العربى للبحوث والدراسات، القاهرة، ٢٠١٤م.
١٤ – حسن حنفى، صادق جلال العظم، ما العولمة؟، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٩م.
١٥ – حســين توفيق إبراهيم، التعديلات الدســتورية ومســقبل التطور السياســى الديمقراطى فى مصر، مركز الأهرام للدراســات السياســية والإســتراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٨م.
١٦ – ظاهرة العنف السياســى فى النظم العربية، مركز دراســات الوحدة العربية، القاهرة، ١٩٩٢م.
١٧ – حليم بركات، المجتمع العربى فى القرن العشــرين، مركز دراســات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠م.
١٨ – خالد كاظم أبو دوح، الاحتجاج المصرى فى الواقع الاجتماعى.. بنيته وأنماطه، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠١٤م.
١٩ – رؤوف عبيــد، أصــول علم الإجــرام والعقاب، دار الفكــر العربى، القاهرة، ١٩٨٩م.
٢٠ – رضا البســيونى، كواليس الثورة، الطبعة الأولى، دار الفاروق للاســتثمارات الثقافية، الجيزة، ٢٠١١م.

٢١ – رضا عبد الواحد أمين، الإعلام والعولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦م.
٢٢ – رمزى المنياوى، الربيع العربى بين الثورة والفوضى «الفوضى الخلاقة والسيناريو الأمريكى لتفتيت الشرق الأوسط»، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربى، دمشق، ٢٠١٢م.
٢٣ – سالى المهدى، دارسة الاحتجاج الاجتماعى: تقاطعات عالمية ومحلية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠١٤م.
٢٤ – سامية حسن الساعاتى، الثقافة والشخصية، مكتبة قدرى حنفى، القاهرة، ٢٠٠٣م.
٢٥ – السيد نجم، ثورة ٢٥ رؤية ثقافية ونماذج تطبيقية، الطبعة الأولى، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٢م.
٢٦ – السيد ياسين، الإمبراطورية الكونية «الصراع ضد الهيمنة الأمريكية»، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٧م.
٢٧ – الإمبراطورية الكونية الصراع ضد الهيمنة الأمريكية، الطبعة الثانية، القاهرة، ٢٠٠٧م.
٢٨ – العولمة والطريق الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩م.
٢٩ – تحولات الأمم والمستقبل العربى، الطبعة الأولى، نهضة مصر للطباعة، القاهرة، ٢٠١٠م.
٣٠ – ثورة ٢٥ يناير بين التحول الديمقراطى والثورة الشاملة، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١٢م.
٣١ – شبكة «الحضارة المعرفية من المجتمع الواقعى إلى العالم الافتراضى، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٦م.
٣٢ – فيتو على عصر الإخوان: نقد العقل المغلق «سمات المرحلة الانتقالية»، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١٥م.

٣٣ – شحاته صيام، ثقافة الاحتجاج من الصمت إلى العصيان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١١م.
٣٤ – عائشة التائب، الإدارة الاجتماعية للمخاطر وسياسات التنمية والتشغيل فى البلدان العربية: الحضور والعلاقة، الطبعة الأولى، سلسلة الدراسات الاجتماعية، البحرين، ٢٠١٣م.
٣٥ – عباس أبو شامة، جرائم العنف وأساليب مواجهتها فى الدول العربية، الطبعة الأولى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٢م.
٣٦ – عبد الإله بلقريز، ثورات وخيبات فى التغيير الذى لم يكتمل، الطبعة الأولى، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٢م.
٣٧ – على بشار بكر، الفوضى الخلاقة العصف الرمزى لحرائق الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، مركز حمورابى للبحوث والدراسات الإستراتيجية، دار المحبة البيضاء للنشر والتوزيع، لبنان، ٢٠١٣م.
٣٨ – على حرب، ثورات القوة الناعمة فى العالم العربى نحو تفكيك الديكتاتوريات والأصوليات، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠١١م.
٣٩ – على عبد الرازق جلبى، البحث العلمى الاجتماعى، لغته ومداخله ومناهجه وطرائقه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣م.
٤٠ – على ليلة، الاحتجاج الاجتماعى متغيراته وخصائص جماعاته، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠١٤م.
٤١ – الثقافة العربية والشباب، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٣م.
٤٢ – الشباب والمجتمع القضايا والمشكلات، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠٠٨م.
٤٣ – تقاطعات العنف والإرهاب فى زمن العولمة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٧م.

٤٤ – ثقافة الشباب مظاهر الانهيار ونشأة الثقافات الفرعية، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢م.
٤٥ – حالة الطبقة العربية المتوسطة: مدخل لرصد أوضاع المجتمع العربى، مرصد الاصلاح العربى، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، ٢٠٠٧م.
٤٦ – لماذا قامت الثورة؟ بحث فى أحوال الدولة والمجتمع، الطبعة الأولى، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢م.
٤٧ – مؤشرات قياس فاعلية السياسة الاجتماعية فى مواجهة المخاطر: إشكاليات السياسة الاجتماعية فى إدارة المخاطر بدول مجلس التعاون الخليجى، سلسلة الدراسات الاجتماعية، الطبعة الأولى، العدد (٨٠)، البحرين، ٢٠١٣م.
٤٨ – عمار على حسن، الحركات السياسية الجديدة صعوبات التجذر الاجتماعى وحدود الاصلاح السياسى، الطبعة الأولى، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٧م.
٤٩ – عمرو هاشم ربيع، ثورة ٢٥ يناير قراءة أولية ورؤية مستقبلية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١م.
٥٠ – فؤاد السعيد، ثورة مصر تفاعلات المرحلة الانتقالية الممتدة وسيناريوهات المستقبل: الربيع العربى ثورات الخلاص والاستبداد، الطبعة الأولى، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، دار شرق، بيروت، ٢٠١٣م.
٥١ – فايز محمد حسين، مبادئ علم الاجتماع القانونى، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٦م.
٥٢ – فرغلى هارون، ثورة ٢٥ يناير وحقوق الإنسان فى مصر رحلة الآلام والآمال، منشورات المدرسة المتقدمة فى علم الاجتماع المصرى، العدد الأول، يونيو ٢٠١٢م.
٥٣ – محمد أحمد بيومى، علم اجتماع القيم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨١م.
٥٤ – محمد الجوهرى، محمود الكردى، الدرس السوسيولوجى فى الفقر تأملات فى الحالة المصرية: الفقر فى مصر، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٩٩م.

٥٥ – محمد السعيد إدريس، مقدمات الثورة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١م.
٥٦ – محمد المهدى، عبقرية الثورة المصرية تحليل نفسى واجتماعى لأحوال المصريين قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١١م.
٥٧ – محمد حسن غانم، ثورة ٢٥ يناير رؤية نفسية وشهادة شخصية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٣م.
٥٨ – محمد عابد الجابرى، قضايا فى الفكر المعاصر: العولمة، صراع الحضارات، العولمة إلى الاختراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨م.
٥٩ – محمد كمال التابعى، الاتجاهات المعاصرة فى دراسة القيم والتنمية، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الطبعة الأولى، دار المعارف، ١٩٨٥م.
٦٠ – محمود عودة، آليات التكيف والمقاومة الجذور الاجتماعية والسياسية للشخصية المصرية، الطبعة الأولى، عين للدراسات والبحوث الاجتماعية، الجيزة، ٢٠٠٧م.
٦١ – مهدى محمد القصاص، الهوية الثقافية والعولمة دراسة سوسيولوجية، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، دمشق، ٢٠٠٥م.
٦٢ – نبيل عبد الفتاح، الرؤى الملتبسة للإعلام والإرهاب، المركز العربى للبحوث والدراسات، القاهرة، ٢٠١٤م.
٦٣ – وحيد عبد المجيد، ثورة ٢٥ يناير قراءة أولى، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١١م.

٣ ـ الكتب المترجمة:

١ – أ.س. كوهان، مقدمة فى نظريات الثورة، ترجمة فاروق عبد القادر، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩م.

٢ – أنتونـــى جيدنـــز، علم الاجتمــاع مع مدخلات عربية، ترجمــة فايز الصياغ، الطبعــة الأولى، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراســات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥م.
٣ – أندرو إدجار، بيترسيد جويك، موسوعة النظرية الثقافية: المناهج والمصطلحات الأساســية، ترجمة هناء الجوهرى، الطبعة الأولى، المركز القومى للترجمة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠٠٩م.
٤ – أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمى بحثًا عن الأمان المفقود، ترجمة علا عادل وآخرون، الطبعة الأولى، العــدد (٢٠٠٦)، المركز القومى للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣م.
٥ – مجتمــع المخاطرة، ترجمــة جورج كتورة، إلهام الشــعرانى، الطبعة الأولى، المكتبة الشرقية، لبنان، ٢٠٠٩م.
٦ – هــذا العالم الجديد.. رؤية مجتمع المواطنــة العالمية، ترجمة أبو العيد دودو، الطبعة الأولى، منشورات كولونيا، ٢٠٠١م.
٧ – جون آر برادلى، فى قلب مصر: أرض الفراعنة على شفا الثورة، ترجمة شيماء عبد الحكيم وكوثر محمود، دار كلمات عربية، القاهرة، ٢٠١٢م.
٨ – دنيس كوش، مفهوم الثقافة فى العلوم الاجتماعية، ترجمة منير السعيدانى، الطبعــة الأولى، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراســات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧م.
٩ – فرانســيس فوكاياما، نهاية التاريخ والإنســان الأخير، مركز الإنماء القومى، بيروت، ١٩٩٣م.
١٠ – مارتن غريفيش، تيرى أوكالاهان، المفاهيم الأساســية فى العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، الإمارات، ٢٠٠٨م.

٤ ـ المجلات العلمية والدوريات:

١ – أحمــد زايــد، أركيولوجيــا الثــورة وإعادة البعــث للطبقة الوســطى، مجلة الديمقراطية، العدد (٤٢)، القاهرة، أبريل ٢٠١١م.

٢ - الشرعية جدل الهدم والبناء، مجلة الديمقراطية، العدد (٥١)، القاهرة، يوليو ٢٠١٣م.
٣ - عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات الوطنية، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطنى للثقافة والآداب والفنون، العدد الأول، المجلد (٣)، الكويت، ٢٠٠٣م.
٤ - أحمد قنديل، إدارة المخاطر الاجتماعية وتحديات الطاقة الراهنة، مجلة أحوال مصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (٥٦)، السنة الثالثة عشر، القاهرة، ربيع ٢٠١٥م.
٥ - أحمد مجدى حجازى، أزمة القيم، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام، العدد (٩)، القاهرة، ٢٠٠٣م.
٦ - العولمة وتهميش الثقافات الوطنية: رؤية نقدية من العالم الثالث، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، المجلد (٢٨)، العدد الثانى، الكويت، ١٩٩٩م.
٧ - أحمد محمد أبو زيد، البلطجية: معتاد والإجرام فى فترات ما بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية: ملحق اتجاهات نظرية، العدد (١٨٧)، المجلد (٤٧)، القاهرة، يناير ٢٠١٢م.
٨ - أمانى مسعود، التهميش الاجتماعى بين الفقر الاقتصادى والاستبعاد السياسى، مجلة أحوال مصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (٥٦)، السنة الثالثة عشر، القاهرة، ربيع ٢٠١٥م.
٩ - إيمان رجب، الأمن والتنمية: التأثير المتبادل، مجلة أحوال مصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (٣٥)، القاهرة، صيف ٢٠١٤م.
١٠ - حازم عمر، مخاطر أزمة الثقة بين المواطن والدولة، مجلة أحوال مصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (٥٦)، السنة الثالثة عشر، القاهرة، ربيع ٢٠١٥م.

١١ - حسـان تريكـى، دور التهميـش فى تركيـس التفـاوت الاجتماعى واختلال منظومة القيم الاجتماعية: رؤية سوسـيولوجية، مجلة الدراسـات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادى، العدد (٩)، ٢٠١٤م.
١٢ - خليدة كعسيس، الربيع العربى بين الثورة والفوضى، مجلة المستقبل العربى، مركز دراسـات الوحدة العربية، العدد (٤٢١)، السـنة السادسة والثلاثون، بيروت، ٢٠١٤م.
١٣ - سـامح فوزى، التنمية والأمن تطلع المواطن واختلاف السياسات، مجلة أحوال مصرية، مركز الأهرام للدراسـات السياسية والإسـتراتيجية، العدد (٥٦)، السنة (١٣)، القاهرة، ربيع ٢٠١٥م.
١٤ - سعيد الحسين عبدولى، الفوضى الخلاقة ثنائية الأنا والآخر من خلال إشكالية الإسـلام والديمقراطية، مجلة العلوم الإنسـانية والاجتماعية، العدد (١١)، ٢٠١٣م.
١٥ - سـعيد رفعت، إعصار التغيير، مجلة شـئون عربية، العدد (١٤٥)، ، ربيع ٢٠١١م.
١٦ - سـعيد عكاشة، قراءة فى ثورات المجتمع المصرى، مجلة الديمقراطية، العدد (٤٢)، القاهرة، أبريل ٢٠١١م.
١٧ - سمية الألفى، مظاهر التهميـش والمخاطر المجتمعية، مجلة أحوال مصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (٥٦)، السنة الثالثة عشر، القاهرة، ربيع ٢٠١٥م.
١٨ - السـيد ياسـين، نحو تنمية ثقافية جماهيرية، مجلة أحوال مصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (٥٥)، القاهرة، ٢٠١٥م.
١٩ - عبـد العزيز المنصـور، العولمة والخيارات العربية المسـتقبلية، مجلة جامعة دمشـق للعلوم الاقتصاديـة والقانونية، المجلد (٢٥)، العدد (٢)، سـوريا، ٢٠٠٩م.

٢٠ – علا عبد المنعم الزيات، مجتمع المخاطر والساعات البيولوجية للجسد: دراسة ميدانية على عينة من المصريين، مجلة إضافات، المجلة العربية لعلم الاجتماع، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٥)، بيروت، صيف ٢٠١٦م.
٢١ – علي ليلة، المخاطر الاجتماعية مصادرها وأنماطها وفواعل المواجهة، مجلة أحوال مصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (٥٦)، السنة الثالثة عشر، القاهرة، ربيع ٢٠١٥م.
٢٢ – فؤاد السعيد، مجتمع المخاطر مفعم بالاجتماع مشبع بالسياسة، مجلة أحوال مصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (٥٦)، السنة الثالثة عشر، القاهرة، ربيع ٢٠١٥م.
٢٣ – فوزى حسن الزبيدى، منهجية تقييم مخاطر الأمن القومى: دراسة تحليلية لمنهجية وتقييم مخاطر الأمن القومى، مجلة رؤى إستراتيجية، دبى، يوليو ٢٠١٥م.
٢٤ – كريم أبو حلاوة، الآثار الثقافية للعولمة، حظوظ الخصوصيات الثقافية فى بناء عولمة بديلة، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، المجلد (٢٩)، العدد الثالث، الكويت، ٢٠٠١م.
٢٥ – محمد إبراهيم عطوة مجاهد، بعض مخاطر العولمة التى تهدد الهوية الثقافية للمجتمع ودور التربية فى مواجهتها، مجلة مستقبل التربية العربية، العدد (٢٢)، المجلد السابع، المكتب الجامعة الحديث، الإسكندرية، أكتوبر ٢٠٠١م.
٢٦ – محمد خليل الرفاعى، دار الإعلام فى العصر الرقمى فى تشكيل قيم الثقافة العربية دراسة تحليلية، مجلة جامعة دمشق، المجلد (٢٧)، العدد الأول، سوريا، ٢٠١١م.
٢٧ – محمد عبد الكريم الحورانى، الاستبعاد الاجتماعى والثورات الشعبية محاولة للفهم فى ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النسبى، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، جامعة اليرموك، المجلد (٥)، العدد الثانى، الأردن، ٢٠١٢م.

٢٨ – نادية حليم، الإستراتيجيات السكانية بين الواقع والمأمول، مجلة أحوال مصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (٥٦)، السنة الثالثة عشر، القاهرة، ربيع ٢٠١٥م.
٢٩ – نبيل عبد الفتاح، ملاحظات حول إشكاليات التجديد فى الفكر الإسلامى المصرى، مجلة آفاق سياسية، المركز العربى للدراسات، العدد (١٥)، القاهرة، ديسمبر ٢٠١٤م.
٣٠ – نبيل على، الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب الثقافى العربى، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، العدد (٢٦٥)، الكويت، يناير ٢٠٠١م.
٣١ – نزار الطحاوى، انتخابات ٢٠١٠م حقائق وأرقام، مجلة أحوال مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (٤٩)، السنة (١٢)، القاهرة، ربيع ٢٠١١م.
٣٢ – هبة جمال الدين محمد العزب، مجتمع المخاطر وسياسات المجابهة، مجلة أحوال مصرية، العدد (٥٦)، مركز الأهرام السياسية والإستراتيجية، السنة الثالثة عشر، ربيع ٢٠١٥م.
٣٣ – هويدا عدلى، الطبقة الوسطى فى مصر تحولات وتحديات، مجلة الديمقراطية، العدد (٦٦)، القاهرة، أبريل ٢٠١٧م.
٣٤ – وليد رشاد ذكى، تطبيقات الإنترنت كفواعل جديدة للإرهاب، مجلة الديموقراطية، العدد (٦٦)، القاهرة، أبريل ٢٠١٧م.
٣٥ – يوسف وردانى، تزايد أهمية إعادة التفكير فى قضية التطرف، مجلة أحوال مصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٥)، السنة السادسة، القاهرة، يناير ٢٠١٥م.

٣٦ – يوسف وردانى، فجوات التطرف وسياسات التعامل مع مجتمع المخاطر المزدوج، مجلة أحوال مصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (٥٦)، السنة الثالثة عشر، القاهرة، ربيع ٢٠١٥م.

٥ ـ الرسائل العلمية:

١ – أحمد سليم عبد الله، دور السياسة الأمريكية فى التحولات الديموقراطية فى المنطقة العربية (٢٠٠١ – ٢٠١٣)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٤م.

٢ – أسامة خليل، نظرية الفوضى الخلاقة وأثرها على الأمن العربى، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، ٢٠١٦م.

٣ – أشرف شلبى، الثورة والتغير السياسى فى المجتمع المصرى، ثورة ٢٥ يناير نموذجًا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمنهور، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠١٥م.

٤ – سوسن فايد وآخرون، العنف السياسى فى المجتمع المصرى فى ضوء المتغيرات العالمية والمحلية، الجماعات الإسلامية نموذجًا، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠١١م.

٥ – عبد الله ممدوح مبارك الرعد، دور شبكات التواصل الاجتماعى فى التغيير السياسى فى تونس ومصر من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٢م.

٦ – مريم ثروت إسحق، المتغيرات الاجتماعية والثقافية فى مرحلة الطفولة: دراسة للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة فى القاهرة، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الاجتماع، القاهرة، ٢٠٠٧م.

٧ – مشيب ناصر محمد، المواقع الإلكترونية ودورها فى نشر الغلو الدينى وطرق مواجهتها من وجهة نظر المختصين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، الرياض، ٢٠١١م.

٦ـ الندوات والمؤتمرات:

١ – أحمد زايد، تفكك أواصر الأسـرة فى عالم ما بعد الحداثة، مؤتمر واقع الأسرة فى المجتمع «تشـخيص للمشـكلات واستكشاف لسياسـات المواجهة»، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٦ – ٢٨ سبتمبر، القاهرة، ٢٠٠٤م.

٢ – أسـامة إسماعيـل عبد البـارى، رؤى النخب المصريـة للديمقراطية بعد ثورة ٢٥ يناير، فى السـعيد المصرى «محـرر»، المجتمع المصـرى وقضايا التحول الديمقراطى، أعمال المؤتمر السنوى لعلم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، الفترة من ٧ – ٩ أبريل ٢٠١٢م، القاهرة، ٢٠١٣م.

٣ – أشـرف شلبى، العنف السياسـى لجماعة الإخوان المسلمين فى ضوء التغيرات السياسية فى المجتمع المصرى «قراءة سوسيولوجية للفترة من يناير ٢٠١١م إلى يناير ٢٠١٥م»، مؤتمر العنف المصاحب للتغيرات السياسية فى العالم العربى، المجلد الأول، جامعة المنصورة، كلية الآداب، قسـم علم الاجتماع، الفترة من ٢٥ – ٢٦ مارس، ٢٠١٥م.

٤ – برهـان غليـون، العولمة وأثرها على المجتمعات العربيـة، تأثير العولمة على الوضع الاجتماعـى فى المنطقة العربيـة، اجتماع خبراء اللجنـة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الفترة من ١٩ – ٢١ ديسمبر، ٢٠٠٥م.

٥ – جابر عصفور، خطاب العنف فى ثقافتنا المعاصرة، دراسة وأبحاث ندوة الثقافة العربيـة فى مفترق طرق، الطبعة الأولى، مطبعة جولدن سـيتى، الشـارقة، ٢٠٠٤م.

٦ – خالد السـيد شـحاته، البلاك بلوك كنمـوذج للحـركات الاجتماعية العنيفة غير التقليدية فى مصر: رؤية سوسـيولوجية، أعمال مؤتمر العنف المصاحب للتغيرات السياسـية فى العالم العربى، المجلد الأول، جامعة المنصورة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، الفترة من ٢٥ – ٢٦ مارس، ٢٠١٥م.

٧ – سـعيد حمدان، سيد جاب الله، «دور المؤسسـات الاجتماعية فى تحقيق الأمن الفكرى.. رؤية نظرية ودراسة تحليلية»، المؤتمر الوطنى الأول للأمن الفكرى «المفاهيم والتحديات»، جامعة الملك سعود، الفترة من ٢٢ – ٢٥ جمادى الأول، السعودية، ١٤٣٠هـ.
٨ – عاطف محمد شحاته، مخاطر التحريض الاجتماعى فى الشارع المصرى فى الفترة مـا بين ٢٠١٢ – ٢٠١٤م «رؤيـة اجتماعية لمخاطر إعادة إنتاج الدولة»، مؤتمر العنف المصاحب للتغيرات السياسية فى العالم العربى، جامعة المنصورة، كلية الآداب، الفترة من ٢٥ – ٢٦ مارس، ٢٠١٥م.
٩ – على ليلة، تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية على بناء الأسرة ووظائفها «متغيرات المدخل السوسيولوجى»، مؤتمر واقع الأسرة فى المجتمع، «تشخيص للمشكلات واستكشاف لسياسات المواجهة»، كلية الآداب، جامعة عين شمس، الفترة من ٢٦ – ٢٨ سبتمبر، القاهرة، ٢٠٠٤م.
١٠ – عمـاد صيام، خريطة الاحتجاجات السـلمية فى مصر، مؤشـرات أولية على تخلـق مجتمـع مدنى من نوع جديـد، «ندوة المجتمع المدنـى والاحتجاجات الاجتماعية»، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩م.
١١ – فائـزة عبد الفتاح عز الدين، الاتجاه نحو العولمة «دور الفكر العربى فى عصر العولمـة»، مؤتمر التوجهـات التنموية فى تطوير التعليـم الجامعى العربى.. رؤية مستقبلية، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، ٢٠٠٤م.
١٢ – فاطمـة فوزى عبد العاطى، ومها عـزت أبو رية، العنف فى المجتمع المصرى قبل ثورة ٢٥ يناير وبعدهـا: «تحليل مضمون لعينة من الصحف المصرية» فى سـعيد المصرى «محرر» المجتمع المصرى وقضايا التحـول الديمقراطى، أعمال المؤتمر السنوى لعلم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، الفترة من ٧ – ٩ أبريل ٢٠١٢م، القاهرة، ٢٠١٣م.

١٣ – منير الحمش، مجتمع المخاطر فى ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، الندوة الاقتصادية الرابعة والعشرون، دمشق، ٢٠١١م.
١٤ – نادية حليم، التحولات الديموجرافية والسياسة السكانية «رؤية تحليلية»، مؤتمر المسح الشامل للمجتمع المصرى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، الفترة من ١٦ – ١٨ فبراير، القاهرة، ٢٠١٥م.
١٥ – نادية مصطفى، قواعد العيش المشترك، أزمات حوار الثقافات والأديان، سلسلة ندوات الموسم الثقافى (٥)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م.
١٦ – هانى خميس أحمد، الجرائم البيئية وتحديات الأمن الاجتماعى الاقتصادى فى المجتمعات الإنسانية خلال الألفية الجديدة: رؤية سوسيولوجية، المؤتمر السنوى السادس عشر «قضايا البيئة وجودة الحياة» نحو إستراتيجية مصرية شاملة»، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، الفترة من ٢٢ – ٢٤ ديسمبر ٢٠١٤م، القاهرة، ٢٠١٤م.
١٧ – هناء الجوهرى، «دراسة الحرمان الاقتصادى محاولة للتعريف والقياس، العلوم الاجتماعية والتنمية فى مصر»، بحوث المؤتمر السنوى، كلية الآداب، جامعة القاهرة، الفترة من ١١ – ١٢ أبريل، ٢٠٠٦م.

٧ـ تقارير وإحصائيات:

١ – التقرير الإستراتيجى العربى لعام ٢٠١١ – ٢٠١٢م، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠١٣م.
٢ – التقرير الإستراتيجى العربى، ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩م، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩م.
٣ – التقرير الإستراتيجى العربى، ٢٠١٠م، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠١٠م.

٤ – تقرير التنمية البشرية، «المضى فى التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر»، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ٢٠١٤م.

٥ – تقرير حول انتهاكات أنصار الإخوان المسلمين منذ ٣٠ يونيو حتى إعلان جماعة الإخوان جماعة إرهابية، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، ٢٠١٣م.

٦ – المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، أسابيع القتل: عنف الدولة والاقتتال الأهلى والاعتداءات الطائفية، فى صيف ٢٠١٣م، القاهرة، يونيو ٢٠١٤م.

٧ – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، ثقافة الشباب المصرى: قضايا مستقبلية، مركز الدراسات المستقبلية، العدد الثانى، نوفمبر ٢٠٠٦م.

٨ ـ المواقع الإلكترونية العربية:

١ – أحمد إبراهيم محمود، ظاهرة الفوضى والعنف المسلح فى النظام الدولى الجديد، مجلة السياسة الدولية.

http//:www.ahram.org.

٢ – أحمد زايد، الشارع لمن؟ التوترات الاجتماعية العنيفة فى مراحل ما بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٦)، القاهرة، أكتوبر ٢٠١١م.

http://www.siyassa.org.eg>NewsQ.

٣ – أحمد زكريا الباسوس، سياسات التضمين والتهميش، مجلة السياسة الدولية، ٢٠١٢م.

http://www.siyassa.org.eg.

٤ – الإدماج الاجتماعى والديموقراطية والشباب فى العالم العربى، منظمة اليونسكو، ٢٠١٣م.

http://www.unesco.org/../socia – inclusion – Democracy – concept – paper – Arabic.

٥ – تقرير استطلاعات الرأى التى أجراها المركز المصرى لبحوث الرأى العام «بصيرة» حول أداء الرئيس مرسى.
http://www.boseera.com.eg.
٦ – تقرير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية عن أنماط وأهم أحداث العنف فى ٢٠١٣م.
http://www.eipr.org/pressrelease/2014212106/8/.
٧ – تقرير لجنة تقصى الحقائق حول أحداث ٣٠ يونيو وما بعدها.
http://www.gate.ahram.org.eg/News/٥٦٢٤٩.aspx.
٨ – جبران صالح على، «ثورات الربيع العربى.. رؤية تحليلية فى ضوء فروض نظرية الثورات»، الواقع وسيناريوهات المستقبل، مجلة الحوار المتمدن، العدد (٤٠٦٨)، محور الثورات والانتفاضات الجماهيرية، ٢٠١٣م.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid355286.
٩ – حسام محمد، تجنيد الإرهابيين عبر مواقع التواصل الاجتماعى.
http://www.carjj.org.sites.
١٠ – حمدى السعيد سالم، الأوليجاركية والأناركية وثقافة الفوضى فى الثورة المصرية، مجلة الحوار المتمدن، العدد (٤٢٩٢)، ٢٠١٣م.
http://www.ahewar.org.
١١ – خالد عبد الوهاب الباجورى، العدالة الاجتماعية والتنمية فى ظل الثورات المصرية، ٢٠١٦م.
http://www.must.edu.eg>justice.reserach.
١٢ – سهام القحطانى، الخطاب وفوضى الثورة الخلاقة، ٢٠١٣م.
http://www.al – jazirah.com.
١٣ – السيد ياسين العولمة ومجتمع المخاطر، الأهرام، ٢٠١١م.
http//:www.ahram.org.eg.35/58/1/0/0/411/aspx.
١٤ – السيد ياسين، الاستعمار الجديد «آليات المراقبة والعقاب»، جريدة الاتحاد الإماراتية، مارس ٢٠٠٨م.
http//:www.alittihad.ae.

١٥ – السيد ياسين، العولمة والحداثة، الأهرام الإلكترونى، السنة (١٣٣)، العدد (٤٤٧١٢)، ٢٠٠٩م.

http://www.ahram.org.eg/Archive/20097/5/.

١٦ – شفيقة سرار، مجتمع المخاطرة والأمن الاجتماعى فى الوطن العربى، جامعة جيجل، الجزائر، ٢٠١٥م.

http://www.aranthropos.com.مجتمع المخاطرة الأمن الاجتماعى.

١٧ – صادق السامرائى، الفوضى تحكمنا، شبكة العلوم النفسية العربية.

http://www.arabpsynet.com/samarrai/docamarrai/womasa/wahaa.57 – 10115.pdf.

١٨ – عبد الفتاح ماضى، مقال مجموعات العنف غير التقليدية، «البلاك بلوك والألتراس نموذجًا»، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥.

http://studies.aljazeera.net/issues/2013- 2013214937/02/58815121.htm.

١٩ – على عبد الرازق جلبى، التحولات الاجتماعية وظواهر الاعتدال والتشدد فى الحياة اليومية: رؤية مستقبلية، منتدى حوار الثقافات، أكتوبر ٢٠٠٨م.

http://www.draligalay.blogspot.com>blog.post.02.

٢٠ – عماد صيام، ٢٥ يناير الثورة السلمية لشباب الطبقة الوسطى وتحديات المستقبل «الربيع العربى» ثورات الخلاص من الاستبداد «دراسة حالات»، الطبعة الأولى، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، ٢٠١٣م.

http://www.ademocracy.net.com.

٢١ – غادة محمد الشريف، مقال بعنوان «الحركة الوطنية»، بيان الإخوان تحريض واضح ضد الجيش والشرطة، الثلاثاء ٢/١٢/٢٠١٤م.

http//:www.almasryalyoum.com/News/details.590648/

٢٢ – فهــد بن عبد العزيز الغفيلى، الإعــلام الرقمى أدوات تواصل متنوعة ومخاطر أمنية متعددة.
http//:www.article.15 – com<default<article.
٢٣ – محمد إسماعيل، خريطــة الجيل الثالث من تنظيمات العنف فى مصر، مجلة السياسة الدولية، العدد (٩٨).
http//:www.siyassa.org.eg.
٢٤ – محمد بسـيونى عبد الحليم، كيانات ممتدة «البـلاك بلوك» كنموذج لحركات العنف غير التقليدية فى مصر، مؤسسة الأهرام، مايو ٢٠١٣م.
http//:www.siyassa.org.eg/NewsQ.2914/aspx.
٢٥ – محمد بن سعيد الفطيسى، الفوضى الأداة التى ستنتهى العالم وتدمر الحضارة، مركز الشرق العربى للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن، ٢٠١١م.
http//:www.alsarqalaralor.org.uk.
٢٦ – محمــد نبيل الشـيمى، العولمة والأزمــة الاقتصادية العالميــة، مجلة الحوار المتمدن، العدد (٢٥٣٣).
http//:www.ahram.org.
٢٧ – مشــاركة المواطنين فى الحياة السياســية ورؤيتهم للأوضاع الاقتصادية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.
http://www.idsc.gov.eg/IDSC/publication/Detailslist/aspx?publicationtypeID=8.
٢٨ – نبيل عبد الفتاح، الأزهر فى مواجهة ثقافة الفوضى، إيلاف ٢٠١٢م.
http//:www.elaph.com.
٢٩ – نبيــل عبد الفتاح، تحديات التحول من التســلطية إلى الديمقراطية، صراعات وأســئلة وإشــكاليات المرحلة الانتقالية، المركز العربى للبحوث والدراسات، القاهرة، ٢٠١١م.
http://www.acrseg.org/2358.

٣٠ – نتيجة الاستفتاء على دستور ٢٠١٢م.
http://referendum2012,elections.eg/results/referendum – results.
٣١ – نتيجة الاستفتاء، الهيئة العامة للاستفتاء، ١٩ يناير ٢٠١٤م.
http://www.sis.gov.
٣٢ – وفاء داود، بلاك بلوك ونظرية الفوضى، شبكة الوحدة العربية، مارس ٢٠١٥م.
http://www.marefa.org.

* * *

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1- English Book:

1 – Ada Finfiter, Dimension of Political Animation, APSR, June, 1970.

2 – Antony Giddens, The Consequences of Modernity, Cambridge Polity Press, 1990.

3 – Bell, D., The Coming of the Post Industrial Society, Adventure in Social for Casting, Basic Books, New York, 1972.

4 – Bombongan, D., The Concept of Social Exclusion: An Over View, Asia – Pacific Social Science, 2008.

5 – Castells, M., The Informational City: Information Technology, Economic Restructuring and the Urban Regional Process, Blackwell, Oxford, UK, 1989.

6 – Chung – Siahn, Social Development and Political Violence, Seoul National University Press, 1981.

7 – Clinton Sportt, G., Chaos and Time Series Analysis, Oxford University Press, New York, 2003.

8 – Colin Robson, Real World Research, Blackwell, Cambridge, 1996.

9 – Daniel Brumberg and Hesham Sallam, The Politics of Security Sector Reform in Egypt, The United States Institute of Peace, 2012.

10 – Elizabeth Kier and Ronald, R., In War's Wake: International Conflict and the Fate of Liberal Democracy, Cambridge University Press, New York, 2010.

11 – Erikson, E., Identity and the Life Cycle, International University Press, New York, 1959.

12 – Francis Dupuis, Who's Afraid of the Black Blocs, Anarchy in Action around the World, Translated by Lazer Lederhendler, Toronto: Behind the Lines, 2013.

13 – Hedly Bull, The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics, Frist Published, Formerly Macmillan Press, London, 1977.

14 – Herbert Blumer, Social Movements, A Reader Vincenzo Ruggiero and Nicola Montagen, Routledge, New York, 2008.

15 – Hoeble, E.A., The Nature of Culture in Shapiro, Culture and Society, New York, 1960.

16 – Institute for Multi – Cultural Affairs, Report Social Revolution in Tunisia and Egypt, 2011.

17 – J. Cleick, Chaos, Making a New Science, Viking Press, New York, 1987.

18 – Jef Matt, Black Blocs in Theory and Practice, U.S.A., 2003.

19 – John Foran, The Future of the Revolutions: Rethinking Radical Change in the Age of Globalization, London, 2003.

20 – John Tomlinson, Culture Globalization and Culture Imperialism, Sage Publication, London, 1997.

21 – Jose Pedro, Men in Black: Dynamics, Violence, and Lone Wolf Potential, U.K., 2014.

22 – Mason, R., Globalization Education, Trends and Applications, Routledge Keganpaul, London, 1998.

23 – Meghand Desai and Yhia Said, The New Anti – Capitalist Movement: Monet and Civil Society "Global Civil Society", First Published, Oxford University Press, London, 2001.

24 – Michel, G., A Dictionary of Sociology, Routledge and Kegan Paul, London, 1974.

25 – Patrik, H., The New Oxford Dictionary, English University Press, New York, 1998.

26 – Richad, T. Schaefer, Sociology, Megraw, Hill Book Company, New York, 1983.

27 – Ronald Inglehart, Modernization and Post Modernization: Cultural, Economic and Political Change in Society, Princeton University Press, United States of America, 1997.

28 – Ronald Robertson, Globalization Social Theory and Global Culture, Sage Publications, 1992.

29 – Runciman, W.G., Relative Deprivation and Social Justice, Routledge Kegan Paul, 1966.

30 – Ulrich Beck, World Risk Society as Cosmopolitan Society: Ecological Questions in a Framework of Manufactured Uncertainties Theory, Culture & Society, 1996.

31 – Ulrich Beck, World Risk Society Revisited: The Terrorism Threat, Sage Publication, 2002.

32 – UNESCO, Arab Middle Class, Measurement and Role in Driving Change, Beirut, 2014.

2- Magazine & Scientific Journals:

1 – Arab Naz and Others, The Crises of Identity, Globalization and its Impacts on Socio Cultural and Psychological Identity,

International Journal of Academic Research in Business and Social Science, Vol. 1, No. 1, Pakistan, April, 2011.

2 – Carlos, Dweck, Can Personality be Changes? "The Role of Beliefs in Personality and Change", Current Direction in Psychological Science, vol. 17, No. 6, 2008.

3 – Claudia Aradau, Rensvan Munster, Governing Terrorism through Risk: Taking Precaution, (un) knowing the Future, European Journal of International Relations, Sage Publication, vol. 13, 2007.

4 – Edward Muller N, Income Violence Inequality, Regime Repressiveness and Political Violence, American Sociological Review, vol. 50, No. 1, 1985.

5 – Gabriel Weimann, The Psychology of Mass – Mediated Terrorism, American Behavioral Scientists, vol. 52, No. 1, USA, 2008.

6 – Javier Argomaniz, European Union Responses to Terrorist Use of Internet Cooperation and Conflict, vol. 50, No. (2), 2015.

7 – Kolawole, Aowolab, Globalization, Americanization and Western Imperialism, Journal of Social Development in Africa, vol. 16, No. 2, University of Ibadan, Nigeria, 2001.

8 – Lauren Movius, Cultural Globalization and Challenges to Traditional Communication Theories, Journal of Media and Communication, USA, 2010.

9 – Manfred, B. Steger, Ideologies of Globalization, Journal of Political Ideologies, Department of Politics and Government, Illinois State University, 2005.

10 – Mehretu, Assefa, Brucewm, Pigozzi, Lowerence M, Sommers, Concept in Social and Spatial Marginality, Geografiska, Annaler Series B. Human Geography, vol. 82, No. 2, 2000.

11 – Richard C. Fording, The Conditional Effect of Violence as a Political Tactic: Mass Insurgency, Welfare Generosity, and Electro Context in the American States, American Journal of Political Science, vol. 41, No. 1, 1997.

12 – Weson, Carol, Global Economy, Changing Political Science Play Havoc with Spending, Telephony 6, v. (222), No. 1, USA, 1992.

3- Masters & University Press:

1 – Austen, Liz, The Social Structure of Risk by Young People, Sheffield Hallam University, 2009.

2 – Boone Bartholomees, Guide to National Security Policy and Strategy: Development of National Security and Strategy, 2nd Edition, US Army War College, 2006.

3 – Brain L – Mayer, Modern Social Media and Social Revolutions, Master Thesis in Military Art and Science, The Faculty of the U.S. Army, Command and General Staff College, Methodist University, Fayetteville, 2011.

4 – Caroline, Sheedy, Social Media for Social Change: A Case Study of Social Media Use in the 2011. Egypt Revolution, Faculty of the School of Communication, USA, 2011.

5 – Dey, Ken, The Effectiveness of Social Media in Advancing Transformation Change, Gonzaga University, United States, Washington, 2013.

6 – Fang, Xiang, Risk and Social Structure of Nuclear Power Development in China: Local Peoples Participation in Civil Nuclear Issues in China at the Start of the 21st Century, Ph.D., University of Edinburgh, 2011.

7 – Graham, Benjamin, Capital and Chaos: Fragile States, Political Risk and Foreign Direct in Vestment, Ph.D., University of California, San Diego, USA, 2012.

8 – Hans Günter and Others, Concepts of Security Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks, Coping with Global Environmental Change, Disaster and Security, Germany, Springer, 2012.

9 – Hichem, Al – Karoui, Diplomacy Facing the Revolution of "Transparent Society" and "Risk Society", Wikileaks International and Regional Ramifications, Arab Center for Research & Policy Studies, Doha, September 2011.

10 – Ng, Yin – Ling, The Role of Global Culture and Values in Regard to the Family Life Cycle in Hong Kong with Specific Regard to Young Adult's Perceptions of Marriage, Parent Hood and Family Responsibility in Late Modernity, Cardiff University, 2012.

11 – Parkinson, Loma Marie, M.S., Understanding Perception of Climate Change in South Carolina's Coastal Communities: An Approach Using Cultural Cognition and Deliberation, College of Charleston, United State, 2015.

12 – Radsch, Courtney, Digital Dissidence and Political Change, Cyber Activism and Citizen Journalism in Egypt, Ph.D., American University, Columbia, 2013.

13 – Regina Salanova, Social Media and Political Change, The Case of the 2011 Revolutions in Tunisia and Egypt, Institute Cata la Internacional Perla pau, Barcelona, December 2012.

14 – Shehata, Dina, Islamists and non – Islamists in Egypt an Opposition: Patterns of Conflict and Cooperation, Ph.D, Georgetown University, United States, 2007.

4- Website:

1 – http://www.our.community.team.com.au/An.Introduction.to.risk.society.management/12/02/2015.

2 – Can't Stop Kaos! A Brief History of the Block Bloc: Published by autonomous. Reistance, Vancouver, Summer 2010.

http://struggle.ws/wsm/global.html.

3 – World Commission on the Social Dimension of Globalization.

http://www.ilo.org/public/english/wcsdg/global.htm.

4 – http://www.oxforddictionaries.com/difinition/english/chaos.

5 – Social Marginalization, Wikipedia, The Free Encyclopedia.

http://www.wikipedia.org/wiki/social/marginalization.

6 – Social Rejection, Wikipedia, The Free Encyclopedia.

http://www.wikipedia.org/wiki/social/rejection.

* * *

هذا الكتاب

إلى شعب مصر الأبى الكريم الذى وقف بجانب جيشه العظيم فى فترة من أصعب الفـترات فى التاريخ الحديث فى ظـل المخططات التى تحاك لنا من الداخل والخارج من أجل زعزعة أمن واستقرار الدولة.

إلى قواتنا المسـلحة الباسلة والشرطة المدنية الذين دفعوا ثمنًا غاليًا وضحوا بأرواح الشـهداء الطاهرة فى سـبيل الحفاظ على عزة وكرامة ومقـدرات مصرنا الغالية ضد محاولات نشر العنف والتطرف والإرهاب.

إلى شباب مصر أمل المستقبل حافظوا على وطنكم ولا تقبلوا أى فكرة أو معلومة أو شائعة دون نقد أو تحليل لكى لا تكونوا فريسة لأعداء الوطن فى ظل انتشار ما يعرف بالجيل الرابع من الحروب.

إلى مصر المستقبل القادمة بقوة نحو تحقيق الرخاء والمجد.

* * *

فهرس الكتاب

الفصل الأول

ثقافة الفوضى ... رؤية تحليلية

الفصل الثانى

العولمة ومجتمع المخاطر... تحليل سوسيولوجى

الفصل الثالث

مظاهر ثقافة الفوضى فى ضوء مجتمع المخاطر

مراجـــع الدراسة

أولاً: المراجع العربية:

ثانيًا: المراجع الأجنبية: